مركز مديريت حوزه هاى علميه

الفتاوى

الجزء الأول

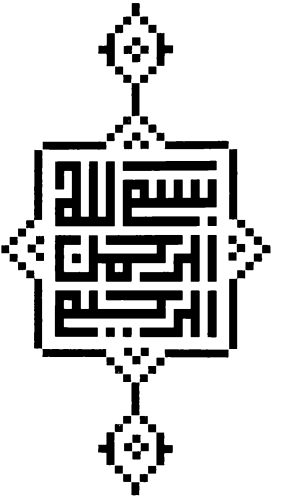
الفتاوى وفق الاستفتاء لا تنقيح

للمرجع الديني
السيد محمد حسين الحسيني الطهراني

ترجمة وتحقيق
الشيخ حميد الحسيني الطهراني

أنا شر: الإدارة العليا للحوزات العلمية / قم المقدسة

الفتاوى



شبكة الفكر
alfeker.net

سرشناسه: نائینی، محمدحسین، ۱۲۷۶-۱۳۵۵ق.
عنوان و نام پدیدآور: موسوعة العلّامة المحقّق النائيني / تألیف: میرزا محمدحسین الغرویّ النائیني.
مشخصات نشر: قم: مرکز مدیریت حوزهٔ علمیهٔ قم، ۱٤٤٦ق.=۱٤۰۳ -.
مشخصات ظاهری: ج.
ISBN:
978-622-358-167-0 :3 ج / 978-622-358-166-3 :2 ج / 978-622-358-165-6 :1 ج
978-622-358-170-0 :6 ج / 978-622-358-169-4 :5 ج / 978-622-358-168-7 :4 ج
978-622-358-173-1 :9 ج / 978-622-358-172-4 :8 ج / 978-622-358-171-7 :7 ج
978-622-358-176-2 :12 ج / 978-622-358-175-5 :11 ج / 978-622-358-174-8 :10 ج
978-622-358-179-3 :15 ج / 978-622-358-178-6 :14 ج / 978-622-358-177-9 :13 ج
978-622-358-182-3 :18 ج / 978-622-358-181-6 :17 ج / 978-622-358-180-9 :16 ج
978-622-358-185-4 :21 ج / 978-622-358-184-7 :20 ج / 978-622-358-183-0 :19 ج
978-622-358-188-5 :24 ج / 978-622-358-187-8 :23 ج / 978-622-358-186-1 :22 ج
978-622-358-191-5 :27 ج / 978-622-358-190-8 :26 ج / 978-622-358-189-2 :25 ج
978-622-358-194-6 :30 ج / 978-622-358-193-9 :29 ج / 978-622-358-192-2 :28 ج
978-622-358-197-7 :33 ج / 978-622-358-196-0 :32 ج / 978-622-358-195-3 :31 ج
978-622-358-200-4 :36 ج / 978-622-358-199-1 :35 ج / 978-622-358-198-4 :34 ج
978-622-358-203-5 :39 ج / 978-622-358-202-8 :38 ج / 978-622-358-201-1 :37 ج
978-622-358-204-2 :40 ج
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: زبان: عربی.
مندرجات: ج: ۱. الصلاة في المشكوك. ج: ۲. وسيلة النجاة. ج: ۳. رسالة لا ضرر. ج: ٤-۷. الفتاوى ج: ۸. استفتائات فارسی. ج: ۹. كتاب الحج و أحكام العبادات والمعاملات. ج: ۱۰. حاشية العروة الوثقى ج: ۱۱. تنبيه الأمة و تنزيه المِلّة. ج: ۱۲ - ۱۵. أجود التقريرات. ج: ۱٦ - ۲۰. فوائد الأصول ج: ۲۱ - ۲٦. التقريرات الأصولية. ج: ۲۷-۳٤: الصلاة. ج: ۳۵- ۳۷. منية الطالب في شرح المكاسب ج: ۳۸ - ۳۹. المكاسب والبيع. ج: ٤۰. رسائل فقهيه
موضوع: نائینی، محمدحسین، ۱۲۷٦-۱۳۵۵ق. -- کتابشناسی
موضوع: مجتهدان و علما -- ایران -- کتابشناسی
'ULAMA -- IRAN -- BIBLIOGRAPHY
شناسه افزوده: حوزهٔ علمیهٔ قم. مرکز مدیریت
شناسه افزوده: ناشر همکار (مشارك)؛ دار العتبة الحسينية للطباعة والنشر.
رده بندی کنگره: Z ۸۸٤۹/٤
رده بندی دیویی: ۰۱٦/۲۹۷۹۸٤
شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۰۰۸۰۳۹

مركز مديريت حوزه‌های علميه

الأمانة العامة
للعتبة الحسينية المقدسة

موسوعة العلامة المحقق البناني

(١٢٧٦ - ١٣٥٥ق)

٤

الفتاوى

الصادرة عن الاستاذ الأعظم

المبرز محمد حسين الغروي البنابني

الجزء الأول

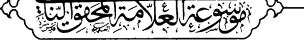
شرحها جفنه

الشيخ جعفر الغروي البنابني

الناشر: الإدارة العليا للحوزات العلمية /قم المقدسة







رقم المجلّد ■ الرّابع

عنوان الجزء ■ الفتاوى / الجزء الأوّل

تأليف ■ الميرزا محمدحسين الغرويّ النائينيّ

الشرح ■ الشيخ جعفر الغرويّ النائينيّ

الناشر ■ الإدارة العليا للحوزات العلمية

الناشر المشارك ■ دارالعتبة الحسينية للطباعة والنشر

الطبعة ■ الأُولى / قم المقدّسة

سنة الطبع ■ ١٤٤٦ هـ.ق

عدد النسخ ■ ٥٠٠ نسخه

شابك الدورة ■ ٢-١٦٣-٣٥٨-٦٢٢-٩٧٨

شابك الجزء ■ ٧-١٦٨-٣٥٨-٦٢٢-٩٧٨

إيران■قم المقدّسة■شارع معلّم

جنب بيت الإمام الخميني ﷺ

(98+) (25) 37 74 84 73

www.nashrehowzeh.ir

nashrehowzeh@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين و أفضل صلواته و أزكى تحيّاته على من اصطفاه من الأوّلين و الآخرين و بعثه رحمةً للعالمين محمّدٍ و آله الكهف الحصين و غياث المضطرّ المستكين و عصمة المعتصمين و اللعنة الدائمة على أعدائهم أبد الآبدين.

و بعد فيقول أفقر البريّة إلى رحمة ربّه الغنيّ (جعفر) خلف المحقّق الجليل الميرزا علي الغروي النائيني - طاب ثراه - : إنّه كان ممّا جرى عليه دأب جدّنا - المجدّد الكبير الفقيه الأعظم و البحر الخضمّ مَن قَلَّ أن يسمح الزمان بمثيله أو يَرَ عينه بعديله حضرة الميرزا محمّد حسين الغروي النائيني أعلى الله مقامه الشريف - أن يباشر بنفسه الكريمة الإجابة على الاستفتاءات الواردة إليه و يُصدرها بخطّ يده المباركة، و من الواضح أنّ هذا الاهتمام الشديد و الرعاية الأكيدة تبرهن على مدى ما عليه هذه الإجابات من الدقّة و الرصانة و الإتقان مضموناً و أداءاً، فقيّض الله لها تلميذه المعظّم المحقّق الأجلّ الشيخ حسين الحلّي﵀ فكان من بركات ملازمته لأُستاذه العظيم أن اعتنى بهذه الأجوبة عنايةً تامّةً حيث كان يواظب على استنساخ كلّ استفتاءٍ تمّت الإجابة عليه قبل أن يُرسَل إلى صاحبه واضعاً كلّ مسألةٍ في مكانها اللائق و كتابها المناسب من الفقه، و هكذا أصبحت موسوعةً فقهيّةً نفيسةً

تفصح عن قوّةٍ قدسيّةٍ عالية وتبحّرٍ في الفقه وعمقٍ في النظر ودقّةٍ فائقةٍ وإتقانٍ منقطع النظير وليس الخبر كالعيان.

ولما لم تكن مسائل كلّ كتابٍ منها مرتّبةً على حسب الفصول والأبواب، بل وأحياناً لم تكن المسألة موضوعةً في كتابها المناسب، فقمتُ بترتيبها وتبويبها طبقاً لما هو المتداول المعهود في كتبنا الفقهية، ونقلتُ مسائل كثيرة ممّا كانت مدرجةً في (المسائل المتفرّقة الختامية) ومنها مسائل الاجتهاد والتقليد إلى محالّها المناسبة.

وكنت قد أعددتها للطبع بيد أنّ بعض الإخوة الأفاضل - دامت تأييداتهم - رغّبني في أن أُعلّق عليها حذو ما سبق منّي من التعليق على الرسالة الشريفة (الصلاة في المشكوك)، فنزلتُ عند رغبته متوكلاً على الله ومستمدّاً منه العون والتسديد، فأوضحت ما يحتاج منها إلى الإيضاح، وأشرتُ في المسائل الخلافية إلى ما ينبغي الإشارة إليه ممّا هو مدرك للفتوى أو مبنىً للاحتياط أو أحسبه كذلك، مستخرجاً ذلك - قدر المستطاع - من سائر ما رشح من قلمه الشريف وما طُبع من تقريرات أبحاثه الفقهيّة والأُصولية، وإن لم يكن شيءٌ من ذلك فما بدا في نظري القاصر واختلج إلى فكري الفاتر، وقد تمّ بحمد الله تعالى إنجاز الجزء الأوّل منها الخاصّ بمسائل العبادات، وتقديمه للطبع، وسيتبعه أجزاء أبواب المعاملات والأحكام والتي هي أضعاف ذلك - إن شاء الله تعالى -.

ثمّ إنّي رأيت أن أُقدّم أمام هذه الموسوعة الشريفة كلمةً موجزةً حول حياة واضعها المجدّد العظيم سبق أن طُبعت في مقدّمة الطبعة الحديثة من (أجود التقريرات) - بطلبٍ من المؤسّسة الموقّرة الناشرة له- مع بعض التعديلات والإضافات، وفي ما يلي نصّها:

لمحةٌ عن حياة المجدّد النائيني

شخصيّته و مشايخه و مكانته العلميّة

هو الميرزا محمّد حسين الغروي النائيني ابن الميرزا عبدالرحيم، ينحدر من أُسرةٍ معروفةٍ في نائين، عريقةٍ في العلم و الأدب، و آباؤه وجوهٌ و مشاهير هناك، وكان والده شيخ الإسلام فيها وكذلك أجداده.

ولدﷺ يوم دحو الأرض (٢٥ ذي القعدة الحرام) سنة ١٢٧٦ هـ، ونشأ وترعرع في نائين، و بدأ دراسته فيها، فقرأ العلوم الأدبيّة و المنطق و بعض المتون الفقهيّة عند المهرة من علماء نائين.

و في أوائل بلوغه هاجر إلى إصبهان، و أكمل السطوح الفقهية و الأُصوليّة عند كبار أساتذتها، و بعد ما استغنى عنها حضر في الأُصول - حسبما صرّح به هوﷺ في مذكرةٍ وجيزةٍ كتبها حول دراسته في هذه الحاضرة العلميّة التي كانت يومذاك أكبر حاضرةٍ علميّةٍ في إيران - على المحقّق الورع التقّي الميرزا أبي المعالي الكلباسي صاحب «البشارات في الأُصول»، و قد حضر على غيره من الأساطين حضور فحصٍ و اختبار -كما عبّر هوﷺ به-، لكن معظم تلمّذه و تعويله -كما كتبهﷺ - كان على

المحقّق الوحيد والحبر الفريد الشيخ محمّد حسين الإصبهاني - سبط المحقّق التقيّ صاحب التعليقة الكبرى على المعالم-، وقد أكثر ﷺ في الثناء على أُستاذه هذا، وقال عنه ما ملخّصه: «إنّه حاز في علمه وعمله وزهده وورعه وطول باعه في العلوم العقلية والنقلية ما يبهر العقول، وقد أكمل جميع ذلك ولم يبلغ الأربعين من عمره، ومع أنّه كان من ذوي الفنون ففي كلّ واحدٍ منها كان أبا عذرته، وكان له في علم الهيئة مسلك متوسّطٌ بين المسلكين به ينحلّ مشكلات الأخبار، وقد صنّف في علومٍ شتّى لكن لم يبرز منها إلّا اليسير من تفسيره الذي لم يعمل مثله».

وكان ﷺ -كما صرّح به في ما كتب - يحضر أبحاثه الفقهيّة والأُصوليّة والكلاميّة، ويكتب في مجلس البحث كلّ ما يفيده الأُستاذ بكمال السرعة مترجماً له بالعربية من دون أن يفوته شيء، وكان يتعجّب الأُستاذ والحاضرون من ذلك.

وكان أُستاذه هذا يحثّه كثيراً على أن يحضر معه بحث والده المحقّق الفقيه المتبحّر الشيخ محمّد باقر، وهو يمتنع عن ذلك، لعدم بلوغه من العمر مبلغاً يليق به الحضور في ذلك المجلس العظيم - حسب تعبيره ﷺ - لأنّه بعدُ لم يبلغ العشرين، لكن الأُستاذ صنع من الجميل ما أذهب خجلته فأخذه معه إلى ذلك المجلس وأجلسه بجنبه، وهكذا استمرّ على الحضور على أُستاذه هذا - الشيخ محمّد باقر- قريباً من خمسة أعوام وقرأ عنده كتاب البيع والخيارات، وقال ﷺ - في ما كتب - عن شيخه هذا ما ملخّصه: «إنّه كان من تبحّره في الفقه واقتداره على تنقيح قواعد المعاملات والتفريع عليها - مع استغراق أوقاته بالمرجعية الكبرى - ما يتعجّب منه».

وهكذا أقام ﷺ في إصبهان عشر سنين مكبّاً على الأخذ من أعاظم حوزتها العلمية الغنيّة وأساطينها في المعقول والمنقول إلى أن نال الدرجة العليا ورأى نفسه مستغنياً مكتفياً.

ولم يبق له في البلوغ إلى الغاية والإحاطة التامّة بنظريات أعاظم عصره

سوى الحضور في عالي مجلس المحقّق الأوحد المجدّد الشيرازي والتقاط ما لديه من الدرر الثمينة والدقائق العلمية القيّمة التي احتواها في مدرسة الشيخ الأعظم الأنصاري ﷺ والاطّلاع على ما يراه هو من أنظار سامية، وهذا ما دعاه إلى الهجرة إلى العراق، فورد سامرّاء سنة ١٣٠٣ هـ حيث يحلّ فيها زعيم الطائفة السيّد المجدّد، ويحيط به كبار تلامذته، فانضمّ إليهم في حلقات درسه، وتعرّف به الأُستاذ المعظّم، فشاهد من نبوغه وعبقريّته ما أعجبه، فقرّبه إلى نفسه واهتمّ برعايته اهتماماً بالغاً حتّى أصبح من خواصّ أصحابه وحواريّيه ونخبة تلامذته وحملة أسراره وهو بعدُ شابٌّ لم يبلغ الثلاثين.

قال الحجّة الكبير الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء في كلمته التأبينيّة عنه ﷺ: «عرفتُ تلك النفس التي هي إلى صقع عالم الملكوت أقرب منها إلى صقع عالم الملك، وبأُفق عالم الأرواح المجرّدة ألصق منها بعالم الأرواح المتعلّقة بالمادّة ... ثمّ قال: عرفتُ الميرزا النائيني في سامراء وهو يومئذٍ مطمح الأنظار ومسرح الأفكار وموضع إشارة الأنامل ... وكانت له المنزلة التي يُغبط عليها عند المرجع الأعلى - السيّد الشيرازي - إذ كان يَعدُّه من ذوي الرأي والمشورة، ويُحضره في المهمّات التي يَحضرها أهل الحلّ والعقد ... إلى أن يقول: وكانت كلّ أحواله وأعماله وعلومه تدلّ على نفسٍ كبيرة ذات قدسيّةٍ كريمة قليلة النظير أو معدومة المثيل».

أجل، كان ﷺ أثناء ملازمته لأبحاث أُستاذه الكبير يحضر - تلبيةً لطلب الأُستاذ في أُخريات حياته من شباب تلامذته أن يحضروا أبحاث الكبار المتقدّمين منهم - مجالس بعض أعيان العصر كالعَلَمَين السيّد محمّد الفشاركي، والسيّد إسماعيل الصدر حضور بحثٍ ومذاكرة لا حضور تلمّذٍ واستفادة، وكان السيّد المجدّد أُستاذه الوحيد الذي كان يعظّمه ويبجّله في حياته وبعد وفاته ويعبّر عنه في مؤلّفاته -

كرسالة الصلاة في المشكوك وغيرها - بـ «سيّدنا الأُستاذ الأكبر» ويعبّرعن غيره من مشايخ ذلك العصر بـ «بعض مَن عاصَرناهم» أو نحوه -كما يظهر بالمراجعة-.[1]

وهكذا استمرّ ﷺ على الإقامة في سامراء إلى أن أجاب الأُستاذ الأكبر داعي ربّه سنة ١٣١٢ هـ، فآثرَ أن يبقى بعده هناك أُسوةً بكثيرٍ من أقرانه من العلماء ليقيموا نظام تلك المدرسة العالية، وينهجوا منهج زعيمهم، لكنّ الظروف حالت دون استمرارهم في ذلك وألجأتهم إلى الهجرة، فهاجَرﷺ سنة ١٣١٤ هـ إلى كربلاء المقدّسة بصحبة السيّد الصدرﷺ - إذ كانت بينهما رابطةٌ وثيقة - وبقي هناك مدّةً قصيرة ثمّ انتقل إلى النجف الأشرف عازماً على الإقامة فيه، ولم يحضر فيه بحث أحدٍ بل استقلّ بالتدريس والتحقيق والتعميق وتجديد المباني الأُصولية وتأسيسها على أُسسٍ قويمة وتنقيحها بدقّةٍ فائقة وإتقانٍ عديم النظير، ولأجله عُدَّ مجدِّداً لعلم الأُصول.

قال العلّامة الطهراني في طبقاته: «كان لهﷺ تضلّعٌ وبراعةٌ في الآداب اللغوية فارسية وعربية، ورسوخٌ في الكلام والفلسفة، وتوحّدٌ في الفقه، أمّا هو في الأُصول فأمرٌ عظيم، لأنّه أحاط بكليّاته، ودقّقه تدقيقاً مدهشاً، وأتقنه إتقاناً غريباً، وقد رَنَّ الفضاء بأقواله ونظرياته العميقة كما انطبعت أفكار أكثر المعاصرين بطابعٍ خاصّ من آرائه حتّى عُدَّ مجدّداً في هذا العلم»، ثمّ قال: «وكان لبحثه ميزةٌ خاصّة، لدقّة مسلكه وغموض تحقيقاته، فلا يحضره إلّا ذووا الكفاءة من أهل النظر، ولا مجال فيه للناشئين والمتوسّطين، لقصورهم عن الاستفادة منه، لذلك كان تلامذته المختصّون به هم الذين تعلق عليهم الآمال، وهكذا برز فيهم أفذاذٌ أصبحوا اليوم قادة الحركة العلمية والفكرية والمدرّسين المشاهير».[2]

---

١. وجديرٌ بالإشارة إليه هنا أنّ ما جاء، في بعض التراجم من حضورهﷺ على بعض كبار المدرّسين في النجف الأشرف عارٍ عن الصحّة.

٢. طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر): ٥٩٤-٥٩٥.

وكان﵀ - إلى جانب تحقيقه و تدريسه - ساهراً على نصرة الدين، مُجدّاً في إعلاء كلمة المسلمين و إصلاح شأنهم، فكان لا يدّخر من آرائه السديدة شيئاً إلّا أبداه، ففي نهضة المشروطة كان أقوى ساعدٍ لزعيمها آية الله المحقّق الخراساني يعينه بفكره الصائب و رأيه الثاقب، وكانت الرسائل المهمّة المرسلة إلى رجال الدين و السياسة في إيران و المرتبطة بهذه الحركة الإصلاحية تصدر منه، لتفوّقه في هذه الشؤون، و قد ألّف في هذا الموضوع رسالته الشهيرة «تنبيه الأُمّة و تنزيه الملّة» التي أدهشت عقول الساسة المتفكرين.[1]

و في أوائل تصدّيه﵀ للزعامة الدينية و بعد ما مَنَحَت القوى الأجنبية المحتلّة - نتيجة ما تحمّلتها من الضغوط إبّان ثورة العشرين - الاستقلال الشكلي للعراق و عيّنت له مَلِكاً عربياً، تقرّر إجراء انتخابات لمجلس وضع الدستور، فعارَضها المترجم له و مَن عاصَره من العلماء، و حَرّموا المشاركة في الانتخابات احتجاجاً على التدخّل الأجنبي، فقامت السلطات بنفي الشيخ الخالصي من البلاد ممّا أدّى إلى حدوث اضطرابات و احتجاجات، فقرّر الميرزا النائيني - و وافقه على ذلك السيّد الإصفهاني - مغادرة البلاد إلى إيران، فغادرها - و معه جمعٌ من أكابر تلامذته - و استقرّ في مدينة قم المقدّسة حيث استقبله لدى وروده زعيمها و مؤسّس حوزتها العلمية آية الله الشيخ عبدالكريم الحائري، و احتفى به احتفاءاً بالغاً، و أمر تلامذته بالحضور عليه و الاستفادة منه، فكانت له مجالس تدريسٍ حافلة، و بعد برهةٍ من الزمن دامت تسعة أشهر و باقتضاء الظروف الدينية و الاجتماعية يومذاك عاد﵀ إلى النجف الأشرف مداوماً على واجبه الدينيّ التعليميّ و التربويّ و زعامته الروحيّة للشيعة.

---

١. و قد وقعت الرسالة من الامام الحجّة - عجّل الله فرجه - موقع الرضاء و القبول في رؤياً صادقة رآها﵀ أثناء التأليف، و قد نقل شطراً منها في أوائل الفصل الثاني من الرسالة و البقيّة عند ختمها.

سجاياه و مآثره

إنّ من العسير- في هذا الموجز- استيعاب الجوانب الخُلقيّة و السلوكية للمحقّق النائيني ﷺ و إشباع الكلام عن سجاياه الكريمة و مآثره السامية، إلّا أنّ الميسور لا يسقط بالمعسور، و ليس بوسعنا سوى الإشارة الإجماليّة إلى ما ثبت بالتواتر و سمعناه ممّن شاهده و حضر مجلسه من الشيء الكثير في هذا المضمار، و كذلك ما ذكره غير واحدٍ من أجلّة معاصريه و تلامذته في خطبهم و مقالاتهم التي أُلقيت في مجالس تأبينه ﷺ، و نشرت و قتئذٍ في الصحف و المجلّات العراقية، فإنّها بأجمعها تفصح عن نفسيّته القدسيّة الكبيرة و أخلاقه المحمّدية الرفيعة و وقاره المنقطع النظير و هيبته الفائقة و همّته العالية إلى جانب تواضعه و سماحته و لطف عشرته و لين عريكته، كما و تنبئ عن منازل عرفانه و توجّهه التامّ إلى الله تعالى و انقطاعه إليه و فنائه في ذاته و خوفه الشديد منه و عدم تمالكه في أداء المسؤولية الشرعيّة بلا اكتراثٍ للوم لائم، و قد شاهد الكثيرون ما كان يعتريه حال وقوفه للصلاة و عند ذكر الموت و الآخرة من الرعدة و الوجل و البكاء، يقول العلّامة الطهراني في طبقاته: «كان إذا وقف للصلاة ارتعدت فرائصه و ابتلّت لحيته من دموع عينيه»[1] فكانت عبادته عبادة المخلصين و خُلُقه خُلُق الصدّيقين و صفاته صفات المتّقين، يذكر الله تعالى برؤيته و يدعو إليه بعمله، و كذا ما كان منه من التوجّه التامّ بكلّ وجوده و الانقطاع عن الناس لدى زيارته لمراقد الأئمّة عليهم السلام و حال مثوله أمام أضرحتهم المقدّسة، كما و سمعنا الكثير عن جوانب أدبه و تأديبه و سلوكه و تهذيبه في مجالسه و محاضره و منابر درسه و اهتمامه الشديد بتربية الأكابر و الأماثل و العناية التامّة بتهذيبهم و تزكيتهم و بثّ روح الجدّ و الاجتهاد فيهم لبلوغ الكمال المطلوب علماً و عملاً و تقوىً و سلوكاً،

---

١. طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر): ٥٩٤.

والكلام في تفاصيل ذلك كثيرٌ لا مجال هنا لإيراده فإنّ له مقاماً آخر ولا يناسب هذا المختصر. نسأل الله التوفيق للاقتداء به والاستضاءة بنوره، آمين.

هذا، وقد كان ﷺ ممّن شملته العناية الإلهيّة وحظي بالتشرّف بلقاء الحجج الطاهرة عليهم السلام وتكريمهم، ففي سني الحرب العالميّة الأُولى التي أصبحت إيران مسرحاً لهجمات القوى الأجنبية وأحدقت بها المخاطر ممّا كادت أن تقضي على كيانها وبالتالي على كيان المذهب الجعفري وبعد ما طال تضرّعه ﷺ إلى الله تعالى وتوسّله بهم عليهم السلام في هذا الأمر تشرّف بمحضر أمير المؤمنين عليه السلام - وهو في الضريح المبارك والنور الساطع منه يمنع عن مشاهدة شخصه المقدّس - فسلّم على الإمام عليه السلام وبعد أن سمع ردّه عليه السلام خاطبه سائلاً إيّاه عليه السلام العناية بشأن إيران واصفاً لها بأنّها مأوى شيعتكم فكرّمه الإمام عليه السلام وطمأنه بدوام عنايته ورعايته لها، وتشرّف أيضاً بلقاء الحجّة - عجّل الله تعالى فرجه - فخاطبه الإمام عليه السلام مشيراً إلى أنّ إيران دار شيعتنا وإن كانت تصيبها المكاره لكنّا نحافظ على كيانها، نسأل المولى عزّوجلّ أن يحرسها بعينه التي لا تنام ويدفع عنها كيد الأعداء الطامعين.

تلامذته

حضر دروس المجدّد النائيني عددٌ كبير من أفاضل الحوزة النجفية، فربّاهم تربيةً علميّةً راقية، وتخرّج على يده ثلّةٌ من أكابر الفقهاء والمحقّقين كان لهم بعد رحيله دورٌ كبير في مسيرة الحركة العلمية والزعامة الدينية إذ أصبحوا مدرّسين كباراً ومراجع في التقليد، من أشهرهم: الميرزا مهدي الإصفهاني، والسيّد جمال الدين الگلپايگاني، والشيخ موسى الخوانساري، والميرزا أبو الفضل الخوانساري الإصفهاني، والشيخ محمّد علي الكاظمي الخراساني، والسيّد محمود الشاهرودي، والسيّد

محسن الحكيم، والسيّد أبو القاسم الخوئي، والشيخ حسين الحلّي، والميرزا حسن البجنوردي، والميرزا باقر الزنجاني، والشيخ علي محمّد البروجردي، والسيّد علي مدد القائني، والسيّد هادي الميلاني، والميرزا حسين السبزواري، والميرزا مهدي الشيرازيّ الحائري، والشيخ محمّد تقي الآملي، والميرزا أحمد الآشتياني وولده الميرزا باقر، والميرزا عبدالله الطهراني، والسيّد محمّد تقي الخوانساري، والسيّد صدر الدين الصدر، والسيّد محمّد الحجّة، والسيّد محمّد حسين القاضي الطباطبائي، والسيّد مرتضى اللنگرودي، والشيخ آغا بزرگ الأشرفي الشاهرودي، والشيخ آغا حيدر الهمداني، والشيخ بهاء الدين المحلّاتي، والشيخ محمّد حسن المظفّر و أخواه الشيخ محمّد حسين والشيخ محمّدرضا، وغيرهم من الأساتذة والفحول الذين تزعّموا الحوزات الدينية، ونشروا آراء أُستاذهم السديدة، وأنظاره العالية، و قادوا الحركة العلمية وقاموا بواجبهم المقدّس أحسن قيام، جزاهم الله عن الإسلام وأهله خير جزاء.

ومن هؤلاء الأكابر مَن ترك أثراً خالداً عن أُستاذه العظيم بطبع ما قرّره من أبحاثه القيّمة وتقديمه إلى الجوامع العلمية، وهُم:

١- الشيخ موسى الخوانساري، كتب تقرير بحث المكاسب «منية الطالب».

٢- الشيخ محمّد علي الكاظمي الخراساني، كتب تقرير بحث الأُصول «فوائد الأُصول» وتقرير بحث الصلاة المطبوع أخيراً.

٣- السيّد أبو القاسم الخوئي، كتب تقرير بحث الأُصول «أجود التقريرات».

٤- الشيخ محمّد تقي الآملي، كتب تقرير كلٍّ من بحثي الصلاة والمكاسب.

٥- وقد طبع أخيراً تقرير بحثه في الأُصول بقلم المرحوم آية الله السيّد مرتضى اللنگرودي ﷺ (التقريرات العالية).

مؤلّفاته

إنّ المجدّد النائيني - على الرغم من استغراق أوقاته الثمينة بشؤون الزعامة الكبرى من التدريس والتحقيق وتربية الفضلاء وحلّ المشكلات العلميّة والإجابة على المسائل الدينية الفردية والاجتماعية والسياسية وجهاده في الله بفكره ولسانه وقلمه وقدمه - قد صدرت من رشحات قلمه المتين كتب ورسائل هي آيةٌ في الدقّة والإتقان، فذّةٌ في إقامة البرهان، فريدةٌ في أُسلوب البيان، وليس الخبر كالمعاينة، وإليك أسماؤها:

١- «رسالة الصلاة في المشكوك» طُبعت في النجف الأشرف سنة ١٣٥٨ هـ ملحقةً بكتاب «منية الطالب» وأُعيد طبعها مستقلّةً في قم سنة ١٤١٨ هـ من قِبَل مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، وعليها شرح حفيده رحمه الله الشيخ جعفر الغروي النائيني.

٢- «تعليقة على العروة الوثقى» طُبعت مستقلّة سنة ١٣٤٠ هـ ومع المتن سنة ١٣٤٥ هـ.

٣- «وسيلة النجاة» متنٌ فقهيٌّ جليل يبرهن على تبحّر مؤلّفه العظيم في الفقه، صدر منه مسائل الاحتياط والتقليد وكتاب الطهارة بكامله وكتاب الصلاة إلى صلاة العيدين، طبع في النجف الأشرف سنة ١٣٤٢ هـ وطبع أخيراً طبعةً ثانية ملحقةً به الرسائل الثلاث الآتي ذكرها.

٤- «الفتاوى» الصادرة بقلمه الشريف جواباً على مسائل المستفتين، وهي مجموعةٌ كبيرة مشحونة بالدقائق الفقهية، جمعها واستنسخها تلميذه الأجلّ المحقّق الفقيه الشيخ حسين الحلّي رحمه الله، وتقع في أجزاء أوّلُها هذا الكتاب.

٥- «رسالةٌ في المعاني الحرفية» مخطوطة.

٦- «رسالةٌ في الترتّب» مخطوطة.

٧- «رسالةٌ في التعبّدية والتوصّلية» مخطوطة وهذه الرسائل الثلاث طبعت أخيراً ملحقةً بكتاب «وسيلة النجاة».

٨- رسالةٌ عملية تشتمل على أبواب العبادات والمعاملات مختصرةٌ من كتابه ﷺ الكبير «وسيلة النجاة» وتعرف بوسيلة النجاة أيضاً.

٩- «مناسك الحجّ» أو «كتاب الحجّ» وقد علّق عليها تعليقاً استدلالياً وجيزاً الفقيه الكبير الإمام السيّد محسن الطباطبائي الحكيم ﷺ في كتابه «دليل الناسك».

١٠- «ذخيرة العباد» رسالةٌ عمليّة فارسية بصورة السؤال والجواب.

١١- «تنبيه الأُمّة وتنزيه الملّة» في وجوب إقامة النظام الدستوري، طُبعت في بغداد سنة ١٣٢٧ هـ، وأُعيد طبعها في إيران مكرّراً.

هذا، وقد رشحت من قلمه الشريف كتابات شتّى في قواعد ومسائل فقهيّة و أُصولية، لكنّها - مع الأسف - غير كاملة.

أما محاضراته ﷺ فقد ألقى في الأُصول ابتداءاً من سنة ١٣٣٠ هـ ثلاث دورات كاملة استغرقت كلّ دورةٍ سبع سنين، وفي الفقه ألقى محاضراته حول مكاسب شيخنا الأعظم الأنصاري ﷺ في دورتين توسّطهما محاضراته حول كتاب الصلاة.

وفاته ومدفنه

ابتلي ﷺ في أواخر عمره الشريف ببعض أعراض الشيخوخة ونهكت قواه فكان يعاني آلامها برهةً إلى أن وافاه الأجل المحتوم، فالتحق بالرفيق الأعلى يوم السبت السادس والعشرين من شهر جمادى الأُولى سنة ١٣٥٥ هـ، وشيّع جثمانه الطاهر في النجف الأشرف تشييعاً عظيماً، ودفن في الحجرة الخامسة على يسار الداخل إلى الصحن العلوي الشريف من باب السوق الكبير.

وأُقيمت له مجالس تأبينيّة حافلة في معظم البلدان الإسلامية، وأبنه الحجّة الكبير الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء بكلمةٍ قيّمة نُشرت في جريدة الكرخ البغدادية في عددها الخاصّ بتأبينه، وكذلك صنع جملةٌ من تلامذته ومعاصريه، كالسيّد علي نقي النقوي، والشيخ محمّد حسين المظفّر، والشيخ عبدالحسين الحلّي، والسيّد محمّد علي الشهرستاني، وغيرهم.

ورثاه بقصائد شعرية رائعة جمعٌ كبيرٌ من الأُدباء، منهم: الشيخ عبدالحسين الحلّي، والشيخ محمّد علي اليعقوبي، والشيخ محمّد رضا المظفّر، والشيخ عبدالمنعم الفرطوسي، والسيّد محمود الحبّوبي، والسيّد مسلم الحلّي، والسيّد مهدي الأعرجي. وقد أثبت العلّامة الكبير السيّد محسن الأمين في موسوعته «أعيان الشيعة»[1] قسماً من هذه القصائد.

١. أعيان الشيعة، ج ٦، ص ٥٥ - ٥٦.



صور من النسخ الأصليّة
لبعض الاستفتاءات بخطّه الشريف ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة هل التقليد من باب البيعة (الملكة او الوصف) وعلى الثاني فهل المدار في جواز التقليد على العلم الشخصي التفصيلي او يكفي العلم الفعلي او الاجمالي وهل مسألة التقليد من العامي للمجتهد تقليدياً ... من المسائل الاصولية ام الاستنباطية ام الاعتقادية ام من المسائل الفرعية العملية ... او الحاجة الى التقليد ... الى النظر ولو الاجمالي ... بالاجتهاد او التقليد ... او من سائر المسائل ... تفصيلاً ... وبين ... افتونا ... مأجورين

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يحصل محصل لانحاء الترديدات المذكورة في السؤال ولعل ان يكون للسائل اصطلاح خاص في معاني هذه الالفاظ ولئن كان فليس وجوب التقليد من المسائل الاصولية كمسألة الامامة ونحوها وانما هو من المسائل الفرعية العملية كما ان وجوب النظر في مدعي النبوة حكم عقلي ارتكازي ضروري لئلا يلزم الحجة على العباد والا لزم افحام الانبياء ولغت دعوة النبي وتعطلت الشرائع والاديان فكذا وجوب رجوع الجاهل الى العالم ايضاً من المستقلات العقلية والضروريات الارتكازية وبه تتم الحجة ولولاه انتقض الغرض من تشريع الاحكام وتعطلت الشريعة الالهية فلا يمكن اثبات جواز التقليد بالتقليد ولما كان اعتبار الحياة وكذلك الاعلمية في مرجع التقليد من المسائل الخلافية فالقدر المتيقن من جميع الاقوال هو الذي يستقل العقل بكفايته والخروج عن عهدة التكليف به وهو تقليد اعلم الاحياء ويتوقف جواز تقليد من فقد احد الوصفين على فتوى ذلك الاعلم به وحيث انه ليس لاخبار الباب اطلاق يعم تقليد الميت ايضاً لا ابتداءً ولا بقاءً فلا سبيل الى القول بجواز تقليد الميت الا بمطلق واما الاعلمية فحيث ان مقبولة عمر بن حنظلة مصرحة باعتبارها عند الاختلاف في الفتوى فلا مناص عن الالتزام باعتبارها وسقوط فتوى غير الاعلم عن صلاحية الاخذ بها عند المخالفة لفتوى الاعلم لا مطلقاً ثم لا يخفى ان اطلاق القول بوجوب التقليد او تعينه ما اذا لم يتمكن من الاحتياط لكونه من المسائل الخلافية فلا محيص من الاخذ بالقدر المتيقن من هذه الجهة وعدم رفع اليد عنه الا اذا افتى اعلم الاحياء. والله العالم. واما حكم الالحاق المسؤول عنه في السؤال الاخير فلا شبهة في انه لا يجوز والله العالم ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٩

محمد حسين الغروي النائيني

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقول حضرة حجة الاسلام والمسلمين آية الله تعالى في العالمين شيخنا ومولانا الشيخ ميرزا محمد حسين النائيني الغروي متعنا الله تعالى بطول بقائه آمين يارب العالمين رجل توضأ وقبل المسح أدخل يده الاناء وصار على يده ماء جديد نسيانا أو غير ذلك يصح اذا مسح يده مرة بجفنها ويأخذ البلل من لحيته واشفار عينيه ويمسح على ناصيته ورجليه أم لا ومن فعل ذلك تبلل الكيفيه بدون سئوال من مقلة فهل صلوته صحيحة ام لا افتونا مأجورين

بسم الله الرحمن الرحيم

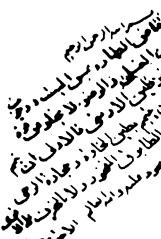
ما يقول شيخنا ومولانا حجة الاسلام دام ظله

المنجس الغير القابل للتطهير يجوز بيعه على من يستعمله ام لا افتونا

مأجورين

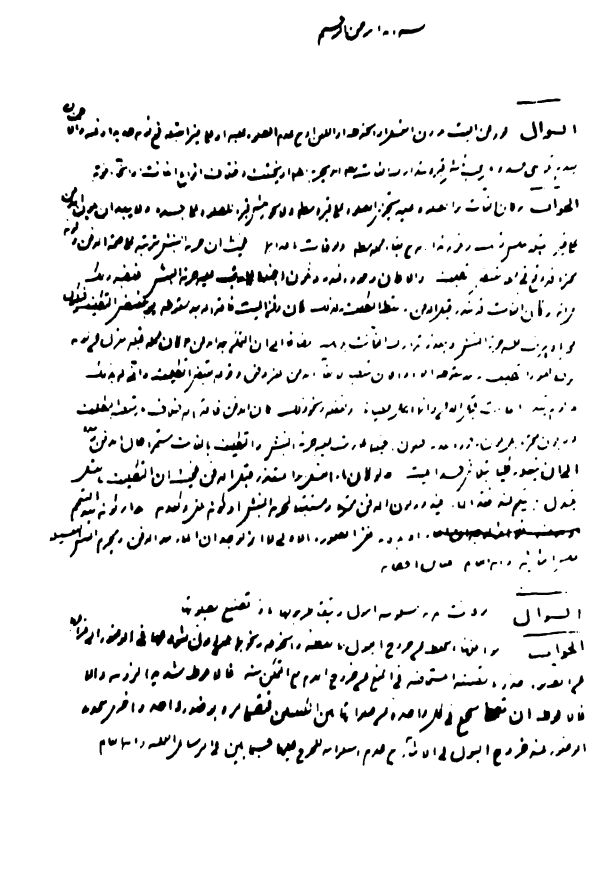
بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقول حضرة حجة الاسلام والمسلمين آية الله تعالى في العالمين غيثنا ومولانا الشيخ ميرزا محمد سيف النائني الغروي شفاه الله تعالى وطول بقائه آمين يارب العالمين هل يختص الطهارة أم لا هل يجوز التيمم بالطين الذارس والطين الغاوة وجاروج الرمح والطابوق المفضور والجص والمدر والخزف أم لا وكلما يجوز التيمم به يجوز السجود عليه أم لا افتونا مأجورين



بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقول مولانا ومولانا حجة الاسلام ونايبه في رجل غسل ميتا وعلى ترتيب الغسل جهلا بحيث قدم غاية الكافور على غاية السدر وأتم على هذه الحالة وكفنه ودفنه فما الحكم افتونا سريعا لازلتم مؤيدين



بسم الله الرحمن الرحيم

بلغنا ومولانا حجة الاسلام وآية الله في الانام أدام الله تعالى ظلكم
هل يجوز استعمال قوطية الفخار إذا كانت من الذهب أو الفضة أم لا يجوز
وإذا كان كذلك فتونا تؤجرون

بسم الله الرحمن الرحيم
لا فرق من الاشكال والاولى الاحتراز عنه
والله العالم ٢٩ رمضان ١٣٣٧ حسين الموسوي الخالصي

بسم الله الرحمن الرحيم

بلغنا ومولانا حجة الاسلام وآية الله في الانام أدام الله ظله
بلغنا أنكم توجبون في إخراج الفأر الميل باللسان على أحد الجانبين فبناء على
أن فعل المكلف على نهج في الذكر المستحب كالتثوب وغيره هل يجب به
سجود السهو أم لا وهل يفرق في ذلك بين كون الذكر المستحب منصوصا أم لا
وعلى تقدير وجوب السجود فهل يجب عليه سجودان أحدهما للقطعة الكلمة
الصحيحة والآخر لزيادة الغير الصحيحة أفتونا تؤجرون

بسم الله الرحمن الرحيم
الاحوط الاجتناب عن الفضة هو ولا يبعد عدم الحرمة
صحيح أن فعل الاجنبي لا يوجب سجود السهو
الاحوط سجود السهو

بسم الله الرحمن الرحيم

شيخنا وسلالة ساجمة الإسلام وآية الله في الأنام أدام الله ظلكم

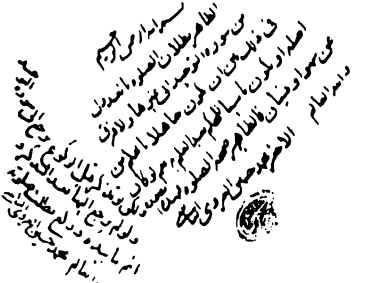
إذا كان آخر الكلمة نونا أو تنوينا وأول الكلمة التي بعدها باءً مثل من بين فهل تقرأ النون على حالها أو تقلب بها وهكذا مثل سمعا بصيرا ولو كانا في كلمة واحدة مثل عنبر فهل تقرأ النون على حالها أو تقلب فتقرأ عمبر أيهما الصحيح وأيهما الغلط وهل ذلك واجب والإخلال به مبطل للصلوة وهكذا الحال في مثل خصمهم بالرسلة وختم بهم الأنبياء فهل اللازم فيها إدغام النون بها فتقرأ الأنبياء أم لا وهل يجوز [illegible] مسئلة ثانية [illegible] لو أبدل الألف التي هي بعد اللام المفخمة من لفظ الجلالة واواً فيقول في اللهم صلى واحد أكبر اللوهم واللوه أكبر فهل ذلك مخل بالصلوة أم لا

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الأدلة سبل الصلوة وآداب الصلوة
في هذه الصلوة وأسه العالم ٢٥ شوال ١٣٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

شيخنا ومولانا حجة الاسلام ومولانا الانام ادام الله وجودكم اعني لو شرع في سورة التوحيد ثم عدل عنها الى غيرها جاهلا بحرمة ذلك واستمر في ذلك الفرد ولم يعدل عنه اليها فما الحكم في ذلك من حيث صحة الصلوة او بطلانها وهل يفرق في ذلك بين كون العدول عن التوحيد ناشئا عن الجهل بالحرمة وبين كونه ناشئا عن نسيان الحكم المذكور



بسم الله الرحمن الرحيم

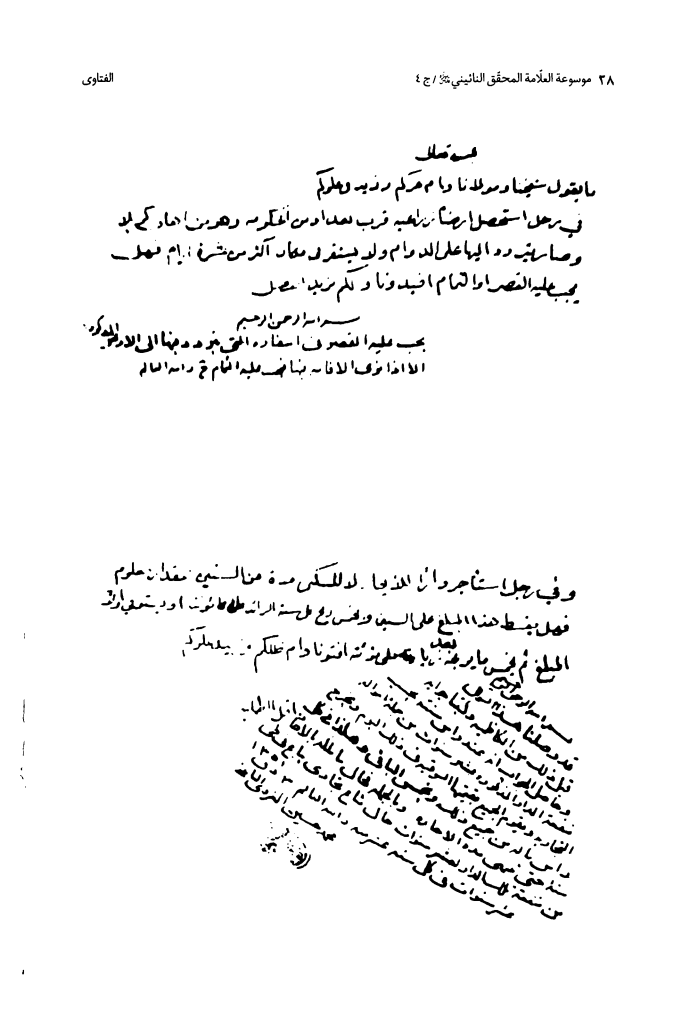
شيخنا ومولانا حجة الاسلام وآية الله في الانام أدام الله تعالى ظلكم
لو توضأ الرعاف للحدث ثم عرض له احد الامور التي يستحب لها تجديد
الوضوء وصلى قبل تجديد الوضوء سهلا فلو جدد وضوءه قبل يستحب له
اعادة الصلوة تحصيلا لتلك المزية من ريحان الرضوء التجديد بدون
اداء لا تشرع له الاعادة افتونا ما تؤجرون انشاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
لا تشرع له الاعادة بل يجدد الوضوء والله العالم
١٣٤٩
١٤١٦
محمد حسين الغروي النائيني

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقول شيخنا ومولانا حجة الاسلام والمسلمين دام ظله
اذا نسي الامام القراءة ثم ركع وقد علم المأموم بذلك فهل يتعين عليه القراءة او يركع
متابعة للامام افتونا مأجورين

كما ذكره الوحيد الخراساني
فالاحوط الاقتراء ثم القراءة
ثم صلوه صحيحا والله العالم
محمد حسين الغروي النائيني



بسم الله الرحمن الرحيم

نصرة بحار مولانا حجة الاسلام رابعة اسد في الايام ايام من تعالى للعلم العالي
ركاب كثير النزر والى ما يبلغ المائة لعشرة راغبة يجب ايفيم في وطنه والى مسيرة
عشرة ايام بالكليه في الذهاب والاياب وعدة طلوله في بلده وتحل راغبة فعل
يقصر ام لا فتوا ما مورين

بسم الله الرحمن الرحيم

يتم في وطنه ويقصر فيما عداه الا اذا كان اقل من اللاثة
واحد العالم ٢٣ ج ١٣٥١ محمد حسين النوري الطبرسي

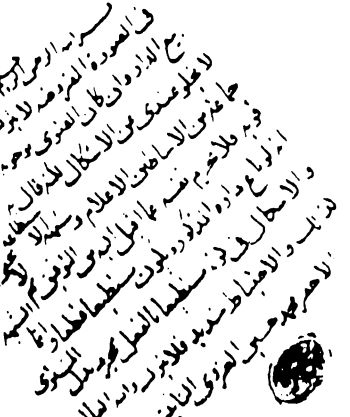
بسم الله الرحمن الرحيم

نعم الفعل اذا لم تكن محتاجة الى السقي بالدوالي ولكن كان دوام الفعل وحسن
الثمرة محتاجا الى ذلك فعمل يكون مقدار زكوتها العشر او نصفه

بسم الله الرحمن الرحيم
لو كان الفعل بالدوالي يحتاجه
الى سعي الفعلة لا تمره فعليه السنة كان
مقدار الزكوة هو العشر لا نصفه والله
واحد العالم الاحقر محمد حسين النوري الطبرسي

نايقوله لو كانا جهة الوسوم رام ظفر

٤ رجل خلّف داراً لسكناه حصل اغلب فيها المكان فهاز داره فبذل له فيها اضعاف قيمتها فهل يجب ان يشتري ببعض الثمن المبذول له داراً اخرى مثل داره بفضل هذه ما يستطيع به على الحج ذهاباً وايابا والرجوع الى كفاية اهله هو مستطيع ام لا افتونا ماجورين



بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقول سيدنا الحجة الإمام والعلامة المرجع حسن الناس
في رجل توفيت له فتاة فلما حل في من ذبح ذبيحة عند
قدومها فرغ من ذبحها تبين له أنها خصي ولم يكن يعلم
بالأول أنه خصي وقد تعذر بعضهم الآن عليه في هذا الشيء
فالوا بأنه لم يفسد ذبيحه ولكن على من يغرم له بطلان ذبيحه
أفتونا مأجورين

بسم الله الرحمن الرحيم
لم أعرف لحد ما ذكره هذا البعض وليس كان ملوكان بينه
وبين له ذلك بعد ذبحه لم يجز من الهدي الواجب عليه ولا
عليه ان يذبح هدياً آخر وذبحه والان بعد ان حل ويتعين
ويرجع الى اهله ليس له ان يبعث بالهدي مع احد ان يفعل
ليذبح له هديا وذبحه بمنى يوم النحر اذا عاد وتواطأ الناس
والله وجه فتوى على الاحوط وان كان يجزأ قول ذي الحجة وسلم
٢٤ ذي القعدة ١٣٤٢ الاضعف حسين المرزوي الماتمي

لما يقول سيدنا الحجة الأستاذ
هل يجوز صوم متمتع دين عن ميت واحد عن شهرين واحد
في ذمة واحد أفتونا مأجورين

بسم الله الرحمن الرحيم
لم يجز ان يصوم الملفون قضاء عن شهرين
لميت واحد في ذمة واحد والله اعلم
حسين المرزوي الماتمي

بسم الله الرحمن الرحيم

شيخنا ومولانا حجة الاسلام دامت بركاته في الانام ادام الله تعالى ظلكم العالي

في التقصير والحلق هل يجوز فيهما ان يتولاهما الغير بحيث انه يكون الآخذ من شعر الشخص شخص آخر او لابد فيهما من المباشرة بحيث انه يلزم على الحاج ان يكون هو الآخذ من شعر نفسه وهل يفرق في ذلك بين التقصير والحلق ام لا

افتونا ماجورين

بسم الله الرحمن الرحيم

اما الحلق فلا شبهة في انه لابد وان يتولاه المحلق ولا يجوز ان يتولاه غيره واما التقصير فالظاهر انه يجوز ان يتولاه الغير ولا يعتبر فيه المباشرة والله العالم

حرره في ١٣٤٨ محمد حسين الغروي النائيني

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة شيخنا ومولانا حجة الاسلام دامت بركاته في الانام ادام الله تعالى ظله

هل يجوز لبس النعل للمحرم اذا كانت مخيطة او كانت سعودة فوقها من الخياطة افتونا ماجورين

بسم الله الرحمن الرحيم

الظاهر جواز لبس النعل للمحرم مخيطة كانت او مسعودة والله العالم محمد حسين الغروي النائيني


مسائلُ في التَّقليد

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد بالموضوع المستنبط

[١] س ١: قد ذكرتم في حاشيتكم على المسألة ٦٧ من المسائل المتعلّقة بالتقليد من العروة الوثقى: (أنّ الموضوع المستنبط يجري فيه التقليد تبعاً للحكم الشرعي)، فهل مرادكم بذلك جواز الرجوع فيه إلى المجتهد، أم مرادكم سلب الحريّة عمّن له أهليّة معرفة الموضوع المستنبط إذا لم يكن مجتهداً وعن الرجوع إلى أهل الخبرة بالموضوعات دون الأحكام؟

ج: المراد بالموضوع المستنبط ما يتوقّف تشخيصه على النظر والاجتهاد، وبعبارة أُخرى: العناوين والمفاهيم الكلّيّة التي تعلّقت الأحكام الشرعيّة بها في الكتاب والسنّة ويتوقّف تشخيص المراد من تلك العناوين على النظر والاستنباط هي المعبّر عنها بالموضوع المستنبط، ولا بدّ في إحرازها - بما هي متعلّقةٌ لتلك الأحكام - من الاجتهاد أو التقليد، والحرّية في النظر بالنسبة إلى غير المجتهد مساويةٌ من تلك الجهة فلا يجوز لغير المجتهد أن يبني على ما يؤدّي إليه نظره في معنى الصعيد مثلاً باعتبار التيمّم به بل يجب عليه التقليد، وأمّا لو وردت هذه اللفظة في بعض الأشعار وأراد فهم مراد الشاعر فيها فلم يسلب حرّية النظر في ذلك ولا ربط للتقليد

بذلك، ولو أراد أن يفسّر القرآن المجيد فلا يجوزله التعويل في ذلك على حرّية فكره ونظره[1] ولا على تقليد المجتهد أيضاً[2] بل لو علم بالمعنى جازله التفسير بما علم وإلّا لم يجز، والله العالم.

وجوب التقليد مسألة فرعية عقلية

[٣] س ٣: هل التقليد من باب السببيّة المطلقة أو الوصف، وهل المدار في جواز التقليد على الظنّ الشخصي أو النوعي أو الوصفي أو العلم القطعي أو الإجمالي، وهل مسألة التقليد من العامي للمجتهد حيّاً وميّتاً ابتداءً أو بقاءً من المسائل الأصولية الاستنباطيّة أو الاعتقادية أو من المسائل الفرعية الضرورية أو المحتاجة إلى التقليد أو الاحتياط أو المحتاجة إلى النظر ولو الإجمالي؟

ج: لم يتحصّل محصّلٌ لأكثر التريدات المذكورة في السؤال، ولعلّ أن يكون للسائل اصطلاحٌ يخصّه في معاني هذه الألفاظ.

وكيف كان فليس وجوب التقليد من المسائل الأُصولية الاعتقادية - كمسألة الإمامة ونحوها - وإنّما هو من المسائل الفرعيّة العملية، وكما أنّ وجوب النظر إلى معجزة من يدّعي النبوّة حكمٌ عقليٌّ ارتكازيٌّ ضروريّ تمّت به الحجّة على البريّة وإلّا لزم إفحام الأنبياء ولغت دعوة النبيّ وتعطّلت الشرائع والأديان فكذا وجوب رجوع الجاهل إلى العالم أيضاً من المستقلّات العقلية والضروريات الارتكازية وبها يتمّ الحجّة ولولاها انتقض الغرض من تشريع الأحكام وتعطّلت الشريعة الإلهيّة وامتنع إثبات وجوب التقليد بالتقليد. ولمّا كان اعتبار الحياة وكذلك الأعلميّة في مرجع التقليد من المسائل الخلافية فالقدر المتيقّن من جميع الأقوال هو الذي يستقلّ العقل بكفايته والخروج عن عهدة

---

١. بأن يعوّل في تفسير الآيات المتشابهة المعنى على الاعتبارات العقليّة والترجيحات الظنّية فإنّه تفسيرٌ للقرآن بالرأي منهيٌّ عنه في الأخبار المتظافرة، راجع الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي من الوسائل.

٢. إذ لا حجّيّة لرأيه في هذا الباب وإن علم بالمعنى، ومفروض الكلام غير آيات الأحكام -كما هو واضح- .

التكليف به و هو تقليد أعلم الأحياء، و يتوقّف جواز تقليد من فقد أحد الوصفين على فتوى ذلك الأعلم به، و حيث إنّه ليس لأخبار الباب[1] إطلاقٌ يعمّ تقليد الميّت أيضاً لا حدوثاً و لا بقاءاً فلا سبيل إلى القول بكفاية تقليد الميّت و الإفتاء به مطلقاً. و أمّا الأعلميّة فحيث إنّ مقبولة عمر بن حنظلة مصرّحةٌ باعتبارها عند الاختلاف في الفتوى[2] فلا مناص عن الالتزام باعتبارها و سقوط فتوى غير الأعلم عن صلاحية الأخذ بها عند المخالفة لفتوى الأعلم لا محالة.

ثمّ لا يخفى أنّ إطلاق القول بوجوب التقليد أو تقييده بما إذا لم يتمكن من الاحتياط

---

١. المراد بها الأخبار الآمرة بأخذ معالم الدين من العالم بها و الرجوع فيها إليه (الباب ١١ من أبواب صفات القاضي من الوسائل)، فانّها لا إطلاق لها - و لو زمانياً - لتشمل فتوى الميّت حتّى بقاءاً لأنّها مسوقةٌ لبيان أصل مشروعيّة التقليد.

و أمّا سائر أدلّة المثبتين في الاستمراري فللمناقشة فيها مجالٌ: أمّا دعوى شمول الطريقة العقلائية - القائمة على رجوع الجاهل إلى العالم - للرجوع الاستمراري بعد الموت فإنّما تتمّ إن كان الرجوع المزبور في خصوص الأحكام الشرعيّة متداولاً في عصر الحضور ليستدعي الردع عنه على تقدير عدم الرضا، و لم يثبت هذا التداول أصلاً. و مع الغضّ فتسالم الفقهاء على سقوط الفتوى عن الحجّية بعروض ما يُسقط صاحبها عن الاقتدار الفعلي على إعمال النظر و الاستنباط - كالنسيان و نحوه - يكشف ظاهراً عن ثبوت ذلك في ارتكاز متشرّعي ذلك العصر، فلعلّ الشارع اكتفى بهذا الارتكاز في الردع عن مورد الكلام فلم يحرز عدم الردع ليكشف عن الإمضاء. و أمّا دعوى قيام سيرة المتشرّعة في زمن الحضور فلأنّ الغالب فيهم العمل بالروايات رأساً، و العاملون منهم بالفتاوى لم يثبت عملهم بها بعد موت أربابها.

و أمّا استصحاب الحجّية فلعدم بقاء موضوعها - و هو الرأي - عرفاً بموت صاحبه، و لو سُلّم فمقتضى ما أُشير إليه آنفاً سقوط رأيه عن الحجّية لإناطتها ببقاء القدرة على إعمال النظر ولا قدرة للميّت عليه.

٢. قال فيها «قلت: فإن كان كلّ واحدٍ اختار رجلاً من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقّهما و اختلفا في ما حكما و كلاهما اختلفا في حديثكم، قال عليه السلام: **الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقههما و أصدقهما في الحديث و أورعهما**... الحديث» (الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١)، و يمكن تقريب الاستدلال بأنّ السائل فرض كون الحَكَمين الفقيهين راويين أيضاً حيث فرض كون اختلافهما في الحكم ناشئاً عن اختلافهما في الحديث، و اختلافهما في الحديث تارةً يكون اختلافاً في نقله فيروي أحدهما حديثاً و يروي الآخر ما يعارضه فيختلفان في الحكم لاستناد كلّ منهما إلى ما يرويه، و أُخرى يكون اختلافاً في فقهه فيرويان حديثاً واحداً لكنّهما يختلفان في الاستظهار منه مثلاً. فالأوّل مورد الرجوع إلى مرجّحات الحديثين المتعارضين و قد ذكر منها في هذه الفقرة الأعدلية و الأصدقية و الأورعية، و الثاني مورد الرجوع إلى مرجّح الفتويين المتعارضتين و هو الأفقهية، فالفقرة المذكورة - على هذا - مشتملةٌ على مرجّحات البابين كلٍّ من جهته.

لكونه من المسائل الخلافية[١] فلا بدّ حينئذٍ من الأخذ بالقدر المتيقّن من هذه الجهة[٢] وعدم رفع اليد عنه إلاّ إذا أفتى به أعلم الأحياء، والله العالم.

٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٩

جواز تقليد غير الأعلم في المسائل الاتفاقية

[٣] س ٣: إذا كانت مسألة لم توجد في الرسالة هل ترخّصونا أن نسأل عنها أحد العلماء عندنا في جبل عامل أم لا؟

ج: قد ذكرنا في رسائلنا العمليّة ما حاصله: أنّ المقلِّد لو أخذ فتوى الأعلم التي تعمّ بها البلوى يجوز له في آحاد المسائل الاتفاقية التي لا يعلم فتوى الأعلم فيها أن يعمل بفتوى المجتهد العادل مطلقاً[٣]، ولجنابك العمل بمقتضاه وترجع في آحاد ما يتّفق لك الابتلاء به ولا يوجد في رسائلنا العملية إلى أحد المجتهدين العظام - دامت تأييداتهم - وتعمل بأمره، ولو بيّن لك ما هو الأحوط في تلك المسألة وتيسّر لك العمل به كان أولى، والله العالم.

١٦ شوّال ١٣٥٤

---

١. فإنّ جواز الاحتياط مسألةٌ نظريّة وقد وقع الخلاف فيه بالنسبة إلى العبادات لا سيّما مع استلزامه التكرار، و لا كذلك جواز التقليد للعامي فإنّه -كما سمعت- ضروريٌّ ارتكازيّ.

٢. و هو التقليد حتّى في موارد التمكن من الاحتياط إلّا إذا أفتى أعلم الأحياء بجواز الاحتياط فيها مطلقاً أو في بعض الموارد فيجوز للعامي ذلك و لا يتعيّن عليه التقليد.

٣. قال ﷺ في وسيلة النجاة (١٣) «نعم لو علم فتوى الأعلم في ما تعمّ به البلوى ففي المسائل الاتّفاقية (أي المسائل التي يتّفق وقوعها نادراً) يجوز تقليد غيره ولو مع التمكن من تقليده على الأقوى».

و الوجه فيه أنّ ما دلّ على وجوب تقليد الأعلم يختصّ بما إذا خالفت فتاواه فتاوى غيره في خصوص المسائل الابتلائية، و إلّا فلو فرض العلم بعدم المخالفة في تلك المسائل لم يتعيّن تقليد الأعلم و إن علم إجمالاً بالمخالفة في غيرها، أمّا بالنسبة إلى المسائل الابتلائية فلعدم المخالفة على الفرض و لا مانع معه من تقليد غير الأعلم، و أمّا بالنسبة إلى غيرها فلانتفاء فعليّة التكليف في ما هو خارجٌ عن مورد الابتلاء و لأجله لا تأثير للعلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه كذلك -كما هو مقرّرٌ في الأُصول-، و عليه فلو اتّفقت مسألةٌ غير ابتلائية جاز تقليد غير الأعلم فيها إن لم يعلم فتوى الأعلم فيها بالخصوص، و لا يجب الفحص عن فتواه و إن أمكن بل و إن علم إجمالاً بالمخالفة في هذه المسائل، إذ لا أثر للعلم المزبور مع كون سائر أطرافه خارجاً عن الابتلاء.

[٤] س ٤: المسائل التي لا توجد في رسائلكم و حواشيكم التي بأيدينا و إنّما أجدها في الكتب المبسوطة و هي في الغالب ذات أقوالٍ لا تخلو غالباً عن قولٍ مشهور أو يدّعى عليه الإجماع فما تكليفي فيها - و الحال هذه - إذا لم يتيسّر لي الاستفتاء حال الابتلاء؟

ج: لو وجدت في نجاة العباد تعمل بما فيها مع رعاية ما علّقه عليها شيخنا أُستاذ الأساتيذ و سيّدنا الأُستاذ[1]، وكذا لو وجدت في مجمع المسائل أو رسالة المعاملات الفارسية للوحيد البهبهاني مع رعاية حواشي سيّدنا الأُستاذ الشيرازي و السيّد الصدر، و لو لم يوجد في شيءٍ منها فما اختاره المشهور أو نقل عليه الإجماع ممّن يعتدّ ينقله يعمل به - مع تضيّق وقت العمل - ثمّ تراجعونا فيه إن شاء الله تعالى.

حكم نقل فتوى غير الأعلم

[٥] س ٥: هل يجوز نقل فتوى غير الأعلم لمن يسأل عنها؟

ج: ما علم مخالفته لفتوى الأعلم وكان نقله هو الموجب للعمل به لا يخلو جواز نقله عن الإشكال[2]، و الله العالم.

٢٢ ذي الحجّة ١٣٤٨

[٦] س ٦: هل يجوز نقل فتوى غير الأعلم لقملّده ليعمل بها مع صحّة تقليده أم لا؟

ج: لو صحّ تقليده لغير الأعلم جاز نقل فتواه ليعمل بها ذلك المقلِّد، و الله العالم.

١٠ رمضان ١٣٤٩

[٧] س ٧: نقل أنّكم لا تجوّزون نقل فتوى غيركم لمقلّدكم، فهل هذا النقل صحيح أم لا؟

---

١. المراد بالأوّل شيخنا الأعظم الأنصاري، و بالثاني السيّد المجدّد الشيرازي.

٢. نظراً إلى أنّ الفتوى المنقولة لا حجّيّة لها لدى ناقلها و المفروض أنّها مخالفةٌ للاحتياط و أنّ نقلها تسبيبٌ إلى العمل بما لا حجّيّة له.

ج: ليس الأمر كذلك، وإنّما الذي استشكلنا في جوازه هو أنّه في مورد مخالفة فتوى غير الأعلم لفتوى الأعلم وللاحتياط لو كان نقل تلك الفتوى - المخالفة لكلا الأمرين - هو الموجب للوقوع في المخالفة لكليهما فيشكل جواز نقله، مثلاً لو كان فتوى الأعلم نجاسة الغسالة وغير الأعلم يفتي بطهارتها وكان نقل الفتوى بالطهارة هو الموجب للأخذ بها ولولا أنّ الناقل نقلها ما كانت يؤخذ بها ففي مثل هذه الصورة أشكلنا في جواز النقل، والله العالم.

ربيع الثاني ١٣٥٢

حكم تردّد الأعلم بين أشخاص

[٨] س ٨: هل يجوز تقليد الأعلم الواقعي المتردّد بين شخصين أو ثلاثة - وإن لم يعرف بعينه - أو تقليد الجميع من باب المقدّمة العلميّة لتقليد الأعلم، وحينئذٍ فيعمل بما اتّفقوا عليه ويحتاط - إن أمكن - في ما اختلفوا فيه ويتخيّر - إن لم يمكن - ؟

ج: قد بيّنا في رسالتنا العملية المسمّاة (وسيلة النجاة): أنّه لو تردّد الأعلم الواقعي بين عدّة أشخاص محصورين[1] فما اتّفقوا عليه وعلم ذلك يعمل به[2] ويكون هو فتوى أعلم العصر[3]، وما اختلفوا فيه يصحّ العمل بأحوط أقوالهم ويكون هو أيضاً فتوى أعلم العصر[4]، ولو اختلفوا ولا متيقّن في البين كما لو أفتى بعضهم بوجوب

---

١. لا يخفى أنّ مفروض المسألة ما إذا علم بوجود الأعلم مردّداً بين أشخاص وأمكن تشخيصه لكن لم يتشخّص بعدُ - كما إذا كان في فترة الاشتغال بالفحص عنه - فإنّه يجب الاحتياط بتطبيق العمل على فتواه على كلّ حالٍ فبيّن ﷺ كيفية ذلك بما أفاده، وليس المفروض ما إذا تعذّر تشخيص الأعلم فإنّ الوظيفة حينئذٍ - على ما صرّح ﷺ به في الوسيلة وغيرها - هو الأخذ بمظنون الأعلمية أو محتملها إن كان وإلّا فالتخيير.

٢. قال ﷺ في الوسيلة (١١): «لا يعتبر في تحقّق التقليد أزيد من العلم بالفتوى وكونها صادرةً عن أهلها والعمل بها ولا يعتبر فيه القصد إلى عنوانه ولا غير ذلك، فلو كان الأعلم وغيره متّفقين في الفتوى وعلم المقلّد بذلك كان عمله بتلك الفتوى تقليداً للأعلم ولو مع قصد غيره ...».

٣. بل هو حجّةٌ في نفسه لا بعنوان كونه فتوى أعلم العصر لحجّية فتوى غيره أيضاً مع الموافقة وعدم المعارضة - كما هو المفروض - وقد صرّح ﷺ بذلك في تعليقته على المسألة ١٨ من العروة.

٤. فإنّ العمل بالأحوط صحيحٌ عنده على كلّ تقدير أفتى على طبقه أم لا، قال ﷺ في الوسيلة (١٤) في مسألة

الجهر في فريضة الظهر يوم الجمعة و آخر بوجوب الإخفات فيها و نحو ذلك فلا محلّ للتخيير[١]، و مع عدم التمكن من تشخيص الأعلم يجب الاحتياط بالتكرار، و الله العالم.
٦ محرّم ١٣٥٢

إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها

[٩] س ٩: ما الوجه في حكم السيّد في العروة و حكمكم في المسألة السّتّين بوجوب التوقّف بقولٍ مطلق عند عروض مسألةٍ لا يعلم حكمها و لم يكن الأعلم حاضراً مع إمكان تأخيرها، مع حكمه في المسألة الرابعة بجواز الاحتياط مطلقاً و حكمكم كذلك بقيد عدم التكرار في العباديات؟

ج: وجوب التأخير مع إمكانه مقيّدٌ بما إذا كان مورد الابتلاء عباديّاً و كان الاحتياط مستلزماً للتكرار[٢] و قد علم هذا القيد ممّا علّقناه قبل ذلك و إن كان الأولى أن نتعرّض في المسألة السّتّين لذلك لكنّا أوكلنا على وضوحه ممّا تقدّم، و المتحصّل من جميع ما ذكرهو: أنّه لو عرضت مسألةٌ لا يعلم حكمها فإن لم يكن الأعلم حاضراً و ضاق وقت العمل مع عدم استلزام الاحتياط لما ذكر من المحذور يتخيّر المكلّف بينه و بين الرجوع إلى غير الأعلم[٣]، و لو استلزمه يتعيّن الرجوع إليه، و لو لم يضيّق وقت العمل فمع عدم استلزام الاحتياط لذلك المحذور يتخيّر بينه و بين التأخير إلى أن يتمكن من تقليد الأعلم و لا يجوز له الرجوع إلى غيره، و لو استلزمه يلزمه التأخير و لا يجوز له الاحتياط بالتكرار إلّا إذا ضاق وقت العمل و لم يتمكن من التقليد بالكلّيّة، و الله العالم.

وجوب الفحص عن الأعلمية إنّه: «عند اشتغاله بالفحص يجب الاحتياط و يكفي فيه أن تكون أعماله صحيحةً بفتوى العدّة المعلومة أعلمية أحدهم».

١. للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما و مقتضى قاعدة الاشتغال الجمع.

٢. بناؤه على عدم جواز الاحتياط في العبادة المستلزم لتكرار جملة العمل مع التمكن من الامتثال التفصيلي معروفٌ عنه مذكورٌ وجهه في تقريرات بحثه في الأُصول.

٣. لاختصاص ما دلّ على وجوب تقليد الأعلم بصورة التمكن منه و مفروض المقام عدم التمكن لضيق الوقت.

مورد جواز قصد الورود

[١٠] س ١٠: لو أنّ رجلاً عمل بعض الأعمال الواردة في السنّة أو استخار الله تعالى على طبق بعض روايات الاستخارة و مستنده في ذلك إمّا إخبار شخصٍ أو رؤيته لروايةٍ في ذلك بقصد الورود و الاستحباب مع أنّه لم يعلم برأي مقلَّده فيها و لم يعلم هو بصحّة ورودها عن الأئمّة ﷺ، هل تصحّ منه أم لا؟ و على تقدير الصحّة هل هي مستحبّةٌ أم لا؟

ج: يتوقّف صحّة قصد الورود و جوازه - في أيّ عملٍ - على أحد الأمرين: إمّا القطع بوروده في الشريعة المطهّرة - على الصادع بها و آله الطاهرين أفضل الصلاة و التحيّة - أو العلم بأنّ من يقلّده أفتى بذلك و لو بقاعدة التسامح في أدلّة السنن، و لو انتفى الأمران جميعاً و لم يعلم بمشروعيته و لا بفتوى المجتهد بها كان الإتيان به بقصد الورود من التشريع المحرّم - على كلّ تقدير -، و ليس للمقلّد أن يتشبّث بقاعدة التسامح من عند نفسه، إذ ليست هي إلّا كسائر القواعد الاجتهادية و لا تصحّ إلّا مدركاً للفتوى باستحباب ما وردت به روايةٌ تدلّ على استحبابه، و يتوقّف التعويل عليها على الاجتهاد في جهاتٍ شتّى و المقلِّد بمعزلٍ عن ذلك كلّه، و الله العالم.

١٩ شعبان ١٣٥١

[١١] س ١١: هل يجوز للعامي إذا رأى بعض الأعمال أو الأذكار المستحبّة في بعض الكتب أن يأتي بها بعنوان الاستحباب و الورود من الشارع أم لا؟

ج: جواز الإتيان بما تضمّنته الكتب المعتبرة من الزيارات و الأذكار و الأدعية و غيرها حتّى الصلوات بعنوان الاستحباب و الورود و أن كان لا يخلو عن وجهٍ قويّ[1] لكنّ الأولى بل الأحوط أن يكون الإتيان بجميع ذلك بعنوان مطلق الدعاء و الذكر و الزيارة و استحباب الصلاة في أيّ الأوقات، و الله العالم.

٢٦ شعبان ١٣٥١

---

١. لبنائه ﷺ على تماميّة قاعدة التسامح و دلالة أخبارها على الاستحباب الشرعي، و التفصيل مذكورٌ في الأصول.



كتابُ الطَّهَارَةِ

وَ تَقَعُ مُسَائِلُهُ في فُصُولٍ:

الفصل الأوّل: الوضوء

حكم الشكّ بعد الوضوء في رضا مالك الماء

[١٣] س ١: رجلٌ توضّأ بماءٍ للغير و كان يقطع برضاه حين الوضوء، لكن بعد الفراغ من الوضوء حصل له الشكّ في رضاه، فهل لهذا الشكّ أثرٌ أو لا؟

ج: لا أثر للشك الطارئ بعد الفراغ من الوضوء[1] مع كونه عند الاشتغال به على يقينٍ من رضاه، و الله العالم.

٢ محرّم ١٣٥٥

بطلان وضوء من أدخل يده في الاناء قبل المسح

[١٣] س ٢: رجلٌ توضّأ و قبل المسح أدخل يده في الإناء و صار على يده ماءٌ جديد نسياناً فهل يصحّ أن يمسح يده و يجفّفها و يأخذ البلل من لحيته و أشفار عينيه و يمسح على ناصيته و رجليه أم لا؟ و من فعل ذلك بتلك الكيفية بدون سؤالٍ من مقلّده فهل صلاته صحيحة أم لا؟

---

١. بل الأمر كذلك ولو حصل له بعد الفراغ العلم بعدم رضاه بناءً على ما حقّقه ﷺ في مسألة الاجتماع من أنّ الإباحة شرطٌ علميّ في أمثال المقام، فالغصبية المجهولة لا توجب الفساد.

ج: من فعل ذلك بطل وضوؤه ولا يجديه المسح بتلك الكيفية[١]، ولو صلّى بذلك الوضوء بطلت صلاته وتلزمه الإعادة في الوقت وخارجه، والله العالم.

الوضوء في حياض المساجد بقصد الصلاة خارجها

[١٤] س ٣: رجلٌ توضّأ من الحياض التي في المساجد بقصد الصلاة في خارجها فهل يصحّ وضوؤه أم لا؟

ج: لو كان العمل جارياً على ذلك فلا يبعد جوازه[٢]، لكن الأحوط أن يصلّي ركعتين -ولو خفيفتين غاية الخفّة- بعنوان تحيّة المسجد، والله العالم.

١٩ شوّال ١٣٤٨

رجوع غير مستوي الخلقة إلى مستويها في الوضوء

[١٥] س ٤: أرجو بيان ما ذكرتم في مختصر الوسيلة من الحكم بالرجوع في صغر الوجه وكبره إلى مستوي الخلقة[٣]، فإنّه لم يظهر لنا معناها.

ج: يعني أنّ العارضين مثلاً والعذارين لكونها تشتمل عليها الإبهام والوسطى في مستوي الخلقة ففي غير مستوي الخلقة يلزمه غسلها،[٤] وعلى هذا الضابط، والله العالم.

١٣٤٨

---

١. لاختصاص ما دلّ على الأخذ من بلل اللحية ونحوها والمسح به بما إذا جفّت نداوة الوضوء قهراً لحرارة أو ريح شديدة أو لنسيان المسح وتذكره بعد الجفاف، لا بمثل ما ذكر في السؤال - من إدخال اليد في الماء خطأً من دون جفافه بنفسه ولا نسيان المسح - فيرجع في مثله إلى استصحاب بقاء الحدث.

٢. لكشف ذلك عن عموم الإذن.

٣. قال ﷺ فيه: «والمرجع في تحديد ما يجب غسله في غير مستوي الخلقة بكبر وجهه أو صغره وكونه أنزع أو أغمّ إلى مستوي الخلقة». (وسيلة النجاة: ٥١).

٤. هذا في كبير الوجه فإنّ أصابع مستوي الخلقة لا تشتمل على بعض وجهه وتشتمل عليه في مستوي الخلقة فيلزمه غسله، أمّا في صغيره فالأمر بالعكس فإنّ أصابع المستوي تشتمل من وجهه بل ومن الخارج منه أحياناً على ما لا تشتمل عليه في وجه المستوي فلا يلزمه غسله.

وضوء المأذون بالماء مع بغضه للآذن

[١٦] س ٥: ماءٌ لشخصٍ و أجاز الوضوء به لشخصٍ آخر ولكن المأذون له متنفّرٌ من الآذن و لأجل ذلك شكّ في أنّه لو اطّلع على نفورته منه ربما لا يرضى بالوضوء من مائه، فهل يصحّ له أن يتوضّأ - مع هذه الحالة - أم لا؟

ج: لو أذن صريحاً في التصرّف المذكور لم يكن للشك في رضاه - على تقدير علمه بما ذكر - أثرٌ و يجوز للمأذون أن يتوضّأ بذلك الماء و يصحّ وضوؤه[1]، و الله العالم.

حكم من لا يحصل له القطع بالغسل المتعارف

[١٧] س ٦: الذي لا يحصل له القطع بتحقّق الغسل في الوضوء بمقدار المتعارف فما هو أدنى ما يجزيه من الغسل و إمرار الكفّ؟

ج: يجزيه إجراء الماء على العضو الذي يريد غسله و إمرار اليد عليه مرّتين إلى ثلاث و يحرم الزائد[2]، و الله العالم.

٢٩ شعبان ١٣٤٧

---

١. وجهه أنّ المفروض أنّه لم يشترط في إذنه عدم تنفّر المأذون له منه ليدور فعليّة إذنه مدار عدم تنفّره واقعاً - حذو الموضوع في القضيّة الحقيقيّة -، و إنّما الصادر إذنٌ شخصيٌ مجعولٌ على نحو القضية الخارجية و عدم التنفّر إن كان مؤثّراً فهو من قبيل دواعي الجعل التي تؤثّر فيه بوجودها الاعتقادي - ولو خطأً - دون الواقعي فلا أثر لتخلّفه، و هذا أحد الفوارق بين القضايا الحقيقية و الخارجية - حسبما حقّقه ﷺ في الأُصول -.

٢. وجه الحرمة كونه زائداً على المقدار المتعارف و هو بالنسبة إلى من لم يحصل له القطع بالمتعارف - كما هو مفروض السؤال - يكون من الوسواس المتسالم ظاهراً على حرمة العمل على مقتضاه، و يمكن استفادة حرمته من قوله ﷺ في صحيحة ابن سنان - بعد ذكره له ﷺ رجلاً مبتلىً بالوضوء و الصلاة و قوله هو رجلٌ عاقل - «وأيّ عقلٍ له و هو يطيع الشيطان ... الحديث» (الباب ١٠ من أبواب مقدّمة العبادات من الوسائل)، فإنّ الظاهر ثبوت التلازم بين إطاعة الشيطان و معصية الله تعالى فانّه لا يأمر إلّا بما فيه معصيته، قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ (البقرة، ١٦٩) و «إنّما» يفيد الحصر، و قال: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ (البقرة، ٢٦٨)، و قال: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَ الْمُنكَرِ﴾ (النور، ٢١)، و يعضده أمرهم ﷺ لمن يكثر سهوه في الصلاة بالمضيّ و عدم النقض لكون ذلك من الشيطان و قولهم ﷺ «لاتعوّدوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة»، و «إنّما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عُصي لم يعد إلى أحدكم» (الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة من الوسائل).

حكم المسلوس

[١٨] س ٧: لو كانت المرأة مسلوسة البول و يتقاطر بولها ماذا تصنع بصلاتها؟

ج: لو أمكنها التحفّظ عن خروج البول بالقطنة و الخرقة و نحوهما من أوّل شروعها في الوضوء إلى فراغها عن الصلاة - حذو ما تصنعه المستحاضة في المنع عن خروج الدم مع التمكن منه - كان الأحوط شديداً لزومه، و إلّا فالأحوط أن تجمع في كلّ واحدةٍ من صلواتها بين الكيفيّتين فتصلّي مرّةً بوضوءٍ واحد و أُخرى بتجديد الوضوء عند خروج البول في الأثناء مع عدم استلزامه للحرج عليها - حسبما بُيّن في الرسائل العمليّة -، و الله العالم.

١٢ ربيع الثاني ١٣٥٥

وضوء من في عينه وسخ يخشى الضرر من ازالته

[١٩] س ٨: لو كان في العين المريضة و سخٌ يخشى الضرر من استعمال الماء في إزالته مع أمنه من الضرر بدون إزالته حيث يكتفي بأقلّ مراتب الغسل، فهل فرضه التيمّم كمن خشي الضرر أو يجري عليه حكم الجبيرة؟

ج: إذا كان أقلّ مراتب الغسل ممكن الحصول - مع عدم إزالة الوسخ -[1] يكتفي به و لا تصل النوبة إلى التيمّم و لا الجبيرة، و لو لم يكن أقلّ مراتبه ممكن الحصول - مع بقاء الوسخ بحاله - فالأقوى هو الانتقال إلى التيمّم[2] دون الجبيرة و إن كان الجمع أحوط، و الله العالم.

١١ جمادى الثانية ١٣٥٣

---

١. بحيث يصل الماء إلى البشرة مع بقاء الوسخ بحاله.

٢. لأنّ الظاهر عدم الفرق في مسوّغية خوف الضرر من استعمال الماء للتيمّم بين استعماله للغسل الوضوئي أو لإزالة الوسخ المتوقّف عليها الغسل، و أمّا الاحتياط بضمّ الجبيرة فباعتبار أنّه التصق ببعض أعضاء الوضوء ما يضرّ أو يشقّ رفعه بناءً على تعيّن الجبيرة في ما كان من هذا القبيل -كما هو مختاره ﷺ - دون التيمّم.

الوضوء بماء حوض وقع فيه قليل من المغصوب

[٣٠] س ٩: لو وقع مقدارٌ قليل من الماء المغصوب في حوضٍ كبير من الماء المباح وكان الماء المغصوب من القلّة حدّاً لا يبان من وقوعه في ذلك زيادةٌ في مقداره عرفاً و يتساوى وجوده لعدمه بالنظر العرفي، فهل يصير مستهلكاً عرفاً و يجوز التصرّف في ماء الحوض و يصحّ الغسل و الوضوء بذلك الماء أو يكون وقوع ذلك المقدار القليل من الماء المغصوب في ذلك الحوض مانعاً عن جواز التصرّف في ماء الحوض و لا يصحّ الغسل أو الوضوء بذلك الماء إلّا بالإذن من مالك الماء المغصوب؟

ج: لو وقع قليلٌ من أيّ نوعٍ من أنواع المايعات في الكثير من مايعٍ آخر مغايرٍ له في نوعه كالقليل من الخلّ مثلاً أو الجلاب في الكثير من الماء و نحو ذلك فحيث إنّ الصورة النوعيّة - أي مناط شيئيّة كلّ شيء - تضمحلّ بالنسبة إلى القليل المذكور من جهة وقوعه في ما هو مغايرٌ له في نوعه فبهذا الاعتبار يكون مستهلكاً عرفاً و ملحقاً بالمعدوم[1] ولا يمنع غصبيّة القليل المذكور عن جواز التصرّف في ذلك الكثير، أمّا إذا وقع القليل المذكور في الكثير من نوعه -كما هو مفروض السؤال - فحيث إنّ صورته النوعيّة محفوظةٌ و لم يضمحلّ منه إلّا تميّزه الذي هو لازم الاختلاط بجميع أنواعه فلا سبيل إلى دعوى استهلاكه وكونه ملحقاً بالمعدوم[2] إلّا بدعوى أنّ العرف يراه مستهلكاً و ملحقاً بالمعدوم، و حيث إنّ عنوان الاستهلاك ليس موضوعاً لشيءٍ

---

١. بل منعدماً حقيقةً لانعدام صورته النوعيّة كالدم المستهلك في الماء - حسبما أوضحه ﷺ في رسالته الشريفة (الصلاة في المشكوك: ١١٨)-.

٢. المقصود انعدامه عرفاً في قبال الانعدام الحقيقي، و قد فرّق ﷺ في الرسالة المشار إليها آنفاً بين الماء القليل الملقى في نهرٍ فحكم فيه بالانعدام و التلف العرفيين و بينه إذا ألقي في حوضٍ صغير فأشكل في كونه من التالف، و مفروض المقام من الثاني، فلاحظ.

من الأحكام[1] فلو صحّ ما ذكر من أنّ العرف يراه مستهلكاً لم يكن له أثرٌ في جواز التصرّف في ماء الحوض و صحّة الغسل و الوضوء منه و هو في غاية الاشكال.

حكم المبتلى بمرض النوم إذا عرض أثناء الصلاة

[٣١] س ١٠: شخصٌ مبتلى بمرض النوم يعرضه في أوقات غير مضبوطة و لا محدودة في أثناء الصلاة و في غيرها و هو مبتلى بهذا المرض مدّة خمس عشرة سنة، فلو عرضه في أثناء الصلاة ماذا يكون حكمه من حيث إنّه مفسدٌ للصلاة و ناقضٌ للوضوء؟

ج: لو عرضه في أثناء صلاته تبطل صلاته و ينقض وضوؤه مطلقاً[2]، و الله العالم.

١٥ ذي الحجّة ١٣٥٣

---

١. المراد أنّه لم يؤخذ مُخرجاً لموضوعات الأحكام عن الموضوعيّة لها.

٢. لإطلاق أدلّة ناقضيّة النوم فعليه إعادة وضوئه و صلاته، هذا إذا فرض أنّ له فترةً تسعهما من دون عروض النوم أثناءها -كما هو المنسبق من عبارة السؤال- فيكون بمنزلة المسلوس أو المبطون الذي له فترةٌ كذلك فيتعيّن إيقاعهما في تلك الفترة - حسبما ذكر في بابه-. أمّا إذا لم يكن له فترةٌ كذلك جرى فيه التفصيل المذكور في ذلك الباب من كون الحدث متوالياً أو أنّ له فترات قصيرة لا تسع للوضوء أو فترات تسع له و لشيءٍ من الصلاة مع استلزام التطهّر في الأثناء للحرج أو بدونه، إذ لا اختصاص لأحكام هذه الصور بالمسلوس و المبطون و إن كانا هما مورد رواياتها، على أنّ فيها ما يتضمّن تعليلاً معمّماً -كما في موثّقة سماعة و صحيحة منصور بن حازم الواردتين في البابين ٧ و ١٩ من أبواب نواقض الوضوء من الوسائل-، و عليه فتجري الأحكام المذكورة فيمن به سلس الريح و من يتواتر نومه أو إغماؤه أيضاً، و قد صرّح ﷺ بهذا التعميم في رسالته الشريفة (وسيلة النجاة: ٦٤).

الفصل الثاني: الأغسال

حكم من أجنب في مكان لا يمكنه الغسل فيه

[٣٣] س ١١: إذا سافر الرجل ماشياً إلى كربلاء و التزم على نفسه أن لا يركب حتّى المقدور ثمّ احتلم في أثناء الطريق و لم يتمكن من استعمال الماء لشدّة البرد ولكن يتمكن من الوصول إلى كربلاء بالسيّارة، هل يجوز له التيمّم للصلاة أم لا؟ و على تقدير عدم الجواز لو استمرّ ماشياً هل يكون سفره معصيةً بحيث يجب عليه قضاء ما صلّاة تماماً أو لا؟

ج: من أجنب في مكانٍ لا يتمكن فيه من الاغتسال - لأيّ موجبٍ كان - لا يلزمه السير إلى مكانٍ يتمكن منه لأنّه غير واجدٍ للماء فعلاً و إن كان متمكناً من أن يصير واجداً له، ولكون القدرة المعتبرة في المقام هي المعبّر عنها اصطلاحاً بالقدرة الشرعيّة دون العقليّة فشرط التكليف غير حاصلٍ و لا يلزمه المسير من ذلك، و لتوضيح ذلك مقامٌ آخر[1]. و أمّا السؤال عن كون السفر معصيةً أم لا فلا محلّ له، و الله العالم.

---

١. تعرّض ﷺ لتحقيق كبرى هذه المسألة و صغراها في رسالته الشريفة (الصلاة في المشكوك)، راجع الصفحة (٢١٣) و ما بعدها ففيها بيان الضابط الثبوتيّ و الاثباتيّ لكلٍّ من القدرة العقلية و الشرعيّة و فوارقهما الأساسية، و كذا الصفحة (٢٢٦) و ما بعدها ففيها تطبيق الضابطة على الطهارة المائية.

الغسل بنيّة الصلاة مع عدم سعة الوقت لها

[٢٣] س ١٢: رجلٌ مجنب و مضى إلى الحمّام قبل طلوع الشمس و بنيّة الصلاة فلمّا خرج من الحمّام وجد الشمس طالعة، فهل يكون غسله صحيحاً أو لا؟

ج: لو كان ناوياً للاغتسال لتلك الصلاة عند عدم الأمر بالاغتسال لها - من جهة عدم سعة الوقت لذلك - فالظاهر بطلان غسله[1]، و الله العالم.

١٢ شعبان ١٣٤٩

من اغتسل ثمّ شكّ في وصول الماء إلى أعضائه

[٢٤] س ١٣: رجلٌ لا يعلم بكيفيّة غسل الجنابة الترتيبي و سأل من مؤمنٍ عن تلك الكيفية فقال له: صبّ الماء على الرأس و الرقبة ثلاث صبّات ثمّ على الشقّ الأيمن ثمّ على الشقّ الأيسر و بعد الفراغ استوعب جميع البدن بمعونة الكفّين، ثمّ انكشف للسائل أنّ المسؤول مثله، ثمّ شكّ في صحّة غسله من الجنابة و لم يحصل له احتمالٌ عقلائي بالصحّة و عدمها و قد مضت عليه سنوات يعمل على ذلك، فهل يجب عليه قضاء الصلوات التي صلّاها بذلك الغسل؟ و إن كان عليه القضاء فكيف يقضي و هو قد سافر في خلال تلك المدّة و لا يعلم بمقدار أيّام سفره كم هي؟ و كذلك من جهة الصوم و قد مرض في تلك المدّة بأحوالٍ ثلاث أو أربع متوالية فهل المرض يكون مسقطاً عنه القضاء أم لا؟ و إن كان القضاء واجباً عليه هل له أن يتنفّل أو لا؟

ج: لو احتمل احتمالاً عقلائيّاً أنّه في الصبّات الثلاث على الرأس و الرقبة انغسل تمام رأسه و رقبته و كذا في الصبّات على الشقّ الأيمن و الأيسر انغسل كلٌّ من

---

١. ورد ذلك أيضاً في تعليقته ﷺ على المسألة ١٥ من فصل (غسل الجنابة مستحبٌّ نفسي) من العروة نافياً فيها التفصيل الواقع في المتن بين ما كان على وجه الداعي أو التقييد، و الوجه فيه أنّ هذا المغتسل بما أنّه بصدد أداء فريضة الوقت فهو لو علم بضيق الوقت - حيث لا أمر معه بالاغتسال للصلاة - لم يغتسل و تيمّم لها، إذن فنيّة الاغتسال لها تكون على وجه التقييد لا غير و لا يكون الباعث عليه إلّا أمراً وهميّاً لا واقع له فيبطل لا محالة.

الشقّين بتمامه بتلك الصبّات و أنّ شروعه في الصبّ على الشقّ الأيمن كان بعد وصول الماء إلى تمام رأسه و رقبته وكذا شروعه في الشقّ الأيسر أيضاً كان بعد وصول الماء إلى تمام الشقّ الأيمن و ما يجب غسله معه - من السرّة و العورتين- يبني على صحّة غسله[1] و لا يلزمه قضاء صلواته و صيامه، ولو لم يحتمل ذلك احتمالاً عقلائياً وكان قاطعاً بعدم وصول الماء إلى أعضائه - على النهج المسطور- بطل غسله و يلزمه قضاء صلواته و صيامه، و أمّا مقدار ما يلزمه من قضاء صلواته قصراً مع عدم علمه بأسفاره و مدّة كلّ واحدٍ منها فهذه عويصةٌ مشكلة، أمّا من جهة الترتيب في القضاء فالأقوى سقوطه عند الجهل به[2]، و يكفيه أن يقضي قصراً في خلال ما يقضيه عن كلّ سنةٍ قدر ما يحتمل كونه مسافراً في أثناء تلك السنة[3]، و أمّا مقدار ما يلزمه من القضاء قصراً فهذا أمرٌ مشكلٌ لا سبيل إلى التخلّص منه إلّا بأن يجمع في القدر المردّد كونه مسافراً أو حاضراً في خلال كلّ سنةٍ بين القصر و الإتمام، و أمّا ما يلزمه من قضاء صومه فلو كان في السنوات التي استمرّ مرضه فيها مريضاً من رمضان إلى رمضان يسقط عنه قضاء تلك السنة، و الله العالم.

٧ رجب ١٣٤٥

---

١. لقاعدة الفراغ.

٢. أي بالترتيب فلا يجب التكرار لتحصيله و إن وجبت رعايته مع العلم به -كما صرّح به في التعليقة و الوسيلة في باب القضاء-، و الظاهر أنّ عمدة الوجه في وجوبه هو اتّفاق كلمة الأصحاب من القدماء و المتأخّرين عليه و قد ادّعي عليه الاجماع في جملةٍ من الكتب و هذا يختصّ بصورة العلم، لوجود الخلاف مع الجهل بل قد ينسب سقوط الترتيب معه إلى الأكثر، و يؤكده إهمال النصوص عن التعرّض لكيفية تحصيل الترتيب بالتكرار لدى الجهل مع كثرة الابتلاء به و صعوبة معرفتها على أكثر الناس في كثيرٍ من صوره -كما هو ظاهرٌ بالتأمّل-. هذا و يمكن استظهار وجوب الترتيب من صحيحة زرارة (الباب ١ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٤) لظهور قوله عليه السلام فيها «فابدأ بأوّلهنّ» في الأُولى فواتاً لا الأُولى في القضاء، و إلّا لقال: فابدأ بإحداهنّ، كما يمكن دعوى اختصاصها بصورة العلم، لأنّه مع الجهل لا يمكن امتثال هذا الأمر إلّا احتمالاً لامتناع الجزم بالبدأة بالأُولى حتّى مع التكرار، و لا كذلك لو أُمر بالاتيان بها مرتّبةً، فلاحظ.

٣. يعني من دون رعاية الترتيب بينها و بين ما يقضيه تماماً.

معنى كراهة قراءة الجنب

[٢٥] س ١٤: ما معنى الكراهة في قراءة الجنب ما زاد على سبع آيات من القرآن و قراءة ما زاد على السبعين أشدّ كراهةً؟

ج: قد فسّرت الكراهة في العبادات بكونها أقلّ ثواباً تارةً و بأرجحيّة الترك من الفعل أُخرى، و لا يبعد أن تختلف المقامات و يكون الترك في ما لا بدل له -كما في مورد السؤال- أولى، و الله العالم.

٢٥ جمادى الأُولى ١٣٤٦

حكم دخول الجنب المشاهد والرواقات

[٢٦] س ١٥: الاحتياط في إلحاق المشاهد بالمسجدين في حرمة دخول الجنب مطلقاً و إلحاق الرواقات بغيرها من المساجد وجوبيٌّ أم استحبابيٌّ؟ فإنّ الظاهر اختلاف الوسيلة و الحاشية في ذلك[1].

ج: استحبابيٌّ لا أُحبُّ تركه، و ما الموجب لأن يدخل الجنب أو الحائض من أحد البابين و يخرج من الآخر؟ و الله العالم.

١٢ شعبان ١٣٤٩

من بال واستبرأ بعد الغسل ثمّ رأى بللاً مشتبهاً

[٢٧] س ١٦: لو أجنب بالإنزال و لم يبل و لم يستبرئ بالخرطات ثمّ اغتسل ثمّ بال و استبرأ بالخرطات ثمّ رأى بللاً مردّداً بين البول و المني لا غير، ما يكون حكمه؟ ولو رآه بعد الوضوء ما يكون حكمه؟

ج: لو كان خروج ذلك البلل منه بعد أن بال -كما هو ظاهر السؤال- فكونه مسبوقاً

---

١. قال في الوسيلة (٧٣) «و يلحق المشاهد المشرّفة بالمساجد في ذلك، بل الأحوط عدم الدخول فيها مطلقاً كما في المسجدين، و أحوط منه عدم اللبث في الرواقات أيضاً، لكن لا يبعد أن يكون ظاهر الأصحاب جوازه» و ظاهره الاحتياط الاستحبابي، و قال في تعليقة العروة عند قول الماتن: و المشاهد كالمساجد في حرمة المكث فيها، «الأحوط إلحاقها بالمسجدين و إلحاق الرواقات بسائر المساجد» و ظاهره وجوبيّ.

بالبول يخرجه عمّا يحكم عليه بكونه منيّاً و يلحقه حكم البلل المشتبه الخارج من المحدث بالحدث الأصغر، و الظاهر كفاية الوضوء وحده لرفعه[1]، ولو توضّأ بعد أن بال و استبرأ بالخرطات ثمّ خرج منه ذلك البلل المردّد بين الحدثين يلزمه الجمع بين الطهارتين، و الله العالم.

٢٣ ذي القعدة ١٣٥٠

حكم المغتسل إذا لم يصل الماء إلى بعض بدنه

[٣٨] س ١٧: لو وجد المغتسل لمعةً في بدنه لم يصل إليها الماء ثمّ شكّ في أنّ غسله كان ارتماسياً أو ترتيبيّاً، ما حكمه؟ و هل يفرق بين بقاء الوقت و عدمه؟

ج: في مفروض السؤال يكون متيقّناً بفساد غسله و شاكّاً في أنّه يصحّ و يخرج عن عهدة التكليف بغسل تلك اللمعة[2] أو أنّه لا أثر لغسلها و لا يخرج عن عهدة التكليف بذلك، و حيث إنّه ليس في البين ما يقتضي الصحّة و الإجزاء بذلك فمقتضى القاعدة وجوب الإعادة من دون فرقٍ بين بقاء الوقت و خروجه، و الله العالم.

٢٢ محرم ١٣٥٢

حكم الشعر الطويل في الغسل إن كان عليه حاجب

[٣٩] س ١٨: ذكرتم في رسالتكم العملية وسيلة النجاة: عدم وجوب غسل الشعر، و بعده بلا فصل: «نعم ما كان من توابع الجسد فالأقوى وجوب غسله»، و في العروة: «نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبة جزءاً من البدن»، و ممّا لا يخفى أنّ شعر العانة و الإبطين ممّا تعتوره الأوساخ بعد خروج العرق لكثرة

---

١. إذ المفروض كونه قبل خروج البلل المشتبه محدثاً بالأصغر فلا علم إجماليّ بحدوث تكليفٍ فعليّ بخروجه بل شكّ بدويّ في وجوب الغسل لاحتمال كونه منيّاً و مقتضى الأصل عدمه، أمّا إذا خرج بعد الوضوء فيُعلم إجمالاً بأحد الحدثين و وجوب إحدى الطهارتين و مقتضاه الجمع.

٢. هذا على تقدير كون غسله ترتيبيّاً، كما أنّ ما بعده على تقدير كونه ارتماسيّاً.

احتكاك بعضها ببعض و لوجود لزوجةٍ مع دهنية يعسر إزالتها بدون الحلق فهل إنّ شعرهما يعدّ من توابع الجسد أم لا؟ و على الأوّل فهل يسقط إزالة الوسخ عن هذا الشعر إذا استلزم العسر و الحرج كما في بعض الأماكن التي لا يتيسر للمغتسل إزالة الشعر أو إزالة و سخه؟

ج: لو طال شعر العانة و الإبطين جدّاً يخرج عن التبعيّة لكنّ الظاهر أن تكون أُصولها حينئذٍ تابعة، و على أيّ حالٍ فليس لإزالة الوسخ المانع عن وصول الماء إلى ما يجب غسله من هذا الشعر كثير مؤنةٍ - على الظاهر -، و ينبغي بل يلزم عدم الاعتناء بهذه الشبهة المؤدّية إلى الوسواس، و الله العالم.

١٠ شعبان ١٣٥٤

شرح عبارة المنظومة في غسل الجنابة

[٣٠] س ١٩: في منظومة السيّد بحر العلوم ﷺ في غسل الجنابة:

و الفصل بين الرأس و اليسارِ ... كرّر وكن في الغير بالخيارِ

ما بين تكريرٍ و غسلٍ يصلُ ... آخر ماضٍ بالذي يستقبلُ

مولانا - دامت إفاضاتكم - الرجاء أن تكتبوا الغرض من هذين البيتين و لكم الأجر و الثواب إن شاء الله.

ج: [كان] - قدّس الله نفسه الزكيّة - كثيراً ما يعبّر عن المطالب الغامضة بعباراتٍ واضحة و قد عكس ذلك في بعض المسائل منها هاهنا، و الغرض أنّ الحدّ الفاصل بين الأعضاء الثلاثة في الغسل يجب أن يغسل على وجهٍ يحصل القطع بصحّة انغساله، فالفاصل بين الرأس و اليمين وكذلك الفاصل بين اليمين و اليسار يمكن أن يغسل بتكرّر غسله أو يجعل ذلك الفاصل آخر ما يغسل من العضو السابق متّصلاً بغسل اللاحق، و أمّا الفاصل بين الرأس و اليسار فحيث إنّ غسل جانب اليسار

مفصولٌ عن غسل الرأس وليس متّصلاً به فلابدّ من تكرير غسله بأن يغسل مع الرأس والرقبة أوّلاً ثمّ مع جانب اليسار أيضاً بعد الفراغ عن غسل اليمين، ثمّ أتبع البيتين بثالثٍ[1] يبيّن فيه أنّ العورة إمّا أن يكرّر غسلها مع الجانبين أو تغسل بينهما بتقديم تمام شقّها الأيمن على تمام شقّها الأيسر، فهذا هو المراد من هذه الأبيات و قد أعمل فيها الإغلاق المخلّ، والله العالم.

٦ جمادى الأُولى ١٣٤٦

حكم المستحاضة إذا شكّت في كونها صغرى أو وسطى

[٣١] س ٣٠: إذا رأت المستحاضة الدم على القطنة و شكت في كونها صغرى أو وسطى فما تكليفها؟ و هل إذا غمسها قليلاً تكون وسطى و إذا كان الدم كالورقة على القطنة بحيث لم يغمس القطنة تكون صغرى؟

ج: إذا تلوّثت القطنة من الدم بلا غمسٍ فيها فهي الصغرى، و إذا غمسها ولو قليلاً فهي الوسطى، و إذا شكت في الغمس و عدمه فإن كانت حالتها السابقة هي الوسطى تعمل عليها و إلّا بنت على أنّها صغرى،[2] والله العالم.

حكم الاستحاضة المتوسطة الحادثة بعد صلاة الفجر

[٣٢] س ٣١: المستحاضة إذا وضعت القطنة حال الصلاة ثمّ نظرتها فرأتها صغرى و إن وضعتها قبل ساعتين مثلاً فتراها وسطى فما تكليفها؟

ج: لو رأتها بعد صلاة الغداة[3] – في أيّ جزءٍ من الليل و النهار – وسطى و لم تكن قبل

---

١. و هو:

فالعورة اغسلها مع الجنبينِ أو مرّةً واحدةً في البينِ

٢. لاستصحاب عدم الغمس.

٣. هكذا جاء في نسخة شيخنا الحلّي ﷺ، لكنّ الجواب لا يلائم السؤال فإنّ محصّل السؤال أنّ المستحاضة إذا وضعت القطنة مدّةً قصيرة رأت الدم لم يغمس فيها و أنّ الاستحاضة صغرى و إن وضعتها مدّةً طويلة -كساعتين- رأته قد غمس فيها و أنها وسطى فبأيّهما تعمل، و الجواب يتعلّق بحكم الاستحاضة المتوسطة

صلاة الغداة كذلك فعليها غسلٌ واحد للصلاة التي تصلّيها بعد رؤية الدم كذلك و يكفي هذا الغسل لجميع صلواتها التي تصلّيها إلى غداة الغد فيجب عليها الاغتسال حينئذٍ لصلاة غداتها إذا رأت الدم بعد غسلها السابق أيضاً بصفة الوسطى ولو في جزءٍ يسيرٍ من النهار أو الليل و إلّا فلا يجب عليها الاغتسال للغداة، و الله العالم.

حكم النفساء إذا تجاوزدمها على عادتها في الحيض

[٣٣] س ٣٢: النفساء التي عادتها في الحيض سبعة أيّام لو استمرّبها الدم إلى ما فوق السبعة فهل تترك العبادة إلى العشرة أم تحتاط في الزائد؟

ج: لو احتملت أنّ الدم ينقطع على العشرة تركت العبادة إليها[1]، ولكن الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة هو الأحوط الأولى، و الله العالم.

المدارفي وجوب الأغسال في الاستحاضة الكبرى وفروع متعلقة بذلك

[٣٤] س ٣٣: الاستحاضة الكبرى هل المدارفي إيجابها للأغسال الثلاثة على استمرار

إذا حدثت بعد صلاة الفجر و أنّه يجب الغسل لباقي صلوات ذلك اليوم و إذا رأت الدم بتلك الصفة أيضاً بعد الغسل المذكور و قبل صلاة الفجر من اليوم الثاني - ولو في فترةٍ قصيرة - وجب غسلٌ آخر لجميع صلوات هذا اليوم و هكذا، و الظاهر أنّه كان هنا سؤالان مع جوابين فسقط - سهواً لدى الاستنساخ - جواب السؤال الأوّل و سؤال الجواب الثاني، هذا.

و ما اختاره ﷺ هو أحد القولين في المسألة، و القول الآخر هو عدم وجوب الغسل لصلوات ذلك اليوم و إنّما يجب لصلاة الفجر من اليوم الثاني، و كأنّه لفهم الخصوصية لصلاة الفجر من مثل موثّقة سماعة «المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكلّ صلاتين و الفجر غسلاً و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكلّ يوم مرّة و الوضوء لكلّ صلاةٍ» (الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٦)، و في صحيحة زرارة «و إن لم يجز الدم الكرسف صلّت بغسلٍ واحد» يعني الصلوات الخمس (نفس الباب، الحديث ٥)، لكنّ الظاهر أنّ إطلاق الأمر بغسلٍ واحد لكلّ يومٍ يقتضي عدم الفرق بين الحادث قبل صلاة الفجر و الحادث بعدها.

١. لأنّ ذات العادة إذا تجاوز بها الدم عن أيّام عادتها و احتملت تجاوزه عن العشرة فعليها الاستظهار بترك العبادة إلى انتهاء العشرة - حسبما أفتى ﷺ به في تعليقة العروة و الوسيلة - و إن كان الأحوط الجمع في أيّام الاستظهار بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة.

الدم من الفجر إلى الليل أو على حدوثه آناً مّا قبل صلاة الصبح و إن تبدّلت بعد ذلك إلى الوسطى أو الصغرى و هكذا بالنسبة إلى الظهرين؟ ثمّ في صورةٍ يجب الأغسال الثلاثة إذا اغتسلت للصبح مثلاً يقولون إنّها تصير في حكم الطاهر بالنسبة إلى تمام المحرّمات عليها فما معنى ذلك؟ أمّا بالنسبة إلى ما شرط فيه الطهارة - كالصلاة و مسّ كتابة القرآن و الأسماء الشريفة - فواضحٌ أنّه مغيّى بحصول الحدث لها و إنّما الإشكال بالنسبة إلى ما هو غير مشروطٍ بالطهارة - كدخول المساجد و مقاربة الزوج لها - فهل معنى كونها في حكم الطاهر استباحتها أمثال هذين تمام النهار أو من حين غسلها للصبح إلى حين دخول وقت الظهرين و هكذا بالنسبة إلى ما بين الظهرين و العشاءين؟ ثمّ هل يشرع لها الغسل لغاية دخول المسجد أو المواقعة و إن لم يقصد غيرهما أو لا؟

ج: هذه المسائل كلّها مشروحةٌ في جميع الرسائل، أمّا وجوب الأغسال الثلاثة أو الخمسة للكبرى فإنّما يدور مدار حصولها آناً مّا قبل كلّ صلاةٍ[1] و لا يعتبر استمرار الدم في ذلك فلو حصلت آناً مّا بعد صلاة الفجر و انقطعت وجب الاغتسال للظهرين و هكذا.

و أمّا أنّها إذا اغتسلت لفرض الصبح كانت بحكم الطاهر[2] فالمراد أنّ استمرار حدث

---

١. لأنّ دم الاستحاضة بأقسامه حدثٌ أجماعاً و يكفي في حدثيّته خروجه لحظةً، و تقتضيه إطلاق الروايات و عدم التقييد فيها بالاستمرار، و ظهورها في فرض الاستمرار لا يقتضي التقييد - كما هو واضح - .

٢. للاجماع المتكرّر في كلامهم على أنّها إذا عملت بوظيفتها كانت بحكم الطاهر، و يستفاد هذا من النصوص أيضاً، و مقتضاه أنّها ما لم تغتسل كانت بحكم الحائض فيحرم عليها ما يحرم عليها و إذا اغتسلت و بعدُ لم تتوضّأ كانت بحكم المحدث بالأصغر فلا يصحّ منها الصلاة و الطواف و يحرم عليها مسّ كتابة القرآن، هذا مضافاً إلى تضافر النصوص على توقّف حلّ وطئها - في المتوسطة و الكثيرة - على الاغتسال الواجب عليهما للصلاة، ففي موثّقة سماعة «و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل»، و في رواية عبدالرحمن «و كلّ شيءٍ استحلّت به الصلاة فليأتها زوجها و لتطف بالبيت»، و في رواية الفضيل و زرارة «فإذا حلّت لها الصلاة حلّ لزوجها أن يغشاها»، و في رواية اسماعيل قلت: يواقعها الرجل؟ قال عليه السلام: «إذا طال بها ذلك فلتغتسل و لتتوضّأ ثمّ يواقعها إن أراد»، و في رواية مالك بن أعين «و لا يغشاها حتّى يأمرها فتغتسل ثمّ يغشاها إن أراد»،

الاستحاضة لا يوجب الغسل لكلّ مشروطٍ بالطهارة بل يكفي غسل الغداة في سقوط الغسل عنها إلى وقت الاغتسال للظهر فيجوز أن تدخل المساجد و أن يجامعها زوجها بلا حاجةٍ إلى غسلٍ، ولو لم تغتسل لصلاة الغداة مع وجود الدم قبلها لم يجز أن تدخل المساجد و لا أن يطأها زوجها إلّا بعد الاغتسال، وكذلك الصلاة و مسّ كتابة القرآن ونحوهما[١] في أثناء النهار إذا اغتسلت لصلاة الصبح جاز لها جميع ذلك بعد الوضوء[٢]، ولو لم تغتسل لصلاة الفجر توقّف جواز الجميع على الغسل و الوضوء، و كذلك الحال بالنسبة إلى ما بين صلاة الظهرين إلى العشاءين و صلاة العشاءين إلى الفجر، كلّ ذلك مع استمرار الدم.

و أمّا إذا انقطع لفترةٍ بحيث لم يكن وقت الاغتسال موجوداً فما دام لم يَعُد[٣] لم يجب عليها غسلٌ أصلاً، ولو عاد قبل أن يدخل وقت إحدى الفرائض فإن كانت قد اغتسلت لفريضةٍ قبلها[٤] فالحكم كما تقدّم[٥]، ولو لم تغتسل لفريضةٍ سابقة

بل لعلّه الظاهر ممّا ورد فيه جواز الوطء بعد ذكر الأغسال المشعر بترتّبه عليها كصحيحة ابن مسلم و فيها «فلتجمع بين كلّ صلاتين بغسلٍ و يصيب منها زوجها إن أحبّ و حلّت لها الصلاة»، و صحيحة ابن سنان و فيها - بعد بيان أغسال الكثيرة - «و لا بأس بأن يأتيها بعلها إذا شاء» و نحوها صحيحتا معاوية و صفوان، (الباب ١ و ٣ من أبواب الاستحاضة من الوسائل).

١. كالطواف.

٢. بناءً على عدم إغناء الغسل عن الوضوء - و سيجيء بحثه في المسألة ٣٩ -، لاعتبار الطهارة الصغرى في هذه الأمور.

٣. صور المسألة أربع: لأنّه إمّا أن لا يعود الدم أو يعود بعد دخول وقت الفريضة أو قبل دخوله، و في الأخير تارةً تكون قد اغتسلت لفريضةٍ قبلها، و أخرى لا، لعدم رؤية الدم قبلها، و حكم الأوّلين واضحٌ و إن لم يتعرّض ﷺ لحكم الثانية منهما كما إذا انقطع الدم قبل الاغتسال للفجر و عاد بعد الزوال، فإنّ من الواضح توقّف جواز الأمور المتقدّمة - بعد عوده - على الاغتسال للظهرين.

٤. هذه ثالثة الصور كما إذا كانت قد اغتسلت للفجر و قد انقطع الدم قبله ثمّ عاد قبل الزوال.

٥. أي في صورة الاستمرار، و هو جواز الأمور المتقدّمة، لأنّ المفروض أنّها أتت بالوظيفة صبحاً، نعم لو لم تأت بها لم تُجز إلّا بعد الاتيان بها - كما تقدّم -.

لعدم رؤية الدم قبلها[١] فجواز دخول المسجد و وطء الزوج بدون الغسل لا يخلو عن الإشكال و يحتاج إلى المراجعة، و لعلّنا قد تعرّضنا لذلك في بعض رسائلنا أو في حواشي العروة[٢]، و الله العالم.

٥ ذي الحجّة ١٣٤٣

إذا رأت الدم في غير عادتها جامعاً للصفات

[٣٥] س ٣٤: امرأة كانت ترى الدم في أوّل كلّ شهرٍ مرّة و استقامت عادتها على ذلك مدّةً ولكن من باب الاتّفاق رأت الدم في نصفه على صورة الحيض - حال فصل أقلّ الطهر بين الدّمين - فماذا حكم هذا الدم بمجرّد الرؤية؟ و هل يحرم وطؤها؟ و على تقدير أنّها وطئت بخيال أنّه استحاضة و بان الأمر من بعد بالعكس فما حكمها؟ و هل يلزم الكفّارة أو لا؟

ج: لو كان ما رأته من الدم في غير عادتها جامعاً لصفات الحيض بعد فصل أقلّ الطهر - كما هو المفروض في السؤال - فالظاهر أنّها تتحيّض بمجرّد الرؤية[٣]، ولو بان بعد ذلك عدم حيضيّته - كما لو انقطع قبل أقلّ الحيض - تقضي صلواتها الفائتة، ولو وطأها زوجها بزعم أنّه استحاضة و بان كونها حيضاً بعد ذلك فإن لم يعلم كونه واجداً للصفات فلا يبعد عدم وجوب الكفّارة عليه[٤]، أمّا إذا علم بذلك و لم يعلم أنّ حكمه الشرعيّ هو البناء على حيضيّته بمجرّد الرؤية فكونه من الجاهل المقصّر

---

١. و هذه رابعة الصور، و ذلك كما إذا حدث الدم قبل الزوال أو فُرض أنّ الدم السابق انقطع ليلاً فاغتسلت للعشاءين و لم تره إلى أن صلّت الصبح فرأته بعدها، فهل يجوز لها تلك الأُمور بدون الغسل و بعدُ لم يدخل وقت الظهرين أو لا؟ فيه إشكالٌ.

٢. لم أعثر بذلك في تعليقة العروة و لا في ما يحضرني من رسائله؛ العملية العربية و الفارسية.

٣. لقاعدة الامكان المجمع عليها و المعتضدة بالنصوص الدالّة على أماريّة الصفات للحيض، و على الحكم بحيضيّة الدم إذا اجتمع فيه شرائطه، و ما دلّ على أنّها إذا رأت الدم بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة، و غيرها.

٤. لكونه جاهلاً بالموضوع معذوراً فيه، و ظاهر أدلّة الكفّارة اختصاصها بالآثم.

ظاهر[١] ولا يترك الاحتياط بالتكفير في هذه الصورة[٢] بل في الصورة الأُولى أيضاً مع تقصيره في استعلام حال الدم[٣]، والله العالم.

٢٧ جمادى الأُولى ١٣٥٤

امرأة اغتسلت بنيّة الحيض ثمّ تبيّن أنّه استحاضة

[٣٦] س ٣٥: امرأة رأت الدم و اعتقدت أنّه حيض ثمّ بعد النقاء اغتسلت غسل الحيض و بعد الغسل تبيّن أنّه استحاضة، فهل يكفي ذلك الغسل عن غسل الاستحاضة أو لا؟

ج: كفاية هذا الغسل عمّا هو الواجب عليها و ارتفاع حدثها به لا يخلو عن وجهٍ قويّ[٤]، لكنّ الأحوط الإعادة، والله العالم.

غرّة ذي الحجّة ١٣٥٤

---

١. إذ كان يجب عليه التعلّم بملاك وجوب تعلّم حكم كلّ مسألةٍ مبتلىً بها فقصّر فيه.

٢. لعلّ الوجه في عدم إفتائه ﷺ بالوجوب مع أنّ الجاهل المقصّر أثمٌ كالعالم هو إطلاق بعض النصوص النافية لكلّ شيء عن الجاهل كصحيحة عبدالصمد «أيّما رجلٍ ركب أمراً بجهالةٍ فلا شيء عليه» بدعوى شمولها للمقصّر أيضاً.

٣. فإنّ الشبهة فيها وإن كانت موضوعيةً لكنّها من قبيل الموضوعات التي يجب فيها الفحص لكون مقدّمات العلم بها حاضرة، فلا يتوقّف تحقّقه إلّا على مجرّد النظر أو السؤال - حسبما حقّقه ﷺ في الأُصول -، فإنّ واجديّة الدم للصفات لا يتوقّف العلم بها إلّا على السؤال و استعلام الحال، فتركهُ يُعدّ تقصيراً.

٤. مقتضى ما اختاره ﷺ من تباين حقائق الأغسال باعتبار أسبابها (الوسيلة: ٧٩) و ما صرّح ﷺ به في نيّة الصلاة من اعتبار تعلّق القصد بذات العمل المنويّ بهويّته و عنوانه المتميّز به عمّا عداه في نوعه و أنّه لو أخطأ و نوى ضدّه مكانه كما لو نوى غسل الجمعة بدل الجنابة بطل و أنّه لا يندرج ذلك في باب الاشتباه في التطبيق (الوسيلة: ١٩٥)، (تقريرات الصلاة للعلّامة الآملي ٢: ٣ و ما بعدها) هو البطلان في المقام، فليلاحظ.

الفصل الثالث: أحكام الأموات

تغسيل القتيل الذي لم ينقطع دمه وكذا مقطّع الأعضاء

[٣٧] س ٣٦: رجلٌ مقتول أصابته جراحةٌ في بطنه أو في ظهره و خرج منه دمٌ، فهل يجوز تحنيطه مطلقاً - أمكن أن يحشى الجرح قطناً أو لا و سواء كان الدم منقطعاً أو لا - أو لا يجوز تحنيطه، أو يفصّل بين انقطاع الدم و عدمه و بين التمكن من حشو ذلك الجرح قطناً و عدمه؟ و ما حكم تغسيله؟

ج: أمّا التحنيط فلا شبهة في وجوبه على كلّ من حالتي انقطاع الدم و عدم انقطاعه، و أمّا التغسيل فإن أمكن قطع الدم ولو بحشو الجرح قطناً أو غير ذلك بحيث يتيسّر تطهير ظاهر الجسد من النجاسة الحاصلة من الدم وجب و إلّا يُيمّم، و الله العالم.

[٣٨] س ٣٧: الإنسان إذا قطع بالحديد بحيث لا يتميّز جانبه الأيمن من الأيسر - كما إذا استخرج الجنين من بطن أُمّه كذلك - فهل يسقط الترتيب بين شقّيه أم لا؟

ج: لا يبعد سقوط الترتيب بين الأعضاء لتعذّره[1] و تغسل جملةً واحدة، و الله العالم.

١٠ شوّال ١٣٤٩

---

١. الظاهر أنّ مستنده قاعدة الميسور نظراً إلى صدق الميسور على الغسل الفاقد للترتيب.

وجوب الترتيب في غسل الميّت وحكم صورة الإخلال به

[٣٩] س ٣٨: في غسل الميّت هل يجب الترتيب بعد غسل الرأس بين الشقّ الأيمن و الأيسر؟ فلو غفل الغاسل أو جهل الحكم و قدّم الأيسر على الأيمن ثمّ تنبّه بعد الدفن أيجب النبش لأجل إعادة الغسل؟ هذا في صورة عدم تلاشي الميّت، و على تقدير احتمال تلاشي الميّت أو خروجه من القبر بصورة ما منتفخاً تسقط إعادة الغسل و يجب بدله التيمّم؟ أفتونا مأجورين.

ج: نعم يجب الترتيب في غسل الميّت بين الشقّ الأيمن و الأيسر كما في غسل الجنابة[1]، و لو أخلّ به الغاسل لجهلٍ أو نسيانٍ و تذكر أو علم به بعد الدفن يجب النبش لإعادة الغسل[2] ما لم يستلزم هتك الميّت، و إلاّ فالظاهر سقوطه، و يدور السقوط مدار استلزام النبش للهتك ولو مع عدم التلاشي. ولو اتّفق خروج الميّت بعد أن دفن بلا غسلٍ أو بغسلٍ باطل فوجوب الغسل أو الانتقال إلى التيمّم يدور مدار إمكان الغسل أو تعذّره، و الله العالم.

٨ ربيع الأوّل ١٣٥١

جواز نبش من أوصى بالدفن في النجف الأشرف فدفن في غيره

[٤٠] س ٣٩: امرأةٌ من المخالفين هداها الله إلى الايمان و أوصت زوجها أن يدفنها بعد موتها في النجف الأشرف فماتت و زوجها غائبٌ فدفنها أهلها في مقابرهم، فهل يجوز لزوجها إخراجها و نقلها إلى النجف الأشرف؟

ج: في مفروض السؤال يجوز لزوجها إخراجها و نقلها إلى النجف الأشرف حسبما أوصت به[3]، و الله العالم.

٢٤ رمضان ١٣٥١

---

١. لكنّ روايات هذا الباب على الترتيب المذكور واضحة الدلالة بخلاف روايات باب الجنابة و إنّما العمدة في وجوب الترتيب هناك الاجماعات المحكية، و لأجله لا مخالف في المسألة هنا أصلاً بخلافه هناك.

٢. كما هو مقتضى الضابطة العامّة الآتي بيانها منه ﷺ في المسألة ٣٠.

٣. تنفيذاً لوصيّتها فيجوز النبش حينئذٍ لنقلها إلى المشاهد المشرّفة، و لعلّ هذا هو المتيقّن جوازه من صور النبش للنقل إلى تلك الأماكن المتبرّكة.

حكم المدفون بغير غسل أو كفن أو صلاة ونحوها

[٤١] س ٣٠: لو دُفن الميّت بدون الغسل أو الحنوط أو الكفن أو مع عدم الصلاة عليه أو دفن على غير القبلة فمع كون دفنه جديداً و الاطمئنان بعدم تلاشي جسده هل يجب نبش قبره لتدارك الفائت مطلقاً، أو يحرم مطلقاً، أو يختلف باختلاف أنواع الفائت أو أنحاء فواته؟

ج: لو كان الفائت هو الصلاة عليه تجزي الصلاة على قبره مطلقاً[1] و لا يجوز نبش قبره للصلاة على جسده، و لا يبعد أن يكون الدفن على غير القبلة بعكس ذلك و يلزم تداركه مع بقاء محلّه مطلقاً[2].

ولو فات ما عداهما فحيث إنّ حرمة النبش مترتّبةٌ على صحّة الدفن وكونه محترماً قد وقع في محلّه بمقتضى التكليف، وإلّا كان وجوده كعدمه و يكون أجنبيّاً عمّا رُتّب عليه حرمة النبش، فقضيّة ذلك هي أنّه لو كان الفائت قد تعذّر قبل الدفن و سقط التكليف به لذلك كان دفن الميّت فاقداً له بعد سقوطه هو مقتضى التكليف فيكون محترماً و يترتّب عليه حرمة النبش و يتعذّر تدارك الفائت بذلك، مضافاً إلى أنّ التمكن بعد الدفن ممّا كان محلّه قبله بمعزلٍ عن كونه موجباً لعود التكليف به بعد سقوطه إلّا إذا كان مقتضياً لإلغاء الدفن المفروض وقوعه بمقتضى التكليف و أتى له بذلك. ولو لم يتعذّر الفائت قبل الدفن و إنّما أُهمل عصياناً أو لغفلةٍ و نحو ذلك كان الدفن

---

١. أي و إن كان فواتها بغير عذرٍ، و ذلك للنصوص الدالّة على مشروعية الصلاة على القبر و جوازها (راجع الباب ١٨ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل)، و إذا جازت وجبت بمقتضى إطلاق الأمر بالصلاة على الميّت، و معه لا مقتضي للنبش فيحرم، و أمّا النصوص الموهمة لعدم الجواز فهي لا تقاوم ما ذكر لضعفها سنداً أو دلالةً -كما يظهر بالمراجعة-.

٢. أي و إن كان الدفن إلى القبلة متعذّراً حينه لاشتباهها فَدُفن إلى جهةٍ ثمّ تبيّن أنّها غير القبلة فإنّه يجب التدارك حينئذٍ و إن استلزم النبش، نظراً إلى أنّه بتبيّن القبلة يتبيّن بطلان الدفن و عدم احترامه لفقده لشرط الاستقبال، نعم إذا استمرّ الاشتباه إلى أن فات محل التدارك كشف عن تعذّر الشرط و سقوطه و صحّة الدفن فاقداً له.

فاقداً له خلاف ما يقتضيه التكليف ولا يكون محترماً بل يكون وجوده كعدمه، فيكون أجنبيّاً عمّا رتّب عليه حرمة النبش والتكليف بالفائت مستمرّاً حال الدفن وبعده إلى أن يتعذّر كلّيّاً بتلاشي جسد الميّت.

ولو كان ماء الغسل هو المتعذّر قبل الدفن فحيث إنّ التكليف بالغسل يتبدّل بالتيمّم عند فقد الماء فيدور كون الدفن محترماً ومستتبعاً لحرمة النبش أو كونه ملغىً وكعدمه مدار كونه بعد التيمّم أو بدونه[1]، ففي الصورة الأُولى لا أثر لوجدان الماء بعد الدفن ويحرم النبش لتغسيله، عكس الثانية، والله العالم بحقائق أحكامه.

١٢ ربيع الثاني ١٣٥٥[2]

حكم القطعة المبانة عن الحي أو الميّت

[٤٣] س ٣١: القطعة المنفصلة من الحيّ أو من الميّت المشتملة على العظم هل يجب تغسيلها غسل الأموات أم يجزي غسلها بنحو التطهير؟ وعلى فرض كفاية الثاني فهل يقوم مقام التغسيل في عدم وجوب الغسل على من مسّها بعد التطهير أم لا؟ وكذلك في الرأس المجرّد من البدن؟

ج: القطعة المبانة عن الحيّ أو الميّت إذا كان فيها عظمٌ يجزي تطهيرها[3] ثمّ تلفّ

---

١. أي مدار كون الدفن بعد التيمّم أو أنّه دُفن بلا تيمّم، وهذه الصورة إنّما خصّصها ﷺ بالذكر - مع أنّه يُعرف حكمها من القاعدة المتقدّمة - لاختصاصها بتبدّل التكليف الاختياريّ فيها إلى ثانويّ اضطراريّ، فتكون العبرة بامتثال هذا التكليف قبل الدفن وعدمه.

٢. قد صدرت منه ﷺ هذه الفتوى الشريفة - المتضمّنة لقاعدةٍ فقهيّةٍ عامّةٍ وهامّة - في أُخريات أيّام حياته المباركة - وبالتحديد قبل وفاته بأربعة وأربعين يوماً - وهو يعاني آلام مرضه الذي توفّي فيه قدّس الله نفسه الزكيّة، وعبارة السؤال والجواب موجودتان بنسختهما الأصلية وبخطّه الشريف حسبما تلاحظهما ضمن مجموعة النماذج، والظاهر - وظنّي أنّي سمعته من شيخي الوالد طاب ثراه - أنّ الكبرى الفقهيّة التي ضمّنها ﷺ في الفتوى الشريفة قد استقرّ رأيه عليها في تلك الأيّام الأخيرة، ونظراً لأهمّيّتها وشموليّتها وحذراً من ضياعها صاغها ﷺ بصورة السؤال والجواب لتُدرج ضمن الاستفتاءات، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء وحشره مع أشرف الأنبياء محمّدٍ وآله خير الأوصياء الأصفياء.

٣. لعدم الدليل على وجوب تغسيلها وإن كان هو مشهوراً بينهم، وفي المدارك: «اعترف جمعٌ من الأصحاب بعدم الوقوف في ذلك على نصّ». وأمّا التطهير فإن كان عظماً مجرّداً فهو طاهر العين لأنّه ممّا لا تحلّه

بخرقةٍ و تدفن، نعم إذا كانت القطعة المذكورة مشتملةً على الصدر أو كانت هي الصدر وحده يجب تغسيلها غسل الأموات ثمّ تكفينها بالقطعات الثلاث ثمّ يصلّى عليها و تدفن، و لا يجب غسل المسّ على من مسَّ شيئاً من ذلك بعد الإتيان بما هو الوظيفة فيها، و أمّا الرأس وحده فالأحوط إجراء حكم الصدر عليه[1]، و الله العالم.

١١ جمادى الأُولى ١٣٥٥

حكم تقطير الماء في حلق المحتضر

[٤٣] س ٣٣: تقطير الماء للمحتضر هل يستحبّ أم لا؟ و كيف هو؟

ج: في استحباب تقطير الماء في حلق المحتضر إشكالٌ و لم يتعرّض له الأكثر، لكنّ في بعض الرسائل المنسوبة إلى الشهيد الأوّل ذكر أنّه يستحبّ أن يتعاهد تقطير الماء في حلقه و يبلّ شفتيه، و عن بعضٍ آخر أنّه تغمس قطنةٌ في الماء و يعصر في حلقه، و لا بأس بالعمل به تسامحاً في أدلّة السنن مع رعاية عدم اختناقه من الماء الوارد على حلقه، و الله العالم.

الحياة، و يُظهَر لملاقاة ظاهره اللحم النجس مع الرطوبة، و إن كان مع اللحم فيشكل بأنّه لا أثر يترتّب على تطهيره لانحصار زوال نجاسة الميّت في التغسيل، و لعلّ وجهه -بعد عدم الدليل على التغسيل في المقام- ظهور بعض الروايات المبيّنة لعلّة تغسيل الميّت في لزوم التطهير على الأقلّ في كلّ مقامٍ كرواية عيون الأخبار عن الرضاؑ «إنّما أُمر بغسل الميّت لأنّه إذا مات كان الغالب عليه النجاسة والآفة والأذى فأحبّ أن يكون طاهراً إذا باشر أهل الطهارة من الملائكة ... الحديث» و نحوها روايته الأُخرى (الباب ١ من أبواب غسل الميّت من الوسائل، الحديث ٤ و ٣)، و نحوهما رواية العلل (الباب ٣ منها، الحديث ٦)، هذا لكنّ الموجود في الوسيلة وجوب التغسيل و نحوه صنعؑ في العروة إذ لم يعلّق عليها.

١. إلحاقاً له بالصدر في كونه من الأعضاء الرئيسيّة المقوّمة للحياة، و في مرسلة الكليني -كما في الوسائل-: روي أنّه يُصلّى على الرأس إذا أُفرد من الجسد، لكنّ الموجود في الكافي «لا يُصلّى»، و في رواية طلحة بن زيد «لا يُصلّى على عضو رَجُلٍ من رِجلٍ أو يدٍ أو رأسٍ منفرداً»، و في مرسلة الصدوق «و إن لم يوجد منه إلّا الرأس لم يصلّ عليه»، راجع الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

الجبيرة في تغسيل الميت

[٤٤] س ٣٣: هل يجري غسل الجبيرة في غسل الميّت أو أنّه مختصٌّ بغسل الأحياء؟ فلو كان الميّت مفصوداً أو مجروحاً و لم ينقطع دمه هل يلزم التيمّم له؟

ج: الجبيرة غير مشروعةٍ لغسل الأموات[١]، ولو لم يمكن انقطاع الدم عن بدن الميّت كان اللازم أن ييمّم بدلاً عن الغسل، و الله العالم.

١٩ رجب ١٣٥٣

[٤٥] س ٣٤: رجلٌ غسّل ميّتاً و عكس ترتيب الغسل جهلاً بحيث قدّم ماء الكافور على ماء السدر و أتمَّ على هذه الحالة و كفّنه و دفنه، فما حكمه؟

ج: الظاهر وجوب النبش و إعادة الغسل[٢]، و الله العالم.

٤ ذي القعدة ١٣٥٣

[٤٦] س ٣٥: لو أنّ رجلاً صلّى على جنازةٍ بخمس تكبيرات بدون الأدعية الواردة فهل تجزي هذه التكبيرات أم لا؟

ج: الظاهر أنّها لا تجزي و الله العالم.

٤ ذي الحجّة ١٣٥٣

إلى من يرجع كفن الزوجة لو أُخذ البدن وبقي الكفن

[٤٧] س ٣٦: امرأةٌ توفّيت فكفّنها زوجها ثمّ أُخذ بدنها بعد الدفن و بقي الكفن، فهل الكفن يرجع إلى الزوج أو يرجع إلى ورثتها؟

ج: يرجع الكفن إلى الزوج و ليس لورثة الزوجة فيه نصيبٌ[٣]، و الله العالم.

٢٥ رجب ١٣٥٢

---

١. لعدم الدليل على المشروعية.

٢. لأنّ مخالفة الترتيب المعتبر توجب فساد العمل المترتّب - و هو هنا الغسل بماء الكافور و القراح - فيكون بحكم الميّت المدفون بلا غسلٍ، فيجب النبش و إعادة الغسل بالماءين بمقتضى القاعدة المتقدّمة في المسألة ٣٠.

٣. لعدم خروجه بتكفين زوجته به عن ملكه، فإنّ الظاهر ممّا دلّ على أنّ كفن المرأة على زوجها أنّ عليه تكفين زوجته تكليفاً لا أنّ عليه الكفن وضعاً بحيث تملكه في ذمّته كالنفقة، ولو نوقش في الظهور فمقتضى الأصل بقاؤه في ملكه و عدم ثبوت شيءٍ في ذمّته.

الفصل الرابع: التيمّم

لو انحصر طهوره في ماءٍ وتراب يعلم بنجاسة أحدهما

[٤٨] س ٣٧: شخصٌ انحصر طهوره في ماءٍ و تراب و علم بنجاسة أحدهما، فهل هذا من موارد تنجّز العلم الاجمالي فيجمع بين الوضوء و التيمّم أم لا؟ و على تقدير الجمع فهل يلزم تقديم التيمّم لأنّه مع تأخيره يعلم بعدم تأثيره إمّا لنجاسته أو لنجاسة المحلّ بالماء النجس؟

ج: المسألة ذات وجوهٍ[1] و إشكال، و الأحوط الجمع بتقديم التيمّم ثمّ الإعادة عند

---

١. و الوجوه ثلاثة: الأوّل عدم وجوب شيءٍ من الوضوء و التيمّم باعتبار أنّ أصالة الطهارة الجارية في الطرفين تسقط بالمعارضة، و إذ لم يثبت طهارة شيءٍ منهما شرعاً فيجري عليه حكم فاقد الطهورين، و الثاني وجوب الجمع بين الأمرين نظراً إلى أنّ مقتضى العلم الاجمالي بطهارة أحدهما العلم بوجوب إحدى الطهارتين فيجب الاحتياط بالجمع بينهما على وجهٍ يعلم بصحّة إحداهما بأن يتيمّم أوّلاً ثمّ يتوضّأ بعد إزالة أثر التراب من بدنه بالنفض أو بغسله بالماء نفسه، و الثالث وجوب الوضوء خاصّةً نظراً إلى أنّ وجوب الطهارة الترابية متأخرٌ رتبةً عن المائية ففي الرتبة الأُولى يشك في طهارة الماء فيجري فيه الأصل، و لا تعارضه أصالة الطهارة في التراب لعدم ترتّب أثرٍ عليها إذ لا يشرع التيمّم مع وجود الماء الطاهر.
و لا يخفى قوّة الوجه الأخير، إلّا أنّه يختصّ بما إذا انحصر الأثر المترتّب على التراب في التيمّم به، أمّا إذا ترتّب عليه أثرٌ آخر كالسجود عليه كانت أصالة الطهارة الجارية في التراب في رتبة الجارية في الماء، و هذا -أعني ترتّب أثرٍ آخر على التراب- هو المنساق من عبارتي السؤال و الجواب هنا، و كذلك عبارة الوسيلة و

تمكنه من الماء الطاهر، لكن لو كان التراب ممّا يتنزّه عن السجود عليه و التيمّم به[1] فالظاهر وجوب الوضوء خاصّة و سقوط الاحتياط المذكور، و الله العالم.

إذا زادت اليدان أو قصرتا عن القدر اللازم مسحه

[٤٩] س ٣٨: في التيمّم لو كانت اليد عريضة هل يجب إمرار اليدين كلتيهما بتمامهما على الجبهة و إن كانتا زائدتين على مجموع الجبهة؟ و كذلك لو كانت اليدان ضيّقتين على خلاف المتعارف هل يجب استيعاب الجبهة بتمامها أم يكفي أن يمسح منها ما هو بمقدار الكفّين؟

ج: مسح الجبهة و الجبينين بباطن الكفّين هو اللازم على كلّ تقدير، فلو زادت اليدان على القدر اللازم مسحه لم يجب إمرار القدر الزائد، ولو قصرتا يجب استيعاب المسح لما يجب مسحه، و الله العالم.

١٧ ذي الحجّة ١٣٥٤

انتقاض الطهارة بمسّ الميّت وعدم إغناء ما سوى غسل الجنابة عن الوضوء

[٥٠] س ٣٩: مسّ الأموات هل ينقض الطهارة أم لا؟ و هل يجوز التيمّم بالطين الأرمني و الطين الخاوة و حجارة الرحى و الطابوق المفخور و الحجر و المدر و الخزف أم لا؟ و كلّما يجوز التيمّم به يجوز السجود عليه أو لا؟

ج: انتقاض الطهارة بمسّ الميّت و وجوب الجمع بين الغسل و الوضوء لا يخلو عن

قد قوّى ﷺ هناك وجوب الجمع - الوجه الثاني -، و نحوه صنع في تعليقة العروة، و احتاط هنا بضمّ القضاء عند التمكن من الماء الطاهر رعايةً لاحتمال كونه من فاقد الطهورين.

١. كتراب الطريق و الأماكن الخسيسة، فإنّ استقذاره يمنع عن استعماله فيكون من قبيل ما هو خارجٌ عن مورد الابتلاء، و مثله لا تكليف فعليّ بالنسبة إليه - حسبما حقّقه ﷺ في الأُصول - فلا منجّزية للعلم الاجمالي إذا كان بعض أطرافه كذلك، و عليه فإذا كان التراب ممّا يتنزّه عنه تجري أصالة الطهارة في الماء بلا معارض، و قد بنى ﷺ على ذلك في الوسيلة أيضاً (وسيلة النجاة: ٣٦)، إلّا أنّه يظهر من تقريرات بحثه ﷺ تأمّله فيه أو اختيار خلافه (فوائد الأُصول ٤: ٦٦، و أجود التقريرات ٢: ٢٥٥).

قوّة،[1] ولو وجد غير طين الأرمني فالأولى أن يتيمّم بغيره، ولا بأس بأن يتيمّم بطين الخاوة وحجارة الرحى والحجر والمدر، ولا يجوز بالطابوق المفخور ولا بالخزف على الأقوى،[2] وكلّما يجوز التيمّم به يجوز السجود عليه، والله العالم.

---

١. أمّا الانتقاض فلأنّ المتفاهم عرفاً من النصوص الآمرة بالغسل عند مسّ الميّت كونها إرشاداً إلى أنّ مسّه حدثٌ ناقضٌ للطهارة المشروط بها الصلاة و نحوها و لا يرتفع إلّا بالغسل، فيكون وجوبه شرطياً لا محالة حذو الأمر بالوضوء على تقدير النوم مثلاً فإنّه إرشادٌ إلى كونه حدثاً لا يرتفع إلّا بالوضوء، و الأمر بغسل الثوب أو البدن الملاقي للبول فإنّه ظاهرٌ في نجاسته و عدم زوالها إلّا بالغسل.

و أمّا وجوب الجمع فمبنيٌّ على ما هو المشهور شهرةً عظيمة بل لا مخالف فيه سوى المرتضى و ابن الجنيد من أنّ كلّ غسلٍ معه وضوءٌ إلّا غسل الجنابة، و عن أمالي الصدوق أنّ من دين الامامية الاقرار بأنّ في كلّ غسلٍ وضوءٌ في أوّله، و عمدة الدليل عليه صحيحة ابن أبي عمير عن رجلٍ «كلّ غسلٍ قبله وضوءٌ إلّا غسل الجنابة»، و صحيحته الأُخرى عن حمّاد أو غيره «في كلّ غسلٍ وضوءٌ إلّا الجنابة» (الباب ٣٥ من أبواب الجنابة من الوسائل)، و قد ذكروا أنّه من أصحاب الاجماع و لا يُرسل و لا يروي إلّا عن ثقة، مضافاً إلى عمل الأصحاب بهما، لكن يعارضهما صحيحة ابن مسلم «الغسل يجزي عن الوضوء و أيّ وضوءٍ أطهر من الغسل»، و موثّقة عمّار الدالّة على إجزاء كلّ غسلٍ واجبٍ أو مستحبّ عن الوضوء، و غيرهما (الباب ٣٣ من الجنابة)، و بموجبها اختار الإجزاء جماعةٌ من متأخّري المتأخّرين، لكنّ اقتضاء الجمع العرفي بين الطائفتين حمل الأُولى على المشروعية و الاستحباب واضحٌ لا يخفى على أحدٍ، فعدم بناء القدماء على ذلك و فتواهم بالوجوب يكشف عن إعراضهم عن الطائفة الثانية رأساً و عدم اعتدادهم بها مع كونها بمرأىً منهم و مسمع، و لا يكون إلّا لما عرفوه - لقربهم بعصر الصدور - من وجود خللٍ فيها مُسقطٍ لها عن الحجّية، قال في الجواهر (٣: ٢٤٤) بعد إيراده أخبار الإجزاء: «إنّ الأخبار كلّما كثرت و صحّت و صرّحت و كانت من الأصحاب بمرأىً و مسمع و مع ذلك قد أعرض عنها الأصحاب و أفتوا بخلافها قوي الظنّ بعدم الاعتماد عليها و الركون إليها، و كيف مع نسبة الصدوق دين الامامية إلى خلافها» انتهى موضع الحاجة.

٢. لعدم اندراجهما - ظاهراً - تحت اسم الأرض.

الفصل الخامس: الطهارة الخبثية

ويقع في مقامين:

المقام الأوّل: كيفية التطهير

كفاية طهارة موضع الملامسة في الاستجمار

[٥١] س ٤٠: لو شاء أن يستجمر بأصابعه فهل يشترط طهارتها جميعاً بحيث لو كان أحدها متنجّساً من موضعٍ غير موضع الملامسة في الاستجمار فلا يجتزأُ به أو لا؟

ج: بناءً على حصول النقاء بالاستجمار بالأصابع -كما هو الأقوى- فالظاهر كفاية طهارة موضع الملامسة في حصول النقاء به وعدم اشتراط الطهارة في ما عدا ذلك الموضع، والله العالم.

٢٤ شعبان ١٣٥٤

الاحتياط في تطهير الشعر الكثيف بالعصر

[٥٢] س ٤١: في غسل شعر اللحية ونحوه بالماء القليل أمرتم في الوسيلة أنّه في كفاية الصبّ على شعر اللحية ونحوها أو لزوم العصر فيه إشكالٌ أحوطه العصر

و إن كان لا يبعد عدم وجوبه، و في حاشية العروة أمرتم أنّه فيه إشكالٌ قويّ و الاحتياط لا يترك.[1] نرجو أن تتفضّلوا ببيان العمل على أيّهما؟ و هل يدخل مثل شعر اليدين في ذلك أو لا؟ و هل هذا الحكم مختصٌّ بما لو كان في اللحية طولٌ أو هو جارٍ حتّى في اللحية القصيرة و الشارب المتعارف؟

ج: الأحوط العمل على ما في حاشية العروة[2] حتّى في اللحية القصيرة و الشارب، ولو كان ما في اليدين و غيرها من الشعر كثيفاً حاجباً للبشرة فلا يترك الاحتياط فيه أيضاً، و الله العالم.

١٧ ذي الحجّة ١٣٥٤

مطهّرية الأرض المبلّطة بالاسمنت والمطبّقة بالطابوق

[٥٣] س ٤٣: الأرض إذا كانت مبلّطة بالإسمنت أو مطبّقة بالطابوق و قد يكون عليها شيءٌ من التراب و قد لا يكون، هل يكون المشي عليها مطهّراً لباطن الرجل و الخفّ أم لا؟

ج: الظاهر كفاية المشي على كلٍّ منهما[3] في طهارة باطن الرجل و الخفّ، و الله العالم.

١٧ ذي الحجّة ١٣٥٤

لزوم التعدّد في تطهير جميع النجاسات بالقليل

[٥٤] س ٤٣: من خرج من حاجبه دمٌ فمسحه بقرطاسٍ أبيض إلى أن لم يَعُد يرسم عليه لون الدم ثمّ توضّأ غفلةً من دون تطهيرٍ لكنّه في الغسلة الأُولى صبّ الماء على ناحية الجرح مرّتين بحيث استوعبه و في الغسلة الثانية صبّ مرّةً واحدة،

---

١. وسيلة النجاة: ١٢٩، العروة الوثقى - فصل مطهّرية الماء: المسألة ٣٧.

٢. للتشكيك في تحقّق ما يتراءى من انفصال معظم الماء منها بدون العصر.

٣. لأنّهما بحسب الأصل من الأجزاء الأرضية، و لعلّ الأمر هنا أهون من التيمّم و السجود لإطلاق نصوصه بضميمة ما تقتضيه مناسبة الحكم و الموضوع.

فهل يكفي ذلك أو لا؟

ج: إذا لم يكن فيه عين الدم و صبّ عليه الماء مرّتين[1] كان ذلك كافياً في تطهيره، و الله العالم.

كيفية تطهير الأواني الصخرية من ولوغ الكلب

[٥٥] س ٤٤: يوجد في البرّ أوانٍ صخريّة مصنوعة أو طبيعيّة ثابتة في الأرض أو غير ثابتة، فهل يجب إذا ولغ بها الكلب تعفيرها أم يجتزأ بالتطهير المائي أو الشمس؟

ج: لو كانت ثابتةً في الأرض و كانت طبيعيةً فالظاهر عدم وجوب تعفيرها، وكذا لو كانت مصنوعةً ولكن كانت ثابتةً في الأرض على خلقتها الأصليّة[2]، ولو كانت منقولةً غير ثابتة و كانت على حدّ غيرها من الأواني وجب تعفيرها، و الله العالم.

٢٤ شعبان ١٣٤٩

[٥٦] س ٤٥: الجدار المتنجّس إذا صبّ الماء على نصفه السافل هل يطهر و يبقى العالي متنجّساً؟ و الأرض المتنجّسة إذا صبّ الماء على بعضها فيطهر ما وصل إليه الماء؟ و ذراع الإنسان و كفّه إذا كانا متنجّسين و صبّ الماء على كفّه فيطهر و يبقى الذراع متنجّساً؟

ج: كلّ متنجّسٍ صُبّ الماء القليل على نصفه السافل مرّتين يطهر ذلك النصف لكن يصبّ الماء في الغسلة الثانية على ما دون المحلّ الذي صبّ عليه في الغسلة

---

١. بناءً على مختاره قدس سره من لزوم التعدّد في تطهير جميع النجاسات بالماء القليل، و لعلّ وجهه - مع إطلاق الروايات الآمرة بالغسل و عدم ورود التقييد بالمرّتين إلّا في المتنجّس بالبول - إلغاء خصوصية البولية لعدم ورودها إلّا في كلام السائل (راجع الباب ١ و ٢ من أبواب النجاسات من الوسائل) فلم يثبت دخلها في الحكم، فهذه النصوص كما تقيّد المطلقات الواردة في المتنجّس بالبول نفسه (الباب ٥ و ٨ و غيرهما) كذلك تصلح لتقييد المطلقات الواردة في المتنجّس بغيره كالميتة و الدم و المسكر و المنيّ و الكلب و الخنزير و الكافر.

٢. لانصراف الآنية المأخوذة في موضوع التعفير إلى الأواني المتعارفة المنقولة أو المثبتة و عدم صدقها - عرفاً - على الثابتة في الأرض على خلقتها الأصلية.

الأُولى، وكذلك الحال في الأرض المتنجّسة أيضاً لو أُريد تطهير بعضها، والله العالم.

حكم ملاقاة الدم للأسنان المصنوعة

[٥٧] س ٤٦: إذا كانت الأسنان صناعيّة و خرج دمٌ من فمي فهل يلزمني تطهير الأسنان الصناعية الثابتة داخل الفم؟

ج: لو كان الدم لاقى الأسنان المصنوعة فالأحوط تطهيرها و لا يترك[١]، والله العالم.
١١ ذي الحجّة ١٣٥٢

شرح عبارة العروة ومناقشتها في مسألة تطهير المصحف

[٥٨] س ٤٧: قال في العروة:[٢] (وجوب تطهير المصحف كفائيٌّ لا يختصّ بمن نجّسه، ولو استلزم صرف المال وجب و لا يضمنه من نجّسه إذا لم يكن لغيره)، ظاهر العبارة أنّ المراد اختصاصه بنفس المنجِّس و لا يفهم هذا الاشتراط لعدم الفائدة فإنّ الحكم واحدٌ في صورتي وجود الشرط و عدمه.
الأحقر علي بن إبراهيم القمّي

ج: بعد السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، ذكر بعض مَن يوثق به: أنّ نسخ العروة مختلفة ففي بعضها كما ذكرتم، و في بعضها الآخر: ويضمنه من نجّسه إذا كان لغيره، و ذكر ذلك الثقة: أنّ هذا الأخير هو التصحيح الأخير، ولا يبعد ذلك[٣]، و على أيّ حالٍ فالمراد أنّه لو كان المصحف ملكاً لغير من نجّسه فحيث إنّ طهارة المصحف من الأوصاف التي لها ماليّةٌ عرفية و تنجيسه إعدامٌ لذلك الوصف فلا جرم يضمنه

---

١. وجهه الإشكال في كون باطن الفم و نحوه من البواطن المرئيّة ملحقاً بالبواطن المحضة في الحكم بعدم تنجّس ملاقي النجاسة فيها و إن كان جسماً خارجياً، و الظاهر أنّ العمدة في منشأ الإشكال عدم وضوح قصور أدلّة السراية عن الشمول لها حدّو وضوح قصورها عن الشمول للملاقاة في البواطن المحضة، فلاحظ.
٢. في المسألة ٢٨ من فصل اشتراط الطهارة عن الخبث في الصلاة.
٣. بل يبعّده قوله ﷺ بعد ذلك: «وإن صار هو السبب في التكليف بصرف المال»، إلّا إذا كانت قد أُلغيت هذه العبارة في التصحيح الأخير.

من نجّسه، وأمّا إذا كان ملكاً لشخص نفسه فحيث إنّه لا يتصوّر ضمان الشخص لما أتلفه من ماله فلا معنى للضمان في هذه الصورة، والعبارة المذكورة تفيد هذا المعنى على كلّ من النسختين[1] فلا بأس بها على كلّ حال، ولا يتساوى وجود الشرط لعدمه على كلّ تقدير.

نعم وقع في عبارة العروة - بل في غيرها أيضاً - خلطٌ في المقام، فإنّ الكلام في هذه المسألة من جهتين: الأُولى: من جهة أُجرة التطهير الذي هو من الواجبات الكفائية، الثانية: من جهة ضمان وصف الطهارة، ولا ربط لإحدى الجهتين بالأُخرى، وكان عقد المسألة في العروة لبيان الجهة الأُولى وأنّ أُجرة التطهير كنفس التطهير من الواجبات الكفائية[2] التي لا اختصاص لها بالمنجِّس، ثمّ انتقل إلى الجهة الثانية و ضمّها إلى الجهة الأُولى على وجهٍ يوهم أنّ المال الذي يجب صرفه للتطهير هو مورد هذا التفصيل[3] بل كان ذلك هو ظاهر العبارة[4] -كما استظهرتموه - مع ما في البين من البون البعيد بين أُجرة التطهير والوصف التالف المضمون بهذا التفصيل،[5] والله العالم.

٢٦ ربيع الثاني ١٣٥٣

---

١. وإن كانت الثانية أوضح وأقرب إلى إفادة المعنى المذكور بل وأصحّ فإنّ انتفاء ضمان الشخص لنفسه إنّما هو لامتناع حقيقة الضمان فيه -كما أشار ﷺ إليه آنفاً- لا لانتفاء موجبه.

٢. لوجوب صرفها توصّلاً إلى التطهير الواجب فلا يضمنها المنجّس ولا مالك المصحف لانتفاء موجبه مع صدور الإتلاف من المباشر للتطهير اختياراً، إذن فالمطهّر هو الذي يؤدّيها من مال نفسه فيخسرها وهو عند الله رابح.

٣. وهو التفصيل بين كون المنجّس هو المالك أو غيره فيضمنه على الثاني دون الأوّل.

٤. لظهور رجوع ضمير (يضمنه) إلى المال المصروف.

٥. لما عرفت من أنّ مصارف التطهير لا يضمنها أحدٌ مطلقاً بخلاف وصف الطهارة الذي أتلفه المنجّس.

ولا يخفى أنّ ضمان الوصف قد تعرّض له في العروة قبل هذه المسألة وأثبته وإن عبّر بالنقص الحاصل بتطهيره إلّا أنّ الأولى التعبير بالنقص الحاصل بالتنجّس، وعليه فمحصّل كلامه ﷺ في المسألتين أنّ النقص المذكور يضمنه المنجّس للمالك إن كان غيره، وأنّ مصارف التطهير لا يضمنها المنجّس للمطهّر إن كان المنجّس هو المالك ويضمنها له إن كان غيره، لكن عرفت أنّ المصارف المذكورة لا موجب لأن يضمنها

انسحاب حكم المساجد والأملاك من تخوم الأرض إلى عنان السماء

[٥٩] س ٤٨: هل يجوز شقّ جدولٍ صغير من محلّ الميضاة المتّصل ماراً به تحت الفرشة الأُولى من الأرض - أي تحت التطبيق - و ذلك لإخراج المياه المجتمعة من استعمال الوضوء إلى خارج المسجد مع العلم بوقوع النجاسة فيه و التمكن الفوري من تطهيره؟

ج: صرّح أساطين الفقهاء[1] - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - بأنّ أرض المسجد

أحدٌ، ولو فرض ضمان المتنجّس لها لكونه السبب لم يفرّق بين كونه هو المالك أو غيره كما لا يخفى.

١. صرّحوا بذلك في مبحث القبلة حيث اشتهر بينهم تعريفها بأنّها الفضاء المشغول بالكعبة الممتدّ من تخوم الأرض إلى عنان السماء، مدّعين على ذلك عدم الخلاف بل إجماع المسلمين، و في خبر ابن سنان «أنّ الكعبة قبلةٌ من موضعها إلى السماء»، و في مرسلة الفقيه عن الصادق عليه السلام: «أساس البيت من الأرض السابعة السفلى إلى الأرض السابعة العليا» (الباب ١٨ من أبواب القبلة من الوسائل).

وأمّا بالنسبة إلى الأملاك فقد تعرّضوا له في موارد شتّى، ففي باب تزاحم الحقوق و التنازع في الأملاك من كتاب الصلح ذكروا أنّ الهواء تابعٌ للقرار و أنّ مَن ملك قراراً ملك هواءه، بل في الجواهر في هذا الباب (٢٦: ٢٥٦) عدّ من القواعد قاعدة (من ملك أرضاً ملك هواءها و قرارها إلى عنان السماء و تخوم الأرض)، و في كتاب إحياء الموات من التحرير (١٣٦) قال العلّامة قدس سره: «لو صالحه على موضع قناةٍ من أرضه يجري فيها ماءٌ و بيّنا موضعها و عرضها و طولها جاز و لا حاجة إلى بيان العمق لأنّ ملك الموضع يستلزم ملكه إلى تخومه فله أن ينزل ما شاء»، و قد سبقه إلى ذلك شيخ الطائفة قدس سره في المبسوط (٢: ٣١٠)، و في الجواهر في نفس المسألة (٢٦: ٢٤١) حكى عن الدروس و المسالك تصريحهما بأنّه لا يعتبر تعيين العمق لأنّ من ملك شيئاً ملك قراره إلى تخوم الأرض، بل في الحدائق (٢١: ١١٢) نسبه إلى الأصحاب، هذا و في مبحث مكان المصلّي من الجواهر (٨: ٢٧٨) حكاية القول ببطلان الصلاة في الجناح الخارج إلى ملك الغير معلّلاً بأنّ الهواء إلى عنان السماء مملوك لصاحب الدار المغصوبة، و نحوها بالنسبة إلى تخوم الأرض الصلاة في الحفائر العميقة.

وأمّا بالنسبة إلى المساجد فقلّ من تعرّض لذلك، ففي جامع المقاصد (٩: ٦١) عند قول العلّامة قدس سره «ولو جعل علوّ داره مسجداً دون السفل أو بالعكس ... جاز» قال «لا ريب أنّ كلّ واحدٍ من سفل الدار و علوّها مملوك يقبل النقل بانفراده فيتصوّر وقفه مسجداً و غيره فإن وقف العلوّ اختصّ الوقف به و يتبعه الهواء فوقه و إن وقف السفل فكذلك لكن يتبعه ما تحته»، و صرّح الشيخ الكبير قدس سره في كشف الغطاء في أحكام المساجد (٢١٢، ٢١٣) بأنّ إطلاق الوقف يقتضي بلوغ تخوم الأرض و أعلى السماء فيدخل السطح و المنارة و البئر و نحوها، هذا. و من الأماكن التي أجروا فيها هذه التوسعة مواقيت الإحرام، قال في كشف الغطاء (٤٤٩): «إنّ المواقيت بأسرها عبارةٌ عمّا يساوي الأسماء من تخوم الأرض إلى عنان السماء فلو أحرم من بئرٍ أو سطحٍ فيها راكباً أو ماشياً أو مضطجعاً و في جميع الأحوال فلا بأس».

محكومٌ عليها بالمسجديّة بفضائها و قرارها من تخوم الأرض إلى عنان السماء، و في الأملاك أيضاً ذكروا نظير ذلك، و المتيقّن من ذلك هو الذي يُعدّ عرفاً من توابع الأرض،[1] و القدر الذي تحت التطبيق هو القدر المتيقّن من المتيقّن المذكور، و لا يجوز تنجيسه آناً مّا ولو مع التمكن من تطهيره فورياً، و ينحصر الوسيلة لإجراء المياه المتنجّسة المذكورة من تحت التطبيق بإجرائها في أُنبوبٍ من الحديد منصوبٍ تحت التطبيق[2] كما هو المفروض في السؤال الآتي، و الله العالم.

تعيّن اخراج المياه المتنجّسة من المسجد بنصب أنبوبٍ تحت التطبيق

[٦٠] س ٤٩: في صورة عدم الجواز لشقّ جدولٍ هل يجوز إدخال أُنبوب من الحديد تحت الفرشة الأُولى من أرض المسجد لاستخراج المياه المذكورة؟

ج: تقدّم انحصار الوسيلة لاستخراج المياه المتنجّسة و إجرائها من تحت التطبيق بذلك، لكن الأولى بل الأحوط أن لا يكون شراء الأُنبوب من عائدات الأوقات الراجعة إلى تعمير المسجد إلّا إذا كان الوقف شاملاً لمثل هذه المصلحة، و أحوط من ذلك أن يكون باذل الأُنبوب يُجري صيغة وقفه على هذه الغاية قبل نصبه تحت التطبيق[3] كي يحفظه عن الجزئية للمسجد أو التبعية له، و الله العالم.

عدم الحاجة إلى صيغة الوقف في توسعة المساجد

[٦١] س ٥٠: المشهور لدى جماعةٍ من المؤمنين أنّ الجهة الفلانيّة من المسجد

---

١. فيه تلميحٌ إلى عدم ثبوت ما ادّعوه من التوسعة في المقامين و أنّ الثابت المتيقّن من ذلك هو المقدار الذي يعدّ عرفاً من توابع الأرض، راجع تقريرات بحثه ﷺ في الصلاة للعلّامة الكاظمي (٢: ٤، ٥) و للعلّامة الآملي (١: ٣١٩).

٢. كي لا يُعدّ جزءاً من أرض المسجد و من توابعه، و هذا بخلاف ما إذا بُنيت ساقية.

٣. فيوقفه لاستخراج المياه المذكورة لا للمسجد، و يكون ذلك قبل نصبه و إلّا فبمجرّد النصب يقع تابعاً للمسجد - بمقتضى ما سيبيّن في المسألة الآتية - فيعود الاشكال و لا مجال بعده لإخراجه عن التبعيّة و وقفه على وجه الاستقلال.

لم تجرِ عليها صيغة المسجديّة بل أُلحقت به للوسعة و كان رأي الواقف الوسعة، فهل يمكن شقّ الجدول المذكور في السؤال المتقدّم في تلك الجهة؟

ج: لو فرض أنّ بعض جهات المسجد لم تجرِ عليها صيغة الوقف -كما يعتقده جماعةٌ من إخواننا المؤمنين - و أنّ تلك الجهة قد زيدت للوسعة لا تخرج عن المسجديّة بذلك، فإنّ المعاطاة و إن كانت لا تجري في وقف المسجد بل و لا في غيره من الأوقاف العامّة و الخاصّة ابتداءً[1] فلا يصحّ جعل أرضٍ مسجداً و لا وقفاً على المسجد أو المدرسة أو الذرّيّة أو غير ذلك مطلقاً إلّا إذا كان من قبيل بناء القنطرة و نحوه ممّا يكون نفس فعله مصداقاً عرفياً له، لكن في التوابع تتحقّق المصداقية المذكورة و تجري فيه المعاطاة كذلك كالحُصُر و البواري المفروشة في المساجد و نحوها و المعلّقات و غير ذلك ممّا يندرج تحت هذا الضابط، و حيث إنّ الزيادة في المسجد و نحوه للوسعة من هذا القبيل فنفس إلحاقه بالمسجد يكون وقفاً معاطاتياً له و يصحّ و يلزم بنفس فعله لكونه قبضاً له، و ليست الزيادات في المسجد الحرام و مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله ممّا أحدثه المروانيّون الأُمويون في المسجدين إلّا من ذلك، و ورد عن أئمّتنا - صلوات الله عليهم أجمعين - التصريح بأنّها من المسجدين،[2] و الله العالم.

١١ محرم ١٣٥٥

---

١. لا لعدم كفاية المعاطاة في باب الوقف و لا لاشتراط أمرٍ خاصّ في وقف المذكورات، بل لأنّه يعتبر في إنشاء أيّ عنوانٍ معامليّ بالفعل كون الفعل مصداقاً عرفيّاً له لكي يوجد في الاعتبار بإيجاد مصداقه، و قد أشار قدس سره إلى ذلك هنا و حقّقه على وجه التفصيل في معاطاة المكاسب -كما يظهر بمراجعة تقريري العلمين الخوانساري و الأملي قدس سرهما-، فبناء القنطرة مثلاً بنفسه مصداقٌ للإيقاف و لا كذلك بناء المسجد أو المدرسة، و من قبيل الأوّل وضع التوابع في مواضعها كفرش الحُصُر و البواري في المسجد و تعليق المعلّقات فيه، و منه أيضاً توسعة المسجد و إلحاق أرضٍ متّصلةٍ به إليه -كما هو مفروض السؤال - فيتمّ وقفها بذلك و إن لم تجر عليها الصيغة.

٢. يعني الزيادة المحدثة فيدلّ ذلك على صحّة الالحاق على نحو المعاطاة، ففي الباب ٥٥ من أحكام المساجد من الوسائل أورد روايات بشأن ما زيد في المسجد الحرام مصرّحةً بعضها بكونه منه، لكن مقتضاها أنّ الزيادة الحاصلة لم تبلغ بعدُ ما حدّه و خطّه إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام من المسجد فلاحظ، هذا

المقام الثاني: أحكام النجاسات

حكم بيع جلد الميتة من المسلم

[٦٢] س ٥١: جنين الشاة إذا خرج بعد ذبح أُمّه حيّاً و ذبحوه بعد موته أو وقع سقطاً أيحلّ أخذ جلده و بيعه من المسلم الذي يبيعه على الكافر أم لا؟

ج: لا يجوز بيعه من المسلم مطلقاً،[1] لكن لو باع شيئاً له ماليةٌ من المسلم المذكور بثمنٍ معيّنٍ كائناً ما كان و شرط في ضمن العقد لذلك المسلم أن يدفع إليه ذلك الجلد فلا يبعد صحّة المعاملة و حلّيّة الثمن، و الله العالم.

٢٦ جمادى الثانية ١٣٤٩

حكم الصابون الشحمي والجلود المجلوبة من البلدان الأجنبية

[٦٣] س ٥٢: الصابون المتّخذ من الشحم الوارد من بلاد الهند و غيرها في صناديق

و يظهر بمراجعة التاريخ وقوع زيادات متتالية في المسجد الشريف على عهد الخليفة الثاني ثمّ الثالث ثمّ على يد ابن الزبير ثمّ الوليد الأموي فالمنصور العبّاسي فالمهدي، و كذا في عصر الغيبة في الدولة العبّاسية ثمّ العثمانية ثمّ الدولة المعاصرة حسبما يشاهد اليوم، و يستفاد من بعض الأخبار أنّ المنصور و المهدي حينما عزما على توسعة المسجد الحرام و طلبا من الناس تخلية بيوتهم امتنع بعضهم فاستشارا الإمامين الصادق و الكاظم ﷺ في ذلك فأرشداهما إلى الاحتجاج عليهم بأنّه -كما في تفسير العيّاشي- «إن كانت الكعبة هي النازلة بهم فهم أولى بفنائها وإن كان العكس فهي أولى» (البحار ٩٦: ٨٣، ٨٤).

و أمّا المسجد النبويّ فيظهر من صحيحة ابن سنان أنّه زيد فيه في حياته ﷺ مرّتين (الباب ٩ من أبواب المساجد من الوسائل)، و في صحيحة البزنطي قال سألت أبا الحسن ﷺ عن قبر فاطمة ﷺ فقال دُفنت في بيتها فلمّا زادت بنو أميّة في المسجد صارت في المسجد (الباب ١٨ من مزار الوسائل) فجعل ﷺ الزيادة الملحقة من المسجد. هذا و قد ذكر المؤرّخون أنّه زيد في المسجد بعد وفاته ﷺ زمن الخليفة الثاني ثمّ الثالث ثمّ على يد عمر بن عبدالعزيز في عهد الوليد - و أنّه الذي أدخل بيت فاطمة ﷺ في المسجد - ثمّ في عهد المهدي العبّاسي ثمّ في الدولة العثمانيّة فالدولة المعاصرة، و الله العالم.

١. لأنّه ميتة، أمّا السقط فواضح، و أمّا الذي خرج حيّاً بعد ذبح أُمّه فلأنّ مفروض السؤال أنّه مات بعد خروجه و قبل ذبحه و ذكاة الجنين ذكاة أُمّه في ما إذا مات في جوفها بعد ذبحها و قبل إخراجه على الوجه المتعارف، أمّا إذا أُخرج حيّاً فلا يحلّ إلّا بالتذكية.

من الخشب و لم يعلم أنّ اليد المباشرة له في العمل هل هي يدٌ إسلامية أو غيرها مع العلم بأنّ صاحب المعمل يهودي و لم تجر العادة بمباشرة التجّار الكبار لمثل هذه الأعمال التي لا تليق بشأنهم، فهل يحكم بالنجاسة لاحتمال مباشرة غير اليد الإسلامية له أو لا؟

ج: لو كان الصابون المذكور قد عُمل من أجزاء الحيوان يحكم عليه - عند عدم العلم بأنّه عُمل بأيدي المسلمين أو في سوق الإسلام - بكونه ميتةً نجسة، ولو لم يكن معمولاً من شحم الحيوان ذي النفس السائلة أو شكّ في ذلك فما لم يعلم تنجّسه بملاقاة النجس له يحكم بطهارته، و الله العالم.

١٩ جمادى الأُولى ١٣٥١

[٦٤] س ٥٣: يرد من أوربا صابون لا يعلم ما هي مادّته و أغلب الظنّ أنّه مصنوعٌ من الزيت و التاجر الذي يرد إليه يهوديٌّ ولكنّ الصابون مغلّف من مكانه بثلاث غلافات من المقوّى بحيث نعتقد أنّه لا تمسّه يد اليهودي، فهل يجوز شراء هذا الصابون و بيعه على هذه الصورة أم لا؟

ج: لو عُلم أنّه قد عُمل من شحم الحيوان ذي النفس السائلة و لم يعلم أنّه عُمل بأيدي المسلمين أو في سوق الإسلام أو ما يلحق بذلك يحكم بكونه ميتةً نجسة، ولو لم يعلم أنّه من شحم الحيوان ذي النفس فسواءٌ علم أنّ مادّته من الزيت أو من النفط أو غير ذلك أو كانت مادّته مردّدةً بين جميع ذلك يحكم بطهارته إلّا إذا علم ملاقاة النجس له، و الله العالم.

٧ جمادى الثانية ١٣٥١

[٦٥] س ٥٤: الجلود التي تجلب من بلاد الهند و تباع في سوق المسلمين و بعضها عليه طمغة أجنبية هل هي طاهرةٌ أو لا؟ و هل يفرّق بين المطموغ بتلك الطمغة و غيره؟ و ما تقولون في الجلود التي تباع في بلادنا و لم نعلم أنّها جلبت من بلاد الهند أو غيره إلّا أنّا نعلم أنّها لم تعمل في العراق أو إيران؟

ج: ما علم أنّه عمل في غير بلاد الاسلام و بأيدي غير أهله ثمّ وقع بأيدي المسلمين و أسواقهم كسائر ما ينقل إلينا من مال التجارة و من دون فحصٍ من المسلمين - المتعاقبة عليه أيديهم - عن تذكيته فهذا هو الذي يُشكل الحكم بتذكيته من جهة الأخذ من يد المسلم،[1] و أمّا تشخيص موضوعه و أنّه هو الذي عليه الطمغة الأجنبية أو الأعمّ من المطموغ بتلك الطمغة فهذا ليس مورداً للاستفتاء و الإفتاء و إنّما المدار فيها على علم المكلّف به و يتساوى المجتهد و غيره فيه، و الظاهر أنّ المطموغ بتلك الطمغة هو المتيقّن أنّه عُمل بأيدي غير المسلمين، و أمّا غير المطموغ ممّا يعلم أنّه لم يعمل في العراق ولا في ايران و شكّ في أنّه عمل في البلاد الهندية أو الأجنبية وكذا ما علم أنّه أُخذ من بمبأي مثلاً ولكن لم يعلم أنّه عمل في بمبأي أو أنّه حمل إليها من البلاد الأجنبية فالإشكال يطرّد في جميعه، بل لو علم أنّه أُخذ من سوق بمبأي ولم يعلم أنّه من عمل المسلمين أو غيرهم لا يحكم عليه أيضاً بالتذكية فإنّ مشكوك الإسلام في بمبأي لا يحكم عليه بالإسلام و لا يعدّ سوقها من أسواق المسلمين، و بالجملة ما علم أنّه لم يعمل في العراق و إيران و ما يلحق بهما يشكل الحكم بتذكيته مطلقاً، و الله العالم.

١١ رمضان ١٣٤٤

---

١. أفاد ﷺ في وجه الإشكال - كما في تقرير بحث الصلاة و صرّح به في رسالة الصلاة في المشكوك (١٧٩) في مسألةٍ مشابهةٍ للمقام - بأنّ الروايات الحاكمة بتذكية ما أخذ من يد المسلم و ما يلحق به ليست مسوقةً على نحو القضايا الحقيقية ليتمسّك بإطلاقها لإثبات أمارية يده مطلقاً و إن كانت مسوقةً بيد الكافر، بل مسوقةٌ - قضايا خارجية - للترخيص في الجلود المشكوكة التذكية المعمولة في تلك الأعصار و المعروضة للبيع في أسواقها و لم يكن الشكّ في تذكية تلك الجلود ناشئاً عن جلبها من بلاد الكفر لعدم تداوله وقتذاك - حدّو تداوله في عصرنا - بل عن الاختلاط بالمخالفين غير المبالين بشرائط التذكية و المستحلّين لذبائح أهل الكتاب و للميتة بالدباغ، إذن فلا إطلاق لها لفظاً ليشمل المقام إلّا إذا استفيد من ترك الاستفصال لكنّه لا محلّ له في المقام كما اتّضح، نعم إذا احتمل فحص اليد اللاحقة - المسلمة - حكم بالتذكية حملاً لفعله على الصحّة.

[٦٦] س ٥٥: لو خرج من الشاة مع الجنين ما لا تحلّه الحياة و لم يلاق نجساً في الظاهر فهل هو نجسٌ أم لا؟

ج: مع عدم ملاقاته لنجاسةٍ خارجيّة يحكم بطهارته، و الله العالم.

شوال ١٣٤٩

حكم العصير التمري إذا غلى

[٦٧] س ٥٦: الشيرة المتّخذة من التمر - و كيفيّة أخذها هي أن يراق الماء بعد غليانه على التمر المقطّع قطعاً صغاراً و يؤخذ ذلك الماء بعد مدّة من الزمان - هل تنجس هذه الشيرة بعد غليانها أم لا؟ و هل يجوز استعمالها قبل ذهاب ثلثيها بعد الغليان و قبله أم لا؟

ج: لو لم يحصل الإسكار فيها لا يبعد أن لا تتنجّس بالغليان،[١] و لو حصل فيها الإسكار ينحصر ما يطهّرها بالتخليل[٢] و لا تطهر بذهاب ثلثيها مطلقاً، و الله العالم.

٢٦ رجب ١٣٤٩

حكم لبن الجلّال والموطوء وتبعيّة أولاد الكفّار لآبائهم

[٦٨] س ٥٧: لبن الجلّال و موطوء الانسان طاهرٌ أم نجس؟

ج: الظاهر طهارة كلٍّ منهما،[٣] و الله العالم.

[٦٩] س ٥٨: هل أطفال الكفّار من أهل الكتاب و المشركين يتبعون آباءهم في النجاسة أو لا؟

---

١. لقصور الأدلّة عن إثبات نجاسة العصير التمري و حرمته بالغليان حدوثاً و إثباتها للأمرين في العصير العنبي، و التفصيل مذكورٌ في محلّه.

٢. لدلالة النصوص على لزوم تحوّله عن الخمرية و ذهاب سكره و لا يكون إلّا بصيرورته خلّاً، راجع الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرّمة من الوسائل.

٣. إذ لا ينجس من الحيوانين سوى البول و الخرء، أمّا اللبن فحكمه حكم اللحم منهما في الطهارة و حرمة الأكل أو الشرب، و نحوه البيض في الجلّال من الطير و السمك.

ج: نعم يتبع أولاد الكفّار آباءهم في النجاسة - على تفصيلٍ مذكورٍ في الرسالة[١] فلتراجع -، و الله العالم.

تبعيّة الولد للجدّ إذا أسلم والأبوان كافران

[٧٠] س ٥٩: إذا أسلم أحد الجدّين مع وجود الأبوين أو أحدهما و كان الأب أو الأبوان على كفرهما فهل يكون الولد تابعاً لجدّه أو أنّه تابع لأبيه في الكفر؟

ج: التبعيّة للجدّ لا تخلو عن وجهٍ قويّ ولكن لم يحصل لي الجزم بالفتوى بها،[٢] و الله العالم.

٢٩ جمادى الأُولى ١٣٥٠

نجاسة سابّ أميرالمؤمنين ﷺ و عدم إباحة أمواله

[٧١] س ٦٠: هل مصافحة الخوارج تنجّس اليد أم لا؟

ج: لو كانوا يسبّون أمير المؤمنين - صلّى الله عليه و آله الطاهرين - كانوا أنجس من الكلب[٣] و يتنجّس كلّ ما لاقاهم مع الرطوبة المسرية، لكن لا يباح أموالهم[٤] كأموال الكافر الحربي، و الله العالم.

٦ محرّم ١٣٤٩

---

١. و هو اختصاص تبعيّته في النجاسة بما إذا لم يختر الاسلام و هو عاقلٌ مميّز، و إلّا حكم بطهارته.

٢. لكنّه ﷺ صرّح في الوسيلة (١٣٩) بطهارة الصبيّ و إن كان مميّزاً بإسلام أحد أبويه أو جدّه، و أيضاً لم يعلّق ﷺ على ما في العروة من الحكم بطهارته بإسلام أحد أبويه أو جدّه أو جدّته، و يمكن دعوى شمول إطلاق خبر حفص - المنجبر بالعمل كما في جهاد الجواهر - للجدّ (الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدوّ من الوسائل)، و حكى في الجواهر عن المسالك أنّ في إلحاق إسلام أحد الأجداد أو الجدّات بالأبوين وجهين أظهرهما ذلك سواءٌ كان الواسطة بينهما حيّاً أو ميّتاً، ثمّ قال: و لعلّه كذلك (الجواهر ٣٩: ٢٥)، و في كشف الغطاء عدّ من المطهّرات التبعية في الإسلام للأب أو الأُمّ أو الجدّين القريبين.

٣. إشارةٌ إلى ما في موثّقة ابن أبي يعفور من قوله ﷺ: «فإنّ الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و إنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل من الوسائل، الحديث ٥).

٤. لم يعلّق ﷺ على ما في العروة - المسألة ٢ من كتاب الخمس - من جواز أخذ مال النصّاب أينما وجدوا، و

[٧٢] س ٦١: الخوارج منهم من نعلم أنّهم لا يسبّون أمير المؤمنين عليه السلام و بعضهم ينكر و يقول لا نسبّ و بعضهم نعلم أنّه يسبّ و البعض الآخر لا نعلم أنّه يسبّ، فهل يحكم بنجاسة الجميع و أنّ ذبائحهم ميتة أو يحكم بنجاسة من يسبّ الأمير عليه السلام و ما عداه يحكم بطهارته و جواز تذكيته؟

ج: من عُلم أنّه يسبّ أمير المؤمنين - صلّى الله عليه و آله الطاهرين - فهو رجسٌ نجس أنجس من الكلب و ذبيحته ميتة، و من لا يصدر منه هذا المنكر و الكفر العظيم يحكم عليه بظاهر الإسلام و يحلّ ذبيحته، و الله العالم.

٢٥ محرّم ١٣٤٩

[٧٣] س ٦٢: المعروف أنّ الآغا خانية كانوا سابقاً إسماعيليّة يرجعون إلى شخصٍ

ظاهره الموافقة، و الظاهر أنّ ما هنا عدولٌ عن ذلك، و لعلّ وجهه احتمال أن يراد بالناصب في صحيحة ابن البختري «خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع إلينا الخمس» و نحوها رواية المعلّى (الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦ و ٧) أهل الحرب باعتبار أنّهم ينصبون العداوة للمسلمين، و معه فأصالة الحرمة الجارية في الأموال محكمة، و قد فسّره به ابن ادريس في المستطرفات معلّلاً بأنّه لا يجوز أخذ مال مسلمٍ و لا ذميّ على وجهٍ من الوجوه (السرائر ٣: ٦٠٧)، و يستظهر من المدارك أيضاً هذا التفسير كما فهمه منه صاحب الحدائق (١٢: ٣٢٣) حيث أورد عليهما أوّلاً بأنّه خلاف الظاهر، و ثانياً بأنّ عدم جواز أخذ مال الناصب من حيث الإسلام خلاف ما عليه الطائفة من الحكم بكفره و نجاسته و جواز أخذ ماله بل قتله، لكنّ شيخنا الأعظم قدس سره في خمسه بعد ما نقل عنه ذلك - أعني اتّفاق الطائفة على جواز أخذ مال الناصب - قال «و هو بعيدٌ و الظاهر من شرحي المفاتيح و الإرشاد للمحقّقين البهبهاني و الأردبيلي الاتّفاق على الخلاف» ثمّ ذكر تأويل الحلّي لخبري الجواز و قال «و لعلّه لعدم الخروج بهما عن الأُصول و العمومات و هو حسنٌ» انتهى.

و لا يخفى أنّ كفر الناصب و سابّ لهم عليهم السلام و جواز قتله لمن قَدَر عليه بلا ضررٍ - كما صُرّح به في النصوص و الفتاوى - لا يلازم إباحة ماله، ألا ترى أنّ المرتدّ الفطري يُقتل و تبين منه زوجته لكن لا تباح أمواله بل تُقسّم بين ورثته، هذا.

لكنّ روايات حلّ ماله لا تنحصر في الخبرين المتقدّمين القابلين للتأويل، فإنّ صحيحة داود بن فرقد غير قابلةٍ له ظاهراً، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما تقول في قتل الناصب؟ فقال عليه السلام «حلال الدم ولكنّي أتّقي عليك فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماءٍ لكيلا يُشهد به عليك فافعل» قلت: فما ترى في ماله؟ قال: «تَوَّهِ ما قدرت عليه» فلاحظ الباب ٢٧ من أبواب حدّ القذف من الوسائل، الحديث ٥.

معيّنٍ حيّ و هم الآن باتّفاقٍ منهم لا يصلّون صلاة الاسلام و لا يصومون و لا يؤدّنون و لا يحجّون و لا يزكون و لا يرون زيارة النبي ﷺ، فهل هؤلاء مسلمون أو لا؟ و هل ترك واحدةٍ من الضروريات المذكورة يكفي في خروجهم عن دين الإسلام أو لا؟ ففي مسألة الميراث هل يرثون إذا اتّفق أو لا؟

ج: من استحلّ واحدةً من الضروريات المذكورة فقد خرج عن دين الإسلام و عن زمرة المسلمين و لا يرث مسلماً - وإن كان من أمسّ الناس رحماً به كالأبوين و الأولاد - و ينتقل ما تركه ذلك المسلم إلى من عدا ذلك المرتدّ من طبقات ورثته وإن كان من أبعد الناس رحماً عنه أو كان وارثاً بالولاء لا بالقرابة، و الله العالم.

٢١ جمادى الثانية ١٣٤٥

نجاسة أهل الكتاب

[٧٤] س ٦٣: هل يجوز مساورة أهل الكتاب كاليهود و النصارى لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ أو محرّمٌ ذلك؟ فما معنى هذه الآية الشريفة و تفسيرها، و كذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً﴾؟ و ما الفرق بين الطعامين؟ و ما العلّة في تحريم مساورتهم؟ فالرجاء من ألطافكم إيضاح ذلك لكي نفهم المطلب و نجيب من يحتجّ علينا في تحليل مساورتهم، و لكم الفضل على الجميع.

ج: أمّا طهارة أهل الكتاب كاليهود مثلاً و النصارى أو نجاستهم فهي من المسائل الخلافية بين فقهاء الإمامية و العامّة، و جمهور العامّة على طهارتهم، و معظم الإمامية على نجاستهم[1] لرواياتٍ رووها عن أئمّتهم - صلوات الله و سلامه عليهم -، و أمّا

---

١. و قد أفتى ﷺ بها، و المسألة إجماعيةٌ ظاهراً و نقلُ الاجماع عليها مستفيضٌ و لم يثبت خلاف أحدٍ من أصحابنا سوى ما حكي عن ابن الجنيد الذي لا يقدح خلافه في الاجماع، و النصوص الظاهرة في النجاسة كثيرة، منها حسنة سعيد الأعرج و صحاح علي بن جعفر الثلاث حتّى التي اشتملت على النهي عن الوضوء بماءٍ أدخل فيه الكتابي يده إلّا أن يضطرّ إليه، فإنّ ظاهر النهي هو النجاسة و لا يمنع عن هذا

الطعام في الآيتين المباركتين فقد فُسّر في قوله تعالى ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ﴾ - بقرينة

الظهور استثناء صورة الاضطرار و إن لم يُعرف وجهه، و صحيحتا ابن مسلم و صحيحة زرارة (راجع الباب ١٤ من أبواب النجاسات من الوسائل تجد الروايات فيه) و صحيحة العيص (الباب ٥٢ من أبواب الأطعمة المحرّمة، الحديث ٣)، و يُحمل المطلق منها على صورة الملاقاة برطوبة -كما لا يخفى - .

لكنّ هناك في قبالها نصوصاً أُخر واضحة الدلالة على الطهارة عمدتها موثّقة عمّار (الباب ٣ من أبواب الاسئار، الحديث ٣) و صحيحة إبراهيم بن أبي محمود (الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ١١) و صحيحة العيص (الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث ١) و مفهوم صحيحة ابن مسلم (الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، الحديث ٦)، إلّا أنّه لا مجال للتعويل على هذه النصوص و حمل النصوص الأُوَل على الكراهة جمعاً بعد ما سمعت من الاجماعات المستفيضة النقل بل الاجماع المحقّق - ظاهراً - على النجاسة مع كون نصوص الطهارة بمرأىً منهم و مسمع و كون الجمع العرفي المزبور في أمثال المقام ممّا استقرّ عليه بناؤهم في الفقه، فإنّ عدم بنائهم عليه في المقام - و الحال هذه - يكشف عن وجود خللٍ في هذه النصوص أوجب إعراضهم عنها و طرحهم لها بالمرّة. و يشهد على الخلل في جهة الصدور و كونها صادرةً تقيّةً قوله عليه السلام في صحيحة إسماعيل بن جابر - بعد النهي عن أكل طعامهم ثلاث مرّات - «و لا تتركه تقول إنّه حرامٌ ولكن تتركه تتنزّه عنه، إنّ في آنيتهم الخمر و لحم الخنزير» (الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، الحديث ٤)، فإنّ التنزيه الواقع في الذيل لا يناسب ما في الصدر من تأكيد النهي و تكراره إلّا إذا كان الغرض من النهي بيان الحكم الواقعي و التنزيه صادراً تقيّةً، و قوله عليه السلام في حسنة الكاهلي «أمّا أنا فلا أُواكل المجوسي و أكره أن أُحرّم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم» (الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢) فإنّ هذا التعبير يناسب التقيّة، إذ لو لم تكن مؤاكلتهم حراماً لم يصحّ تعليل عدم التحريم بصنع ذلك في بلادهم، ولو كانت حراماً و لا تقيّة في البين فلا يسوّغها الصنع المذكور. هذا و كثيراً ما ينسب الامام عليه السلام - في موارد التقيّة - الترك أو الكراهة إلى نفسه نحو قوله عليه السلام في القمّاط «أكره أن أكله إذا قطر في شيءٍ من طعامي»، و قوله عليه السلام في جلود الثعالب «ما أُحبّ أن أُصلّي فيها»، و في السنجاب «أمّا أنا فلا أكله ولا أُحرّمه» و نحو ذلك ممّا هو كثير، و قد صنع عليه السلام كذلك في المورد.

و من الشواهد على التقيّة ما في رواية زكريا بن إبراهيم الواردة في حكم الأكل من طعام النصارى حيث سأله عليه السلام «يأكلون الخنزير؟» قال: لا ولكنّهم يشربون الخمر، فقال عليه السلام «كل معهم واشرب» (الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة، الحديث ٥) فإنّه لولا التقيّة لم يكن وجهٌ للفرق بين أكل الخنزير و شرب الخمر، و نحوها قوله عليه السلام في صحيحة ابن مسلم «لا تأكل في آنيتهم إذا كانوا يأكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير» (نفس الباب، الحديث ٦) مع أنّ الخمر أولى بالذكر من الدم.

و دعوى أنّ تعرّض بعض الرواة - في أسئلتهم - للنجاسة العرضية يكشف عن ارتكاز الطهارة الذاتية في أذهانهم، ممنوعةٌ لاحتمال أنّه كان قد بلغهم روايات الطهارة الصادرة تقيّةً، أو أنّه لم يبلغهم في ذلك شيء، و لم تكن النجاسة معروفةً وقتئذٍ في أوساطهم فسألوا عن كيفية تعاملهم معهم مع كونهم مظنّة النجاسة العرضية لتناولهم بعض الأعيان النجسة و عدم تجنّبهم عن البعض الآخر، فتبصّر.

السياق و شأن النزول - بالغذاء المعدّ للأكل، و في الآية المباركة الأُخرى قد اختلف المفسّرون في تفسيره على أقوال،[١] و روي عن الإمام أبي عبدالله الصادق - صلوات الله عليه - أنّه الحبوب و ما لا يحتاج فيه إلى التذكية، راجع مجمع البحرين[٢] تطّلع على ما في تفسيره من الأقوال، و على كلّ حالٍ فلم يفسّره أحدٌ بما فُسّر به في الآية المباركة الأُولى و السياق أيضاً لا يقتضيه، و الله العالم.

حرّر في ٢٧ ذي الحجّة ١٣٥٠

حكم عرق الجنب من الحرام

[٧٥] س ٦٤: عرق الجنب من حرام نجسٌ أم طاهرٌ لا تجوز الصلاة فيه؟ و على كلا التقديرين فهل التيمّم يقوم مقام الغسل - بمعنى أنّه لو تيمّم الجنب من حرام قبل أن يعرق بدنه ثمّ عرق بعد ذلك فهل تصحّ الصلاة في الثوب الذي عرق فيه - أم لا يقوم التيمّم مقام الغسل؟

ج: أمّا نجاسته فقد رخّصنا في الرجوع إلى الغير فيها و ما أفتينا بطهارته و لا نجاسته، لكن الأقوى عدم جواز الصلاة فيه -على كلّ تقدير-[٣]، و يشكل قيام التيمّم مقام الغسل[٤] في طهارة العرق الحادث بعده أو جواز الصلاة فيه و عدم مانعيّته عن

---

١. في مجمع البيان ما محصّله: أنّ أكثر المفسّرين و الفقهاء من العامّة فسّروه بالذبائح أو هي و غيرها من الأطعمة، لكنّ الروايات الواردة عن الصادقَين ﷺ فسّرته بالحبوب و البقول و أشباهها ممّا لا يحتاج إلى التذكية، راجع الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرّمة من الوسائل.

٢. كذا في نسخة شيخنا الحلّي ﷺ، و الظاهر أنّ الصحيح (مجمع البيان).

٣. لقصور الروايات عن الدلالة على نجاسته - و إن نسبت إلى الشهرة بين المتقدّمين -، نعم هي واضحة الدلالة على عدم جواز الصلاة فيه، فراجع الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢، و مستدركه الباب ٢٠ منها، الحديث ٥ و ملحقه و الحديث ٧، و في المبسوط (١: ٩١) «فإن عرق فيه و كانت الجنابة عن حرامٍ روى أصحابنا أنّه لا تجوز الصلاة فيه»، و ضعف أسنادها منجبرٌ بالعمل فعن أمالي الصدوق: أنّ من دين الامامية الاقرار بأنّه إذا عرق الجنب في ثوبه و كانت من حلالٍ حلّت الصلاة فيه و من حرامٍ حرمت، و عن الخلاف دعوى الإجماع على ذلك.

٤. لقصور أدلّة بدلية التيمّم عن الدلالة على رافعيته للحدث موقّتاً بل غاية ما تقتضيه هو بدليّته عن الوضوء

ذلك، و الله العالم.

٢٣ ذي الحجّة ١٣٥١

[٧٦] س ٦٥: فعلى هذا ما يصنع فاقد الماء بالنسبة لصلاته؟ و هل يكون كفاقد الطهورين؟

ج: يتيمّم و يصلّي لكن لو عرق بعد تيمّمه يعيد صلاته أو يقضيها بعد تمكنه من الماء و اغتساله - على الأحوط -، و الله العالم.

٢٩ محرّم ١٣٥٢

مطهّرية غيبة المسلم

[٧٧] س ٦٦: إذا لم يتوقّ المخالف من بعض النجاسات و باشرها بزعمه أنّها طاهرة عندهم فهل يجوز لنا مساورته أم لا؟

ج: لو غاب عن نظرك بعد مباشرته للمتنجّس المذكور و احتملتَ - ولو بعيداً - أنّه صادف ما طهّره قهراً بلا اطّلاعٍ منه يقوى كفاية ذلك في الحكم بطهارته[1]، و الله العالم.

٢٥ شوّال ١٣٥٣

حكم بيع المائع النجس أو المتنجّس من الكافر أو المسلم

[٧٨] س ٦٧: المتنجّس الغير القابل للتطهير يجوز بيعه على من يستحلّه أم لا؟

ج: يُشكل جواز بيعه حتّى من مستحلّه،[2] لكن لو باع شيئاً يسيراً مثل ربعٍ من

أو الغسل في ما يتوقّف عليه صحّته أو جوازه فالعرق بعد التيمّم محكومٌ بعدم جواز الصلاة فيه أو بالنجاسة - بناءً على القول بها - لأنّه عرق الجنب من الحرام و إنّما أُبيح له الدخول في الصلاة من حيث كونه محدثاً لا من حيث مانعيّة العرق في صلاته بما هو عرقٌ أو بما هو نجسٌ، هذا و قد صرّح في الوسيلة بأقوائية كون التيمّم مبيحاً لا رافعاً (الوسيلة: ١١٨).

١. لشمول دليل مطهّرية غيبة المسلم - و هو السيرة - للمسلم المخالف و لصورة احتمال مصادفة المطهّر و إن لم يعلم بالنجاسة، و خلوّ تعليقته الشريفة على العروة عن التعليق في هذا المقام محمولٌ على إرادة الاحتياط الاستحبابيّ.

٢. وجه الإشكال انتفاء ماليّته الشرعيّة من أجل حرمة منافعه المقصودة و المنفعة النادرة ليست ملاكاً للمالية.

الحنطة مثلاً أو الشعير و نحو ذلك بذلك الثمن و شرط في ضمن العقد أن يسلّم ذلك الدهن المتنجّس إلى المشتري سلم عن الاشكال، ولو أوقعا العقد بصيغة الصلح فأسلم، و الله العالم.

[٧٩] س ٦٨: الصابون الشحمي الأبيض الذي هو عمل بغداد و يشترى من اليهود الذين يصنعونه هل يجوز شراؤه منهم و بيعه إلى الإسلام أم لا؟

ج: لو علم أنّ الشحم قد أُخذ من يد المسلم أو من سوق الاسلام وكان المباشر الذي يعمل الشحم صابوناً من المسلمين و لم يعلم ملاقاة اليهودي و لا ملاقاة نجسٍ أو متنجّسٍ آخر له في حال ميعانه جاز شراؤه من اليهودي و بيعه من المسلمين، ولو لم يعلم أنّ الشحم قد جرى عليه يد مسلمٍ قبل ذلك وكان في يد اليهودي كان محكوماً عليه بكونه ميتةً و لم يجز شراؤه و لا بيعه، ولو علم أنّ الشحم قد أُخذ من يد المسلم و نحوها لكنّه لاقاه نجسٌ أو متنجّسٌ حال ميعانه يُشكل جواز شرائه و بيعه[1]، لكن لا يبعد جواز بيع الصابون المتنجّس مع الإعلام بحاله[2] -على الأحوط-، و الله العالم.

٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٩

و إن كان الإشكال ضعيفاً في خصوص الدهن المتنجّس إذا بيع للاستصباح نظراً إلى النصوص المصرّحة بجوازه. ثمّ إنّ الإشكال المذكور سارٍ في البيع من المستحلّ أيضاً -كما لا يخفى- إلّا إذا كان بيعاً صورياً و أُخذ منه الثمن بقصد الاستنقاذ و يأتي ذكره في المسألة (٦٩).

١. لما مرّ في المسألة (٦٧)، و مفروض السؤال بيعه لصنع الصابون لا للاستصباح الذي عرفت دلالة النصوص على جوازه. هذا، و قد مال ﷺ في بحث المكاسب إلى جواز البيع لصنع الصابون و نحوه، بل جواز بيع كلّ متنجّسٍ لا يتوقّف الانتفاع به على طهارته (منية الطالب ١: ٧)، و عليه يبتني ما أفتى ﷺ به - بعد هذا - من جواز بيع الصابون المتنجّس، قال ﷺ في الوسيلة (١٢٦): «و في جواز بيع المتنجّس الذي لا يقبل التطهير إشكالٌ أقواه الجواز في ما لا تكون المنفعة المقصودة التي هي مناط ماليته مشروطاً بالطهارة، و عدم الجواز في غيره».

٢. الظاهر أنّ مستنده النصوص الآمرة بإعلام المشتري بالنجاسة عند بيع السمن أو الزيت المتنجّس كقوله ﷺ: «و يبيّنه لمن اشتراه ليستصبح به» (الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به من الوسائل) بعد إلغاء خصوصية المورد، بتقريب أنّها ظاهرةٌ في أنّ علّة وجوب الإعلام على البائع أن لا يتسبّب إلى وقوع المشتري في محذور استعمال المتنجّس في ما يشترط فيه الطهارة كالأكل، فتعمّ كلّ متنجّسٍ يقبل التطهير و يتوقّف استعماله على الطهارة كالأواني و الفواكه، و كذا كلّ ما لا يقبل التطهير و لا يتوقّف استعماله على الطهارة لكنّ

[٨٠] س ٦٩: تنكة دهنٍ متنجّسٍ اختلطت بين عشر تنكات دهنٍ طاهر، ما الحكم فيها؟

ج: الأولى والأحوط أن تباع[1] هذه التنكات من اليهود والنصارى المستحلّين لما فيها من الدهن ويؤخذ الثمن ممّن يشتريها بقصد الاستنقاذ، ولو بيعت منهم بأنزل من القيمة السوقية بشيءٍ يسيرٍ يُقدمون على شرائها وتستريح من المحاذير - إن شاء الله تعالى -، والله العالم.

٢٥ شعبان ١٣٤٩

[٨١] س ٧٠: الدهن المتنجّس أو غيره من المايعات المتنجّسة أو النجسة هل يجوز بيعها على الكافر أو على مسلمٍ يستعمله لدهن الأخشاب كالزوارق وغيرها؟

ج: يجوز بيع جميع ذلك على اليهود والنصارى في عصرنا[2]، وأمّا بيعها من

المشتري لجهله بنجاسته يقع غالباً في محذور التنجّس والتلويث كمفروض المقام - الصابون المصنوع من الشحم المتنجّس - فيجب في مثله الإعلام أيضاً.

١. يعني ينبغي أن لا تتلف هذه الأدهان لكونه نوعاً من التبذير، بل ينتفع منها ببيعها من المستحلّين وأخذ الثمن منهم بقصد الاستنقاذ، ويمكن استفادة جواز البيع منهم من صحيحتي الحلبي الدالّتين على جواز بيع المذكى المختلط بالميتة من مستحلّ الميتة (الوسائل - الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به) بعد إلغاء خصوصية المورد مضافاً إلى الأولوية، لكن الأحوط - مع ذلك - أخذ الثمن بقصد الاستنقاذ لأنّهم إذا لا ذمّة لهم فلا حرمة لأموالهم، فيجوز - من غير إشكال - أخذها منهم استنقاذاً بأيّة طريقةٍ خالية عن المحاذير.

٢. الظاهر بقرينة (في عصرنا) إرادة البيع الصوري منهم وأخذ الثمن بقصد الاستنقاذ - كما مرّ في المسألة السابقة - لأنّ الموجودين منهم في عصرنا ليسوا أهل ذمّة فلا حرمة لأموالهم، هذا. ويمكن استفادة جواز بيع ما يستحلّونه - من الميتة والمتنجّسات - منهم بيعاً حقيقياً من صحيحتي الحلبي المتقدّم إليهما الاشارة، بتقريب أنّه لو لم يجز بيع الميتة منهم لم يجز بيع المختلط منها مع المذكى أيضاً لوقوع البيع - في صورة الاختلاط - على الميتة قطعاً وإذ جاز الثاني بمقتضى الدليل جاز الأوّل، واحتمال التفرقة تعبّداً بعيدٌ جدّاً كاحتمال دخل خصوصية الميتة، ويؤيّد ذلك مرسلة ابن أبي عمير: قيل لأبي عبدالله عليه السلام في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال «يباع ممّن يستحلّ الميتة» (الوسائل - الباب ١١ من الأسآر)، وما في رواية زكريا بن آدم قلت: فخمرٌ أو نبيذٌ قطر في عجينٍ أو دم قال - يعني أبا الحسن عليه السلام - «فسد» قلت: أبيعه من اليهود والنصارى وأبيّن لهم، قال عليه السلام «نعم فإنّهم يستحلّون شربه» (الوسائل - الباب ٣٨ من النجاسات، الحديث ٨).

المسلمين فالأقوى حرمة بيع الأعيان النجسة مطلقاً[١]، و جواز بيع المتنجّس القابل للتطهير مطلقاً، و أمّا ما لا يقبل التطهير كالأدهان المتنجّسة و نحوها فإن كانت منفعتها المقصودة التي هي مناط ماليّتها غير مشروطةٍ بالطهارة كما إذا كان قسمٌ من الدهن معدّاً لتدهين السفن و الزوارق و نحو ذلك و لا يستعمل بحسب العادة في ما عداه جاز بيعه - على الأقوى -، ولو كانت العادة جاريةً بأكله كالأدهان المتعارفة فلو لم يقصد خصوص تدهين السفن و الزوارق مثلاً من بيعه لم يجز[٢]، ولو قصد به خصوص هذه المنفعة و نحوها ممّا ليس مشروطاً بالطهارة دون غيرها فجواز بيعه لخصوص هذه الغاية لا يخلو عن الاشكال[٣]، و الله العالم.

٢ محرّم ١٣٤٩

[٨٣] س ٧١: المايعات المتنجّسة إذا أمكن الانتفاع بها هل تصحّ المعاملة عليها أم لا؟ و هل يجوز بيعها من مستحلّها أو لا؟

ج: لو لم تكن المنفعة التي تدور ماليّة ذلك المايع و بذل المال بازائه مدارها مشروطةً

---

١. إلّا ما خرج بالدليل كالعبد الكافر و كلب الصيد، و عمدة الوجه في حرمة بيعها كونها عديمة الماليّة عرفاً أو شرعاً و يعتبر في صحّة البيع كون المبيع مالاً، فإنّ ملاك ماليّة الشيء هو واجديّته لمنافع مقصودة للعقلاء و محلّلة فإذا لم تكن له منافع مقصودة انتفت ماليته عرفاً كالبول و العذرة و كلب الهراش، و إن كانت منافعه المقصودة محرّمة انتفت ماليته شرعاً كالميتة و الخمر و الخنزير، هذا و قد لا يكون النجس عديم الماليّة لكنّه يحرم بيعه بحكم النصّ كما في كلب الحراسة - بناءً على حرمة بيعه -، نعم يشكل الأمر في مثل الدم المعدود عرفاً في عصرنا من الأموال و لا دليل واضح على سقوطه عن الماليّة شرعاً و لا على حرمة بيعه نصّاً، فلاحظ.

٢. لانتفاء ماليته لمكان حرمة منافعه المقصودة و المفروض عدم قصد المتبايعين خصوص المنفعة النادرة المحلّلة ليجري فيه الوجه الآتي المقتضي للجواز.

٣. وجه الجواز ما احتمله شيخنا الأعظم ﷺ في مكاسبه من أنّ إطلاق المبيع في مورد الكلام لمّا كان ينصرف إلى منافعه المقصودة - المحرّمة حسب الفرض - فلا ماليّة له بهذا الاعتبار فيبطل بيعه، أمّا إذا قيّد بالمنفعة المحلّلة - ولو كانت نادرة - بأن تعلّق به البيع معنوناً بكونه ذا منفعةٍ كذائية أصبح بهذا الاعتبار مالاً و صحّ بيعه. و وجه العدم عدم كفاية ذلك في تحقّق شرط المالية، و لا يذهب عليك اختصاص الاشكال بما إذا بيع الدهن المتنجّس لغاية تدهين السفن و الزوارق - كما هو مفروض السؤال -، أمّا إذا بيع للاستصباح فلا إشكال فيه للنصوص الخاصّة.

بالطهاة فالأقوى جواز بيعه كالنفط و الأدهان المتنجّسة التي مناط ماليتها هو الاستضاءة بها مثلاً أو تدهين الحيوانات أو السفن بها و نحو ذلك، نعم لو كان الانتفاع الذي هو مناط ماليته العرفيّة مشروطاً بالطهارة كالأكل أو الشرب مثلاً و نحو ذلك بحيث يكون هو مناط رغبة العقلاء فيه و بذلهم المال بإزائه دون ما عداه لم يجز بيعه حتّى من مستحلّه - على الأقوى[1] -، لكن الحيلة الصحيحة في أمثال ذلك هو أن يصالح مع من يستحلّ ذلك المتنجّس كالخلّ مثلاً على شيءٍ يسير مثل رُبعٍ من الحنطة مثلاً بالثمن الذي وقع التراضي عليه و يجعل تسليم ذلك المتنجّس إلى المستحلّ شرطاً في ضمن عقد المصالحة، بل لو أوقع العقد المشروط بهذا الشرط بصيغة البيع أيضاً فالظاهر جوازه، و الله العالم.

ضابطة الشبهة المحصورة وغير المحصورة

[٨٣] س ٧٣: الرجاء بيان ضابط الشبهة الغير المحصورة على وجهٍ يتّضح الفرق بينها و بين المحصورة.

ج: لو كان كلّ واحدٍ من المشتبهات بحيث يتمكن المكلّف من ارتكابه بلا حرجٍ و مشقّة فإمّا أن يبلغ من الكثرة حدّاً لا يتمكن من ارتكاب جميعها بحسب العادة النوعية إلّا في مدّةٍ مديدة أو لا تكون بالغةً من الكثرة ذلك الحدّ و تكون بحيث يتمكن المكلّف من ارتكاب الجميع بحسب العادة في زمانٍ يسير، فالأوّل هو ضابط كون الشبهة غير محصورة و الثاني هو ضابط كونها محصورة، و يختلف ذلك باختلاف المشتبهات فلو تردّدت حبّة حنطةٍ نجسة بين ألفي حبّة مثلاً فحيث إنّ المكلّف

---

١. هذا محمولٌ على ما إذا بيع مطلقاً من دون قصد خصوص المنفعة النادرة المحلّلة، أمّا إذا بيع مع قصدها فقد عرفت أنّ بطلانه - بالنسبة إلى غير الاستصباح - مبنيٌّ على الاحتياط، كما أنّ المنع عن بيعه من المستحلّ محمولٌ على ظاهره من البيع الحقيقي دون الصوري لجواز الاستنقاذ ممّن لا حرمة لماله من غير إشكالٍ - كما تقدّم - .

يتمكن من أكل جميعها في زمانٍ يسير تكون الشبهة محصورة، بخلاف ما لو تردّد جلد حيوانٍ غير مأكول اللحم بين ألفي جلد فإنّ استيفاء جميع المشتبهات يتوقّف على ألفي صلاة ولعدم تمكن المكلّف من ذلك إلّا في مدّةٍ مديدة تكون الشبهة غير محصورة. ويتوقّف مزيد التوضيح لذلك على البيان الشفاهي، والله العالم.

١٢ رجب ١٣٤٩

حكم الشكّ في الابتلاء ببعض أطراف الشبهة المحصورة

[٨٤] س ٧٣: في التصرّف بأحد المشتبهين بالشبهة المحصورة مع الشكّ في تحقّق الابتلاء بالطرف الآخر أفيدونا ببيان الفتوى مشفوعةً بدليلها ولو إجمالاً، لا زلتم الأدلّاء على الهدى.

ج: لا يخفى أنّ الشكّ في الابتلاء ببعض المشتبهات يكون ناشئاً عن الشبهة الموضوعيّة تارةً وعن الشبهة الحكميّة أو المفهوميّة أُخرى، وعلى كلّ حالٍ فإن كان عروض هذه الشبهة بعد فعليّة الابتلاء بتمام الأطراف - ولو آناً ما - لم يكن القطع بخروج بعضها عن مورد الابتلاء مُخرجاً للباقي عن لزوم الاجتناب عنه فضلاً عن الشكّ فيه، ويكون خروجه عن مورد الابتلاء حينئذٍ - كتلفه مثلاً أو الاضطرار إليه و نحو ذلك - ممّا لا يوجب سوى خروج التالف أو المضطرّ إليه عمّا يجب الاحتياط فيه. ولو كان هذا الشكّ حاصلاً من أوّل الأمر فهو وإن كان مُخرجاً للعلم بحرمة بعض الأطراف عن كونه علماً بتكليفٍ منجّزٍ فعليّ لا محالة لكن لمّا كانت فعليّة الابتلاء بمتعلّق الخطاب التحريمي من شرائط حسن الخطاب بعد تماميّة ملاكه فيكون حال الشكّ في الابتلاء بتمام الأطراف وعدمه حال الشكّ في القدرة ويُخرجه العلم بتماميّة الملاك عن جريان البراءة فيه كما لو شكّ في القدرة،[1] فكما أنّ مرجع الشكّ

---

١. المراد بها القدرة العقلية، وقد بيّن ﷺ الوجه في خروج موارد الشكّ فيها عن مجاري البراءة ووجوب الفحص عنها - بما لا مزيد عليه - في رسالة الصلاة في المشكوك (٢١٨).

في القدرة على متعلّق التكليف وإن كان إلى الشكّ في التكليف لكنّ العلم بالملاك التامّ يُخرجه عن مجاري البراءة العقلية والشرعيّة فكذا في المقام أيضاً، وإن كان في البين فرقٌ من جهةٍ أُخرى فإنّ نتيجة خروج الشكّ في القدرة عن مجاري البراءة هي وجوب الفحص عنها، ونتيجته في المقام هو وجوب الاحتياط عن بقيّة الأطراف، هذا إذا كان الشكّ في الابتلاء ببعض الأطراف وعدمه ناشئاً عن الشبهة الموضوعية كما إذا شكّ في كونه في البلد أو الصين.

ولو كان ناشئاً عن الشبهة الحكميّة مثلاً أو المفهومية كما إذا علم أنّه في بمبأي مثلاً و شكّ في خروجه عن الابتلاء بهذا المقدار من البعد وعدمه اتّجه التمسّك بالإطلاق المثبت للتكليف أيضاً، إذ بعد أن كان الابتلاء بمتعلّق الخطاب التحريمي شرطاً عقليّاً لحسنه وكان ما يعتبره العقل من هذه الجهة مردّداً بين الأقلّ والأكثر لمكان القطع بعدم إطلاق الخطاب بالنسبة إلى ما في الصين مثلاً وكون التقييد مشكوكاً بالنسبة إلى ما في بمبأي فإطلاق الدليل دافعٌ لهذا التقييد.

ثمّ لا يخفى أنّ ما يعتبره العقل في حسن الخطاب لكونه راجعاً إلى ناحية المنكشف النفس الأمري دون الدليل اللفظي الكاشف عنه فما يُشكّ في إطلاقه أو اشتراطه بالنسبة إلى ما في بمبأي مثلاً هو المنكشف المذكور وما يتمسّك بإطلاقه في المقام هو الدليل الكاشف عنه وبمعونته يحرز الإطلاق في ناحية المنكشف[1] فلا مجال لأن يورد على من تمسّك بالإطلاق المذكور بأنّه بعد أن فرض مشكوكاً فكيف يتشبّث به؟ فتدبّر، ولتمام الكلام في جميع ذلك مقامٌ آخر، والحمد لله ربّ العالمين والصلاة على نبيّه وآله الطاهرين.

٢٤ شعبان ١٣٤٤

---

١. ولمزيد التوضيح لا بأس بمراجعة فوائد الأُصول (٤: ٦١)، وأجود التقريرات (٢: ٢٥٣).

التقيّة من الكفّار في المؤاكلة

[٨٥] س ٧٤: هل تجري التقيّة بالنسبة إلى الكفّار فتجوز مؤاكلتهم و مباشرتهم بالمايعات و نحوها أو لا تقيّة معهم؟

ج: لا تجري أحكام التقيّة في المقام أصلاً[1] بل يلاحظ فيه الوصول إلى حدّ الضرورة الموجبة لسقوط التكليف و عدمه، و الله العالم.

١٠ رجب ١٣٤٧

حكم تناول المتنجّس مع الضرورة أو عدمها

[٨٦] س ٧٥: إذا تنجّس طعامٌ و كان صاحبه فقيراً بحيث لو رماه احتاج أن يستدين عوضه ديناً هل يجوز له أن يأكله هو و عياله؟

ج: لا يجوز أن يتناول ذلك الطعام إلّا إذا توقّف عليه حفظ حياته، أمّا مجرّد كونه بحيث لو رماه يحتاج إلى استدانة عوضه فليس ذلك موجباً لحلّية شيءٍ ممّا يحرم تناوله مطلقاً، و الله العالم.

٢٧ رمضان ١٣٤٩

[٨٧] س ٧٦: رجلٌ صاحب صنعة و قد احتاج في صنعته إلى المباشرة مع النصارى حتّى أنّه يعزمونه إلى مآكلهم و مشاربهم ما عدا المحرّمات و إن امتنع يحصل له ضررٌ في صنعته، و هذه الصنعة لا يقدر أن يتركها ولو أمكن أن يتركها و يشتغل في غيرها لفعل، أفيدونا مأجورين.

---

١. لاختصاص أحكامها الخاصّة - كصحّة العمل الفاقد لجزئه أو قيده الذي اقتضت التقيّة تركه و كعدم اعتبار انتفاء المندوحة - بالعبادات، و مورد السؤال ليس منها، مضافاً إلى اختصاص أدلّتها - بمقتضى القرائن المقامية - بالتقيّة من المخالفين في المذهب فلا تشمل الكفّار. أمّا الآثار المترتّبة على كلّ اضطرارٍ و التي اقتضتها أدلّة رفع الاضطرار كارتفاع التكليف المتعلّق بالمضطرّ إليه فجاريةٌ في أمثال المقام بلا ريب فيحكم بارتفاع حرمة أكل النجس معهم إذا اضطرّ إليه، لكنّها لا تقتضي عدم تنجّس الملاقي للنجاسة -حسبما أوضح ذلك كلّه في موضعه -.

ج: ليس أمثال هذه الأُمور من مسوّغات تناول المتنجّسات، و الله العالم.
٣ شعبان ١٣٥٠

[٨٨] س ٧٧: رجلٌ غنيٌّ غير محتاجٍ إلى أحد من جهة المال و قد توظّف عند الحكومة لأجل أن يرفع سيطرة أعداء الدين و ينفع بوظيفته المؤمنين و قد يحتاج إلى المباشرة مع النصارى في المآكل و المشارب غير المحرّمات و إن لم يباشر معهم يطردوه من وظيفته و يكون قد خرج من تلك السيطرة و دخل تحت سيطرة العدوّ فيلزم الضرر الأكبر، أفيدونا مأجورين.

ج: لا يحلّ تناول المتنجّسات بهذه الأعذار و أمثالها، و الله العالم.
٣ شعبان ١٣٥٠

[٨٩] س ٧٨: إنّ رجلاً من اليهود طلب من رجلٍ مسلم أن يشتري له مصارين ذبائح اليهود و بعد قبض المسلم لها يزيل أوساخها بأُجرة من ذلك اليهودي، فهل يجوز ذلك للمسلم؟ و هل يصحّ أخذ الأُجرة من اليهودي على هذا العمل؟ و هل يفرّق الحال بين ما لو أخذ أُجرةً على الشراء و أُجرةً على إزالة الأوساخ و بين ما لو لم يكن له أُجرةٌ على الشراء و إنّما يشتري مقدّمةً لأخذ الأُجرة على إزالة الأوساخ؟

ج: لا يبعد جواز أخذ الأُجرة على إزالة أوساخ المصارين، أمّا جواز أخذها على الوكالة في شرائها ففيه إشكال[1]، و الله العالم.
١٤ ربيع الثاني ١٣٥٢

[٩٠] س ٧٩: رجلٌ رأى فارةً في حُبّ دبسٍ فأخذها و رمى بها في الأرض رمياً عنيفاً ثمّ كشف عنها فإذا بها ميتة و احتمل أنّ موتها كان متأخّراً عن أخذها من الحبّ و كان يمكنه الفحص عنها حال الإخراج و كان غرضه من رميها كذلك إحداث مثل هذا الاحتمال، فهل له ترك الفحص قبل الرمي و هل ينفعه هذا الاحتمال؟

ج: هذا الاحتمال و إن كان يكفي في البناء على طهارة الدبس لكن يتوقّف كفايته

---

١. لأنّ ذبائح الكفّار بحكم الميتة و بيع الميتة باطلٌ و إجراء المعاملة الباطلة عملٌ لغوٌ لا ماليّة له فتبطل الإجارة عليه.

في البناء على طهارة الدبس على أن يكون عقلائياً و مستنداً إلى مدرك صحيح عقلائي، و الظاهر أن يكون موت الفارة جديداً بسبب ذلك الرمي العنيف متميّزاً عن موتها السابق في الدبس تميّزاً ظاهراً، و إنّا لا يسعنا الإفتاء بكفاية هذه الحيلة التي عملها - مع قوّة ظنّه عند رؤية الفارة في الدبس بموتها السابق - في الحكم بطهارة الدبس، و الله العالم.

٢١ ربيع الأوّل ١٣٤٤

حكم صاحبة الثوب الواحد المتنجّس

[٩١] س ٨٠: صاحبة الثوب الواحد المتنجّس ليس لها غيره و لا تقدر على غسله و هي غير مضطرّة إلى لبسه، فهل حكمها كحكم الرجل من الصلاة عاريةً في حالتي أمن المطّلع و عدمه أو لا؟

ج: لو كانت صاحبة الثوب الواحد هي المربّية للصبي ليس لها الصلاة عاريةً - على كلّ حال - و يلزمها أن تعمل بالوظيفة المقرّرة لها[1] و الصلاة في ذلك الثوب، أمّا غير المربّية فالظاهر اتّحاد حكمها للرجل، و قد ذكرنا في رسائلنا العملية ما حاصله أنّ الاحتياط بالجمع شديدٌ ينبغي أن لا يترك[2]، و الله العالم.

حكم الإعلام بالنجاسة أو الحرمة

[٩٢] س ٨١: هل يجب الإعلام بالنجاسة؟ و هل يجب الإعلام بالحرام؟ و ربما يكون الحرام مترتّباً على تشخيص الموضوع فهل يجب ذلك ككون المرأة التي يريد تزويجها هي في العدّة للغير و أنا أعلم بها و من يريد التزويج لا يعلم؟

---

١. و هي أن تغسله في اليوم و الليلة مرّة و تصلّي فيه صلواتها و لم يشرع لها الصلاة عاريةً كما شرعت لغير المربّية.

٢. ظاهر ما أفاده ﷺ في وسيلة النجاة و التعليقة على العروة هو استحبابية هذا الاحتياط و أنّ الوظيفة هي الصلاة عارياً مع الأمن من الناظر المحترم و الضرر و الصلاة في النجس مع عدمه، و هو المحكيّ عن المشهور، و يمكن الجمع بين النصوص بذلك، فليراجع.

ج: أمّا النجاسة فلا يجب الإعلام بها[1] لكن لو كان من يبتلى بها طرف المعاشرة للعالم بها فالتحذّر عن الوقوع في المحاذير يقتضي الإعلام، و أمّا الحرام فلا يبعد أن يختلف موارده، و في مورد السؤال و نظائره الأحوط الإعلام[2]، و الله العالم.
٨ جمادى الثانية ١٣٥١

١. إذ لا وجه له مع فرض انتفاء التسبيب.
٢. وجه الاحتياط دعوى أنّها ممّا علم من الخارج وجوب المنع عن وقوعه لكونه فساداً قد أُمر بدفعه كلُّ من قدر عليه، كما لو اطّلع المكلّف على عدم إباحة دم من يريد الجاهل قتله أو عدم إباحة عرضه له أو وقوع مالٍ خطيرٍ في معرض التلف، فيجب حينئذٍ الإعلام، و أمّا ما تسالموا عليه من وجوب الاحتياط في المهمّات الثلاثة المذكورة فإنّما هو في حقّ الملتفت الشاك و مفروض المسألة هو الجاهل الغافل.

الخاتمة: في الأواني

[٩٣] س ٨٣: هل يجوز استعمال قوطية السجاير إذا كانت من الذهب أو الفضّة أم لا؟

ج: لا يخلو عن الإشكال[١] و الأولى بل الأحوط تركه، و الله العالم.

٢٩ رمضان ١٣٤٧

[٩٤] س ٨٣: الظرف المشبّك الذي يوضع فيه الإستكان له عروةٌ و يوضع المجموع في النعلبكي، و خاشوقة الاستكان و مصفاة الشاي و طبلة السجاير المشبّكة و غير المشبّكة، و الظرف الذي يوضع فيه السجاير له عروة يحمل بها و هو قسمان قسمٌ منه منسوج كلّه من شِرطان فضّة و قسمٌ حواشيه مشبّكة فقط، و الكفگير المتعارف الصغير منه و الكبير إذا كانت هذه من الفضّة أو الذهب هل هي من مصاديق الآنية فتحرم أم لا؟

ج: الظاهر أن لا يكون المشبّك الذي يوضع فيه الاستكان من الآنية[٢] وكذا ملعقة

---

١. للإشكال في حدود معنى الآنية و إن كان المتيقّن - بل لعلّه الظاهر - منها هو ما أعدّ لأن يستعمل في الأكل و الشرب و مقدّماتهما إلّا أنّه قد يدّعى - كما ادّعاه جماعة - صدقها على الأعمّ من ذلك كظروف الكحل و الغالية و التتن و التنباك و نحوها - كما يظهر بمراجعة الجواهر و غيرها -.

٢. إذ يعتبر في الآنية أن تكون بحيث تحرز المأكول و المشروب و تمسكه و المشبّك المذكور ليس كذلك، و نحوه المصفاة.

الشاي[١] و مصفاته أيضاً ليستا من الآنية - على الظاهر -، و في الكفگير إشكالٌ[٢] خصوصاً في الكبير منه، و أمّا طبلة السجاير و ما توضع هي فيه فلا يبعد خروج ما كان منسوجاً منهما عن الآنية[٣]، و لا يخلو غير المنسوج منهما عن الإشكال[٤]، و الله العالم.

٣ ربيع الأوّل ١٣٥٢

---

١. علّل في وسيلة النجاة (١٤٢) خروجها عن عنوان الآنية بصغرها، قال: «و لا يفرّق بين صغيره و كبيره إلّا إذا خرج بصغره عن ذلك كما في مثل الملعقة فإنّ صغيرها المعمول في الشاي خارجٌ عن عنوان الآنية - على الظاهر -»، هذا، مضافاً إلى عدم وضوح صدق الآنية بمعناها المرتكز على الملعقة و أشباهها مطلقاً لعدم إعدادها لإحراز الطعام أو الشراب بل لإيصاله إلى الفم أو مزجه أو نحو ذلك.

٢. لعلّ وجه الإشكال كونه مسطّحاً لا أسفل له و لا حواشي تُمسك ما يوضع فيه، هذا مضافاً إلى ما مرّ آنفاً في الملعقة.

٣. لقرب دعوى اعتبار كونها متّخذةً من المواد الصلبة و المنسوج ليس كذلك.

٤. تقدّم وجهه في المسألة السابقة.



كتابُ الصَّلَاةِ

وَتَقَعُ مُسَائِلُهُ فِي فُصُولٍ:

الفصل الأوّل: الوقت و القبلة

الفصل الأوّل: الوقت و القبلة

مدّة الشفق

[٩٥] س ١: ما مقدار مدّة الشفق و إلى متى يبقى بالساعة ولو تقريباً؟

ج: في مثل هذه الأوقات - يعني أوائل الخريف - يمتدّ قريباً من ساعة[١] ثمّ يأخذ في النقصان إلى أن يصير أوائل الشتاء قريباً من ثلاثة أرباع ثمّ يأخذ في الزيادة إلى أن يصير في أوائل الربيع أيضاً قريباً من ساعة - نحو ما كان في أوائل الخريف - و هكذا يكون في الزيادة إلى أن يصير في أوائل الصيف قريباً من ساعةٍ و ربع ساعة بل إلى عشرين دقيقة ثمّ يأخذ في النقص إلى أن يصير أوّل الخريف قريباً من ساعة، فسبحان من يُكوّر الليل على النهار و يُكوّر النهار على الليل[٢].

٢٣ ربيع الثاني ١٣٤٨

---

١. الظاهر إرادة ساعةٍ بعد غيبوبة الشمس لا بعد المغرب الشرعي و قد كانت الساعة الغروبية هي المتداولة في عصر السؤال و الجواب.

٢. قال تعالى في سورة الزمر، الآية ٥: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ أي يُدخل كلّ واحدٍ منهما على صاحبه فيزيد في أحدهما و ينقص من الآخر.

إذا صلّى باعتقاد دخول الوقت وتبيّن دخوله أثناءها

[٩٦] س ٣: الاعتقاد بدخول الوقت من غير مراعاةٍ مع إمكان المراعاة هل هو كافٍ كالاعتقاد الحاصل بعد المراعاة في العلائم؟ و هل يترتّب عليه أحكامه - في ما لو انكشف خطاؤه بعد الصلاة - من صحّتها لو دخل الوقت و هو في الصلاة؟

ج: لو لم ينكشف خطأ هذا الاعتقاد فلا شبهة في كفايته في الحكم بصحّة صلاته، ولو انكشف خطاؤه لكن دخل الوقت و هو في الصلاة فالحكم بكفايته لا يخلو عن الإشكال[1]، و الله العالم.

٢١ ربيع الأوّل ١٣٥٥

إذا شكّ في بقاء الوقت فصلّى بنيّة ما في الذّمة

[٩٧] س ٣: لو شكّ الإنسان في أنّ الوقت خارجٌ أو لا هل يجوزله أن ينوي عمّا في الذمّة و لا يجب عليه القضاء بعد ذلك أو لا؟

ج: هذا هو الأحوط عند الشكّ في بقاء الوقت أو خروجه، ولو تبيّن بعد ذلك وقوع صلاته خارج الوقت فمع عدم اشتغال ذمّته بقضاء فائتةٍ منه قبل ذلك لا يجب عليه أن يجدّد قضاء تلك الصلاة، نعم لو كانت ذمّته مشغولةً بفائتةٍ سابقة فعلى ما هو الأقوى - من وجوب الترتيب في قضاء الفوائت مع العلم به[2] - يلزمه رعاية الترتيب بين قضاء تلك الفائتة و ما سبقتها في الفوت، و الله العالم.

٢٢ شوّال ١٣٥١

[٩٨] س ٤: لو شكّ في الاتيان بالظهر مع علمه بأنّه قد أتى بالعصر و كان الشكّ في

---

١. مقتضى عدم تعليقه ﷺ على المسألة الثالثة من فصل أحكام الأوقات من العروة هو اختياره صحّة الصلاة إذا تيقّن دخول الوقت فصلّى ثمّ تبيّن دخوله أثناءها، فلعلّ إشكاله ﷺ هنا يختصّ بما إذا اعتقد دخوله من غير مراعاةٍ - كما هو مفروض السؤال - نظراً إلى ما في بعض النصوص من اعتبار تبيّن الوقت، راجع الباب ٥٨ من مواقيت الصلاة من الوسائل.

٢. تقدّمت الإشارة إلى وجهه في التعليقة على المسألة ١٣ من كتاب الطهارة.

الوقت الاختصاصي للعصر فما يكون حكمه؟

ج: يصلّي الظهر - على الأحوط[١] -، والله العالم.

٢٢ ذي الحجّة ١٣٤٨

جواز الانحراف عن القبلة الحقيقيّة مقدار أربعة أصابع

[٩٩] س ٥: هل يجوز الانحراف عن القبلة عمداً بمقدار أربعة أصابع أو أقلّ أو لا يجوز ذلك؟

ج: بعد تعيين جهة القبلة تحقيقاً بالدائرة الهنديّة ونحوها يجوز الانحراف عنها عمداً إلى مقدار أربعة أصابع من كلّ من جانبي مسجد الجبهة - على الظاهر[٢] -، ولو لم يكن التعيين تحقيقيّاً وكان تقريبيّاً فما كان هو المظنون أنّه جهة القبلة يجري فيه

---

١. وجه الاحتياط إمّا احتمال كون الشكّ المذكور من الشكّ بعد خروج الوقت - وإن كان احتماله ضعيفاً لأنّ اختصاص الوقت بالعصر يختصّ بصورة عدم الاتيان بها و مفروض السؤال هو الاتيان -، وإمّا إمكان دعوى جريان قاعدة التجاوز في المقام على بعض الوجوه، وإمّا لمكان رواية زرارة المرويّة في مستطرفات السرائر عن كتاب حريز والدالّة على عدم الاعتناء بالشكّ في الظهر بعد أن صلّى العصر، راجع الباب ٦٠ من مواقيت الوسائل.

٢. نظراً إلى أنّه يكفي في تحقّق الاستقبال - الذي هو التوجّه بمقاديم البدن إلى المستقبَل - المواجهة له بأيّ من جانبي الجبهة ولا يعتبر المواجهة بوسطها الحقيقي، و مقتضاه اتّساع دائرة الاستقبال و جواز الانحراف يميناً أو شمالاً عن نقطة المواجهة الوسطى بما لا يخرج عن قوس الجبهة، و يستتبع ذلك - طبعاً - اتّساع دائرة ما يحاذيه من مسجد الجبهة من الأرض و البالغة أضعاف ذلك المقدار، قال ﷺ في وسيلة النجاة (١٥١) «المدار في استقبال البعيد على أن يكون القوس المواجه له من دائرة الأفق بحيث يمرّ الخطّ المستقيم الخارج من جبهته إلى ذلك القوس على الفضاء المحاذي للبيت من فوقه و يتقاطع مع الخطّ المستقيم الخارج منه إلى السماء في النقطة المحاذية له، ولكفاية أن يكون الخطّ المارّ على الفضاء المذكور خارجاً من أيّ جانبي الجبهة في تحقّق الاستقبال و عدم توقّفه على أن يكون خارجاً من عينها يتّسع الاستقبال حينئذٍ بما يزيد على أربع أصابع في كلّ من جانبي مسجد الجبهة اختياراً على الأقوى» انتهى موضع الحاجة. هذا، لكن مقتضى ما نُقل عنه ﷺ في درسه - كما في تقريري العلمين الكاظمي و الآملي ﷺ و غيرهما - اتّساع قوس الاستقبال بأكثر من ذلك كثيراً، فلاحظ.

هذه التوسعة، ولو لم يكن في البين ما يُظنّ أنّه كذلك فالظاهر أن يكون الأمر أوسع من ذلك مع عدم إمكان التعيين[1]، والله العالم.

٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٨

المراد من جعل الجدي في الأذن اليمنى في قبلة البصرة

[١٠٠] س ٦: إنّ في منظومة السيّد بحر العلوم ﷺ و في نجاة العباد و العروة الوثقى و الوسيلة و جملة من الكتب الفقهيّة ما مضمونه: إنّ علامة القبلة في البصرة و ما والاها هي جعل الجدي في الأذن اليمنى، و لم نعلم المراد من جعله في الأذن اليمنى، فإن كان المراد من ذلك هو جعله في مقابل ثقب الأذن اليمنى بحيث يكون الجدي على يمين المصلّي كان لازم ذلك هو الانحراف في تلك الأطراف انحرافاً كثيراً بحيث تكون القبلة هناك إلى نقطة المغرب أو ما يكون قريباً منها، و هذا المقدار من الانحراف الكثير لا يطابق المحاريب الموجودة في الجوامع و المساجد الموجودة في البصرة و توابعها، الرجاء أن تنفضّلوا ببيان ذلك ليكون عملنا على طبقه و لكم الأجر و الثواب.

ج: نعم، عبارات الرسائل العمليّة المذكورة و جملةٍ من الكتب الفقهية مطبقةٌ على ذلك و مصرّحةٌ بأنّ أهل البصرة و ما والاها، وكذلك البلاد التي في ذلك الخطّ يجعلون الجدي في الأذن اليمنى، و نحن أيضاً جرينا في الوسيلة على طبق عبارات الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم -، و معلومٌ أنّهم لا يريدون من ذلك جعل الجدي مقابل ثقب الأذن اليمنى، إذ ينطبق القبلة حينئذٍ على نقطة المغرب، و من الواضح أنّ انحراف قبلة البصرة و ما والاها دون ذلك بكثيرٍ، بل لا يبلغ النصف من

---

١. يعني أنّه مع تعذّر العلم بجهة القبلة و الرجوع إلى الأمارات الظنّية تلاحظ التوسعة المذكورة بالنسبة إلى الجهة المظنونة، و مع تعذّر التعيين ظنّاً أيضاً كان أمرها أوسع من المقدار المذكور حتّى بناءً على المشهور - و اختاره ﷺ - من لزوم التكرار إلى أربع جهات فضلاً عمّا إذا بني على كفاية صلاةٍ واحدة إلى أيّ جهةٍ محتملة.

ذلك إذ ما بين نقطة الجنوب و مغرب الاعتدال ربع دائرة الأُفق و مقداره تسعون درجة و قبلة البصرة و ما والاها منحرفةٌ عن نقطة الجنوب إلى المغرب - على ما هو المضبوط بالحساب و ذكره الماهرون في الفنّ - بما يقرب من أربعين درجة فيكون أقلّ من نصف ما بين النقطتين، و على هذا لا يمكن أن يكون المراد من جعل الجدي في الأُذن اليمنى جعله مقابل ثقب الأُذن، و إنّما المراد أن يجعل على طرفٍ منها، و هذه الأمارة تقريبيّةٌ محضة، و تعيين القبلة بالدائرة الهندية و إن كان مضبوطاً أكمل الضبط لكنّه وظيفة أهل العلم الماهرين في هذه العلوم، و الأحسن في تشخيصها هو تعيين نقطة الجنوب أوّلاً بالآلة المعروفة بالفارسيّة (قطب نما) و يجعل مسجد جبهته منحرفاً عمّا يقابلها قدر شبرين، و هذا و إن لم يكن تحقيقيّاً - كالدائرة الهندية - ولكن يقرب منها و يجوز التعويل عليه و العمل به و هو في غاية السهولة لكلّ أحد، و الله العالم.

٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٨

تعيين قبلة بعض الأماكن

[١٠١] س ٧: قبلة العمارة هل هي ملحقةٌ بالبصرة - كما يقال - فنجعل الجدي وسط الأذن اليمنى أو هي ملحقةٌ ببغداد فنجعله خلف المنكب الأيمن أو بين بين؟ أفتونا مأجورين.

ج: قد تكرّر السؤال عن قبلة البصرة و العمارة، أمّا قبلة البصرة فليس المراد ممّا في الرسائل العمليّة و الكتب الفقهيّة أن يجعل الجدي في مقابل ثقب الأُذن اليمنى كي يكون قبلة البصرة نقطة المغرب، كيف و انحراف قبلة البصرة عن نقطة الجنوب إلى المغرب دون النصف من هذا المقدار، و إنّما المراد أن يجعل على طرفٍ من الأُذن اليمنى، و على كلّ حالٍ فالجدى عند غاية ارتفاعه و انخفاضه يقابل نقطة الجنوب

مقابلةٌ حقيقيّة و بعد أن عُيّنت تلك النقطة بذلك أو بالآلة المعروفة (قطب نما) يجعل المصلّي مسجد الجبهة منحرفاً عمّا يحاذي تلك النقطة قدر شبرٍ في العمارة و لو جعل الجدي عند غاية ارتفاعه أو انخفاضه ممّا يحاذي أواخر العضد كان منطبقاً على ذلك، و ليعلم أنّ قبلة العمارة متوسّطةٌ بين قبلة بغداد و قبلة البصرة و منطبقةٌ على قبلة واسط و هي منحرفةٌ عن نقطة الجنوب إلى المغرب - على ما ضبطه أهل الحساب - بإحدى و عشرين درجة و تنطبق على ما أوضحناه، و الله العالم.
٣٠ شوّال ١٣٤٨

[١٠٢] س ٨: فهمنا من بعض الملّائية و من حاشيتكم على العروة أن يجعل الجدي خلف المنكب ممّا يلي العضد، فهل هذا يستوجب التيامن؟ من قلعة سكر

ج: نعم لابدّ من التيامن عن نقطة الجنوب، و لا يبعد أن يكون الانحراف عن نقطة الجنوب في قلعة سكر و ما والاها قريباً ممّا ضبطه أهل الحساب في قبلة واسط و هي منحرفةٌ عن نقطة الجنوب بما يقرب من شبر - على ما ضبطوه -، و ليعلم أنّ الجدي في غاية ارتفاعه و انخفاضه يقابل نقطة الجنوب و بعد تعيينها بذلك يجعل المصلّي مسجد الجبهة منحرفاً عنها قدر شبرٍ و تصحّ صلاته، و الله العالم.
٧ شعبان ١٣٥٠

[١٠٣] س ٩: في قبلة أواسط العراق بموجب علامة الجدي لو جعلناه ما بين الكتفين تحقيقاً و جعلنا التربة الحسينيّة المشرّفة - على صاحبها السلام - أمامنا على استقامة الجدي حال ارتفاعه أو انخفاضه، فكم إصبع ينبغي لنا أن نحرّف التربة المشرّفة إلى جهة اليمين حتّى يحصل استقبال القبلة بموجب العلامة المذكورة في أواسط العراق؟ و نأمل من فيوضات ألطافكم التصريح لنا بهذا المقدار شخصيّاً ثمّ تطبيقه لنا على قضيّة الكتف و المنكب و نحو ذلك.

ج: لو وقفتَ مستدبر الجدي - في حالة ارتفاعه أو انخفاضه - استدباراً تحقيقيّاً ثمّ عيّنتَ ما يقابل جبهتك من الأرض و جعلت التربة المقدّسة إلى جهة اليمين مقدار

ستّ أصابع فالظاهر أن يكون هذا هو القبلة في أواسط العراق كالنجف الأشرف إلى بغداد، و الظاهر انطباقه على جعل الجدي على ما يلي العضد من الكتف الأيمن، و الظاهر أن يكون المنكب هو الكتف، و الله العالم.

٨ صفر ١٣٤٦

حكم النوم لمن يعلم أنّه لا ينتبه للفريضة

[١٠٤] س ١٠: هل يباح النوم لمختاره قبل الفجر مع العلم بعدم الانتباه للصلاة أو يباح لمضطرّه فقط؟

ج: جواز النوم اختياراً لمن يعلم أنّه لا ينتبه لفريضة الغداة لا يخلو عن الإشكال[1] و الأحوط الاقتصار في ذلك على ما إذا غلب عليه النوم و نام بلا تعمّدٍ منه، و الله العالم.

٢٠ رمضان المبارك ١٣٥٢

---

١. مقتضى قاعدة (الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار) هو وجوب تحصيل القدرة على الواجب أو حفظها -عقلاً- ولو قبل فعلية وجوبه كي لا يفوت الواجب في ظرفه، و النوم في مفروض السؤال تفويتٌ - ظاهراً - للقدرة على الصلاة في وقتها فلا يجوز، و لعلّ احتياطه ﷺ من جهة المناقشة في كون المورد من قبيل التعجيز و سلب القدرة، نظراً إلى أنّ النوم إنّما يوجب - أصالةً - ذهاب الشعور و الإحساس و هو كذهاب العقل مانعٌ عن فعلية التكليف، لاشتراط التكاليف بالعقل و الشعور، و حرمة فعلٍ يوجب زوال شرط التكليف غير مسلّمةٍ، و الله العالم.

الفصل الثاني: المكان و اللباس

[١٠٥] س ١١: لو وضع الكتاب العزيز على كرسيّ و صلّى أمامه المصلّي بحيث استدبر الكتاب العزيز و لم يقصد الاهانة و إنّما التجأ إليه لضيق المكان أو غفلةً منه، فهل يكون قد فعل محرّماً أو لا؟ و على الأوّل فهل تبطل صلاته أم لا؟ و على تقدير قصد الإهانة فهل يخلّ ذلك بالصلاة أم يأثم من حيث ذلك القصد فقط؟

ج: لا بأس بما وقع من ذلك لغفلةٍ أو ضرورة، لكن حيث إنّ الاستدبار يضادّ الاحترام بحسب العادة فالأولى بل الأحوط أن لا يتعمّده و لو مع عدم قصد الإهانة، و لو قصدها فقد ارتكب كبيرةً موبقةً ما أعظمها و أشرفته على الارتداد - العياذ بالله -، لكن لو لم يوجب الارتداد فالظاهر صحّة صلاته، و الله العالم.

٢ رمضان المبارك ١٣٥٤

تصوير قصد التقرّب ممّن يعتقد غصبيّة المكان

[١٠٦] س ١٢: قولكم في الوسيلة[1] «و لو اعتقد غصبيّة المكان فصلّى فيه ثمّ انكشف الخلاف بطلت صلاته إلّا إذا فرض أنّه قصد التقرّب بفعلها فيه»، ما المراد بقصد التقرّب في مثل المقام؟

ج: العالم بغصبيّة شيءٍ فهو يعتقد حرمته و إذا علم ذلك فكيف يُتصوّر قصد الامتثال بما

---

١. وسيلة النجاة: ١٦٦.

يعتقد أنّه مبغوضٌ محرّم[١] و هل يمكن أن يقصد أحدٌ امتثال أمره تعالى بما يعتقد أنّه محرّمٌ عليه و ليس متعلّقاً لأمره، و إنّما يمكن فرضه بأن يطرأ عليه عند دخوله في الصلاة ذهولٌ عن عمله على وجهٍ يمكنه هذا القصد مع عدم وصول الذهول إلى حدّ النسيان، ولكنّه فرضٌ نادر و يبعد وقوعه بحسب العادة، و لذا عبّرنا في الرسالة بتلك العبارة، و الله العالم.

حكم من لم يتمكّن من السجود على ما يصحّ السجود عليه

[١٠٧] س ١٣: المذكور في نجاة العباد أنّه «إذا لم يتمكن المصلّي من السجود على الأرض و ما يلحق بها فالأقوى إقرار الجبهة على أيّ شيءٍ كان كباقي المساجد لكن الأولى بل الأحوط السجود على ثوبه القطن أو الكتّان ثمّ على المعادن الأرضية كالفيروزج و نحوه ثمّ على ظهر الكفّ»، و شيخنا الأعظم ﷺ في حاشيته على قوله «لكن الأولى» قوله ﷺ «بل لا يخلو عن قوّة»، و أمضاه العلّامة المحقّق الشيرازي ﷺ، و في العروة قدّم الثوب من القطن أو الكتّان و خيّر مع عدمه بين المعادن و بين ظهر الكفّ و جعل تقديم الأوّل أحوط، و قد أشكل علينا الوجه في كون الترتيب المذكور أقوى و أحوط، إذ ليس في النصوص تعرّضٌ للمعادن عدا النصوص المقتضية لجواز السجود على القير و القفر[٢]، و هي إن عُمل بظاهرها و بني على التعدّي من موردها إلى سائر المعادن فاللازم الحكم بجواز السجود عليها اختياراً و تقديمها على القطن و الكتّان، و إن حملت على الضرورة - لمخالفتها للمشهور و معارضتها بما دلّ على المنع[٣] - فلا وجه ظاهرٌ لجعلها في المرتبة الثانية لأنّ

---

١. محصّله أنّ اعتقاد الحرمة و المبغوضية - و إن كان خطأً كما هو مفروض عبارة الوسيلة - مانعٌ عن حصول التقرّب بالعبادة إلّا إذا فرض تلبّسه بها غافلاً عن الغصب، كما أنّ الأمر كذلك - بل أوضح منه - مع الاعتقاد المصيب على ما حقّقه ﷺ في الأُصول من أنّ البناء على جواز اجتماع الأمر و النهي لا يستلزم صحّة العبادة المجتمعة مع الحرام حتّى في صورة العلم، و ذلك لصدورها من الفاعل على وجهٍ مبغوضٍ مبعّد من جهة اجتماعها مع الحرام في إيجادٍ واحد و مثلُها فاقدٌ للحسن الفاعلي المعتبر في التقرّب.

٢. و هي صحاح معاوية بن عمّار الثلاث و غيرها، راجع الباب ٦ من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل.

٣. كصحيحة زرارة و رواية محمّد بن عمرو بن سعيد المانعتين عن السجود على القير و القفر و الزفت، و رواية يونس بن يعقوب المانعة عن السجود على الذهب و الفضّة، راجع البابين ٦ و ١٢ من تلك الأبواب.

حملها على صورة تعذّر الثوب من القطن أو الكتّان بعيدٌ عن سياقها[١]، مع أنّ فيه تقييداً لإطلاق ما دلّ على أنّه لو تعذّر السجود على الثوب سجد على ظهر كفّه[٢]، و إن حملت على التقيّة كان حال المعادن[٣] حال سائر ما لا يجوز السجود عليه عدا الثوب و الكفّ، و عليه أيضاً يشكل جعلها في الرتبة الثانية، و مع هذا كلّه فقد أمضيتم ما في العروة و لم تعلّقوا عليه شيئاً فالمأمول أن تبيّنوا لنا وجه الترتيب المذكور ليكون أقوى و أحوط، دام فضلكم.

محسن الطباطبائي الحكيم

ج: في البحث تكلّمنا في المسألة طويلاً و أوفيناها حقّها، أمّا ما في متن النجاة فمحصّله الفتوى بعدم ثبوت بدلٍ بالخصوص بعد تعذّر الأرض و ما بحكمها و الاحتياط الاستحبابي برعاية الأبدال، و قد قوّيناه في مجلس البحث[٤] و أفتينا به في الوسيلة[٥] و قد أفتى شيخنا أُستاذ الأساتيد و سيّدنا الأُستاذ ﷺ بلزوم رعاية الأبدال، و أمّا تقديم المعادن على ظهر الكفّ[٦] فلأنّ المستفاد ممّا يدلّ على السجود على ظهر الكفّ هو كونه المرتبة الأخيرة[٧]، فيقيّد إطلاق ما دلّ على السجود على المعادن

---

١. كأنّه لغلبة تيسّر الثوب المذكور فحملها على صورة تعذّره حملٌ على الفرد النادر.

٢. كما في رواية أبي بصير الواردة في الباب ٤.

٣. لجواز السجود حال التقيّة على كلّ ما تقتضيه التقيّة ممّا لا يجوز السجود عليه اختياراً من دون فرقٍ بين المعادن و غيرها و لا ترتيب بينها، راجع الباب ٣ من الأبواب المذكورة.

٤. أورد تفاصيل ذلك العلّامة الآملي ﷺ في كتاب الصلاة من تقريرات بحثه الشريف ﷺ (١: ٣٦٨ - ٣٦٩)، و تتضمّن إثبات قصور أدلّة الباب عن الدلالة على جعل بدلٍ خاصّ.

٥. قال ﷺ فيه (١٧٤): «ولو لم يجد شيئاً من الثلاثة أو لم يتمكن من السجود عليه لتقيّةٍ أو غيرها فالأظهر عدم ثبوت بدلٍ لها بخصوصه و إن كان الأحوط أن يسجد على ثوبه القطن و الكتّان إن أمكنه ذلك و إلّا فعلى المعادن الأرضية و إلّا فعلى ظهر كفّه».

٦. يعني بناءً على اعتبار بدلٍ بالخصوص أو رعايةً للاحتياط.

٧. لعلّه باعتبار كونه جزءاً ملاصقاً للمصلّي لا يفقده عادةً و إن فقد كلّ ما سواه و مثله يناسب وضعه في المرتبة الأخيرة، مضافاً إلى ما في ذيلها من التعليل بأنّها أحد المساجد المقصود به - ظاهراً - دفع الاستبعاد الناشئ من توهّم لزوم المغايرة بين الساجد و المسجد.

بما يدلّ على تعيّن السجود على ثوبه القطن أو الكتّان[١] ولا يقيّد ذلك الإطلاق بما يدلّ على السجود على ظهر الكفّ - لما بيّنّاه -[٢]، وعلى هذا فلو بني على رعاية الاحتياط برعاية الأبدال كان ما في النجاة أولى ممّا في العروة، لكنّا ما علّقنا على ما في العروة لأنّ سياق ما دلّ على جواز السجود على القير ونحوه هو جوازه اختياراً[٣] و لا مجال للعمل بهذا الظهور، وتقييده بصورة تعذّر السجود على ثوبه القطن أو الكتّان وإن كانت صناعة الإطلاق والتقييد تقتضيه لكن ينافيه ظهور سياقه[٤]، ونتيجة ذلك هو كون المعادن مع ظهر الكفّ وسايرما في العالم ممّا يمكن وضع الجبهة عليه في عرضٍ واحد، فيكون تقديم المعادن على غيره أولويةً استحبابية في أولويةٍ استحبابية، و قد استوفينا ذلك كلّه في مجلس البحث وأفيناه حقّه من التنقيح، والله العالم.
رجب ١٣٤٨

من وضع رحله في مكانٍ وغادره هل هو أحق به

[١٠٨] س ١٤: مَن جعل مسبّحةً في محلّ الصلاة جماعةً وخاطها فيه على أن تكون علامةً له للاختصاص بذلك المكان في كلّ وقت جماعةٍ حضرها، هل يكفي ذلك في اختصاصه بذلك المكان أو لا؟

ج: هذا وإن لم يكن له أثرٌ في اختصاصه بذلك المكان[٥]، وكلّ مَن سبق إليه يكون

---

١. يعني و لا يقيّد إطلاق الثاني بالأوّل، و لعلّ وجهه أنّ نصوص الثوب (الباب ٤ من أبواب ما يسجد عليه من الوسائل) تتكفّل جواز السجود عليه عند تعذّر السجود على الأرض و إطلاقها يشمل صورتي التمكن من المعادن و عدمه، أمّا نصوص القير فهي تنفي البأس عن السجود عليه مطلقاً و هذا الاطلاق موهونٌ بعدم إمكان الأخذ به فيقتصر على المتيقّن من مورده و هو صورة تعذّر الأرض و الثوب جميعاً.

٢. من ظهور نصوص ظهر الكفّ في كونه المرتبة الأخيرة.

٣. الظاهر أنّ مراده‌ﷺ أنّ نصوص القير ليست في مقام بيان كونه بدلاً عمّا يصحّ السجود عليه لتلاحظ النسبة بينها و بين نصوص بدلية الثوب، بل ظاهر سياقها كونه بنفسه ممّا يصحّ السجود عليه اختياراً، و إذ لا مجال للعمل بهذا الظهور فيحمل على التقيّة و نحوها، إذن فلا خصوصيّة للمعادن في محلّ الكلام بل حكمها حكم سائر ما في العالم و يقع الجميع في الرتبة المتأخرة عن الثوب.

٤. ظهر وجهه من التعليقة المتقدّمة.

٥. المشهور بينهم بقاء الحقّ مع بقاء الرحل و نيّة العود، وهذا مفروض في السؤال، والظاهر أنّ الوجه في

هو الأحقّ به من صاحب المسبّحة المخاطة وليس له أن يؤخّر السابق إلى المكان المذكور ويتشبّث في ذلك بخياطة المسبّحة فيه، لكن لو لم يسبق إليه أحدٌ إلى أن حضره صاحب المسبّحة يثبت له حقّ الاختصاص بالمكان باستقراره فيه - فعلاً - لا بوجود مسبّحته المخاطة فيه، والله العالم.

٣ جمادى الأُولى ١٣٥٥

[١٠٩] س ١٥: لو وضع المأموم رحله في الصفّ الأوّل ليحضر في وقت إقامة الجماعة فلم يحضر إلّا بعد شروع الإمام في الصلاة وأوجب فراغ مكانه تعطيل بقيّة الصف ممّا يليه، فهل يسقط حقّ سبقه في المكان فيقف فيه غيره أم لا؟

ج: الأولى والأحوط[١] إبقاء مكانه فارغاً ولا يضرّ ذلك بصلاة بقيّة الصفّ بلا إشكال[٢]، والله العالم.

حكم استصحاب المصلّي بعض أجزاء الإنسان

[١١٠] س ١٦: هل تصحّ الصلاة إذا كان المصلّي حاملاً معه جزءاً من المشيمة التي تخرج مع الطفل عند الولادة؟

ج: لا بأس بأن يكون المصلّي مستصحباً بعض أجزاء الإنسان مطلقاً - على الظاهر -[٣]، والله العالم.

١٣ ذي القعدة ١٣٥٤

حكمه ﷺ في المورد بعدم الأحقّية هو فرض كون المسبّحة مخيطةً وصاحبها لا يحضر المكان إلّا اوقات الجماعة فيلزم تعطيل المكان ومنع الناس عنه في اكثر الأوقات، وهذا غير جائز.

١. هذا الاحتياط استحبابيّ بقرينة ما أفيد في المسألة السابقة.

٢. إذ لا يزيد البعد على أقصى مراتب الخطوة قطعاً.

٣. أمّا من حيث كونه من أجزاء ما لا يؤكل لحمه فلأجل انصراف أدلّة مانعيتها في الصلاة عن الأجزاء الانسانية - كما أفيد في موضعه -، وأمّا من حيث كونه ميتةً نجسة فلقصور أدلّة مانعية النجاسة في الصلاة عن الشمول للمحمول - لا سيّما إذا كان ممّا لا تتمّ فيه الصلاة -، وأمّا ما دلّ على المنع عن حمل الميتة فيها كصحيحة عبدالله بن جعفر (الباب ٤١ من لباس المصلّي من الوسائل، الحديث ٢) الدالّة بمفهومها على المنع عن الصلاة ومعه فارة مسك غير ذكيّ، بل مطلق الميتة - بإلغاء خصوصية المورد - فلعلّ وجه قصورها دعوى انصرافها هي أيضاً عن الأجزاء الانسانية، فتدبّر.

الفصل الثالث: أفعال الصلاة

عدم جواز أذان الإعلام للعصر والعشاء

[١١١] س ١٧: هل يجوز الأذان الإعلاميّ وقت العصر و العشاء الآخرة أم لا يجوز؟ أفتونا مأجورين.

ج: يختصّ جواز الأذان الإعلاميّ بما كان في أوّل الوقت للإعلام بدخوله[1] ولا يجوز في أثنائه وبعد مضيّ برهةٍ منه إلّا أذان الصلاة دون الإعلام، وحيث إنّ الصحيح من مذهبنا هو دخول[2] وقت الظهرين بزوال الشمس، وكذلك وقت العشاءين بذهاب الحمرة مع اختصاص أوّل كلّ من الوقتين بأوّل الفرضين بمقدار أدائه واشتراكهما فيه بعد ذلك واختصاص آخر الوقتين بالفرض الأخير بمقدار أدائه فعدم جواز أذانٍ آخر للإعلام بدخول وقت العصر أو العشاء -كما عليه مخالفونا - ظاهرٌ من ذلك، و يبتني عندهم على عدم دخول وقت الفرضين قبل وقت الأذان لهما، وهذا هو الذي استقرّ مذهبنا على خلافه. نعم لو فرّق بعض أئمّة الجماعة بين فرضي الظهرين و

---

١. لأنّه إنّما شُرّع للاعلام بدخوله فلا محالة يختصّ جوازه بأوّله، و يستفاد ذلك - مضافاً إلى السيرة القطعية - من روايات الباب ٢ و ٣ من أبواب الأذان و الاقامة من الوسائل.

٢. كما نطقت به النصوص الكثيرة المذكورة في الباب ٤ من أبواب المواقيت من الوسائل.

العشاءين وأقام فرض العصر والعشاء وقت الأذان لهما جاز لمؤذّنه الإجهار بالأذان لصلاته ليطّلع المأمومون عليها -كما هو الشأن في الأذان لصلاة الجماعة-، لكنّه من الأذان للصلاة دون الإعلام، والله العالم.

٢٨ ذي القعدة ١٣٤٦

إذا أتي في العبادة بفعل بتخيّل أنّه جزؤها

[١١٢] س ١٨: لو أتى بفعلٍ في العباديّ بقصد الوجوب على أنّه جزءٌ أو شرطٌ كغسل أحد البواطن في الوضوء أو قراءة القرآن في الصلاة مثلاً، فهل يضرّ بالعبادة لو بان عدمه عند المقلّد أم لا؟

ج: لو كان الوضوء الذي قصد الاتيان به وكذلك الصلاة أيضاً قد قصد امتثال أمره الواقعيّ بفعله، وكان بالنسبة إلى ذلك الجزء أيضاً قاصداً كذلك، وأخطأ في ما توهّمه من كونه من الأجزاء الواجبة[1] لم يكن ذلك موجباً للفساد وتصحّ تلك العبادة، والله العالم.

[١١٣] س ١٩: مضمون فتوى السيّد ﷺ في أوّل العروة مسألة ٤٩: (أنّ المصلّي إذا اتّفقت له مسألةٌ في أثناء الصلاة وبنى على أحد الطرفين بقصد السؤال والإعادة عند المخالفة فلو صادف الواقع صحّت) ولا تعليقة لكم عليها، ومضمون فتواكم في الوسيلة في المسألة الثالثة من المبحث السابع في نيّة الصلاة صفحة (١١٨): أنّه لو تردّد في فساد العمل لشبهةٍ عرضت ولم يستتبع ذلك تردّداً في إتمام العمل ومضى في العمل بانياً على استعلام الحكم وصادف الواقع صحّ، لكنّكم قيدتموه بضيق الوقت، وفي سعته استشكلتم في جواز الإتمام واحتطتم بالاستئناف وقرنتموه بقولكم (بل لا يخلو وجوبه عن قوّة)، وقد أمرتم سابقاً

---

١. فيكون من الخطأ في التطبيق غير القادح في العبادة، أمّا إذا قصد كونه جزءاً للواجب على نحو التقييد بأن قصد امتثال أمرٍ متعلّقٍ بما يتضمّنه وكان بحيث لو لم يكن جزءاً لما كان يأتي به فسدت عبادته، لكونه قاصداً بها امتثال أمرٍ خياليٍّ لا واقع له.

بالأخذ بالفتوى عند التعارض، لكن لم نعرف التعبير بقول (لا يخلو عن قوّة) أمن الفتوى أم من الاحتياط اللازم؟ أفيدونا عنه.

ج: التعبير بقول (لا يخلو عن قوّة) أوّل درجة الفتوى، ويلزم إلحاق التعليقة - قريباً من عبارة الوسيلة - بالعروة، ويحتمل كونها ساقطةً في الطبع، والله العالم.

٧ محرّم ١٣٥٣

[١١٤] س ٣٠: هل تجب الغنّة في إدغام التنوين أو النون الساكنة في حروف يرملون أم لا؟

ج: لا تجب الغنّة، والقدر الذي يحسن رعايته منها هو ما كان خالياً عن التكلّف بالكلّيّة، ولو كان فيها أدنى التكلّف يخرج عن كونها من محسّنات القراءة، والله العالم.

٦ شوّال ١٣٤٨

إذا وقف على الحركة أو وصل بالسكون عمداً أو سهواً

[١١٥] س ٣١: مَن وقف على الحركة أو وصل بالسكون عمداً فهل يحتاط لزوماً بإعادة ما قرأه كذلك أم لا؟ وعلى تقدير صدور ذلك نسياناً فهل عليه إعادته ما دام متشاغلاً بالقراءة ما لم يدخل في ركنٍ أم لا؟ وعلى تقدير الشكّ في ذلك فهل يتحقّق التجاوز بالشروع في آيةٍ أُخرى أم لا يتحقّق إلّا بالفراغ عن تلك السورة مثلاً؟

ج: لو تعمّد الوقف على الحركة يحتاط بإعادة الصلاة وكذا لو تعمّد الوصل بالسكون أيضاً وإن كان الاحتياط فيه دون سابقه في الاهتمام به[1]، ولو اتفق ذلك لنسيانٍ ونحوه فإن كان في القراءة مثلاً أو التسبيحات الأربع أو التشهّد يبقى محلّ تداركه الاحتياطي إلى الدخول في الركن بعده أو السلام الواجب لو كان في التشهّد الأخير ويفوت بعده، ولو كان في الذكر الواجب في الركوع أو السجود يبقى محلّ التدارك إلى رفع الرأس منه، ويأتي بما يلزم تداركه وما بعده في جميع الصور بقصد القربة

١. لقرب دعوى عدم مخالفته لقانون اللغة ووجوده في الاستعمال العربيّ، فلاحظ.

المطلقة، ولو شكّ في ذلك فحكمه حكم من شكّ في الإتيان بتلك الآية أو الكلمة ويعمل بما في الرسالة[1]، والله العالم.

١١ رجب ١٣٤٩

[١١٦] س ٣٢: هل يسوغ لمن يرجع إليكم في تقليده أن يترك الاحتياط في مقام إدغام النون الساكنة المتّصلة بأحد حروف يرملون - فيُظهر النون في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ﴾ رجوعاً في المسألة إلى من يجوّز الادغام وتركه - أم لا يسوغ له ذلك؟

ج: نعم يجوز لمن يرجع إلينا في التقليد أن يرجع إلى مجتهدٍ آخر يجوز تقليده في هذه المسألة. والله العالم.

١٨ شعبان ١٣٥٠

[١١٧] س ٣٣: من يرجع إليكم في تقليده وقد ترك في صلواته بعض الاحتياطات التي لا فتوى لكم فيها سابقة أو لاحقة كالاحتياط في مسألة إدغام النون في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ وذلك من جهة الغفلة منه وعدم الالتفات، فهل يوجد إشكالٌ في صحّة صلواته مع رجوعه في المسألة بعد الالتفات إلى من يجوّز الأمرين الإدغام وتركه أم لا؟

ج: قد رخّصنا في الرجوع إلى الغير في هذه المسألة، ولو قلّد من يراه أهلاً لذلك في جواز ترك الإدغام صحّت أعماله السابقة واللاحقة بهذا التقليد، والله العالم.

١٨ شعبان ١٣٥٠

المقدار اللازم من المدّ

[١١٨] س ٣٤: نرجو توضيح عبارتكم في الحاشية على العروة الوثقى في المدّ «الظاهر

---

١. من أنّه إذا شكّ في آيةٍ وهو في آية أُخرى فالأحوط إعادة المشكوك وما بعده بنيّة القربة المطلقة (راجع تعليقته ﷺ على العروة، المسألة ١٠ من فصل الشكّ)، ووجهه التشكيك في شمول قاعدة التجاوز لمثل ذلك ببيانٍ مذكورٍ في تقرير بحثه ﷺ في الصلاة للعلّامة الآملي ﷺ (٣: ١٢٧ وما بعدها).

كفاية تأدية الحروف على الوجه الصحيح».[1]

ج: المراد أنّه لو كان ما بعد حرف المدّ مدغماً كـ (الضالّين) و(مدهامّتان) ونحو ذلك أو الهمزة كـ (جاء) و(باء) ونحو ذلك فالمقدار اللازم من المدّ هو الذي يتوقّف عليه تأدية هذه الحروف عن مخارجها ولا يلزم الزائد من المدّ قدر ألفين أو ثلاث ألفات -كما يعتبره القرّاء-، والله العالم.

٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٦

[١١٩] س ٣٥: لو أبدل الغين بالخاء في الاستغفار في الركعة الثالثة والرابعة بعد التسبيحات الأربع عمداً أو نسياناً وهو في المحلّ ولم يُعدها صحيحةً فهل تصحّ صلاته أم لا؟

ج: لو كان ناسياً أو ساهياً فالظاهر صحّة صلاته، ولو تعمّد ذلك فالأحوط إعادة الصلاة[2] ولو مع التدارك في المحلّ، والله العالم.

١٣ رجب ١٣٤٩

[١٣٠] س ٣٦: هل يلزم عند قراءة القرآن الشريف إثبات الحروف التي جرت العادة بحذفها في كتابة المصاحف أم لا؟ مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾ من جهة حذف الياء من (ترن).

ج: تختلف الموارد وليس كلّما جرت العادة بحذفها في كتابة المصاحف تحذف في القراءة بل قد تحذف كما في الآية المذكورة في السؤال، وقد لا تحذف كما كان من قبيل (داود) ويلزم العمل في القراءة طبق ما ذُكر في الرسالة، والله العالم.

٢٩ جمادى الأُولى ١٣٥٠

الألثغ ونحوه يجتزئ بما يستطيع التكلّم به

[١٣١] س ٣٧: الألثغ بحرف الراء يجوز له أن يقرأ في الصلاة أيّ سورةٍ شاء كالقدر أو

---

١. العروة الوثقى: فصل القراءة، المسألة ٤٤.

٢. الظاهر أنّ وجه الاحتياط المناقشة في شمول ما دلّ على جواز الدعاء والذكر في الصلاة للملحون بدعوى انصرافه عنه - حذو انصرافه عن الدعاء بالفارسيّة والدعاء المحرّم - فيبقى تحت إطلاقات قاطعية التكلّم.

أيّ ذكرٍ شاء كالتسبيحة الكبرى و يجتزئ به أو لابدّ من الاقتصار في أداء الواجب على ما هو خالٍ من حرف الراء كالتوحيد و كالتسبيحة الصغرى ثلاثاً؟ و على التقدير الثاني فهل يجوز ذكر ما اشتمل على هذا الحرف استحباباً و زائداً على أداء الواجب كالجمع بين التسبيحتين الصغرى ثلاثاً و الكبرى و كالقنوت بالدعاء المشتمل على طلب الغفران و الرحمة و نحوهما و كالتكبيرات قبل الركوع و السجود و بعدهما و غير ذلك من المستحبّات الصلاتية؟ و على كلا التقديرين فما الحكم في الصلوات السابقة على الالتفات إلى هذا الإشكال الواقعة حين الغفلة من كلّ شيء سوى الإشكال في الايتمام بمثل هذا الشخص و هو في سنين عديدة بانٍ على أنّ حكمه حكم سائر الناس ثمّ نبّهه بعضٌ على ذلك؟ و الظاهر أنّ جميع المبتلين بهذه اللثغة على شيوعها في الناس و اختلاف الأزمان يعاملون أنفسهم معاملة بقيّة الناس، ثمّ إنّ ذكرها نسياناً وفقاً للعادة السابقة موجبٌ لسجود السهو أم لا؟

ج: لا يخفى أنّ أغلب من لا يستطيع التكلّم بالراء يُبدلها باللام لقرب مخرجهما أو اتّحاده و انحصار المائز بينهما بكيفية التأدية كما يظهر عند التكلّم بكلٍّ منهما ساكنةً و موصولةً بهمزةٍ مفتوحة بقول (أر- أل)، و سواءٌ كانت هذه اللثغة بهذه الدرجة من الشيوع المذكور في هذا السؤال أم لم تكن فالظاهر أنّ كلّ من لا يستطيع التكلّم بحرفٍ و يُبدله بحرفٍ آخر لقصورٍ فيه لا لتقصيرٍ منه في التعلّم يجزيه ما يستطيع من التكلّم به اختياراً[1] و يجري مجرى ما يُبدله به و يكون كأنّه هو بعينه، فمن لا يستطيع التكلّم بالراء و يُبدلها باللام مثلاً يجوز له أن يختار التسبيحة الكبرى و يقرأ في الفرائض سورة القدر مثلاً أو النصر و نحو ذلك و لا يلزمه الاقتصار على قراءة سورة التوحيد و نحوها، و ما ذُكر في السؤال من أنّ المبتلى بهذه اللثغة يرى نفسه كسائر الناس هو الصحيح، و كذلك المبتلى بأيّ

---

١. لإطلاق ما دلّ على الاجتزاء بالملحون لمن لا يقدر إلّا عليه كصحيحة عبدالله بن سنان و روايتي مسعدة بن صدقة و السكوني (الوسائل - الباب ٣ و ٥٩ من أبواب القراءة، و الباب ٣٠ من أبواب قراءة القرآن) و غيرها، مضافاً إلى قيام السيرة و ارتكاز المتشرّعة على ذلك، فلا يجب على من لا يستطيع أداء حرفٍ اختيار سورة خاليةٍ منه أو ذكرٍ كذلك.

لثغةٍ، نعم جواز الايتمام بمن لا يستطيع القراءة الصحيحة مشكلٌ لإطلاق ما يدلّ على عدم جوازه بل لا يبعد أن يكون هو الأقوى[١]، ولتوضيح ذلك مقامٌ آخر، والله العالم.
٢٥ شوّال ١٣٥٢

تعيين مخرج الضاد

[١٣٤] س ٣٨: بلغنا أنّكم توصون في إخراج الضاد الميل باللسان إلى أحد الجانبين، فبناءً عليه لو غفل المكلّف عن ذلك في الذكر المستحبّ كالقنوت وغيره هل يجب عليه سجود السهو أم لا؟ وهل يفرّق في ذلك بين كون الذكر المستحبّ منصوصاً أم لا؟ وعلى تقدير وجوب السجود فهل عليه سجودان أحدهما لنقيصة الكلمة الصحيحة والآخر لزيادة الكلمة الغير الصحيحة؟

ج: مخرج الضاد هو طرف حافّة اللسان وأُصول الأضراس العليا إمّا اليمنى أو اليسرى ولا يعتبر في إخراجه صحيحاً من مخرجه أمرٌ آخر، وإذا تكلّم بالظاء بدل الضاد جهلاً بمخرجه في صلاته فإن كان ذلك في قوله عزّ من قائل ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ ونحوه لزمه القضاء والإعادة[٢]، وإن كان في الدعاء المستحبّ في القنوت والسجدة فلا يلزمه شيءٌ مطلقاً، والله العالم.

[١٣٥] س ٣٩: إذا وقف الانسان في الصلاة على كلمةٍ متحركة قهراً كمن فاجأه العطس بعد قوله (اللهمّ صلّ على محمد) ووقف عليها فهل يقول (وآل محمد) أم يرجع إلى الأوّل؟

ج: يُعيد الكلمة التي وقف عليها وحدها إذا كانت مستقلّة، ولو اتّصلت بها أداة الجرّ مثل كلمة (على) في مورد السؤال أو كانت مضافاً إليها مثل ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فلو

---

١. لما دلّ على ضمان الإمام قراءة المأموم وتحمّلها عنه (الباب ٣٠ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل) ولا تحمّل إلّا في القراءة الصحيحة، مضافاً إلى دلالة بعض الروايات على اعتبار كون الإمام قارئاً (الباب ١٦ من الأبواب المذكورة، الحديث ٥) والقارئ هو من يقرأ صحيحاً.

٢. لعدم شمول حديث (لا تعاد) للجاهل.

اتّفق الوقف على المتحرّك في كلمة (الدين) أعاد الآية من صدرها، و يعيد المجرور مع الجارّ دون ما قبله ففي مورد السؤال يعيد (على محمّد) و لا يلزمه الإعادة من (ألهمَ) و إن كانت هي الأولى بقصد القربة المطلقة، و الله العالم.

حكم إبدال النون ميماً في مثل العنبر

[١٣٤] س ٣٠: إذا كان آخر الكلمة نوناً أو تنويناً و أوّل الكلمة التي بعدها باءاً مثل (من بين) فهل تقرأ النون على حالها أو تقلب ميماً و هكذا مثل (سميعاً بصيراً)؟ ولو كانا في كلمةٍ واحدة مثل (عنبر) فهل تقرأ النون على حالها أو تقلب فتقرأ (عمبر) أيّهما الصحيح و أيّهما الغلط؟ و هل ذلك واجبٌ و الإخلال به مبطلٌ للصلاة؟ و هكذا الحال في مثل (و خصّصهم بالوسيلة و ختم بهم الأنبياء) فهل اللازم فيها إبدال النون ميماً فتقرأ (الأمبياء) أم أنّ ذلك ليس بلازم؟

ج: الإدغام اللازم على الأحوط إنّما هو في ما إذا كان آخر الكلمة تنويناً أو نوناً ساكنة و أوّل الكلمة التي بعدها أحد حروف (يرملون)، أمّا في مثل (سميعاً بصيراً) و (من بين أيديهم) فلا إشكال في عدم لزوم ما ذُكر من الإبدال، و إنّما الإشكال في رجحانه فقد عُدّ من محسّنات القراءة، أمّا في مثل الأنبياء و العنبر و نحو ذلك ممّا يكون في أثناء كلمةٍ واحدة فهو و إن عُدّ الإبدال فيه أيضاً من المحسّنات لكن الأولى بل الأحوط تركه في الصلاة، بل لا يبعد أن يكون ترك الإبدال في مثل (سميعاً بصيراً) و (من بين أيديهم) أيضاً أحوط[1]، إذ مع عدم الإبدال يقطع بصحّة القراءة و إن كان الإبدال من محسّناتها، و الله العالم.

---

١. ظاهر السياق أنّ الأمر في الكلمتين أهون منه في الكلمة الواحدة، و وجهه أنّ الإبدال المذكور في الكلمة الواحدة كالأنباء و الأنبياء يوجب تغيير حرفٍ هو جزء الكلمة، و أمّا في الكلمتين فلا يوجب تغيير شيءٍ من حروفهما، لكنّه في ما إذا كان آخر الأولى تنويناً نحو (رؤوفٌ بالعباد) أمّا إذا كان هو النون نحو (من بين) أوجب التغيير أيضاً إلّا أنّه تغييرٌ في الآخر و هو أهون من تغيير الوسط.

[١٣٥] س ٣١: لو أبدل الألف التي هي بعد اللام المفخّمة من لفظ الجلالة واواً فيقول في (اللّهم صلّ) و (الله أكبر) اللوهمّ و اللوه أكبر، فهل ذلك مخلٌّ بالصلاة أم لا؟

ج: هذا الإبدال مبطلٌ للصلاة وكذلك القراءة في غير الصلاة، و الله العالم.

٢٥ شوّال ١٣٤٣

حكم الجهر بالقراءة في ظهر الجمعة

[١٣٦] س ٣٢: هل استحباب الجهر بالقراءة يوم الجمعة في الظهر فقط أو كلا الظهرين؟

ج: يختصّ ذلك بالظهر، و مع هذا فلا يبعد أن يكون الإخفات أحوط[١]، و الله العالم.

٧ شعبان ١٣٥٠

إذا عدل من سورة التوحيد إلى غيرها

[١٣٧] س ٣٣: لو شرع في سورة التوحيد ثمّ عدل عنها إلى غيرها جاهلاً بحرمة ذلك و استمرّ في ذلك الغير و لم يعدل عنه إليها فما الحكم في ذلك من حيث صحّة الصلاة أو فسادها؟ و هل يفرّق في ذلك بين كون العدول عن التوحيد ناشئاً عن الجهل بالحرمة أو كونه ناشئاً عن نسيان الحكم المذكور؟

ج: الظاهر بطلان الصلاة بالعدول من سورة التوحيد إلى غيرها[٢]، و لا فرق في ذلك[٣] بين أن يكون جاهلاً بالحكم من أصله أو يكون ناسياً للحكم بعد العلم به، نعم لو كان عن سهوٍ أو نسيانٍ فالظاهر صحّة الصلاة في هذه الصورة، ولكن لو تذكر قبل الركوع يرجع إلى سورة التوحيد، ولو لم يرجع إليها بعد التذكر و أتمّ ما بيده و ركع بطلت صلاته، و الله العالم.

---

١. لوجود القائل بوجوب الاخفات أمّا وجوب الجهر فلا قائل به صريحاً، ففي المعتبر (٢: ٣٠٤) أنّ من الأصحاب من منع الجهر، ثمّ قال إنّه أولى و أشبه بالمذهب، و عن الشهيد﵀ أنّه استقربه في كتبه الثلاثة، و عن بعضٍ أنّه أحوط.

٢. لأنّ النهي عن العبادة يوجب فسادها فلا تقع السورة المعدول إليها جزءاً للصلاة فتبطل الصلاة للنقيصة.

٣. لعدم شمول حديث (لا تعاد) للجاهل، و ناسي الحكم جاهلٌ به - فعلاً - فيحكم عليه بحكمه.

إذا أخفت في موضع الجهر أو بالعكس

[١٣٨] س ٣٤: لو أخفت نسياناً في موضع الجهر أو بالعكس فهل تبطل صلاته أو لا؟ ولو تذكر قبل الدخول في الركوع فما حكمه؟ و هل يفرّق بين العمد و النسيان؟

ج: لو تعمّد ذلك بطلت صلاته، ولو كان سهواً أو جهلاً صحّت و تُجزيه قراءته ولو تذكر أو علم بالحكم قبل الركوع - على الأقوى -[1]، وإن كان الأولى حينئذٍ هو إعادة القراءة بنيّة القربة المطلقة، و الله العالم.

حكم الشكّ في سعة الوقت بصورتيه

[١٣٩] س ٣٥: في ضيق الوقت إذا لم يعلم أنّ الوقت يسع الصلاة بتمامها بدون تنقيص شيءٍ منها كالسورة هل يجوز له قراءتها استصحاباً للوقت؟

ج: لو كان يخاف أن يفوته بعض الوقت بقراءة السورة يتركها مع علمه بالمقدار الباقي من الوقت و رجوع شكّه إلى الشكّ في أنّ هذا القدر من الوقت - و هو ربع الساعة مثلاً - هل يسع الصلاة مع السورة أو لا يسعها[2] أمّا إذا كان شكّه في القدر الباقي من الوقت و أنّه هل هو عشر دقائق مثلاً أو عشرون دقيقة و نحو ذلك فاستصحاب الوقت و إن كان جارياً في هذه الصورة دون السابقة، لكن كفايته في وجوب قراءة السورة لا يخلو عن الإشكال من جهة الإشكال في ترتّب سقوطها و عدمه على خوف الفوت و عدمه، أو ترتّب وجوبها و عدمه على نفس بقاء الوقت و عدمه، و يكون الاستصحاب مجدياً على الثاني دون الأوّل[3]، و الله العالم.

١١ ذي الحجّة ١٣٥٢

---

١. لإطلاق صحيحتي زرارة (الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب القراءة).

٢. إذ لا مجال لاستصحاب الوقت للعلم بالقدر الباقي منه، بل مقتضى الاستصحاب حينئذٍ هو عدم وقوع الصلاة التامة في القدر الباقي -كما صرّح ﷺ به في الوسيلة (٢١٤) - فيحكم بسقوط السورة.

٣. فإنّ استصحاب بقاء الوقت لا يوجب زوال الخوف الذي هو أمرٌ وجدانيّ لا يؤثّر فيه التعبّد الشرعي، و يمكن أن يقال إنّ احتمال الفوات لمّا كان موضوعاً للخوف فخوف الفوت إنّما يؤثر في السقوط إذا كان

الطمأنينة في الأذكار المستحبّة

[١٣٠] س ٣٦: بلغنا أنّكم توجبون الطمأنينة في الأذكار المستحبّة بمقدار الذكر المستحبّ فما المراد من ذلك؟ فإنّ قول (سمع الله لمن حمده) لرفع الرأس من الركوع هل المراد بوجوب الطمأنينة فيه أنّه يجب الطمأنينة في القيام حال ذكرها بمعنى عدم الحركة يميناً و شمالاً المنافي للاستقرار، أو أنّ المراد أنّه يجب الانتصاب التام في تمام الذكر المذكور بمعنى عدم جواز الشروع في الذكر حال الرفع قبل تماميّة القيام و عدم جواز إتمام الذكر حال الهوي إلى السجود، و مثله الجلوس بين السجدتين بالنسبة إلى التكبير للرفع و الاستغفار و التكبير للهوي للسجود؟ فأنتم توجبون الطمأنينة بأيّ معنىً من هذين أو لا توجبونها في شيءٍ من هذين المعنيين؟ أفتونا مأجورين، مع الاشارة الاجمالية إلى الدليل، أدام الله تعالى ظلّكم.

ج: إنّي ما أفتيت بوجوب الطمأنينة عند الإتيان بالمستحبّات المذكورة يعني السمعلة و ما يقوم مقامها و التكبيرات، و إنّما احتطتُ في ذلك[١]، أمّا السمعلة فإنّ العلاّمة ﷺ و إن كان ظاهر عبارته في بعض كتبه أنّه جوّز الإتيان بها في حال الرفع لكن في صحيح زرارة:[٢] «قل سمع الله لمن حمده و أنت منتصبٌ قائم»، و أفتى المشهور بذلك، و أمّا تكبيرة الركوع فكونها حال القيام قبل الأخذ في الركوع هو المشهور بين الأصحاب و ظاهر روايات الباب[٣]، و ينقل القول بجواز أن يهوي بها عن الشيخ

الاحتمال المذكور قائماً أمّا إذا ألغي شرعاً بقيام الحجة على بقاء الوقت من بيّنةٍ أو استصحابٍ فلا اعتداد شرعاً باحتمال الفوات فينتفي موضوع الخوف، و في تقريرات بحثه ﷺ ما يشير إلى ما ذكرناه، راجع كتاب الصلاة للعلاّمة الآملي ﷺ (٢: ١٠٩) و للعلاّمة الكاظمي ﷺ (٢: ٩٦).

١. فإنّ عمدة الدليل على اعتبار الطمأنينة هو الإجماع و المتيقّن من مورده هو حال القراءة و الأذكار الواجبة، فاعتبارها في الأذكار المستحبة مبنيٌ على الاحتياط.

٢. المروي في الوسائل: الباب ١ من أبواب الركوع.

٣. كالصحيحة الآنفة الذكر قال ﷺ فيها «إذا أردت أن تركع فقل و أنت منتصب: اللّٰه أكبر ثمّ اركع»، و صحيحته الأُخرى «إذا أردت أن تركع و تسجد فارفع يديك و كبّر ثمّ اركع و اسجد» (الباب ٢ من أبواب الركوع، الحديث ١)، و صحيحة حمّاد قال فيها - حاكياً صلاته ﷺ -: ثمّ قال «اللّٰه أكبر» و هو قائم ثمّ ركع

- نوّر الله ضريحه - في الخلاف، واستحسنه الشهيد الثاني ﷺ في الروض لأنّها ذكر الله تعالى وهو حسنٌ على كلّ حال، فقد بنى جواز الهويّ بها على استحباب مطلق الذكر، ونظير هذا البحث قد وقع في التكبير بعد الركوع أيضاً، وجميع ذلك[1] إن لم يقصد به الورود والخصوصية فلا إشكال فيه -كما أفاده الشهيد ﷺ-، وإنّما الإشكال في ما لو قصد به الورود والخصوصيّة وقد عرفت أنّ ظاهر الروايات ومختار المشهور في جميع ذلك هو استحبابه عند الانتصاب والقيام[2]، نعم في تكبيرة السجود احتمالٌ وخلافٌ آخر وهو استحبابها قبيل السجود أو أنّه يستحبّ تكبيرتان إحداهما بعد الركوع وقبل الهويّ والأُخرى بعد انتهاء الهويّ وقبل السجود. ومع جميع ذلك فإنّي ما أفتيت بوجوب الطمأنينة في ما ذُكر ولا يسعني الفتوى بشيءٍ من ذلك[3] في حال الرفع أو الهويّ إلّا بقصد مطلق الذكر ولا إشكال فيه -كما سمعته عن الشهيد ﷺ-، والله العالم.

٥ جمادى الثانية ١٣٤٥

... إلى أن قال: ثمّ استوى قائماً فلمّا استمكن من القيام قال «سمع الله لمن حمده» ثمّ كبّر وهو قائم ... الحديث (الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، الحديث ١).

١. يعني تكبيرة الركوع حال الهويّ إليه والسمعلة حال الرفع منه وتكبيرة السجود حال الهويّ اليه.

٢. ومقتضاه عدم استحبابه حال الهوي أو الرفع وإذ لم يُشرع حاله فلا يجوز قصد الورود به، بل أوجب قصده -كما قيل- الزيادة العمدية المبطلة، ومع ذلك لم يفت ﷺ به - حسبما صرّح به-، ولعلّه لقاعدة عدم حمل المطلق على المقيّد في المستحبات، بل لو بني على التقييد فقد يقال بعدم بطلان الصلاة بفعله فاقداً لقيده، إذ لا يؤتى به بعنوان الجزئية ليكون من الزيادة العمدية المبطلة للصلاة بل على وجه الضميمة المستحبة.

٣. لعلّ هنا سقطاً والصحيح (ولا بجواز الذكر في حال الرفع ... العبارة).

الفصل الرابع: صلاة القضاء و الاستيجار

وجوب الترتيب في قضاء الصلوات

[١٣١] س ٣٧: من كانت عليه صلواتٌ غير معلومة المقدار و الوقت و عليه مقدارٌ يسيرٌ غيرها يعلم بمقداره و بوقته و هو متأخّرٌ من حيث الفوات عمّا هو مجهولٌ لديه، فهل يصحّ منه القضاء بدون مراعاة الترتيب أو لا؟

ج: أمّا الصلوات المجهولة المقدار و الوقت فيلزمه قضاؤها قبل أن يقضي القدر اليسير المعلوم تأخّر فواته[1] و لا يلزمه رعاية الترتيب في ما يجهل ترتيب فواته لكن لا يجوز له الإتيان بها بحيث يعلم وقوعها على خلاف الترتيب، و الله العالم.

٩ محرّم ١٣٥٥

[١٣٢] س ٣٨: رجلٌ قد فاتته فريضة الغداة و الظهر و العصر مراراً و يعلم بأكثرية الفائت من فريضة الغداة ولكن يجهل الترتيب بينها في الفوات فهل يجب عليه أن يقضي أيّاماً بعدد الفائت المتيقّن من فريضة الغداة أو غير ذلك؟

---

١. بناءً على ما اختاره - و عليه اتّفاق الأصحاب - من وجوب تقديم السابق فواتاً على اللاحق في القضاء، و قد مرّ بعض الكلام فيه و في سقوط وجوبه مع الجهل بالترتيب في التعليقة على المسألة ١٣ من كتاب الطهارة، فليراجع.

ج: لو جهل الترتيب فالأقوى سقوطه لكن يلزم أن لا يكون خلاف الترتيب قطعيّاً، و على هذا ففي مفروض السؤال يقضي فريضة الغداة أكثر ممّا يقضيه من الظهرين قدر ما يعلم بأكثرية فواتها، و الله العالم.

٣٠ شوّال ١٣٥٠

[١٣٣] س ٣٩: رجلٌ عليه فوائت صبحٍ و عليه فائتة ظهرٍ أو عصر و هو يعلم أنّ بعض فوائت الصبح متقدّمةٌ على تلك الفائتة و بعضها متأخّرة ولكن لا يعلم قدر المتقدّم، فهل يجوز له أن يقضي تلك الفائتة قبل قضاء فوائت الصبح المتقدّمة عليها؟ و إذا كان لا يجوز فهل يجب عليه أن يقضي حتّى يعلم ببراءة ذمّته من فوائت الصبح المتقدّمة؟

ج: مع عدم العلم بالترتيب لا يجب التكرار الموجب للعلم بحصوله -على الأقوى- لكن لا يجوز ما يوجب العلم بخلافه، و على هذا ففي مفروض السؤال لا يجوز أن يقضي تلك الفائتة قبل أن يقضي فوائت الصبح المعلوم تقدّمها عليها بل يقضي من فوائت الغداة قدر ما يحتمل أنّه أدّى ما هو المتقدّم في الفوات ثمّ يقضي تلك الفائتة، و الله العالم.

٢٢ جمادى الأُولى ١٣٥٣

قضاء صلاة المعذور من الطهارة المائية

[١٣٤] س ٤٠: من كان معذوراً من الغسل لمرضٍ و عليه فوائت هل يجوز قضاؤها بالتيمّم أو يفصّل في ذلك بين ما لو كان ارتفاع العذر قريباً و بين ما لو لم يكن كذلك؟

ج: لو كان العذر معلوم الارتفاع قريباً بحسب العادة فالأحوط التأخير، بل مع الرجاء العقلائي أيضاً لا يترك،[1] و الله العالم.

٢٠ ذي القعدة ١٣٥٣

---

١. كما هو الحال بالنسبة إلى الصلاة الأدائية، فقد صرّح ﷺ في باب التيمّم من الوسيلة (١١٨) بجواز التيمّم في سعة الوقت مع اليأس عن زوال العذر و الاحتياط بالتأخير لدى رجاء زواله، و كأنّه جمعاً بين النصوص المجوّزة للبدار مطلقاً (الباب ١٤ من أبواب التيمّم من الوسائل) و الآمرة بالتأخير مطلقاً (الباب ٢٢ منها) مع

حكم من فاتته صلوات قصرٍ وتمام ولا يعلم مقدارها

[١٣٥] س ٤١: رجلٌ عليه قضاء صلوات و في ضمن ذلك صلوات قصرٍ و لا يعلم كميّته في ضمن كلّ سنة هل هو شهرٌ أو أكثر أو أقلّ و يريد أن يقضي عن نفسه كيف يقضي؟

ج: لو كان عالماً بموقع ما فاته قصراً و متمكناً من أن يقضيه على ترتيب فواته وكان مقداره هو المجهول المردّد بين الأقلّ و الأكثر-كما هو ظاهر السؤال - فالقدر المتيقّن أنّه فات قصراً يقضيه كذلك عند وصول النوبة - بحسب ترتيب الفوت - إلى قضائه و الزائد المردّد بين أن يكون قد فاته قصراً أو تماماً يجمع بينهما إلى أن يحصل له العلم بفراغ ذمّته، ولو نسي موقع فوته أيضاً و تعدّدت محتملاته فالأقوى سقوط الترتيب حينئذٍ وكونه بالنسبة إلى ما يتعيّن القصر فيه و ما يجب الجمع فيه بين القصر و التمام مخيّراً في الإتيان به في ما شاء من محتملاته، و الله العالم.
١٤ شوّال ١٣٥٣

[١٣٦] س ٤٢: رجلٌ تمرّض و مرضُهُ في رجليه و لم يتوجّه له الخطاب بصلاةٍ مشتملة على القيام و لا يتمكن أن يأتي بها جالساً، و في أغلب الأوقات بأثناء هذا المرض فاقدٌ لشعوره و أيضاً هو فاقدٌ للطهور في بعض الأحيان فجعل له منبّهاً ينبّهه للصلاة و يُعلمه بأجزائها و أفعالها و هو على هذه الحالة قد صلّى، فهل يجب عليه القضاء أو لا؟ و هو الآن عاجزٌ عن قضائها بقيام و يصلّي في الحالة الحاضرة من جلوسٍ فهل له أن يستنيب غيره لعجزه أو لا؟

ج: لو كانت صلواته السابقة قد صلّاها فاقداً لشعوره و للطهارة الحدثيّة أيضاً كانت

احتمال حمل الأخيرة على الاستحباب، و التفصيل موكولٌ إلى محلّه. و النصوص بأجمعها و إن كان موردها الأداء إلّا أنّ عموم التعليل الوارد في بعض النصوص المجوّزة يشمل القضاء و مقتضاه جواز البدار في القضاء مطلقاً كما أنّه أيضاً مقتضى إطلاق أدلّة البدلية - على رأيي -، هذا و قد يبنى على إلغاء خصوصية المورد عن النصوص الآمرة بالتأخير فتشمل القضاء أيضاً، و لعلّه من جميع ما ذكرنا يظهر وجه احتياطه ﷺ هنا بالتأخير في صورتي العلم بارتفاع العذر قريباً و رجائه العقلائي، فلاحظ.

الصلوات المذكورة باطلة، و مع تمكنه في تمام الوقت من الصلاة الصحيحة يلزمه قضاؤها و لا يجوز له أن يستنيب من يصلّي عنه في حياته و يجزيه أن يقضيها في الحال الحاضر عن جلوسٍ مع عدم تمكنه من القيام و اجتماع سائر الشرائط، و الله العالم.
١٥ محرّم ١٣٥٤

الوجه في صحّة العبادة الاستيجارية وعدم منافاة أخذ الأُجرة لها

[١٣٧] س ٤٣: الرجاء من ألطافكم أن تكتبوا لنا وجه تصحيح الصلاة الاستيجارية فإنّ الوجوه المنافية لعباديّتها أوقفتمونا عليها في الرسالة الجديدة (الوسيلة) و في حاشية العروة، و الرجاء أن يكون بتمام التفصيل و لكم الأجر و الثواب.

ج: يحتاج توضيح ذلك إلى بسطٍ لا يسعني في هذا الوقت، و إجمال ذلك أنّ مناط قصد التقرّب في العبادة عن الغير هو كونه قاصداً لتفريغ ذمّة المنوب عنه عن الأمر العباديّ المتوجّه اليه[١] سواءٌ كان ذلك بالتبرّع أو الإجارة، و أمّا الأمر المتوجّه إلى الأجير أو المتبرّع فهو أمرٌ توصّليّ توجّه إلى النائب و متعلّقه هو النيابة عمّن اشتغلت ذمّته بالعبادة[٢] و لا أثر لقصد التقرب و امتثال هذا الأمر في العباديّة التي اعتبرت في مثل الصلاة أصلاً. و بعبارة اوضح: الأمر الاستحبابيّ بالتبرّع عن الغير ينقلب وجوبياً بالإجارة و الأُجرة إنّما تقع بإزاء نيابة النائب و العباديّة إنّما اعتبرت في ما يصدر عن المنوب عنه بنائبه لا ببدنه[٣] فاختلف الأمران، ألا ترى أنّه لو تعلّقت الإجارة بصلاة الليل عن المنوب عنه

---

١. أي إلى المنوب عنه، إذ بدون قصد امتثال هذا الأمر لا يقع العمل نيابةً عنه و لا يتقرّب هو به و لا تفرغ به ذمّته.

٢. فإنّ النائب مأمورٌ بالأمر التبرعيّ الاستحبابيّ أو الإجاريّ الوجوبيّ بأن ينوب عن المنوب عنه في ما اشتغلت به ذمّته، و يأخذ الأُجرة بإزاء هذه النيابة و لا مانع من ذلك لأنّ الأمر المذكور توصّليٌّ، و قصد امتثال هذا الأمر - إن تحقّق - فإنّما يجدي النائب نفسه و لا مساس له بالمنوب عنه فلا يكون موجباً لتقرّبه و فراغ ذمّته، مضافاً إلى أنّه أمرٌ توصّليٌّ متعلّقٌ بالنيابة أجنبيٌّ عن الأمر المتعلّق بالعبادة و ملاك عباديّة العبادة هو قصد الأمر المتعلّق بها دون غيره.

٣. إشارةٌ إلى دفع الاشكال المعروف في المقام من أنّ الأمر العباديّ إذا كان متوجّهاً إلى المنوب عنه فكيف

فالأمر الاستحبابيّ المتوجّه إلى المنوب عنه لا ينقلب وجوبياً بل هو باقٍ على ما هو عليه من الندبيّة[1] و قصد امتثاله هو مناط العباديّة لا قصد امتثال الأمر الوجوبيّ المتوجّه إلى الأجير بالإجارة، فلا محالة يختلف متعلّق الأمرين و الذي يقع الأجرة بإزائه هو متعلّق الأمر الوجوبيّ المذكور و الذي ينافيه الأُجرة هو ذلك الأمر الاستحبابيّ المتوجّه إلى المنوب عنه بصلاة الليل.

و بالجملة فهناك أمران تعلّق كلٌّ منهما بغير ما تعلّق الآخر به و العباديّة إنّما اعتبرت في أحدهما و الأُجرة إنّما تقع بإزاء ما تعلّق الآخر به، و هذا هو محصّل الوجه في صحّة العبادة الاستيجارية، و لمزيد توضيحه مقامٌ آخر، و الله العالم.

١١ رمضان ١٣٤٤

حكم الأجير للصلاة إذا زاد في الاقامة المشترطة عليه

[١٣٨] س ٤٤: لو زاد تهليلاً في الإقامة و قد اشتُرِطَت[2] عليه في العبادة الاستيجارية؟

يحصل تقرّبه بالعمل الصادر عن غيره و تفرغ به ذمّته و لا بدّ في العبادة من المباشرة، و محصّل الدفع أنّ القاعدة و إن اقتضت ذلك لكن لابدّ من الخروج عنها بما دلّ على صحّة النيابة في العبادة فانّ مقتضاه توجّه الأمر إلى المكلّف متعلّقاً بالأعمّ ممّا يصدر بمباشرته أو بالنيابة عنه.

١. لمّا حقّقه‌ﷺ من أنّ الأمر الاستحبابيّ متعلّقٌ بذات الصلاة و الأمر الإجاريّ متعلّقٌ بالصلاة نيابةً عن الغير و بداعي الأمر المتوجّه إليه فتعلّقَ كلٌّ منهما بغير ما تعلّقَ به الآخر فلا موجب لاتحادهما ليكتسب الأوّل الوجوب من الثاني و الثاني العبادية من الأوّل بل يبقىٰ كلٌّ منهما على ما هو عليه، و هذا بخلاف الأمر النذريّ في ما إذا نذر صلاة الليل فإنّه متعلّقٌ بنفس ما تعلّق به الأمر الندبيّ و إذ يمتنع اجتماع حكمين متضادّين في متعلّقٍ واحد فلا محيص من اتحادهما و اندكاك الاستحباب في الوجوب فيكتسب كلٌّ منهما من الآخر ما هو فاقدٌ له و ينتج حكماً واحداً وجوبياً تعبدياً.

أقول: بمثل ذلك وقع التعبير في كلماته‌ﷺ، و الظاهر أنّه لا يخلو عن مسامحةٍ و في الحقيقة يندك ملاك الاستحباب في ملاك الوجوب كاندكاك السواد الضعيف في الشديد و يتأكد الثاني بالأوّل مع بقاء ملاك العباديّة و يزول الاستحباب و يتبدّل إلى الوجوب فيصبح المتعلّق واجباً عباديّاً، راجع تقرير بحثه‌ﷺ في المكاسب للعلّامة الخوانساريﷺ (١: ١٨) و للعلّامة الآملي‌ﷺ (١: ٤٦).

٢. أي الاقامة فأتى فيها بالتهليل مرّتين.

ج: أمّا نفس زيادة التهليل فهي محرّمةٌ[١] إلّا إذا كان جاهلاً قاصراً أو اعتقد جزئيّة التهليل الأخير لقصوره، و على كلّ حالٍ فصلاته صحيحةٌ[٢] سواءٌ كانت لنفسه أو عن غيره، نعم يُشكل استحقاقه لتمام الأُجرة للعبادة المستأجر لها إذا كان عند إتيانه بالإقامة ناوياً للمجموع المركب من الزائد و المزيد فيه،[٣] و الأحوط شديداً هو تحصيل البراءة من المستأجر أو ردّ ما يقابل أُجرة الإقامة إليه، و الله العالم.

٤ شعبان ١٣٤٧

[١٣٩] س ٤٥: ما نيّة صلوات القضاء عن الميّت فهل يقول المصلّي أُصلّي فرض الظهر مثلاً قضاءاً أو نيابةً أو غيرهما؟

ج: ينوي الإتيان بفريضة الظهر - مثلاً - عن فلان لتفريغ ذمّته، و الله العالم.

٣ رجب ١٣٤٧

[١٤٠] س ٤٦: إطلاق عقد الإجارة على العبادة هل يقتضي التعجيل أم لا؟

ج: لو لم يعيّنا المدّة فالظاهر لزوم الجري على المتعارف، و الله العالم.

٤ شعبان ١٣٤٧

إذا لم يأت الأجير بالعمل في وقته المشروط عليه

[١٤١] س ٤٧: شخصٌ مشغول الذمّة بعبادةٍ معجّلة و لم يفِ بالتعجيل، فهل له أن يأخذ عبادةً ثانيةً معجّلة أم لا؟

ج: لو كان الوقت كلّه للمستأجر الأوّل فما دام كذلك لا يجوز له أن يؤجر نفسه لعبادةٍ أُخرى في ذلك الوقت، ولو خرج الوقت المعيّن للمستأجر الأوّل و لم يأت الأجير بالعبادة المستأجر لها حتّى خرج وقته انفسخت تلك الإجارة أو كان للمستأجر الخيار

---

١. لأنّها تشريعٌ.

٢. لتعلّق النهي بأمرٍ خارجٍ عن العبادة.

٣. إذ لا أمر بهذا المركب فيبطل برمّته و يكون بحكم التارك للاقامة بالمرّة.

- على إشكالٍ وخلافٍ في ذلك[1]-، وكيف كان فيجوز حينئذٍ أن يؤجر نفسه لعبادةٍ أُخرى، والله العالم.

٤ شعبان ١٣٤٧

[١٤٣] س ٤٨: شخصٌ استأجر آخر على صلاةٍ وعيّن للأجير وقت أدائها ثمّ إنّ الأجير نسي الوقت ولم يمكنه الاستعلام منه حيث إنّه لا يعرف شخص المستأجر، فما تكليفه أيجوز له التعويل على ظنّه لو كان أو لا؟ وعلى تقدير عدمه فماذا يصنع؟

ج: هذا الأجير قد أوقع نفسه - بعدم ضبط الوقت المعيّن له - في أيّ محذورٍ، إذ لم يثبت جواز تعويله على ظنّه لو فُرض حصوله، ويلزمه الإتيان بما آجر له نفسه في محتملات وقته مطلقاً، فلو تردّد الوقت المعيّن له بين أوّل الليل إلى الساعة السادسة مثلاً أو من الساعة السادسة من الليل إلى أوّل الدستة النهارية[2] مثلاً يلزمه الإتيان به في كلٍّ منهما، وعلى هذا القياس، والله العالم.

١١ صفر ١٣٤٨

---

١. لعلّ منشأ الاشكال الترديد في كون الوقت المعيّن قيداً للمتعلّق الإجارة مخصّصاً له فبانتفائه ينتفي المتعلّق ويتعذّر تحققه فتبطل الإجارة ولا يستحقّ الأجير شيئاً وإن أتى بالفعل خارج الوقت، أو شرطاً في العقد موجباً تخلّفه للخيار فإن فُسخ وقد أتى بالعمل خارج الوقت استحقّ أُجرة المثل، ويحتمل أن يكون منشأ الاشكال - بعد تعيّن القيديّة وكون العمل الواقع في الزمان المعيّن هو الثابت في ذمّة الأجير بالاجارة وعدم تطرّق احتمال الشرطية فيه كما هو ظاهر تعليقته ﷺ على المسألة ١٢ من الفصل الأوّل من إجارة العروة - الترديد في كون المرجع حينئذٍ هو ما تقتضيه القاعدة من عدم بطلان المعاملة بإتلاف أحد العوضين قبل تسليمه إلى من انتقل إليه -كما هو المفروض في المقام - غايته ثبوت خيار تخلّف التسليم له فإن فَسخَ استردّ المسمّى وإلّا طالَبَ بقيمة المتلف، أو هو ما ربما يستفاد من بعض النصوص من انفساخ الإجارة إذا لم يسلّم المؤجر المنفعة المستأجر عليها، ففي صحيحة محمّد بن مسلم - المرويّة في الباب ١٢ من إجارة الوسائل - دلالةٌ واضحة على تقسيط الأُجرة المسمّاة - بالنسبة - إذا سلّم المؤجر بعض المنفعة دون بعض، ومقتضاه البطلان في ما لم يسلّم، ونحوها صحيحته الأُخرى - المرويّة في الباب ١٣-، فراجع وتأمّل.

٢. المراد بها الساعة الثانية عشرة صباحاً على حساب الساعة الغروبية المتداولة سابقاً.

إذا نسي القنوت في الصلاة الاستيجارية

[١٤٣] س ٤٩: رجلٌ نسي القنوت من الصلاة الاستيجارية حتّى ذكر بعد رفع الرأس من الركوع أو بعد الصلاة، فهل تبرأ ذمّته بمجرد الاتيان به في ذينك الموضعين أو يجب أن يعيد الفرض أو يدفع إلى صاحب الدراهم ما بإزائه بالنسبة؟ أفتونا مأجورين.

ج: لو تذكر في الركوع أو في ما بعده بحيث يمكنه التدارك في ما بعد الركوع فالأحوط أن لا يترك،[١] ولو تذكر بعد أن فات موقع التدارك[٢] فإن كان بإزاء القنوت الواحد يقع شيءٌ من الأُجرة عرفاً فالأحوط ردّه إلى المستأجر[٣] وإلّا لا يلزمه شيءٌ، ومضت صلاته على كلّ تقدير،[٤] والله العالم.

١٩ شوّال ١٣٤٨

الوصيّة بقضاء صلاة سنةٍ مؤقّتة

[١٤٤] س ٥٠: لو أوصى الميّت أن يُقضى عنه صلاة سنةٍ مؤقّتة فهل ذلك يقتضي التتابع؟ و هل يكفي في التتابع أن يصلّي ستّة أشهر؟ و هل يُسقط لزومه - على القول به - إذن الوارث أو الوصيّ له بالقطع لشغله الغير الواجب كالسفر المستحب؟

ج: لو كان معتاد البلد هو التتابع بحيث ينصرف إطلاق الوصيّة بقضاء صلاة سنةٍ

---

١. لمشروعية القنوت بعد الركوع لناسيه و قوّة احتمال اندراج مثله في متعلّق الإجارة عرفاً، بخلاف الصورة الآتية.

٢. أي أثناء الصلاة لا مطلقاً، إذ يستحبّ قضاؤه بعد الصلاة إذا كان التذكر بعد الدخول في السجود.

٣. أفتى ﷺ - في تعليقته على المسألة ٢٨ من فصل صلاة الاستيجار من العروة - بأنّه «إذا نسي ما عدا الأركان لا ينقص شيءٌ من الأُجرة إلّا إذا اشتُرط في عقد الاجارة»، فاحتياطه ﷺ هنا استحبابيٌّ محمولٌ على صورة عدم الاشتراط و انصراف متعلّق الإجارة إلى الصلاة المتعارفة، فإنّ المتعارف هو الاتيان بالقنوت لدى الذِّكر في محلّه، فلا شيء عليه مع نسيانه مطلقاً حتّى في الصورة المفروضة في الجواب.

٤. يعني سواءٌ ردّ ما بإزاء القنوت من الأُجرة أم لا، بل و إن كان الردّ واجباً عليه كما في صورة التقييد في متن العقد فلم يفعل، فإنّ صلاته - على كل حالٍ - وقعت صحيحةً فبرئت بها ذمّة المنوب عنه فلا مجال للإعادة.

مؤقتة إلى الإتيان بها في سنةٍ واحدة كلُّ صلاةٍ في وقتها - حذو الأدائية - فالظاهر لزوم رعايته في تمام المدّة ولا يكفي فيه التتابع في ستّة أشهر ولا يسقط بإذن الوارث أو الوصيّ ولا ولاية لهما على إسقاطه، ولو لم يكن في البين هذا الانصراف وكان أقصى ما يستفاد من عبارة الموصي هو الوصيّة بذلك المقدار من قضاء الصلوات في أوقاتها مطلقاً لم يكن موجبٌ لاعتبار التتابع ولا مُلزم به، والله العالم.
٦ محرّم ١٣٥٢

استيجار من لا يتمكّن من القراءة الصحيحة

[١٤٥] س ٥١: الألثغ والتمتام لو تبرّع فناب عن الميّت في الصلاة الواجبة أو كان مستأجَراً عنه فهل تصحّ صلاته عن الميّت وتُسقط ما في ذمّة الميّت أم لا؟

ج: الأحوط عدم استيجار من لا يتمكن من القراءة الصحيحة مطلقاً، ولو تبرّع بالصلاة عن الميّت فالأحوط عدم الاكتفاء بفعله،[1] والله العالم.
٣٠ ربيع الثاني ١٣٥٢

إذا أجنب الأجير ولم يتمكّن من الغسل

[١٤٦] س ٥٢: الأجير للصلاة لو أجنب ولم يتمكن من الغسل هل يجوز له أن يتيمّم ويصلّي أم يلزمه التأخير إلى زوال العذر؟

ج: إن أجنب في الوقت المعيّن لأن يصلّي فيه ولم يتمكن من الغسل فليتيمّم وليصلّ ما عليه في ذلك الوقت،[2] ولو كان الوقت الذي عُيّن لأن يصلّي فيه واسعاً فالأحوط أن يؤخّر ما عليه إلى أن يرتفع عذره ويتمكن من الغسل، والله العالم.
غرّة ذي القعدة ١٣٤٥

---

١. لعدم الدليل على كفايته في تفريغ ذمّة الميّت بعد كون الثابت في ذمّته الصلاة التامّة والمفروض التمكّن من استيجار من يتمكن منها، هذا مضافاً إلى كونها المنصرف إليه إطلاق متعلّق الاجارة.

٢. في العروة - المسألة ١٢ من فصل صلاة الاستيجار - «لا يجوز استيجار ذوي الأعذار ... ولو استأجر القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير إلى زمان رفع العذر، وإن ضاق الوقت انفسخت الاجارة»، وعلّق ﷺ على

شمول العفو عن دم الجروح للصلاة الاستيجارية

[١٤٧] س ٥٣: في الجروح المعفوّ عن دمها في الصلاة هل العفو يشمل حتّى الصلاة الاستيجارية أو يختصّ بصلاة نفسه؟

ج: الأقوى عدم الفرق.[١]

٥ ذي الحجّة ١٣٤٨

النيابة عن المتعدّد في المستحبات

[١٤٨] س ٥٤: هل تجوز النيابة في الزيارة و قراءة القرآن و غيرهما عن شخصين حيّين أو ميّتين أو مختلفين أو أكثر؟ و على تقدير الجواز هل ينوي في صلاة الزيارة النيابة عن المتعدد تبرعاً كان ذلك أو بالاستيجار؟

ج: أمّا ما عدا الصلاة[٢] فلا يبعد جواز النيابة عن المتعدّدين في فعله،[٣] و أمّا

الجملة الاخيرة بقوله «إطلاقه بالنسبة إلى جميع الأعذار مشكلٌ بل ممنوعٌ»، و الظاهر - بقرينة فتواه ﷺ هنا بصحة الصلاة مع التيمّم لدى ضيق الوقت - إرادة التفصيل بين الأعذار الموجبة لنقص الأجزاء من قيام أو قراءةٍ أو ركوعٍ أو نحوها و الموجبة لنقص الشرائط كالطهارة الحدثية و الخبثية و اختصاص الانفساخ بالأُولى، بتقريب أنّ الثابت في ذمّة المنوب عنه إنّما هي الصلاة الصحيحة التامة في ذاتها بتماميّة أجزائها، و الشرائط خارجةٌ عن الذات و إنّما التقيّد بها معتبرٌ في صحّتها و ترتّب الأثر عليها و يتحقّق هذا التقيّد إذا أتى المكلّف بوظيفته مختاراً كان أم مضطراً، فالصلاة الصادرة من المتيمم صحيحةٌ و تامّةٌ في نفسها بتماميّة أجزائها، و نحوها الصادرة من العاري أو الساتر بالثوب المتنجّس إذا تعذّر عليه تحصيل الساتر الطاهر، و هذا بخلاف صلاة من لا يُحسن القراءة أو لا يتمكن من القيام أو الركوع أو السجود الاختياري فإنّها و إن صحّت في حقّه لكنّها ليست بتامّة.

١. لإطلاق أدلّة العفو، و ليست هذه الصلاة من قبيل صلوات ذوي الأعذار كي يشكل صحّة نيابتهم فيها، فإنّ الظاهر من أدلّة العفو كونه تخصيصاً في شرطية الطهارة أو مانعيّة النجاسة لا حكماً ثانوياً اضطرارياً لحال العذر، كيف و لا اضطرار في أكثر موارده - كما لا يخفى -.

٢. أي ما عدا صلاة الزيارة و هو نفس الزيارة و قراءة القرآن و أشباههما من المستحبات.

٣. لقيام سيرة المتشرعة على التشريك في أعمال الخير و وجوه البرّ، و يؤيّدها رواية إبراهيم الحضرمي الدالّة على جواز التشريك في زيارة النبي ﷺ و السلام عليه (الباب ٣٠ من أبواب نيابة الحجّ من الوسائل) و موردها التشريك بين الأحياء فيبثت في الأموات بطريقٍ أولى، و الظاهر عدم الخصوصيّة لزيارته ﷺ فيجري الحكم في زيارة سائر المعصومين ﷺ، و قد تضمّنت الرواية جواز التشريك في الطواف و صلاته

الصلاة فلا يخلو جواز الإتيان بها بنيابة المتعدّدين عن الإشكال،[1] و الأحوط أن يصلّي الأجير إذا آجر نفسه للزيارة بصلاتها عن المتعدد أن يصلّي لكلّ واحدٍ ممّن آجر نفسه للصلاة عنه مستقلاً، و لا يبعد جواز النيابة في صلاة الزيارة عن الأحياء أيضاً،[2] و الله العالم.

٢٦ ذي القعدة ١٣٤٧

حكم المستحبّات في الصلوات الاستيجارية

[١٤٩] س ٥٥: من آجر نفسه على عبادةٍ بأن يصلّي الواجب و يترك جميع المستحبات مع علمه بأنّ الذي استأجره يجهل ذلك هل يجب عليه إعلامه أم لا؟

ج: المستحبات التي لا يجوز تركها في الصلوات الاستيجارية إلّا بإذن المستأجر عند عقد الإجارة أو بعده هي الأذان لكلّ وردٍ و الإقامة لكلّ صلاةٍ و التسبيحات الأربع ثلاثاً في الأخيرتين من الرباعيّات و أخيرة المغرب و صيغ التسليم جميعها و القنوت، فإنّ السيرة العملية من الأُجراء و المتعبّدين حيث استقرّت على ذلك فكانت هذه الكيفية هي المنصرف إليها عقد الإجارة، و أمّا سائر المستحبات فيدور لزوم الإتيان بها

أيضاً و هو زيارةٌ لبيت الله الحرام، بل صرّحت رواياتٌ مستفيضة - فيها الصحاح - بجواز التشريك في الحجة المندوبة بكاملها (راجع الباب ٢٨ من تلك الأبواب).

كما و دلّت على جواز التشريك و حسنه في وجوه البرّ و الصلات مطلقاً رواية عبدالله بن جندب و إطلاق بعض الروايات الأُخر المروية في الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات من الوسائل (لاحظ الأحاديث ١ و ٨ و ٩ و ١٦)، بل في بعضها التصريح بالنيابة عن الأحياء حتّى في الصلاة و الصوم و إن أشكل البناء على هذا التعميم لضعف أسنادها.

١. كأنّه لعدم ثبوت السيرة بالنسبة اليها، و يؤيده ما وقع في رواية الحضرمي المشار اليها آنفاً من أنّه «إذا أتيت قبر النبيﷺ فقضيت ما يجب عليك فصلّ ركعتين ثمّ قف عند رأس النبيﷺ ثمّ قل: السلام عليك ... الحديث» فإنّ ظاهره أنّ صلاة الركعتين يأتي بهما الزائر عن نفسه و إنّما التشريك يكون في السلام عليهﷺ.

٢. كالأموات بخلاف سائر الصلوات التي تشكل النيابة فيها عن الأحياء، وجه الجواز أنّه إذا جازت النيابة عن الحي في الزيارة جازت في صلاتها أيضاً لكونها من توابعها و مكمّلاتها.

مدار التصريح بذلك في ضمن عقد الإجارة وإلّا فالأجير في فسحةٍ منها، ولو أهمل الأجير من القسم الأوّل من المستحبات التي استقرّت السيرة العملية على الالتزام بها فذمّة المنوب عنه وإن كانت تبرأ بالفاقد الذي أتى به الأجير لكن يُرجِع إلى المستأجر من الأُجرة المسمّاة بنسبة ما أهمله كلّاً أو بعضاً لو كانت له ماليةٌ عرفية، والله العالم.

١٥ شوّال ١٣٥٤

لا يجوز للأجير استيجار غيره إلّا بإذن المستأجر

[١٥٠] س ٥٦: الأخباريّ المستأجَر على عبادةٍ إذا أراد أن يستأجر مثله فيها تبرأ ذمّته أم لا؟

ج: جواز استيجار غيره للإتيان بها يتوقّف على الرخصة من المستأجر وإلّا لا تبرأ ذمّة الأجير ولكن تبرأ ذمّة الميّت من تلك العبادة لو وقعت صحيحةً، والله العالم.

لكن لا يخفى أنّ الأجير للعبادة لو كانت أعماله صحيحةً وكانت عن تقليدٍ صحيح - حسبما اعتبره فقهاؤنا الإمامية - وأراد أن يستأجر مثله لتلك العبادة فهذا هو مورد هذه الفتوى، وأمّا هؤلاء الذين بَلَغنا أنّ لهم مسلكاً آخر[1] غير ما اعتبره أساطين المذهب - قدّس الله أسرارهم - ففراغ ذمّة من آجر نفسه للعبادة يتوقّف على الإتيان بها صحيحةً عن تقليدٍ صحيح أو استيجار من يؤدّيها كذلك بإذن المستأجر ولا تبرأ ذمّته بغير ذلك، والله العالم.

قضاء الصلاة والصوم عن الوالدين

[١٥١] س ٥٧: رجلٌ مات جدّه لأبيه ثمّ مات أبوه وكلٌّ منهما في ذمّته صلاة فصلّى الولد قضاءً عن أحدهما وبعد الفراغ شكّ في نيّته عن أيّهما كانت، فما تكليفه؟

---

١. إشارة إلى مسلك بعض الأخباريين.

ج: هذه الصلاة التي لا يعلم أنّه بنيابة أيّهما صلّاها وإن كانت في نفس الأمر تُبرئ ذمّة من قصد النيابة عنه، لكن لو كان من صلّاها مشغول الذمّة لأبيه وجدّه أيضاً بمقدارٍ من الصلاة لا سبيل له إلى احتساب تلك الصلاة ممّا اشتغلت به ذمّته لواحدٍ منهما، نعم يمكنه أن يصلّي صلاةً أُخرى ناوياً بها النيابة لغير من صلّى عنه صلاته السابقة ويحسب إحدى الصلاتين عن أحدهما والأُخرى عن الآخر، والله العالم.
غرّة شعبان ١٣٥٤

[١٥٣] س ٥٨: القضاء عن الوالد أو الوالدة هل الصلاة وحدها أم الصوم معها؟ ولو مات الولد الأكبر في حياتهما فهل ينتقل الحكم إلى الأكبر الموجود من أولادهما؟ ولو مات قبل أدائه فهل يناب عنهما من تركته أو من ثلثه؟ وهل هذا الحكم يخصّ الذكور أم يسري إلى الإناث؟ وهل للولد الأكبر أن يُنيب عنهما أم يجب عليه مباشرةً؟ وعلى الثاني لو كان من ذوي الأعذار أو لم يُحسن الصلاة تماماً كيف يصنع؟

ج: الأقوى عدم وجوب القضاء عن الوالدة، لكن يجب قضاء الصوم أيضاً على الولد الأكبر، والمراد بالولد الأكبر - الذي يجب عليه القضاء ويُحبى بالحبوة - أكبر أولاده الذكور عند موته، فمن مات في حياة أبيه يكون كأن لم يكن، وللولد الأكبر أن يستنيب للقضاء عن أبيه ولا يجب عليه المباشرة، ولو مات الولد الأكبر قبل أن يؤدّي أو يستنيب ففي وجوب الاستيجار من ماله أو سقوطه أو التفصيل في ذلك بين ما إذا تسامح أو لم يتسامح إشكالٌ[1]، والله العالم.
١ محرّم ١٣٥٥

---

١. أمّا الوجوب فلاحتمال عدم كونه تكليفاً محضاً بل كونه كالدين ثابتاً في ذمّته مستتبعاً للاستيجار من ماله، وأمّا التفصيل فلاحتمال كونه مع التسامح بمنزلة المفرّط في حفظ مال الغير وأدائه إليه فيضمنه له بخلاف ما إذا لم يفرّط كما إذا مات قبل تمكنه من الأداء، فتبصّر.

الفصل الخامس: الخلل

فروع في كثير الشكّ

[١٥٣] س ٥٩: الظن بعد الفراغ من الصلاة هل هو كالعلم أم كالشكّ؟

ج: هو كالشكّ بعدها، و الله العالم.

٢٢ ذي الحجّة ١٣٤٧

[١٥٤] س ٦٠: كثير الشكّ إذا شكّ و هو في السجود في تحقّق استيعاب باطن كفّيه على الأرض أو في حصول الطمأنينة منه لأجل زحام أو غيره و ذلك قبل الشروع في الذكر الواجب، فهل يجوز له الالتفات إلى شكّه إن أمكنه بأن ينتظر قليلاً مثلاً حتّى تحصل الطمأنينة ثمّ يشرع في الذكر أم لا يجوز له ذلك لأجل كثرة شكه؟

ج: لو كان ما شكّ فيه كثيرُ الشك من أفعال الصلاة - كالركوع مثلاً أو السجود و نحو ذلك ممّا يوجب التفاته إلى الشكّ زيادةً مبطلة - لم يجز له الالتفات إلى شكه، أمّا في مفروض السؤال و نحوه ممّا لا يوجب التفاته إلى الشكّ محذوراً أصلاً فالظاهر أنّه لا بأس بأن ينتظر قليلاً لحصول الطمأنينة ثمّ يأتي بالذكر الواجب، و الله العالم.

[١٥٥] س ٦١: كثير الشكّ إذا شكّ حال السجود في حصول استيعاب كفّيه أو في الطمأنينة ولكن في اثناء الذكر الواجب، فهل يجوز له إذا وقف أن يلتفت إلى شكّه

ثمّ يُتمّ الذكر أم لا؟

ج: هذه المسألة أيضاً كسابقتها، ولو وقف في أثناء الذكر الواجب فلا بأس بأن يؤخر إتمامه له قدر ما يحصل له اليقين بالطمأنينة، لكن لا يستأنف الذكر حتّى بقصد القربة المطلقة - على الأحوط[1] -، والله العالم.

١٦ ذي الحجّة ١٣٤٨

[١٥٦] س ٦٣: من ابتلي في صلاته بكثرة الشكّ في صحّة تكبيرة الاحرام والقراءة والذكر بحيث صار يُعدّ في العرف وسواسياً ولكن هو يشك في كونه كذلك وقد يحصل له الظن أو القطع بالفساد، فهل له الاعادة في هذه الصور الثلاث ولو من باب الاحتياط أم لا؟

ج: لو صار بحيث يُعدّ في العرف وسواسيّاً يحرم عليه الاعتناء بشيءٍ من شكوكه ويحرم عليه إعادة الصلاة ولو مع قطعه بفسادها[2] فضلاً عمّا إذا ظنّ أو شكّ فيه، والله العالم.

٢٩ شعبان ١٣٥٠

[١٥٧] س ٦٣: كثير الشكّ في مقدّمات الصلاة كالوقت والقبلة والطهارة هل حكمه عدم الاعتناء بالشك أم لا؟ وكذا كثير الشكّ في سائر الواجبات مثل أداء الديون وإعطاء الكفارات وقضاء الفوائت أو في المعاملات فهل حكمه أيضاً عدم الاعتناء بالشكّ أو لا؟

ج: إجراء حكم كثير الشكّ في الموارد المذكورة[3] مشكلٌ بل ممنوعٌ، نعم لو كان الشكّ بالغاً من الوهن حدّاً لا يلتفت إليه العقلاء في مقاصدهم[4] لا يبعد أن يكون وجوده كعدمه، والله العالم.

٢٥ شعبان ١٣٥١

---

١. لاحتمال كون استينافه له - ولو بهذا القصد - ناشئاً عن الوسواس فيحرم.

٢. لاطلاق ما دلّ على حرمة العمل بالوسواس الشامل لما إذا كان صاحبه قاطعاً ببقاء التكليف، وقد سبق الكلام في ما يدلّ على حرمته في المسألة ٦ من كتاب الطهارة.

٣. حتّى مقدمات الصلاة إذا شكّ فيها قبل الدخول في الصلاة، لظهور نصوص الباب في عدم الاعتناء في الصلاة بشك يوجب الاعتناء به إعادتها، راجع تقرير بحثه ﷺ في الصلاة للعلّامة الآملي ﷺ (٣: ١٧٥).

٤. وهو الاحتمال الموهون جدّاً المقابل للاطمئنان.

[١٥٨] س ٦٤: إذا كان كثير الشكّ في بعض الأفعال أو الأجزاء بحيث يصدق عليه أنّه كثيرٌ بل كان لا يكاد يخلو من الشكّ في كلّ ركعة مرّةً أو مرّتين أو أكثر و أكثر و كثيراً ما يزول شكّه بعد التأمّل، فهل يجوز له عدم الاعتناء بشكّه إذا أدّى إلى الوسوسة أو صار الشكّ له عادة أو يكون ملاحظته و العمل بمقتضاه سبباً لابتلائه بشكوك كثيرة؟

ج: لو كثر شكّه في جزءٍ معيّنٍ من الأفعال أو الأقوال لا يلتفت إلى شكّه في ذلك الجزء، ولو كثر شكّه كلّيّاً لا في فعلٍ أو قولٍ معيّنٍ بخصوصه لا يلتفت إلى شكّه مطلقا، نعم لو اعتاد الشكّ كثيراً لكن لا يستقرّ شكّه غالباً و يزول بما جرت العادة به من التأمّل المعتاد يلزمه ذلك، و الله العالم.

وجوب التروّي عند الشكّ والتفصيل فيه بين الشكوك الصحيحة والمبطلة

[١٥٩] س ٦٥: هل يجب التروّي عند عروض الشكّ في أثناء الصلاة في شيءٍ من أفعالها و أقوالها و شرائطها وجوداً أو صحةً، و كذلك عند عروض المبطل كما يجب عند عروض الشكّ في الركعات أو لا يجب أو فيه تفصيلٌ؟ و ما حكم من مضى في الصلاة غافلاً في موارد وجوب التروّي ثمّ التفت؟ و هل يفرق بين ما إذا التفت مع بقاء الشكّ و بين ما إذا زال الشكّ بأن علم بمطابقة ما فعله لما يراد منه على تقدير عدم عروض الشكّ، و كذلك إذا ظنّ أو علم بالمخالفة؟

ج: الذي يجب من التروّي في كلّ شكّ هو القدر الذي يتوقّف عليه استقراره[1] و لا يجب أزيد من ذلك في غير الشكّ في عدد الركعات، و يختصّ هو[2] بوجوب التروّي

---

١. بأن يتأمّل في الحالة الحاصلة له إذ لعلّها ظنٌّ، فإن لم يترجّح لديه أحد الطرفين أحرز أنّها شكّ و استقرّ شكّه فيُجري عليه حكمه، و لا مجال لإجراء حكم مترتّبٍ على موضوعٍ إلّا بعد إحراز موضوعه، راجع تقرير بحثه ﷺ المشار إليه آنفاً (٣: ١٢٠).

٢. أي الشكّ في عدد الركعات.

فيه حدّ اليأس من إحراز أحد الطرفين وعدم جواز المضيّ بدونه - على تفصيلٍ بين الشكوك الصحيحة والمبطلة في ذلك[1] -.

ولو غفل - بعد عروض ما يجب التروّي فيه - عن شكّه ومضى في صلاته فإن كان شكّه زائلاً عند التنبّه وكان ما أتى به في حال الغفلة هو الذي يراد منه صحّت صلاته ولا شيء عليه[2] وإن كان الأحوط - في ما إذا كان شكّه في الأُوليين - إعادة ما أتى به في حال الغفلة بقصد القربة ولا شيء عليه لو كان ذكراً أو دعاءاً أو قراءةً، وإعادة نفس الصلاة برجاء المطلوبية لو كان ما أتى به ركوعاً أو سجوداً. ولو كان ما أتى به خلاف ما كان يلزمه فإن زاد أو نقص ركناً بطلت صلاته، وإلّا صحّت ويلزمه

---

١. أمّا التفصيل بينها من حيث وجوب التروّي وعدمه فهو أنّه في الشكوك المبطلة يجب التروّي زائداً على المقدار المتوقف عليه استقرار الشكّ، وجهه أنّه حيث يحتمل زوال شكّه بذلك فيحتمل تمكنه من إتمام صلاته والمفروض وجوب إتمام الصلاة وحرمة إبطالها مع التمكن، وقد حُقّق في محلّه أنّه مع الشكّ في القدرة لا بدّ من الفحص إلى حدّ اليأس، إذن فلابدّ من التروّي إلى أن يحصل اليأس من زوال الشكّ أو تمحو صورة الصلاة، ولمزيد التوضيح يراجع التقرير المتقدّم ذكره (٣: ٦٤)، وأمّا في الشكوك الصحيحة فلا دليل على وجوب التروّي زائداً على المقدار المذكور، والوجه الآنف الذكر غير جارٍ هنا لعدم استلزام الشكّ فيه بطلان الصلاة حتّى على تقدير استمراره.

وأمّا التفصيل من حيث جواز المضي وعدمه فهو أنّه في الشكوك المبطلة لا ريب في عدم جوازه مع الشكّ، لما دلّ من النصوص على وجوب حفظ الأُوليين وإحرازهما وعدم جواز المضي فيهما على الشكّ، و مقتضاه أنّه إذا أتى بجزءٍ في حال الشكّ كان ما أتى به فاقداً لشرط صحّته فتبطل صلاته للزيادة العمدية، و يأتي منه﵀ التصريح بذلك في المسألة ٧٦. وأمّا في الشكوك الصحيحة فمقتضى تعليقته﵀ على المسألتين ٢٣ و ٢٤ من فصل الشكّ في الركعات من العروة هو الاشكال في جواز المضي فيها مع الشكّ قبل استقراره، ولعلّ منشأه أنّه يُستشعر من أدلّة البناء على الأكثر ونحوه أن لا يتوسّط بين الشكّ والبناء شيءٌ فلا يمضي في صلاته إلّا بعد بنائه على ما يجب البناء عليه وإذ لا يجوز البناء إلّا بعد التروّي و استقرار الشكّ فقبله لا بناء فلا يجوز المضيّ، لكن سيأتي منه﵀ في المسألة ٧٩ تفصيلٌ في هذا الاحتياط.

٢. الظاهر أنّ وجهه أنّه مع الغفلة عن شكّه فلا شكّ له فعلاً، فالمضيّ ليس مضيّاً على الشكّ منهياً عنه في الأُوليين، وعليه فوجه الاحتياط الاستحبابيّ الآتي إمكان دعوى صدق المضيّ على الشكّ على المورد باعتبار كون الغفلة حالةً عارضة، و مقتضاه وقوع ما أتى به في هذا الحال فاقداً لشرطه وزيادةً سهويةً مفسدةً للصلاة إن كان ركناً، و للجزء وحده إن لم يكن.

سجود السهو لو أتى بموجبه. ولو كان شكّه باقياً عند التنبّه فمع عدم اليأس عن زواله وعدم بطلان صلاته بما أتى به في حال الغفلة يلزمه التروّي، ولو يئس فبطلان صلاته في الشكوك المبطلة ظاهرٌ وكذا في الصحيحة أيضاً لو كان ما أتى به في حال الغفلة مبطلاً لها، وإلّا يلزمه العمل بما يقتضيه شكّه وتصحّ صلاته، والله العالم.

١٨ محرم ١٣٥٠

فروع في شكوك الصلاة

[١٦٠] س ٦٦: لو كان حكم المكلف عدم الاعتناء بالشك لكونه كثير الشكّ فاتّفق أنّه شكّ في الركوع وهو في المحل فنسي وركع فهل تبطل صلاته أم لا؟

ج: يعيد صلاته ويكون من زيادة الركوع سهواً، والله العالم.

٣ جمادى الثانية ١٣٥٢

[١٦١] س ٦٧: لو شكّ في الإتيان بالذكر أو القراءة أو التسبيحات ثمّ غلب على ظنّه الاتيان أو عدمه، فهل يكون هذا الظن معتبراً ويكون بحكم اليقين كالظنّ في الأفعال؟

ج: بناءً على ما هو الأقوى - من عدم اختصاص حجّيّة الظنّ في الصلاة بعدد الركعات - فالظاهر عدم الفرق بين الأفعال والأقوال في ذلك، والله العالم.

[١٦٢] س ٦٨: ولو كان كثير الشكّ فهل يكون ظنّه في الأفعال حجّةً عليه؟

ج: في كلّ ما بنينا على اعتبار الظن فيه في الصلاة فلا فرق بين كثير الشكّ وغيره ويلزم العمل بمقتضى الظن مطلقاً، والله العالم.

[١٦٣] س ٦٩: من شكّ في الركوع في أثناء الهويّ إلى السجود هل يرجع؟ وكذا لو شكّ في رفع الرأس منه أو في الطمأنينة في حال القيام بعده هل يرجع أو لا؟ وكذا لو شكّ في حال النهوض في السجود أو في التشهد أو في الطمأنينة في التشهد.

ج: يرجع في جميع ذلك و يأتي بما شكّ فيه و ما بعده - على الأقوى[1] -، ولكن الأحوط في الفرض الأوّل خاصّة - و هو الشكّ في الركوع في أثناء الهويّ - هو العود -كما ذكر- و يعيد الصلاة بعد إتمامها،[2] و الله العالم.

[١٦٤] س ٧٠: لو كان في أثناء الهوي قبل الوصول إلى حدّ الراكع و شكّ في الركوع ما تكليفه؟

ج: لو شكّ في تحقّق الركوع منه قبل أن تصل جبهته إلى ما يسجد عليه يلزمه العود إلى القيام[3] ثمّ الركوع في جميع صوره، و الله العالم.

١١ جمادى الثانية ١٣٥٣

[١٦٥] س ٧١: إذا شكّ في الإتيان بجزءٍ من أجزاء الصلاة أو عدمه ثمّ شكّ أنّ شكّه هذا هل كان في المحلّ أو بعد تجاوزه، فما يصنع؟

ج: لو كان - فعلاً - خارج المحلّ يمضي في صلاته و لا يلتفت، لكن لو كان ما شكّ فيه من القرآن أو الذكر فلا بأس بالإتيان به و بما بعده بقصد القربة المطلقة، و الله العالم.

[١٦٦] س ٧٢: إذا شكّ في أنّه هل حصل له الشكّ في الإتيان بشيءٍ من الأفعال أم لا، فما يصنع أيضاً؟

ج: يمضي في صلاته و لا يلتفت -كما تقدّم-، و الله العالم.

[١٦٧] س ٧٣: لو شكّ بين الثلاث و الأربع مثلاً و علم بعد إتيانه بصلاة الاحتياط بنقصان ركنٍ في إحدى الصلاتين؟

ج: يلزمه إعادة الصلاة، و الله العالم.

٦ محرم ١٣٥٢

---

١. لكونه من الشكّ في المحلّ فلا مجرى فيه لقاعدة التجاوز، و ليس الهويّ و لا النهوض من الأجزاء الصلاتية بل من المقدمات التي لا يصدق معها الدخول في الغير، و التفصيل مذكورٌ في محلّه.

٢. وجه اختصاص هذا الفرض بالاحتياط ظهور صحيحة عبدالرحمن (الوسائل - الباب ١٣ من أبواب الركوع، الحديث ٦) في جريان القاعدة فيه و قد ضعف دلالتها حسبما ورد في تقرير بحثه في الصلاة للعلّامة الأملي (٣: ١٢٩، ١٣٠).

٣. ليكون ركوعه عن قيامٍ و هو واجبٌ ركنيّ.

[١٦٨] س ٧٤: لو كان عليه صلاة احتياطٍ و قضاء جزءٍ منسيّ فأيّهما يقدّم؟

ج: تُقدَّم صلاة الاحتياط على الأجزاء المنسيّة و تُقدَّم هي على سجدتي السهو مطلقا، و الله العالم.

[١٦٩] س ٧٥: لو شرع في صلاة الاحتياط و ذكر أنّه نسي سجدةً من الركعة الأخيرة؟

ج: لو كان المنسي هو السجدة الواحدة -كما هو ظاهر السؤال - يتمّ صلاة الاحتياط ثمّ يقضي السجدة المنسيّة، ولو نسي السجدتين جميعاً و لم يتذكر حتّى سلّم بطلت صلاته و يلزمه الاعادة، و الله العالم.

٦ محرّم ١٣٥٢

[١٧٠] س ٧٦: إذا شكّ المصلّي في عدد الثلاثية أو الثنائية ثمّ بنى على أحد الطرفين رجاءً ثمّ تبيّن له صحّة ما بنى عليه في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ هل يلزمه الاعادة أم لا؟

ج: الشاك في عدد الثنائية و الثلاثية لا يجوز له المضيّ في شيءٍ من أجزاء ركعاتها و لا في أوليي الرباعية مع الشكّ و لا البناء على أحد طرفي الشكّ برجاء المصادفة، ولو فعل ذلك و أتى بشيءٍ من أجزاء تلك الركعات في حال الشكّ كان ما أتى به فاقداً لشرط صحّته و يندرج في الزيادة المبطلة و تفسد صلاته بذلك، و الله العالم.

١٢ جمادى الثانية ١٣٥٢

فروع في المضي مع الشك

[١٧١] س ٧٧: إذا شكّ في حال السجود مثلاً و كان شكّه في الواحدة و الاثنتين قبل الشروع في الذكر أو في أثنائه فهل يجوز له تأخير التأمّل إلى ما بعد الذكر؟

ج: لو كان الشكّ في الأوليين و لم يكن مُحرزاً لهما لا يجوز المضيّ حتّى في الذكر الواجب من السجدة الأخيرة، و الله العالم.

٢ محرم ١٣٥٥

[١٧٢] س ٧٨: لو شكّ بإحدى الركعات و لم يتأنّ ليستقرّ شكّه إمّا لسبق اللسان أو لكونه بالركوع أو بالسجود، فلا يعلم بأيّ ركعةٍ هو إلّا بعد رفع الرأس بحيث يرى الأمارات التي وضعها و من رؤيتها يحصل له الظنّ أو القطع بأيّ ركعةٍ هو، فهل في ذلك إشكالٌ سواءٌ كان في الركعة الأُولى أو غيرها؟ فما تكليفه حينئذٍ؟

ج: لو كان مُحرزاً للأُوليين و لم يعلم أنّه في أيّ ركعةٍ من الأخيرتين فلا بأس بأن يعمل كذلك،[1] و أمّا إذا لم يعلم أنّه في الركعة الأُولى أو الثانية فلا يجوز المضيّ في شيءٍ من أجزائهما إلّا مع العلم بأنّه في أيّهما، ولو لم يرتفع شكّه بالتروّي و نحوه و حصل له اليأس من ارتفاعه تبطل صلاته، و الله العالم.

١١ ذي الحجّة ١٣٥٢

[١٧٣] س ٧٩: إذا شكّ بين الواحدة و الاثنتين و هو في حال القيام أو الركوع مثلاً و علم الشاك أنّه إذا انتقل إلى الحالة الأُخرى يتبيّن له الحال فقد أمرتم في الحاشية على العروة[2] بأنّه لا يجوز المضيّ في شيءٍ من الأُوليين بل في الأخيرتين أيضاً، فإذا اتّفق أنّه مضى و لم يتأمّل فهل تكون الصلاة صحيحة؟

ج: لو اتّفق ذلك في الأُوليين و مضى في شيءٍ من أجزائهما على الشكّ يلزمه الإعادة و إن تبيّن له الحال بعد ذلك - على الأقوى -، و أمّا في الأخيرتين لو مضى بدون البناء على ما يلزمه البناء عليه فإن تبيّن له الحال بعد ذلك وكان ما أتى به موافقاً لما كان يلزمه فالظاهر صحّة صلاته، ولو لم يتبيّن له الحال[3] وكان يلزمه عمل الاحتياط فالأحوط إعادة الصلاة بعد الفراغ من عمل الاحتياط، و الله العالم.

٨ شعبان ١٣٥٤

---

١. لكن تقدّم و يأتي احتياطه ﷺ في هذه الصورة مطلقاً أو على التفصيل.

٢. مرّت الاشارة إلى موضع هذه الحاشية في التعليقة على المسألة ٦٥.

٣. لعلّ الفارق بين الصورتين أنّه في الأُولى لم تكن وظيفته - واقعاً - هو البناء كي تشكل بأنه مضى في صلاته بدون البناء على ما يلزمه البناء عليه، و هذا بخلاف الثانية.

فروع في الأجزاء المنسيّة وسجود السهو

[١٧٤] س ٨٠: هل حكم ما يُقضى من الأجزاء المنسيّة في الصلاة حكم الصلاة حتّى في مقام الشكّ في الاتيان بها و عدمه مع بقاء الوقت و عدمه؟ و كذا بالنسبة إلى أبعاضها؟ و كيف تُقضى الأبعاض؟

ج: يعتبر فيها جميع ما يعتبر في الصلاة و يبطلها الموانع و القواطع المبطلة لها، و لو تخلّل بينها و بين الصلاة ما ينافيها عمداً و سهواً أو تعمّد ما يبطلها في صورة العمد فالأحوط إعادة الصلاة بعد الإتيان بها، و لو شكّ في الإتيان بها فمع بقاء الوقت يلزمه الإتيان بها، و هو الأحوط - استحبابياً - بعد خروجه[1]، و يقضي أبعاض التشهّد كما فاتت، لكن لو كان الفائت بعض الصلاة على محمّد و آله - صلوات الله عليهم - فالأحوط إعادة الجميع، و الله العالم.

[١٧٥] س ٨١: رجلٌ شكّ في موجب سجود السهو و هو في الصلاة بأن شكّ في حصوله فهل يجب عليه التروّي في الصلاة لئلّا يفوته التذكر الواجب لو أخّره بعدها أم لا يجب عليه؟

ج: لا يجب عليه التروّي و هو في الصلاة، و الله العالم.

٢٢ ذي الحجّة ١٣٤٧

[١٧٦] س ٨٣: يرجى بيان كيفية التشهد في سجود السهو.

ج: الظاهر أنّ التشهّد المتعارف في الفرائض في هذه الأعصار هو التشهّد الخفيف[2] و يجزي في سجود السهو أيضاً هذا التشهّد، بل الأحوط عدم الاجتزاء بقول (أشهد أن لا إله إلّا الله و أشهد أنّ محمّداً رسول الله)، ولكن الجمع أحوط و يأتي بمجموع التشهّدين بقصد القربة المطلقة، و الله العالم.

٧ شعبان ١٣٥٠

---

١. لاحتمال اختصاص قاعدة الشكّ بعد خروج الوقت بأصل الصلاة.

٢. يعني هو المراد بالتشهد الخفيف الوارد في الروايات (راجع الأبواب ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من أبواب الخلل من الوسائل)، في قبال التشهد غير الخفيف المشتمل على شهاداتٍ و صلواتٍ و أذكارٍ مستحبةٍ أُخر كما وردت في موثقة أبي بصير (الباب ٣ من أبواب التشهد).

إذا صلّى صلوات بوضوءات ثمّ علم ببطلان أحد الوضوءات

[١٧٧] س ٨٣: شخصٌ صلّى الصلوات الخمس و توضّأ لكلّ صلاةٍ وضوءاً خاصّاً و بعد هذا تيقَّنَ أنّ أحد هذه الوضوءات فاسد.

ج: لو حصل له العلم ببطلان أحد الوضوءات عند بقاء الوقت لبعض تلك الصلوات يعيد ما كان وقته باقياً و يبني على صحّة ما خرج وقته[١]، ولو كان حصول العلم الإجماليّ المذكور بعد أن خرج وقت الجميع يلزمه رعاية محتملاته[٢]، و الظاهر كفاية الإتيان بقضاء فريضة المغرب و الفجر و رباعيةٍ مردّدةٍ بين الرباعيّات الثلاث مخيّراً فيها بين الجهر و الإخفات و إن كان الأولى بل الأحوط قضاء الجميع، و الله العالم.

لو علم نقصان جزءٍ إمّا من الوضوء أو من الصلاة

[١٧٨] س ٨٤: لو علم بعد الصلاة ترك جزءٍ و شكّ فيه أنّه منها أو من الطهارة لكنّه إن كان منها فهو ذو أثر، فما تكليفه؟

ج: إذا كان الجزء المتروك من الأجزاء المستتبع تركها للفساد على كلّ تقديرٍ فالصلاة و إن كانت متيقّنة الفساد على كلّ حالٍ لكن لعدم انطباقها على ضابط العلم الإجماليّ[٣] فليس لتيقّن فسادها أثرٌ و يلزمه الإتيان بكلا المحتملين، و لتوضيح ذلك مقامٌ آخر، و الله العالم.

٢٢ محرم ١٣٥٢

---

١. لسقوط قاعدة الفراغ الجارية في كلٍّ منها بالتعارض، فتصل النوبة إلى جريان قاعدة الاشتغال في ما بقي وقته و قاعدة الشكّ بعد الوقت في ما خرج، و بذلك ينحلّ علمه الاجماليّ.

٢. لسقوط قاعدة الشكّ بعد الوقت الجارية في كلٍّ منها بالتعارض، و إذا لم تؤمّن فيجب الاحتياط.

٣. يعني أنّ العلم التفصيليّ بفساد الصلاة على كلّ تقديرٍ لا يوجب انحلال العلم الاجماليّ ليكتفى بإعادة الصلاة وحدها و تجري قاعدة الفراغ في الطهارة بلا معارض، لعدم انطباق ذلك على ضابط العلم الاجماليّ، و لعلّ نظره دام ظله إلى ما سيشير إليه في مسألةٍ لاحقة من أنّ الانحلال في مثله يؤدّي إلى ما يلزم من وجوده العدم، بتقريب أنّ العلم التفصيلي ببطلان الصلاة تولّد من العلم الإجمالي بنحو الطهارة أو الركوع فكيف يوجب العلم المتولّد انحلال العلم المتولّد منه و زواله.

إذا ترك سجدتين إمّا من ركعة واحدة أو ركعتين

[١٧٩] س ٨٥: مَن ترك سجدتين و شكّ أنّهما من ركعةٍ واحدة أو ركعتين تكتفون بإعادة الصلاة مع أنّ مقتضى العلم الإجماليّ تلافي السجدتين مع الإعادة، فما وجهه؟

ج: العلم الإجماليّ إنّما يوجب الاحتياط إذا كانت الأُصول الجارية في أطرافه نافيةً كلّها للتكليف دون ما إذا لم تكن كذلك وكان بعضها مثبتاً له، إذ لا يلزم من إجرائها حينئذٍ في مجاريها محذور المخالفة القطعيّة وينحلّ العلم الإجماليّ بذلك، والمقام من هذا القبيل إذ بعد سقوط قاعدة التجاوز والفراغ بالمعارضة تصل النوبة إلى الاستصحاب وهو مثبتٌ لكلا المحتملين ويسقط بالعلم الإجماليّ بعدم وجوبهما معاً[١]، وتصل النوبة حينئذٍ إلى ما تقتضيه البراءة أو الاشتغال، ولجريان قاعدة الاشتغال بالنسبة إلى نفس الصلاة وجريان البراءة بالنسبة إلى قضاء السجدتين و سجدتي السهو فيندرج المقام في الكبرى المسلّمة المذكورة[٢] التي هي من أوضح قواعد العلم الإجماليّ، والله العالم.

إذا علم قبل الركوع إمّا ترك القراءة أو السجدتين من السابقة

[١٨٠] س ٨٦: مَن علم حال القيام و قبل الركوع[٣] إمّا فوات القراءة من التي بيده و

---

١. لما بنى ﷺ عليه في الأُصول من أنّ الأُصول التنزيلية تتعارض في أطراف العلم الاجماليّ ولو كانت مثبتةً للتكليف، لأنّ المجعول فيها هو البناء العمليّ على أحد طرفي الشكّ على أنّه هو الواقع و لا يمكن البناء على ثبوت التكليف واقعاً في كلا الطرفين مع العلم الاجماليّ بانتفائه في أحدهما، و هذا بخلاف الأُصول غير التنزيلية فإنّه يختصّ تعارضها بما إذا كانت نافيةً ليلزم من جريانها في كلا الطرفين المخالفة القطعية.

٢. و هي انحلال العلم الاجماليّ بجريان الأصل المثبت - قاعدة الاشتغال - في أحد طرفيه فيجري الأصل النافي - أصالة البراءة - في الآخر بلا معارض.

٣. يعني بعد دخوله في القنوت، و قد أفتى ﷺ في ذلك - وفاقاً لصاحب العروة ﷺ في المسألة السادسة عشرة من المسائل الختامية لمبحث الخلل - بوجوب العود لتدارك السجدتين و القراءة و الاتمام ثمّ الاعادة جرياً

إمّا السجدتين من السابقة، فتواكم على تداركهما مع الاتمام و الاعادة، فما وجهه؟ و لِمَ لم تقولوا بانحلال العلم الإجماليّ إلى معلومية القراءة تفصيلاً لوجوبها على التقديرين؟

ج: لأنّ الانحلال يتوقّف على العلم بوجوب أحد الطرفين على كلّ تقديرٍ، و ليس المقام من هذا القبيل، إذ القراءة لو كانت هي المنسيّة كانت هي الواجبة، أمّا إذا كان المنسيّ هو السجدة دون القراءة فإن تذكرَ نسيان السجدة قبل الركوع و لزمه العود إلى تداركها تكون القراءة أيضاً واجبةً بمقتضى لزوم الترتيب و تكون قراءته السابقة حينئذٍ زيادةً سهويّةً يلزمه سجدتا السهو لها - بناءً على وجوبهما لكلّ زيادةٍ و نقيصة -، و أمّا إذا لم يتذكر نسيانها و لم يجب العود إلى تداركها كانت قراءته السابقة هي الصحيحة الواقعيّة و لا يلزمه إعادتها، فدعوى أنّ وجوب القراءة في المقام معلومٌ تفصيلاً على كلّ تقديرٍ غلطٌ واضح، و توهُّم أنّ العلم الإجماليّ ينحلّ بذلك إلى معلومٍ تفصيليّ و مشكوك بدويّ غلطٌ آخر، لرجوع الأمر حينئذٍ إلى ما يلزم من وجوده عدمه من جهتين أو جهات[1]، و لتوضيحه مقامٌ آخر، و الله العالم.

[١٨١] س ٨٧: من صلّى الصلوات الخمس و علم أنّه توضّأ لصلاة الصبح و صلاة

على مقتضى العلم الاجماليّ، و ضعّفه ﷺ في تعليقته الشريفة - غاية الضعف - ما احتمله الماتن ﷺ من الاكتفاء بالاتيان بالقراءة من دون إعادةٍ بدعوى العلم بوجوب القراءة على كلّ تقدير فينحلّ العلم الاجماليّ و تجري قاعدة التجاوز بالنسبة إلى السجدتين بلا معارض، و هذا ما أشكل على هذا السائل فسأل عمّا يمنع من البناء على الانحلال، و قد أجاب ﷺ -كما ستسمع - أوّلاً بإنكار كون وجوب القراءة معلوماً تفصيلاً، و ثانياً بأنّه على فرض تسليمه فليس مثل هذا العلم التفصيليّ صالحاً لانحلال العلم الاجماليّ به، فلاحظ.

١. الظاهر - و الله العالم - أنّه ﷺ يريد بذلك أنّ العلم التفصيليّ بفوات القراءة متولّدٌ من العلم الاجماليّ بفوات أحد الأمرين و ناشٍ منه فكيف يوجب مثل هذا العلم التفصيليّ انحلال العلم الاجماليّ المولّد له و إلّا لزم من وجود العلم الاجماليّ عدمه، و أيضاً لو انحلّ العلم الاجماليّ بالتفصيليّ انحلّ بتبعهِ التفصيليّ المتولّد منه فيلزم من وجود التفصيليّ أيضاً عدمه، و أيضاً يلزم من وجود الانحلال عدمه فإنّه إذ لزم من انحلال العلم الاجماليّ انحلال التفصيليّ -كما عرفت - فيلزم من انحلاله عود الاجماليّ و زوال انحلاله، فتبصّر.

العشاء ثمّ علم أنّه أحدث عقيب أحد الوضوءين ما حكمه؟

ج: لو حصل له هذا العلم الإجماليّ بعد خروج وقت العشاء يلزمه قضاء الصلوات الخمس جميعاً، ولو حصل قبل خروج وقتها يجزيه إعادة العشاء وحدها ولا يلزمه قضاء صلواته السابقة[1]، والله العالم.

٦ ذي القعدة ١٣٥٣

ما وظيفة من يعتقد بطلان صلاة المصلّي

[١٨٣] س ٨٨: رجلٌ صلّى صلاةً واجبة واعتقد بصحّة صلاته وكان هناك شخصٌ آخر واقفاً واعتقد ذلك الشخص بفساد صلاة الرجل، فهل يجوز أو يجب على ذلك الشخص المعتقد بفساد صلاة الرجل أن يسحبه ويُفسد صلاته عليه أم يجب عليه أن يخبره بفساد صلاته من دون أن يسحبه ويُفسد عليه صلاته أم لا يجب ذلك كلّه؟

ج: تختلف صور المسألة باعتبار استناد ما يعتقده ذلك الشخص من فساد صلاة المصلّي إلى الجهل بالحكم الشرعيّ أو إلى السهو ونحوه، وعلى هذا التقدير فيمكن أن يكون في الأركان أو في غيرها، ولو كان ناشئاً عن الجهل بالحكم الشرعيّ فالأحوط إعلامه بذلك[2]، وفي ما عدا ذلك[3] لا يتوجّه على ذلك الشخص تكليفٌ - على الظاهر - أمّا سحبه وإفساد صلاته عليه فهو خارجٌ عمّا يتعلّق به التكليف حتّى في صورة الجهل، والله العالم.

١٣ ذي الحجّة ١٣٥٣

---

١. مرّ وجهه في نظيره في المسألة ٨٣، ولعلم أنّ مفروض السؤال هنا أنّه توضّأ وضوءين أوّلهما للصبح والظهرين والمغرب والثاني للعشاء، ولم يتعرّض ﷺ هنا لما يمكن أن يكتفي به في صورة لزوم الاحتياط كما تعرّض له هناك، والظاهر أنّه يكفي الاتيان بقضاء الصبح والظهر ورباعيةٍ أُخرى - مردّدةٍ بين العصر والعشاء - والمغرب.

٢. من باب وجوب تبليغ الأحكام وإرشاد الجاهل بالحكم الشرعي.

٣. كما إذا كان الفساد ناشئاً عن السهو في الأركان، إذ لا فساد مع السهو في غيرها، وعدم وجوب الاعلام في هذه الصورة لأجل عدم الدليل عليه.

الفصل السادس: صلاة الجماعة

عدم جواز الائتمام بمن يصلّي احتياطاً مطلقاً

[١٨٣] س ٨٩: هل يجوز الائتمام بمن يصلّي عن ميّتٍ بأُجرة - مع علمه بأنّ ذلك الميّت عليه قضاءٌ أو مع عدم علمه - لمن يصلّي عن نفسه أداءاً أو قضاءاً عن نفسه أو عن أحد أبويه، كانت صلاته يقينيّةً أو احتياطية أو كان مأجوراً عن ميّتٍ آخر أم لا؟

ج: لو كان الإمام يصلّي قضاءاً يقينيّاً فسواءٌ كان يقضي عن نفسه أو عن غيره تبرّعاً أو بأُجرةٍ يجوز الائتمام به في الفرائض الأدائية و القضائية يقينيةً كانت أو احتياطية من دون فرقٍ بين أن يكون المأموم قاضياً عن نفسه أو عن غيره تبرّعاً أو بأُجرة، و يكفي في الاحتياطية التي يصلّيها المأموم كونه ناوياً للإتيان بها برجاء المطلوبية، أمّا إذا كانت صلاة الامام احتياطيةً فالظاهر عدم جواز الائتمام به في شيءٍ من الصور مطلقاً[١]، و الله العالم.

١٠ رمضان ١٣٤٩

---

١. لعدم إحراز كون صلاته صلاة فريضةٍ مأموراً بها، و إحرازه ممّا لابدّ منه في جواز الائتمام به حتّى لمن يصلّي احتياطاً.

[١٨٤] س ٩٠: في كلّ سنةٍ نُنبّه الناس على فتواكم من عدم صحّة اقتداء من تيقّن الفوت بمن يعيد صلاته احتياطاً و الناس ملتفتون و أئمّة الجماعة ملتفتون، و قد اتّفق أنّ إماماً لا يعلم بهذه الفتوى و هو يقضي احتياطاً و رجلٌ آخر يأتمّ به و كان المأموم متيقّن الفوت و هو أيضاً لا يعلم بالفتوى بل و لا بحالة الإمام من أنّه محتاطٌ أو غير ذلك و الآن علم هذا المأموم بفتواكم، فهل ما صدر منه في الأيّام الماضية من الصلوات التي اقتدى بها بهذا الامام مفرّغةٌ للذمّة أو لا؟ و كيف الحال في ما لو كان المأموم مستأجَراً عن ميّت؟ و هل يفرّق الحال في الأجير بين ما لو كان مستأجراً عن فائتٍ للميّت أو عن صلاةٍ احتياطية؟

ج: من كان يصلّي صلاةً احتياطية لا يفرّق في عدم جواز الائتمام به بين أن يصلّي عن نفسه أو عن غيره تبرّعاً أو بأُجرةٍ، و لو كان يقضي فائتةً قطعية لا يفرّق في جواز الائتمام به بين هذه الأقسام، وكذلك المأموم أيضاً لا يفرّق في جواز اقتدائه بمن كان يصلّي صلاةً يقينيّة بين هذه الصور، و لو كان من يريد الائتمام جاهلاً بحال الإمام و أنّ صلاته يقينيةٌ أو احتياطية يلزمه الفحص - على الظاهر-، أمّا هذا الرجل الذي اقتدى بمن كان يصلّي صلاةً احتياطية جاهلاً بذلك فليرجع إلى غيري في صحّة صلواته[1] التي اقتدى فيها بذلك الإمام أو فسادها، و بعد ذلك يتفحّص عن حال الإمام، و الله العالم.

٢٣ رمضان ١٣٤٩

فروع متفرقة

[١٨٥] س ٩١: لو كان إمام الجماعة يقضي عن نفسه لاشتغال ذمّته بالصلاة أو كان مستأجَراً عن ذمّته مشغولةٌ بها أو كان متبرّعاً عن ذمّته مشغولةٌ بها و المأموم أيضاً يقضي عن نفسه لاشتغال ذمّته بها أو كان مستأجَراً عن ذمّته مشغولةٌ أو

---

١. فإنّه أتى بعملٍ ناقصٍ جهلاً بالحكم و لا دليل على إجزائه و مقتضى القاعدة عدمه، و حديث لا تعاد - على مبناه ﷺ - لا يشمل الجاهل، فلعلّ مجتهداً آخر يجد سبيلاً إلى تصحيح عمله.

كان متبرّعاً عمّن ذمّته مشغولةٌ بها هل يصحّ الاقتداء بالإمام في صورة تساوي الجهة - من كون القضاء عن أنفسهما أو كانا مستأجرين أو متبرّعين - و في صورة اختلاف الجهة بين الامام و المأموم من هذه الجهات أم لا يصحّ؟ و هل يصحّ اقتداء المحتاط لنفسه بالمحتاط لنفسه و اقتداء المحتاط بالقاضي على جهةٍ من الجهات السابقة و اقتداء القاضي بالمحتاط أم لا؟

ج: لو كان الإمام يصلّي صلاةً قطعيّاً وجوبُها فسواءٌ كان مؤدّياً أو قاضياً عن نفسه أو عن غيره بتبرّعٍ أو إجارة يجوز الائتمام به في تلك الصلاة سواءٌ كان المأموم يصلّي صلاةً واجبةً يقينيّة أو احتياطيّةً أدائيّةً أو قضائية عن نفسه أو عن غيره بتبرّعٍ أو إجارةٍ مطلقاً، و لو كان الإمام يصلّي صلاةً احتياطيّة لم يجز الاقتداء به في تلك الصلاة مطلقا، و الله العالم.

٥ ذي القعدة ١٣٤٩

[١٨٦] س ٩٣: إذا كان الإمام يصلّي في محرابٍ منخفضٍ عن المأمومين مقدار شبرٍ و في آخر الصفوف مكانٌ منخفضٌ عن المأمومين انخفاضاً تسنيمياً مقدار شبر بحيث يساوي انخفاضه المحراب و موقف الإمام، فهل صلاة المأمومين فيه صحيحةٌ أم لا؟

ج: لو لم يكن ذلك المكان أخفض من موقف الإمام صحّ الاقتداء به في ذلك المكان و إن كان أخفض من موقف المأمومين الذين هم واسطة الاتصال بالإمام، و الله العالم.

٢٩ جمادى الأُولى ١٣٥١

[١٨٧] س ٩٣: هل يجوز لمقلّدكم أن يقتدي في صلاة الجمعة بالإمام المحدّث مطلقا إذا اعتقد عدالته؟ و أيضاً أيجوز أن يقتدي به في غيرها من الصلوات اليوميّة و هو يجهر في الأخيرتين؟

ج: لو كان المحدّث سالكاً مسلك العلّامة المجلسي و الحرّ العاملي و أمثالهما من المحدّثين و لم يتجاسر و لم يطعن أو لم يُطل لسانه على حَمَلة أعباء الدين و حفّاظ

الشريعة و ودائع النبوّة بأدنى جسارة، و فُرض كونه قد أخذ مسلك المحدّثين عن نظرٍ و اجتهادٍ صحيح لا عن تقليد الآباء و العشيرة وكان عدلاً مرضيّاً جاز الصلاة خلفه، لكنّي لا أعلم أنّ محدّثي عصرنا كذلك أو أنّهم يسلكون وادياً آخر، ولا يمكنني الفتوى بجواز الائتمام بهم لذلك، و الله العالم.

غرّة ذي القعدة ١٣٤٧

عدم جواز إمامة من لا يرى نفسه أهلاً لها

[١٨٨] س ٩٤: هل يصلح لمن لا يرى نفسه صالحاً للإمامة أن ينوي في صلاته الإمامة إذا كان المأموم يعتقد لياقته؟

ج: لا يجوز له أن ينوي الإمامة[١] ولا أن يؤم في صلاة الجمعة ولا المعادة[٢]، لكن لو نوى الإمامة في غيرهما لا يبعد عدم بطلان صلاته بذلك[٣]، أمّا المعادة و الجمعة فالصحّة فيهما مُشكلة، و الله العالم.

حكم الانفراد في المعادة جماعةً

[١٨٩] س ٩٥: رجلٌ صلّى فرضه منفرداً ثمّ أعاده جماعةً فهل له أن ينفرد في ذلك الفرض؟ و على تقدير المنع فهل يستباح لذوي الأعذار؟

ج: الأحوط الاقتصار في المعادة[٤] على ما إذا كان المأموم حاضراً عند أوّل صلاة الإمام لا في أثنائها، و أن لا ينفرد في الأثناء إلّا لضرورةٍ موجبةٍ لذلك، و يلزم أن لا يكون ناوياً للانفراد من أوّل الأمر، و الله العالم.

٧ رجب ١٣٤٧

---

١. لأنّه إذا لا يرى نفسه عادلاً - و هي شرطٌ في تحقّق الجماعة - فلا يتحقّق منه الامامة شرعاً، فقصدُهُ الامامة - و الحالة هذه - نوع مخالفةٍ للشارع و تجرّؤٍ عليه.

٢. لاشتراط الجماعة في صحّتهما و هو يعلم عدم تحقّقها بإمامته، فتصدّيه للامامة - و الحالة هذه - تصدٍّ لأمرٍ غير مشروع و إسنادُهُ إلى الشارع تشريعٌ محرّم.

٣. فإنّ بطلان الجماعة في غيرهما لا يوجب بطلان أصل الصلاة، بخلافهما.

٤. لأنّ ذلك هو القدر المتيقّن من أدلّة مشروعيتها بعد عدم ثبوت إطلاقٍ لها.

قراءة المأموم في الصلاة الجهرية

[١٩٠] س ٩٦: رجلٌ قرأ خلف الإمام في الصلاة الجهرية جاهلاً هل تصحّ صلاته أم تبطل؟

ج: الظاهر بطلان صلاته[١] و لزوم الإعادة و القضاء، نعم لو كان لا يسمع قراءة الإمام وقرأ إخفاتاً لا يبعد الصحّة، ولو قرأ جهراً فلا يترك الاحتياط بالإعادة و القضاء[٢]، و الله العالم.

١٥ ربيع الثاني ١٣٤٨

[١٩١] س ٩٧: هل الأفضل للمأموم أن يأتي بالتكبيرات الافتتاحية مع أدعيتها الثلاثة ولكن يفوته مقدارٌ من قراءة الإمام أم يتركها و تحصيل ثواب القراءة أفضل؟

ج: الظاهر أن يكون إدراك القراءة أفضل[٣]، لكن لو وسعه أن يأتي بالتكبيرات و أدعيتها قبل أن يُحرم الإمام بعد فراغه عن الإقامة فهو الأفضل، لكن الظاهر أن لا يسع الوقت لذلك، ولكن لا بأس بالاقتصار على التكبيرات الستّ و دعاء التوجّه و لا ينوي به[٤] الورود قبل تكبيرة الإحرام، و الله العالم.

٢٣ ربيع الثاني ١٣٤٨

لا يجب على الإمام إعلام المأمومين ببطلان صلاته

[١٩٢] س ٩٨: رجلٌ صلّى ناسياً للجنابة و في آخر ركعةٍ من صلاته تذكر أنّه على غير طهارة، فهل يجب عليه إعلام المأموم لو اتّفق أنّ هناك من يأتمّ به أو لا؟

---

١. للنهي عن القراءة في الجهرية المقتضي لفسادها، فتبطل الصلاة بالزيادة العمدية.

٢. للتقييد في بعض النصوص الآمرة بالقراءة عند عدم السماع بأن يقرأ لنفسه (الوسائل - الباب ٣١ من أبواب الجماعة).

٣. لأفضلية الواجب من المستحب.

٤. أي بدعاء التوجّه و هو (وجّهتُ وجهي ...) و ذلك لأنّ صحيحة الحلبي ظاهرةٌ بل صريحةٌ في كونه بعد تكبيرة الاحرام و قبل الاستعاذة، نعم صحيحة زرارة قد تشعر بكونه قبلها، لاحظهما في الباب ٨ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

ج: لا يجب عليه إعلام المأمومين[1] وتصحّ صلاتهم على كلّ حال، نعم لو اطّلعوا في أثناء الصلاة أنّ الإمام محدثٌ بالحدث الأكبر أو الأصغر يلزمهم نيّة الانفراد، والله العالم.
٣ محرم ١٣٥١

وجوب انتظار المأموم إذا كبّر ولم يدرك ركوع الإمام

[١٩٣] س ٩٩: إذا نوى الائتمام في الصلاة الرباعيّة والإمام في الثالثة فلمّا كبّر للإحرام رفع الإمام رأسه من الركوع وانتظره إلى الرابعة، فهل له أن يقرأ والإمام ساجدٌ قبل أن يشرع في الرابعة أو لابدّ أن ينتظره حتّى يقوم للرابعة فيسبّح الإمام ويقرأ المأموم؟ قد يتوهّم وجوب الانتظار، ولا وجه له لأنّ وجوب القراءة ليس من أحكام الاقتداء والايتمام كي يتوقّف على تحقّقه بل هو من أحكام طبيعة الصلاة فإذا تحقّق الدخول فيها بالتكبير وجب ما هو مرتّبٌ على التكبير من قراءة الفاتحة لوجوب إتمام الصلاة بالإتيان ببقيّة أجزائها.
يوم الاثنين ١٨ شعبان ١٣٥٠، الأحقر علي بن ابراهيم القمّي

ج: بعد السلام عليكم، نعم ضيقُ التعبير عن البرهان على وجوب الانتظار أوجب التأخير، وها نقدّم سؤالاً وهو أنّه لو اتّفق ذلك في الركعة الأُولى من صلاة الإمام و بعد أن كبّر المأموم للإحرام رفع الإمام رأسه من الركوع فبقي المأموم قائماً ينتظر قيام الإمام للركعة الثانية فهل يجوز له القراءة حال سجود الإمام أو لا يجوز؟، لا أظنّ أن تلتزموا بالجواز، ولو التزمتم بالعدم فهل الموجب له إلّا أنّ أوّل ركعات المأموم إنّما هو بعد قيام الإمام وهذا القيام السابق عليه خارجٌ عن حال صلاته[2] ولا فرق بين أن

---

١. فيتمّ هو صلاته صورةً وليس عليه إعلامهم بالأمر لينووا الانفراد لعدم الدليل على وجوب الإعلام، بل قد يستفاد عدم وجوبه من صحيحة زرارة الواردة فيمن أخلّ بالنية (الباب ٣٩ من أبواب الجماعة) و من إطلاق صحيحتي الحلبي و زرارة (الباب ٣٦ منها، الحديث ١ و ٥) الواردتين فيمن صلّى بقوم محدثاً والنافيتين لوجوب الإعلام عليه، فإنّه يشمل ما إذا تذكر في الاثناء، هذا. لكنّه ﷺ احتاط بوجوب الإعلام في تعليقته على المسألة ٣٦ من فصل أحكام الجماعة من العروة.

٢. يعني ليس جزءاً صلاتياً واجباً عليه.

يبقى قائماً أو يجلس وينتظر قيام الإمام فيقوم معه، وإذا كان حال هذا القيام ذلك فعدم صلاحيته للقراءة حال حصوله ظاهرٌ.

وبالجملة فلا مناص عن الالتزام بخروج هذا القيام عن كونه هو القيام الواجب على المأموم في أوّل ركعات صلاته من دون فرقٍ بين ما إذا كان الإمام في الركعة الأُولى أو في ركعةٍ أُخرى من ركعاته، وقضية ذلك هو عدم صلاحيّته للقراءة فيه مطلقاً، ولا سبيل لأن يُفرّق بين ما إذا ائتمّ في الركعة الأُولى وغيرها بسقوط القراءة في تلك الصورة عن المأموم دون سائر الصور، فإنّ السقوط عن المأموم إنّما هو لتحمّل الإمام لها وليس سقوطاً ابتدائياً بلا بدل، ولذا قلنا إنّ قوله عليه السلام «لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب» لم يخصّص بصلاة الجماعة.

ولولا أنّ محلّ قراءة المأموم إنّما هو بعد قيام الإمام وكان محلّه بعد الدخول في الصلاة لم يكن محلٌّ لإطلاق التحمّل وكان مخصوصاً بما إذا لم يقرأ المأموم قبل قيام الامام[1]، فإنّ دعوى أنّ وجوب القراءة من أحكام طبيعة الصلاة ممّا لا سبيل لأنْ يُفرّق فيها بين أن يكون الإحرام للصلاة في أوّل الركعات من صلاة الإمام أو في سائر ركعاتها، والله العالم.

٢٦ شعبان ١٣٥٠

متابعة المأموم للإمام في مورد عدم جوازها

[١٩٤] س ١٠٠: قال السيّد في العروة في المسألة (٩) من أحكام الجماعة: «ولو رفع المأموم رأسه عامداً لم يجزله المتابعة وإن تابع عمداً بطلت صلاته للزيادة العمدية، ولو تابع سهواً فكذلك إذا كان ركوعاً أو في كلٍّ من السجدتين وأمّا في السجدة الواحدة فلا»، فلو كان ذلك - أعني رفع الرأس من السجود عمداً - في

١. يعني يلزم من ذلك تقييد إطلاق التحمّل الوارد في النصوص والفتاوى بما إذا لم يقرأ المأموم قبل قيام الامام، وهو خلاف الظاهر.

السجدة الأُولى و تابع سهواً فهل يكون قد فرغ بتلك المتابعة السهوية من السجدتين على وجهٍ لا يجوزله الإتيان بسجدةٍ ثالثة أو أنّ تلك المتابعة السهوية لا تحسب سجدةً ثانية و يجب عليه الإتيان بالسجدة ثالثاً؟

ج: يلزمه متابعة الإمام في سجدته الثانية على كلّ تقدير، و تكون سجدةٌ ثالثةٌ له[1]، والله العالم. نعم لو نرى الانفراد في ذلك الحال[2] يُشكل الأمر والأحوط حينئذٍ أن لا يحسب هذه السجدة التي أتى بها بقصد المتابعة من السجدتين و يأتي بالسجدة الأُخرى و يتمّ صلاته ثمّ يعيدها، والله العالم.

غرّة جمادى الثانية ١٣٥٢

وظيفة المأموم إذا نسي الإمام القراءة

[١٩٥] س ١٠١: إذا نسي الامام القراءة ثمّ ركع و قد علم المأموم بذلك هل يتعيّن عليه القراءة أو يركع متابعةً للامام؟

ج: إذا علم بذلك قبل ركوعه بمتابعة الامام فالأحوط الانفراد[3] ثمّ القراءة و يتمّ صلاته منفرداً، والله العالم.

الايتمام بإمامٍ يخالفه في أحكام الصلاة

[١٩٦] س ١٠٣: هل يجوزأن يأتمّ بمن يخالفه اجتهاداً أو تقليداً في خصوص أحكام الصلاة؟

---

١. و تكون سجدته الثانية - التي قصد بها المتابعة سهواً- من الزيادة السهويّة غير القادحة.

٢. يعني قبل الاتيان بالسجدة الثالثة.

٣. لم يعلّق ﷺ على ما في العروة - المسألة ٣٥ من فصل أحكام الجماعة - من الفتوى بوجوب الانفراد في مفروض المقام، بل فيما اختصره من كتاب الوسيلة (١٩٨) صرّح ﷺ بأنّه الأقوى، و الظاهر أنّ الوجه فيه دعوى التلازم بين انعقاد الجماعة و ضمان الامام للقراءة في الأُوليين فإذا انتفى الضمان بطلت الجماعة، و لا أقلّ من الشكّ في ذلك فيُشكّ معه في مشروعيّة الجماعة و مقتضى الأصل عدمها، هذا. و إثبات التلازم المذكور لا يخلو عن صعوبة و لا بدّ من المراجعة و التأمّل.

ج: إذا كانت صلاة الإمام باطلة عند المأموم اجتهاداً أو تقليداً لم يجزله الايتمام به[١] - على الأحوط بل لا يخلو عن قوّة -، والله العالم.

[١٩٧] س ١٠٣: إنّ الرجل يصلّي وراء شخصٍ رجاءَ نفعه ممّا في يده فهل يُعدّ هذا رياءاً أو لا؟ وعلى كلا التقديرين هل تفسد الصلاة أم الجماعة خاصّة؟

ج: دخوله في الرياء[٢] - موضوعاً - أوكونه من الضمائم الأُخر لا يخلو عن الإشكال[٣]، وعلى التقدير الأوّل يوجب فساد الصلاة أيضاً - على الأقوى[٤] - ولا يوجبه على التقدير الثاني[٥]، والله العالم.

[١٩٨] س ١٠٤: إنّي كنت استفتيت من سيادتكم عن الرجل يصلّي وراء شخصٍ رجاءَ نفعه ممّا في يده مع كونه قاصداً للقربة في الصلاة هل يُعدّ هذا رياءاً أو لا؟ وهل تفسد الصلاة أم الجماعة خاصّة؟ فأفتيتم ببطلان الصلاة، ولم تنفضّلوا بحكم هذا العمل من حيث الحرمة وغيرها.

ج: ترجَّحَ عندنا سابقاً دخوله - موضوعاً - في الرياء، وكان ما قوّيناه من فساد الصلاة به مبنيّاً على ذلك، وحرمته أيضاً على هذا التقدير ظاهرةٌ، لكن حصل لنا التوقف -فعلاً- في تحقّق ضابط الرياء بذلك أوكونه من الضمائم الأُخر، والله العالم.

---

١. إذ لا ائتمام إلّا في صلاةٍ صحيحة والمفروض بطلانها في معتقد المأموم، والحجة القائمة لا حجية لها إلّا في حقّ من قامت عنده، ولا دليل في المقام على أنّ المدار في جواز الائتمام الصحّة عند الامام.

٢. أي الرياء في خصوصية الجماعة التي هي من الأوصاف اللاحقة بالصلاة، لا في أصل الصلاة.

٣. الظاهر أنّ منشأ التردد في كونه من الرياء أو من الضمائم المباحة هو التردد في تحقّق الرياء المحرّم بمجرّد العمل بداعي إراءة الغير مطلقا أو أنّه يعتبر في تحققه أن يقصد بإراءته محمدة الناس والمنزلة عندهم -كما يستفاد من جملةٍ من نصوصه-، فإن كان هو الأوّل دخل فيه مفروض السؤال، لأنّ المأموم يقصد بالجماعة إراءة الامام اقتداءه به رجاءَ بذله وعطائه، ولا كذلك على الثاني فيدخل الفرض في الضمائم المباحة.

٤. وإن كان رياءاً في الجماعة التي هي وصفٌ للعبادة خارجٌ عنها، لإطلاق ما دلّ على بطلان العبادة إذا دخل فيها أدنى شائبة الرياء، راجع الباب ٨ و١١ و١٢ من أبواب مقدمة العبادات من الوسائل.

٥. إذ لا يعتبر في صحّة الجماعة قصد القربة بها زائداً على قصد القربة في أصل الصلاة فلا مانع من أن يقصد بها غرضاً دنيوياً، لكن لا يترتّب عليها ثوابها.

أولوية الإمام الراتب استحبابيّة، ومعنى الأولوية

[١٩٩] س ١٠٥: إمام جماعةٍ عالمٌ فاضلٌ راتبٌ في مسجدٍ منذ سنين هل يجوز أن يُنحّى عن مسجده من غير مرجّحاتٍ شرعيّة و يصلّي فيه غيره؟

ج: ليس لأحدٍ أن يمنع الإمام الراتب عن إقامة الجماعة[١] في المسجد الذي كان يصلّي فيه، و ليس للإمام الراتب أيضاً أن يمنع غيره عن إقامة الجماعة في ذلك المسجد مع عدم مزاحمته له، كما لو صلّى في وقتٍ آخر غير وقته، أو في مكانٍ آخر من أمكنة المسجد غير ما يصلّي هو فيه بحيث لا يزاحمه و لا يزاحم أحداً ممّن يأتمّ به، و الله العالم.

٨ جمادى الثانية ١٣٤٩

[٢٠٠] س ١٠٦: جامعٌ كان فيه إمامٌ يصلّي جماعةً و قد تركه مدّة عشرة أشهر تقريباً و بقي الجامع معطلاً بلا جماعة ثمّ جاء إمامٌ آخر و صلّى فيه جماعةً بعد أن تكلّم جملة من الناس مع الأوّل لأجل الخروج إلى الصلاة فأبى و امتنع و لم يصدر منه منعٌ في حقّ الامام الثاني فبقي الثاني يصلّي فيه مدّة سنتين أو أكثر، و الآن بدا للأوّل أن يصلّي في الجامع، فهل حقّ السبق باقٍ للأوّل مع الترك هذه المدّة أو انتقل حقّ السبق للامام الثاني؟ و على تقدير ثبوت حقّ السبق للثاني فلو تعدّى الأوّل و غصب هذا الحقّ فهل تبطل الصلاة أو يفعل حراماً فقط من دون بطلان؟

ج: ليُعلم أنّ أولويّة الإمام الراتب في المسجد ليس حقّاً لزومياً كي يحرم مزاحمته و إنّما هي كأولويّة الأسنّ و الأقرأ و نحوهما من المرجّحات الاستحبابية المحضة[٢]، و أقصى ما تقتضيه هذه الأولويّة الاستحبابية هو عدم مزاحمته في الوقت و المكان[٣]،

---

١. يعني في ما إذا سبق الامام الراتب إلى المكان لإقامة الجماعة فيه و أشغله فليس لأحدٍ منعه، كما أنّه إذا سبق إليه غيره جاز ذلك و ليس للراتب منعه، لما سيأتي من أنّ أولويّة الراتب استحبابيةٌ لا لزوميّة.

٢. الظاهر أنّه متسالمٌ عليه بينهم و قد ادّعي عليه الاجماع.

٣. بأن يسبقه الغير إلى ذلك المكان في ذلك الوقت.

فلو صلّى إمامٌ آخر في ذلك المسجد في وقتٍ آخر قبله أو بعده لم يكن منافياً لذلك الحقّ الاستحبابيّ، وكذا لو صلّى في مكانٍ آخر من أمكنة المسجد خارجٍ عمّا تشغله جماعة الإمام الراتب في الوقت الذي يصلّي الإمام الراتب أيضاً في ذلك الوقت ولا يجوز للإمام الراتب أن يمنع الإمام الآخر عن الصلاة في ذلك، وفي مفروض السؤال لا يجوز لأحدٍ من الإمامين المذكورين أن يمنع الآخر عن الصلاة في ذلك المسجد، و لا محلّ للسؤال عن انتقال حقّ السبق عن الإمام الأوّل إلى الثاني أو عدمه، ولا يجوز للإمام الأوّل أن يمنع الثاني عن الصلاة في ذلك المسجد ولا العكس، والله العالم.
٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٢

ولو راجعتم ما أوضحناه في رسالتنا (وسيلة النجاة) المطبوعة جديداً في سوريا في مسألة تشاحّ الأئمّة[1] ترتفع الشبهات المسؤول عنها بأسرها ويتّضح أنّ رجوع الإمام الأوّل إلى الصلاة في ذلك المسجد ليس غصباً لحقّ من الإمام الثاني ولم يفعل حراماً فضلاً عن كونه موجباً لبطلان صلاته، والله العالم.

[٣٠١] س ١٠٧: إذا أُقيمت جماعةٌ في مسجدٍ أو غيره فهل يجوز لأحدٍ الانفراد بالصلاة هناك إذا كان في ذلك مسٌّ بكرامة الامام؟

ج: لو كانت الصلاة منفرداً في ذلك المكان تمسّ بكرامة الإمام فالأولى بل الأحوط تركها، والله العالم.

١٣ ربيع الأوّل ١٣٥١

---

١. قال ﷺ في ما اختصره من كتاب الوسيلة -طبعة النجف الأشرف لسنة ١٣٤٢ (١٩٨)-: «والامام الراتب في المسجد أولى من غيره لكنّ أولويّته استحبابيةٌ محضة فلا يحرم مزاحمة الغير له وسبقه إلى المحل الذي يصلّي الراتب فيه في وقته وإن كان الأولى تركه، أمّا في غير ذلك الوقت أو في مكانٍ آخر من أمكنة المسجد غير ما يصلّي الراتب فيه فكلاهما خارجان عمّا تقتضيه أولويّة الراتب بالكلّيّة ولا يجوز له أن يمنع عن شيءٍ منهما، ولو حاول ذلك خرج عن أهلية الائتمام به كلّياً، والله العالم».

الفصل السابع: صلاة المسافر

حكم من سافر للزيارة بقصد تفويت الحجّ

[٣٠٣] س ١٠٨: رجلٌ وجب عليه الحجّ لكنه تركه و سافر إلى زيارة الرضا - عليه و على آبائه و أبنائه أفضل السلام - قاصداً بهذه الزيارة تفويت الحجّ لأنّه لو لم يسافر للزيارة لَمَشى إلى الحجّ ولكنه مشى إلى الزيارة لقصد فوات الحجّ منه بحيث استند فوات الحجّ إلى سفره للزيارة، فهل يكون هذا السفر معصيةً يجب معه إتمام الصلاة أو لا؟

ج: في مفروض السؤال يحتاط بالجمع في سفره[1]، نعم لو نوى الإقامة في مشهد الرضا - صلوات الله عليه و على آبائه و أبنائه المعصومين - اقتصر على التمام، و الله العالم.

٢٤ رجب ١٣٤٨

---

١. الظاهر أنّ وجهه أنّ ترك الحجّ الواجب في مفروض السؤال ليس متوقّفاً عادةً على السفر بحيث لا يتمكن من تركه إلّا بذلك، و قد اختارﷺ في ما إذا كان السفر ضداً لواجبٍ و مستلزماً لتركه - كما صرّحﷺ به في تعليقته على المسألة ٢٧ من فصل صلاة المسافر من العروة - أنّه إنّما يكون سفر معصيةٍ يجب فيه التمام إذا كان بحيث لا يتمكن من تركه عادةً إلّا بذلك و احتاط في ما سوى ذلك، و الظاهر ابتناؤه على أنّه بذلك يندرج تحت عنوان كون السفر لغايةٍ محرّمة و توقّف ارتكاب الحرام عليه، فلاحظ.

حكم السفر بغير إذن الزوج أو الوالدين

[٣٠٣] س ١٠٩: هل يعتبر في سفر المكلّف إذن والديه أم لا؟ و هل يعتبر في سفر الزوجة إذن الزوج أم لا؟ ولو سافر الولد بدون إذن والديه أو سافرت الزوجة بدون إذن زوجها هل السفر سفر معصيةٍ يجب فيه إتمام الصلاة أو لا؟

ج: لو سافرت الزوجة بدون إذن زوجها و بغير رضاه كان سفرها من سفر المعصية[1]، و يلزمها إتمام الصلاة ولو مع رجحان سفرها في حدّ نفسه كما إذا سافرت للزيارة مثلاً، وكذلك سفر الولد مع منع الوالدين أيضاً أو أحدهما من سفر المعصية و يلزم الولد إتمام صلاته فيه - على الأقوى - ولكن بشرط كون سفره إيذاءاً لهما[2]، و أمّا إذا كان منعهما لمجرّد الإرفاق بالولد و لا يكون إيذاءاً لهما فكونه من سفر المعصية مشكلٌ بل ممنوعٌ، والله العالم.

٨ جمادى الأُولى ١٣٤٩

حكم من يكثر سفره لزراعة أو تجارة

[٣٠٤] س ١١٠: رجلٌ استحصل أرضاً زراعية قرب بغداد من الحكومة و هو من أهالي كربلاء و صار يتردّد إليها على الدوام و لا يستقرّ في مكانٍ أكثر من عشرة أيّام فهل يجب عليه القصر أو التمام؟

ج: يجب عليه القصر في أسفاره التي يتردّد فيها إلى الأرض المذكورة[3]، إلاّ إذا نوى الإقامة فيها فيجب عليه التمام حينئذٍ، والله العالم.

٣ ذي القعدة ١٣٥١

---

١. على المشهور من عدم جواز خروجها من بيتها بدون إذنه مطلقاً و إن لم يكن منافياً لحقّه في الاستمتاع، و تدلّ عليه جملةٌ من النصوص المرويّة في الباب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح من الوسائل.

٢. لعدم الدليل على وجوب إطاعة الوالدين بقولٍ مطلق، بل مقتضى الأمر بالإحسان إليهما و مصاحبتهما بالمعروف و النهي عن عقوقهما هو اختصاص الوجوب بما إذا كانت المخالفة إيذاءاً لهما و عقوقاً و إساءةً إليهما.

٣. يأتي وجهه في المسألة الآتية.

[٣٠٥] س ١١١: التاجر الذي يأتي بالسلعة من الأماكن و يبيعها في بلده أو يأخذها من بلده إلى سائر الأماكن دائماً و لا يقيم عند أهله عشرة أيّام، هل يقصّر أو يتمّ؟

ج: مجرد تردّده بين بلده و سائر الأماكن للتجارة لا يوجب جريان حكم المكاري مثلاً و الملّاح عليه[1] إلّا إذا كان السفر عمله كالمكاري و نحوه، و إلّا فيجب عليه التقصير في غير وطنه ما لم ينو الإقامة في بلدٍ عشرة أيام أو بقي متردّداً في مكانٍ ثلاثين يوماً، و الله العالم.

٥ ذي الحجّة ١٣٥٤

[٣٠٦] س ١١٢: مَن كان كثير التردّد إلى ما يبلغ المسافة لمباشرة زراعته بحيث لا يقيم في وطنه و لا في مزرعته عشرة أيام، ما تكليفه هل يقصّر أو لا؟

ج: يتمّ في وطنه و يقصّر في ما عداه إلّا إذا كان ناوياً للاقامة، و الله العالم.

٢٣ ذي الحجّة ١٣٥١

حكم من لا مأوى له في الأرض سوى بيته

[٣٠٧] س ١١٣: كثيرٌ من أهل الأغنام يضع بيته في إحدى المقاطيع و يزرع في أراضيها و عند وجود العشب و الكلأ في الأماكن البعيدة يسافر مع غنمه و يبقى ما دام العشب و ينتقل من مكانٍ إلى آخر ثمّ يعود بعد مدّةٍ طويلة إلى أرض مزرعته،

---

١. بناءً منه ﷺ -كما يأتي التصريح به في المسألة ١١٧- على أنّ المناط في عملية السفر أن يكون نفس قطع المسافة و السير قد اتّخذه عملاً له كما في السائق و الملّاح و الراعي و البريد و الجابي، و يقتضيه ظاهر التعليل في صحيحة زرارة «لأنّه عملهم» (الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر، الحديث ٢)، و عليه فمن يكثر سفره مقدّمةً للوصول إلى محلّ عمله كالتاجر و الزارع و المعلّم و المتعلّم و أمثالهم فوظيفته القصر، و أمّا رواية السكوني (نفس الباب، الحديث ٩) - التي عذّت ممّن لا يقصّر الصلاة التاجر الذي يدور في تجارته من سوقٍ إلى سوق و الأمير الذي يدور في إمارته، و هما ليس عملهما السفر بل التجارة و الإمارة و السفر مقدمةٌ لهما - فهي بناءً على حجّيتها و وثاقة السكوني ظاهرةٌ في اعتبار الدوران في الأماكن المختلفة لأجل عمله بأن ينتقل من مكانٍ إلى آخر و منه إلى ثالثٍ و هكذا - حذو مَن بيته معه-، و هذا غير متحقّقٍ فيمن يسافر إلى بلدٍ آخر لشراء سلعةٍ ثمّ يعود إلى بلده لبيعها و بالعكس و إن تكرّر منه ذلك، و إلغاء خصوصية الدوران كإلغاء خصوصية عملية السفر و التعدّي إلى كلّ من يكثر سفره لأجل عمله لا وجه له ظاهر.

فهل يجب عليه الصلاة قصراً في ذلك السفر أو التمام؟ و الذي يظهر من الرسائل العملية لزوم القصر لأنّ له مكاناً مخصوصاً و يسافر عنه، ولكن ليس صريحاً في حكم هؤلاء لأنّهم أعدّوا أنفسهم للأمرين في تدبير معاشهم: الزرع في وقته و السفر بأغنامهم في وقته، و ربما يجعل وكيلاً على زرعه أو أجيراً أو ولداً و يأخذ بيته مع أغنامه و يسافر، ثمّ إنّ أرض زراعته ليست مقرّاً له دائماً فإنّه قد يكون فلّاحاً عند رجلٍ في أراضٍ سنةً واحدة ثمّ ينتقل إلى آخر و هكذا.

ج: جواب المسألة كما استفدتموه من الرسائل العملية، فإنّ المدار في صدق السفر إنّما هو على الخروج من الوطن إلى مكانٍ آخر، و من لم يكن له شيءٌ من نقاط الأرض مأوىً سوى بيته وكان بيته معه أينما توجّه فهو في وطنه دائماً في أيّ أرضٍ كان، و يجب عليه التمام أينما كان لذلك،[1] و أمّا إذا كان له مأوىً في أراضي الحلّة مثلاً أو الهندية أو الشامية أو غيرها من الأراضي العراقية مثلاً أو غيرها و يخرج في أيّام الربيع مثلاً إلى الأماكن البعيدة لطلب المرعى ثمّ يرجع بعد انقضاء تلك الأيّام إلى مأواه فهذا يجب عليه القصر في سفره المذكور على جميع التقادير المذكورة في السؤال، و الله العالم.

١٩ رمضان ١٣٤٦

[٣٠٨] س ١١٤: رجلٌ قصد المسافة التلفيقية و لم يعلم كم يوماً يبقى على رأس أربعة فراسخ - عشرة أيام أو أقلّ أو أكثر -، ما حكمه؟

ج: إنّ ناوي المسافة سواءٌ كانت ثمانيةً امتدادية أو ملفّقةً من أربعةٍ ذهابية و أربعةٍ إيابية إنّما يقصّر إذا كان ناوياً أن يقطعها بلا تخلّل قاطع في أثنائها، أمّا لو تردّد في تخلّل القاطع كالمرور بوطنٍ آخر مثلاً أو الإقامة في أثناء الثمانية لم يكن قاصداً للسفر الموجب للقصر و لزمه التمام، و الله العالم.

---

١. أي لأجل كونه في وطنه دائماً، و قد دلّ عليه التعليل في موثقة إسحاق بأنّ بيوتهم معهم، و نحوها غيرها، راجع الباب الآنف الذكر من الوسائل.

فصل الشطّ بين جانبي البلد لا يوجب التعدد

[٢٠٩] س ١١٥: رجلٌ خرج إلى الزيارة أو إلى مكة أو إلى سفرٍ يوجب القصر عليه و رجع من سفره إلى محلٍّ بينه و بين أهله عبرةُ شطّ و قد أدركه الوقت و إنّه بعدُ لم يصلّ و إذا عبر و مضى إلى أهله تفوته الصلاة، فما يصنع، يصلّي تماماً أو قصراً؟

ج: ليُعلم أنّ جانبي بغداد وكذا جانبي الحلّة بلدٌ واحد وكون الشطّ فاصلاً في البين لا يوجب التعدّد، فإن كان ذلك الرجل من أهل بغداد أو من أهل الحلّة فبمجرّد وصوله إلى أحد الجانبين وصل بلده و يصلّي تماماً، و لو كان من أهل الكرّادة و وصل الكاظميّة - صلوات الله على مشرّفيها و آبائهما و أبنائهما المعصومين - يلاحظ الوصول إلى محلّ الترخّص[1] و يصلّي تماماً في الصورة الأُولى و قصراً في الثانية[2]، و الله العالم.

١٥ ذي الحجّة ١٣٥٤

حكم من اتّخذ وطناً آخر وما هو العبرة فيه

[٢١٠] س ١١٦: رجلٌ يملك حصّة دارٍ انتقلت إليه من أبيه في بلد الكاظمية سَكنها عدّة سنين ثمّ بنى له داراً في الكرادة الشرقية و سكنها أيضاً عدّة سنين و هو الآن يقطنها و لا يتردّد إلى الكاظمية إلّا قليلاً و قد جعل موطنه الأصلي الكاظمية، فما حكمه لو سافر ثمّ عاد إلى أحداهما؟

ج: لو كان وطنه الأصلي هو الكاظمية و لم يكن بناء الدار في الكرّادة و السكنى فيها إعراضاً عن التوطّن في ذلك المشهد الشريف و اتّخذ الكرّادة وطناً آخر له يكون على هذا التقدير ذا وطنين، لكن لو كان لا يتردّد إلى الكاظمية إلّا قليلاً و كانت الكرّادة هي مقرّه و مأواه فبقاء ذلك المشهد الشريف على الوطنية بمجرّد القصد لا يخلو عن الإشكال، فلو سافر و رجع من سفره إلى المشهد المبارك و لم يكن ناوياً لأن يقيم فيها عشرة أيام

---

١. أي لبلده و هو الكرادة - بغداد -، لأنّ الكاظميّة بلدٌ آخر.

٢. الأُولى هي صورة الوصول إلى حدّ الترخص، و الثانية عدمه.

فالأحوط الجمع، وأمّا الكرادة فإن كان عند بناء الدار فيها ناوياً للتوطّن فيها وكانت هي مقرّه ومأواه فلو عاد إليها عند رجوعه من سفره يلزمه التمام مطلقاً، والله العالم.
ليلة السبعث ١٣٥٤

[٢١١] س ١١٧: رجلٌ له وطنٌ في عشيرة من عشائر عفك يبعد عن قرية عفك بمقدار ساعة و نصف و له مكينتان زراعيتان يبعدان عن وطنه أكثر من أربعة فراسخ و له زوجة في قرية عفك و هو مشغول بالتردّد إلى المكينتين و إلى الديوانية و هي تبعد عن المكينتين بمقدار ثلاث ساعات تقريباً و ليس له كسبٌ سوى ما يتعلّق بالمكينتين، هو تارة يسافر لإصلاح الأرض الزراعية التي تستقي من المكينتين، و أُخرى لإصلاح شؤون نفس المكينتين و يتردّد إلى قرية عفك لوجود زوجته و هو يقضي مقدار عشرة أشهر في هذه التنقّلات و لا يمكث عند أهله و في وطنه إلّا مقدار شهرين يحلّ عند أهله مقدار يومين أو ثلاثة ثمّ يسافر إلى عفك فيحلّ فيها مقدار يومين أو أكثر ثمّ يسافر إلى الديوانية و منها إلى المكينتين أو يسافر رأساً إلى المكينتين و يرجع إلى الديوانية ثمّ إلى عفك و يعود إلى وطنه الأصلي.
و السؤال من جهتين: الأُولى هل تعتبر قرية عفك وطناً له؟ و هل يعتبر المكينتان وطنين له لملكيته لهما و كثرة مكثه فيهما على وجهٍ يمكث فيهما أكثر من وطنه الأصلي أو لا؟ الثانية: هل يكون هذا الرجل عمله السفر فيلحقه حكمه أو لا؟

ج: أمّا الجهة الأُولى فالأقوى انحصار الوطن بالأصليّ و الاتّخاذي و عدم ثبوت الوطن الشرعيّ، فليست قرية عفك وطناً له إلّا إذا اتّخذها وطناً لا مع عدمه، وكذلك المكينتان أيضاً ليس شيءٌ منهما وطناً له.[1]

وأمّا الجهة الثانية فالظاهر أنّ المناط في عمليّة السفر أن يكون نفس قطع المنازل و السير على وجه الأرض أو الماء قد اتّخذه عملاً له كالمكاري و الملّاح و الساعي ونحو ذلك، أمّا من كان له أملاك في أماكن متعدّدة متقاربةٍ أو متباعدة و يتردّد كثيراً

١. يأتي وجهه في المسألة الآتية.

إليها لإصلاح شؤونها -كما في مفروض السؤال - فليس ذلك من عملية السفر[١]، ولو كان ناوياً قطع المسافة الموجبة للقصر لزمه، والله العالم.

٤ رمضان ١٣٥٣

[٢١٣] س ١١٨: شخصٌ من أهالي غازيّة و تجارته في صيدا و بينهما فرسخٌ و مبيته في غازية و يقضي نهاره في صيدا، هذه حاله طول حياته فهل يعدّ بسبب ذلك من ذوي الوطنين أو من ذي الوطن الواحد؟ و على الثاني فما هو وطنه منهما هل هو غازية أو صيدا أو أنّ وطنه هو مجموعهما بحيث إنّه على هذا الأخير لو ورد من سفره وصار في الطريق المتوسط بينهما يكون قد وصل إلى وطنه فيلزمه حينئذٍ الاتمام؟

ج: أمّا غازيّة فمع عدم إعراضه عنها وكونه يتوجّه إليها ليلاً للمبيت فيها باقيةٌ على الوطنية له، و أمّا صيدا فمجرّد كونها محلّ تجارته و يمضي إليها نهاراً للاتّجار بها لا يوجب كونها وطناً آخر له بل هي باقيةٌ على كونها محلّاً لتردّده كسائر ما يكثر تردّده إليها لحاجةٍ تقتضيه[٢]، و بالجملة فهذا الشخص من ذوي الوطن الواحد لا من ذوي الوطنين، والله العالم.

١٠ شوّال ١٣٥٣

كيفية الجمع بين القصر والتمام احتياطاً في مواضع التخيير

[٢١٣] س ١١٩: لو أنّ رجلاً مسافراً اختار الصلاة تماماً في الحائر الحسيني - على

---

١. مرّ وجهه في المسألة ١١١.

٢. فليست هي وطناً و هو واضحٌ، بل و لا بحكم الوطن لعدم الدليل على إلحاقها به حكماً و إطلاقات أدلّة التقصير تشملها، و أمّا دعوى عدم صدق المسافر عليه عرفاً - ليخرج عن عمومات وجوب التمام المخصّصة بالمسافر - فيمكن منعها بأنّ عدم الصدق عرفاً لا يستلزم عدمه شرعاً أيضاً، و كون السفر العرفيّ أعمّ مطلقاً من الشرعيّ غير ثابتٍ بدليلٍ و لا دافع لاحتمال كون النسبة العموم من وجه، و مقتضى إطلاقات أدلة التقصير و عموماتها وجوب التقصير في المقام و لا سيما مثل عموم صحيحة ابن يقطين «كلُّ منزلٍ من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير» أو «فليس لك بمنزلٍ و ليس لك أن تُتمّ فيه» و نحوها، لاحظ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر من الوسائل.

مشرّفه السلام - حسب تقليده لحضرتكم حيث إنّكم تفتون بالتخييرو أراد إعادتها قصراً لمكان القائل بتعيّنه برجاء المطلوبية أو بالعكس بأن اختار القصرو أراد إعادتها تماماً برجاء المحبوبية لمكان القائل بتعيّنه، فهل يُعدّ مبدعاً في ما أتى به برجاء المحبوبية بعد أدائه ما اختاره حسب تقليده أو أنّ ما أتى به يُعدّ حسناً؟

ج: ليُعلم أوّلاً أنّ الإتيان بالعبادة برجاء المطلوبية وإن كان مُخرجاً له عن كونه من التشريع المحرّم، لكن حيث إنّه يتوقّف على احتمالها ويدور ذلك في الشبهات الحكمية مداركون المجتهد محتملاً لها دون المقلّد ففي الشبهات الحكمية يتوقّف جوازه على التقليد لا محالة، وعلى هذا ففي مواطن التخيير لو أراد الاحتياط أتمّ صلاته أوّلاً ثمّ أعادها قصراً برجاء المطلوبية أمّا العكس فلا يخلو عن الإشكال[1]، والله العالم. [٣١٤] س ١٣٠: من الحلّة إلى كربلاء سبعة فراسخ، فلو أراد المسافر من الحلّة إلى كربلاء الصلاة في الحائر الحسينيّ - على مشرّفه الصلاة والسلام - فاختار الصلاة قصراً ثمّ أراد إعادتها برجاء المطلوبيّة تماماً فهل في إعادتها بهذا العنوان إشكال؟ وكذا لو اختار التمام فصلّى ثمّ أراد إعادتها قصراً برجاء المحبوبيّة فهل في تلك الإعادة إعادتها قصراً برجاء المحبوبيّة بهذا العنوان إشكالٌ؟

ج: لو كان يريد الرجوع ليومه كان سفره قطعيّاً وينحصر حسن الاحتياط له في مواطن التخيير بأن يختار التمام أوّلاً ثمّ يعيد صلاته قصراً برجاء المطلوبية دون العكس - على الأحوط -كما كتبناه في الجواب عن هذا السؤال، ولو أراد الرجوع لغير

---

١. علّق شيخنا الحلّي دام ظله على المقام قائلاً: منشأ الإشكال في الاحتياط بالتمام بعد تقديم القصر هو القطع بعدم مطلوبية التمام حينئذ (*) وكون العامّي محتملاً له لا أثر له، ومن هذا كان العمل بالاحتياط للعامّي بدون مراجعة المجتهد الذي يدلّه على موارده في غاية الاشكال.

(*) للقطع بفراغ الذمّة بفعل القصر، ولا كذلك التمام لورود نصوص ظاهرة في تعيّن القصر ووجود القائل -لأجلها- بتعيّنه، ولذا كان الأحوط اختياره، فإذا أتى بالقصر فقد تيقّن بفراغ ذمّته فلا محلّ بعده للاحتياط بالتمام، أمّا إذا أتى بالتمام أوّلاً فهو وإن جاز له الاقتصار عليه لقيام الحجّة على التخيير بل وأفضلية التمام إلّا أنّ محلّ الاحتياط بإعادتها قصراً بعدُ باقٍ لاحتمال بقاء الاشتغال واقعاً. (الشارح)

يومه فسواءٌ اختار التمام أوّلاً أو القصر يحسن له الاحتياط بأن يعيد صلاته بالكيفية الأُخرى برجاء المطلوبية،[١] و الله العالم.

٢٠ جمادى الثانية ١٣٤٩

من صلّى رباعية في مواضع التخيير ذاهلاً عن الاقامة

[٣١٥] س ١٣١: رجلٌ صلّى رباعيةً في أحد مواضع التخيير بنيّة الأفضليّة و كان ناوياً للاقامة و في وقت دخوله في الرباعية كان ذاهلاً للاقامة و بعد فراغه من الصلاة عدل عن الاقامة، فهل يتمّ أو يقصّر؟

ج: الأحوط الجمع بين القصر و التمام في مفروض السؤال ما دام في ذلك البلد[٢]، لكن لو صلّى الرباعيّات في محلّ التخيير أربع ركعات أجزأه ذلك[٣]، و الله العالم.

٢٧ ذي الحجّة ١٣٥٣

---

١. علّق شيخنا الحلّي ﷺ على المقام قائلاً: و الفرق بين الصورتين هو أنّه على الأُولى حيث كان سفره قطعيّاً لضعف احتمال وجوب التمام على مريد الرجوع ليومه بحيث إنّه على الظاهر لا قائل به إذ إنّ القائل به ضعيفٌ، فينحصر احتمال تعيّن التمام حينئذٍ بكونه لخصوصية المكان، و قد عرفت في المسألة السابقة أنه مقطوعٌ بعدمه، فلو قدّم التمام من جهة التخيير كان للإتيان بالقصر بعده من باب الاحتياط مجالٌ لاحتمال تعيّن القصر، بخلاف العكس فإنّه لا مجال لاحتمال مطلوبية التمام بعد الإتيان بالقصر لا من جهة أصل المسألة و هي السفر و لا من جهة خصوصية المحلّ، و أمّا على الصورة الثانية - و هي ما لو لم يكن مريد الرجوع ليومه - فإنّ تعيّن التمام فيها محتملٌ لا من جهة خصوصية المحل بل من جهة السفر، و حينئذٍ - بناءً على الفتوى بعدم اعتبار الرجوع ليومه - يصلح له تقديم القصر لكونه مسافراً على هذه الفتوى ثمّ يأتي بعده بالتمام بداعي احتمال تعيّنه نظراً إلى الفتوى الأُخرى القائلة باعتبار الرجوع ليومه فإنّه يتعيّن عليه التمام في هذه الصورة بناءً على الفتوى المزبورة، و كذلك يصلح له تقديم التمام على الفتوى المختارة لأجل الفتوى بالتخيير في المحلّ المزبور ثمّ بعده يمكنه الإتيان بالقصر لاحتمال تعيّنه على المسافر في الأمكنة المزبورة.

٢. احتاط ﷺ كذلك في تعليقته على المسألة ١٦ من فصل قواطع السفر من العروة، و الظاهر أنّ وجهه احتمال كون المنصرف من إطلاق صحيحة أبي ولّاد - الآمرة بالبقاء على التمام إذا نوى الاقامة و صلّى رباعيةً بتمام ثمّ عدل - هو صورة استناد فعل التمام إلى نية الاقامة لا إلى أمرٍ آخر كأفضليته لشرف البقعة مع الذهول عن نية الاقامة - كما في مفروض السؤال -.

٣. لوضوح أنّ مَن وظيفته القصر في سائر البقاع يجوز له التمام في البقاع الشريفة الأربع.

الفصل الثامن: الصلوات المندوبة

معنى التداخل في النوافل

[٢١٦] س ١٣٣: هل يجوز التداخل بالنوافل خصوصاً التي وقتها مضيّقٌ كصلاة الغفيلة و صلاة الوصيّة بأن ينوي في ركعتي الأوّلتين نافلة المغرب و الغفيلة و في ركعتي الأخيرتين النافلة و الوصيّة أم لا يجوز؟

ج: هذا التداخل صحيحٌ جائز، لكن لا بمعنى أن ينوي بالركعتين الأُوليين من نافلة المغرب النافلة و الغفيلة معاً و بالأخيرتين النافلة و الوصيّة معاً، بل بمعنى أن ينوي نافلة المغرب في الجميع و يأتي بالأُوليين بكيفية الغفيلة و بالأخيرتين بكيفية الوصيّة فيكون ما نواه هو نافلة المغرب بلا ضمّ منويٍّ آخر و يكون الإتيان به بتلك الكيفية[1]،

---

١. يمكن تقريبه بأنّه يعتبر في النوافل المرتّبة قصد عنوانها - كعنوان نافلة المغرب - حذو الفرائض و لا يعتبر ذلك في مثل صلاة الغفيلة و إنّما المعتبر فيها قصد الكيفية الخاصّة فإذا تحققت الكيفية ضمن نافلةٍ مرتّبة فقد حصل امتثالهما معاً.

فإن قيل: إنّ الأجزاء الصلاتية الأصلية أيضاً مطلوبةٌ في صلاة الغفيلة و الاكتفاء بها مرةً واحدة عن كلّ من الصلاتين - الغفيلة و النافلة المرتّبة - يحتاج إلى دليل و مقتضى الأصل عدم التداخل.

فإنّه يمكن أن يقال: إنّ النصوص الآمرة بالصلوات ذوات الكيفيّة الخاصّة لا تدلّ على أزيد من مطلوبية تلك الكيفية ضمن صلاةٍ ما و في ظرفٍ صلاتيّ، و لا يستفاد منها مطلوبية مجموع الأمرين أصل الصلاة و

وكذلك الحال لو أراد أن يأتي ببعض الرواتب بصورة صلاة جعفر ﷺ ينوي الصلاة عن تلك النافلة ويأتي بها بكيفية صلاة جعفر ﷺ ويدرك فضل الجميع - إن شاء الله تعالى -، وكان بعض أفاضل مشايخنا ﷺ يصلّي نافلة المغرب بكيفية صلاة جعفر ﷺ دائماً.

٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٨

النية في صلاة الزيارة

[٢١٧] س ١٣٣: صلاة الزيارة هديةٌ للمزور فقط أو نيابةٌ عنه؟

ج: ليست الصلاة المذكورة مشروعةً لأن يقصد بها النيابة عن المزور، وإنّما يؤتى بها في زيارة الأئمّة ﷺ بعنوان صلاة الزيارة وفي زيارة من عداهم بعنوان الهديّة، والله العالم.

النيابة عن المتعدّد في صلاة الزيارة

[٢١٨] س ١٣٤: ثمّ إنّكم قد ذكرتم أنّها تتعدّد بتعدّد المزور عنهم احتياطاً، هل يحتاج مع ذلك إلى صلاةٍ واحدة عن المنوب عنهم احتياطاً من جهة احتمال عدم مشروعية أزيد من ركعتين في الزيارة الواحدة حتّى في الفرض المزبور؟ ثمّ هل تختصّ بالحرم أو مع الرواق والصحن أم تجوز خارجاً؟ وهل يلزم إيقاعها عقيب الزيارة أم يجوز تأخيرها؟

ج: يجوز الإتيان بها في الخارج أيضاً مع عدم فصلٍ يُعتدّ به، ويجوز أزيد من الركعتين

الكيفية، ومقتضى إطلاقها جواز إتيانها ضمن النافلة المرتّبة أو نحوها ممّا لا كيفية لها خاصّة، وعليه فيمكن إدراك فضل الصلاتين بالإتيان بنافلة المغرب مثلاً بعنوانها مشتملةً على كيفية صلاة الغفيلة أو الوصيّة أو صلاة جعفر ﷺ، وقد ورد التصريح بذلك في روايات صلاة جعفر ﷺ المذكورة في الباب ٥ من أبواب صلاة جعفر من الوسائل، فإنّها تؤكد ما ذكرناه، بل يمكن دعوى عدم فهم الخصوصية منها فيتعدّى منها إلى غيرها، فلاحظ.

ولكن يقصد بها القربة المطلقة ولا ينوي الورود والخصوصيّة، ولو تعدّدت الزيارة تعدّدت صلاتها على جميع التقادير المذكورة في السؤال، وكذا لو اتّحدت الزيارة و تعدّد المزورعنه - بناءً على ما ذكرناه سابقاً من أنّ الأحوط تعدّد الصلاة[1] -، لكن لا يبعد جواز الإتيان بصلاةٍ واحدة عن جميع من نوى الزيارة عنهم[2] خصوصاً إذا كانوا كثيرين كما جرت عادة الزائرين، و ما ذكرناه سابقاً من أنّ الأحوط تعدّد الصلاة كان من مجرّد الاحتياط و يقوى عدم لزوم رعايته، و الله العالم.

حكم صلاة الزيارة إذا وجبت بالنذر أو الاجارة

[٢١٩] س ١٣٥: ثمّ لو وجبت صلاة الزيارة بنيابةٍ أو نذرٍ مثلاً هل تكون كالفريضة في الشكّ و السهو أم لا؟

ج: لو وجبت بالنذر يلحقها في الشكّ و السهو حكم الفريضة - على الأقوى[3] - و تبطل بالشك في عدد ركعاتها و بزيادة الركن سهواً فيها، ولو وجبت بالإجارة ففي بقائها على حكم النفل أوكونها بحكم الفريضة إشكالٌ[4]، فلو شكّ في عدد ركعاتها أو

---

١. تقدّم ذلك في المسألة ٥٤.

٢. فإنّ السيرة المتشرّعية كما أنّها قائمةٌ على التشريك في أصل الزيارة قائمةٌ - ظاهراً - على التشريك في صلاتها أيضاً.

٣. لما بنى‌ﷺ عليه من عدم انسحاب حكم النافلة إلى النافلة التي عرضها الوجوب كالمنذورة، نظراً إلى أنّ مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع اختصاص الحكم التسهيلي بالنافلة الباقية على نفلها، ولأجله التزمﷺ بالاختصاص بالنسبة إلى عدم اعتبار السورة و القيام و الاستقرار و الاستقبال في النافلة، راجع تقرير بحثهﷺ في الصلاة للعلّامة الآملي (٣: ١٨٩).

٤. الفرق بينها و بين الواجبة بالنذر أنّ هذه لم يطرأ عليها الوجوب بذاتها بل هي باقيةٌ على ندبيتها و إنّما الوجوب المتوجّه إلى الأجير متعلّق بنيابته في العمل، أما في الواجبة بالنذر فالأمر النذريّ يتعلّق بنفس ما تعلّق به الأمر الندبيّ فيتحدان و ينتجان حكماً واحداً وجوبياً، و قد تقدم تفصيل ذلك في المسألة (٤٣)، و مع ذلك فقد احتاطﷺ في الواجبة بالاجارة، و لعلّه باعتبار أنّ الوجوب فيها و إن تعلّق بالنيابة إلّا أنّها عنوانٌ قصديٌّ لنفس العمل المأتيّ به بقصدها فتصبح الصلاة نفسها - بضميمة قصد النيابة - واجبةً بالعارض.

زاد ركناً فيها يتمّها ثمّ يعيدها - على الأحوط -، ويقوى جوازرفع اليد عنها واستئنافها [١]، والله العالم.

٢١ شوّال ١٣٤٨

[٢٣٠] س ١٣٦: لو توضّأ للحدث ثمّ عرض له أحد الأُمورالتي يستحبّ لها تجديد الوضوء فصلّى قبل تجديد الوضوء ثمّ جدّد وضوءه، فهل يستحبّ له إعادة الصلاة - تحصيلاً لتلك المرتبة من رجحان الوضوء التجديديّ - أو أنّه لا تشرع له الإعادة؟

ج: لا تُشرع له إعادة ما صلّاه قبل تجديد الوضوء [٢]، والله العالم.

١٦ جمادى الأُولى ١٣٤٩

---

١. لاختصاص حرمة قطع الصلاة بالفريضة المنتفية في الفرض.

٢. لعدم الدليل على استحباب إعادتها، ومشروعية العبادة منوطةٌ بالأمر بها وجوباً أو استحباباً.



كتابُ الزّكاةِ

وَ تَقَعُ مَسَائِلُهُ في فُصُولٍ:

الفصل الأوّل: شرائط وجوب الزكاة

[٣٣١] س ١: هل تجب الزكاة في ثمرة نخل البستان الموقوف على الذرّيّة إذا بلغت حصّة أحد الموقوف عليهم النصاب أم لا؟

ج: إذا بلغ نصيب الواحد نصاباً وجبت الزكاة في نصيبه، و الله العالم.

[٣٣٢] س ٢: رجلٌ كان عنده مقدارٌ من النقدين يزيد على النصاب و قبل أن ينقضي الحول أقرضه إلى شخصٍ آخر- صورةً- فراراً من الزكاة مقدار نصف ساعة تقريباً ثمّ استرجعه و كان جالساً إلى جنب المستقرض لعدم الاطمئنان به و لم يتصرف المستقرض به، فهل ينثلم الحول بهذا الوجه و يتخلّص به من الزكاة أو لا؟

ج: الفرار من الزكاة و إن كان موجباً لسقوطها و يفوته من الفضل ما يعلمه الله تعالى، ولكن يتوقّف تحقّق الفرار على أن يكون تمليك النصاب من شخصٍ آخر جدّياً لا صوريّاً، ولو كان من مجرّد اللفظ و الصورة و لم يكن ذلك الشخص مسلّطاً على التصرّف لا يتحقّق الفرار به، و الله العالم.

٢٥ جمادى الثانية ١٣٥٠

فروع في شرطية التمكّن من التصرّف في النصاب

[٢٣٣] س ٣: شخصٌ عنده مائة ليرة فاشترى من آخر وزنة حنطة في خمس روپيّات و شرط البائع في متن عقد البيع على المشتري أن لا يتصرّف في المائة ليرة المذكورة إلى مدّة سنتين مثلاً، فهل يكون هذا الشرط موجباً لسقوط زكاة المائة ليرة في المدّة المضروبة أم لا؟

ج: نعم يسقط التكليف بالزكاة بذلك - على الأقوى[1] -، و الله العالم.

١٦ ذي القعدة ١٣٥٠

[٢٣٤] س ٤: شخصٌ باع داره من زيد بالبيع الخياري في مائة ليرة و شرط كلٌّ منهما الخيار لنفسه عند رأس كلّ شهر إلى مدّة سنتين و شرط المشتري على البائع ردّ عين الثمن عند الفسخ و أن لا يتصرّف البائع في الثمن المذكور الذي هو المائة ليرة إلى انتهاء مدّة الخيار أعني السنتين، فهل تجب الزكاة في هذه المائة ليرة في المدّة المضروبة على المشتري أو على البائع أو أنّها تسقط و لا تجب على واحدٍ منهما؟

ج: الظاهر سقوط زكاتها في المدّة المذكورة[2]، و الله العالم.

١٦ ذي القعدة ١٣٥٠

---

١. إذ يعتبر في وجوبها فعليّة التمكن من التصرّف في النصاب خارجاً و شرعاً طول الحول في ما يعتبر فيه الحول، و مع الشرط المفروض ينتفي التمكن شرعاً.

٢. أمّا بالنسبة إلى البائع فللوجه الآنف الذكر، و أمّا بالنسبة إلى المشتري فلانتفاء الملك.

الفصل الثاني: ما تجب فيه الزكاة

زكاة النقدين

إذا زاد المال المتعلّق للزكاة بالتجارة وجب زكاة الجميع

[٣٣٥] س ٥: رجلٌ عنده عشرليرات و جعل يبيع فيها و يشتري من حنطةٍ و شعيرٍ و نحوهما حتّى بلغت خمسمائة ليرة، هل يجب فيها الزكاة أم لا؟ و على تقدير الوجوب هل تجب في العشرليرات أم في الكلّ؟

ج: لوكان رأس ماله عشرليرات و اتّجر بها حتّى بلغت خمسمائة ليرة -كما هو المفروض في السؤال - يلزمه إخراج الخمس من جميع ما حصل له من أرباح تجارته، فلو بلغت أرباحه خمسمائة ليرة يلزمه إخراج خمسها و هو مائة ليرة، و على هذا القياس. و أمّا الزكاة ففي مفروض السؤال لا يتعلّق بهذا المال سوى زكاة النقدين، فلو بقيت عنده عشرليرات فما فوقها و لم يتصرّف فيها إلى أن حال عليها الحول -يعني أنّها بقيت عنده بعينها سنةً كاملةً هلالية من دون أن يتصرّف فيها بشيءٍ من التصرفات المخرجة لها عن ملكه - وجبت الزكاة فيها، و إلّا فلا زكاة على هذا المال

إلّا إذا كانت العشرليرات التي هي رأس ماله قد بقيت عنده سنةً كاملة و لم يتصرّف فيها و تعلّقت الزكاة بها و قد اتّجر بها قبل أن يُخرج زكاتها[1] إلى أن بلغت خمسمائة ليرة ففي هذه الصورة يلزمه إخراج زكاة الخمسمائة ليرة بعد إمضاء الحاكم الشرعيّ جميع المعاملات الواقعة على العشرليرات و أبدالها[2]، و إلّا كانت المعاملات المذكورة فاسدةً بالنسبة إلى مقدار الزكاة و يفسد تجاراته، و الله العالم.

٢٦ رجب ١٣٤٨

[٢٣٦] س ٦: خمسٌ و عشرون ليرةً خُزنت في مكانٍ خمس سنوات، فما قدر ما عليها من الزكاة؟

ج: بلغَنا أنّ سعر الليرة العثمانيّة قد استقرّ على عشرين روپيّة و هي قيمتها السوقيّة في هذا الوقت، و على هذا يبلغ قيمة المجموع خمسمائة روپيّة و يُخرج منها لزكاة السنة الأُولى اثنتي عشرة روپيّة و نصف روپية[3]، و للسنة الثانية اثنتي عشرة روپيّة و ثلاث آنات، و للسنة الثالثة إحدى عشرة روپيّة و أربع عشرة آنة، و للسنة الرابعة إحدى عشرة روپيّة و تسع آنات و باسة و نصف باسة، و للسنة الخامسة إحدى عشرة روپيّة و أربع آنات و ثلاث باسات، فيبلغ مجموع الزكاة للسنوات الخمس تسعاً و خمسين روپيّة و سبع آنات و نصف باسة، و يبقى للمالك أربعمائة و أربعون روپيّة و ثمان آنات و ثلاث باسات و نصف باسة، و الله العالم.

غرة ذي القعدة ١٣٥٤

---

١. يعني اتّجر بها بعد حلول الحول و تعلّق الزكاة و قبل إخراجها.

٢. لأنّها بالنسبة إلى مقدار الزكاة معاملاتٌ فضوليّة، فإنّ الزكاة غير متعلّقةٍ بالذمّة صرفاً بل بالعين بنحوٍ من التعلّق، و على مختاره ﷺ -كما يأتي- حقٌّ متعلّقٌ بمالية النصاب، فلا بدّ من إمضاء من له الولاية شرعاً على استيفاء هذا الحقّ لمستحقّيه، فإن أمضى جميع تلك المعاملات كان ما وقع بإزاء مقدار الزكاة و أبداله المتلاحقة زكاةً فيجب عليه إخراجها أجمع.

٣. حاصلةٌ من قسمة الخمسمائة على الأربعين، كما أنّ ما بعدها حاصلةٌ من قسمة الباقي بعد استثناء زكاة السنة الأُولى على الأربعين، و هكذا.

عدم تعلّق الزكاة بالأوراق النقدية

[٣٢٧] س ٧: هل تتعلّق الزكاة بالدينار العراقي و النوط الإيراني و غيرهما من الأوراق النقدية؟

ج: هذه الأوراق الجارية مجرى المسكوكات النقدية[١] و إن كانت بالنسبة إلى أحكام القبض و الربا يجري عليها تلك الأحكام[٢] لكنّها لا يتعلّق بها زكاة النقدين[٣] و إن بقيت عند أربابها عدّة سنوات و لم يتصرّفوا فيها مطلقاً، و الله العالم.

١١ محرم ١٣٥٥

[٣٢٨] س ٨: نأمل أن تقدّروا لنا المثقال الصيرفي بمقدارٍ غير تقديره بالشعيرة و الدرهم بحيث يتضح مقداره و لا يشكل علينا فهمه، و لكم الأجر، أدامكم الله.

ج: الذي عليه العمل - فعلاً - عند الصيرفية و يقدّرون به الذهب و الفضة هو مقداره الواضح فهمه و يعرفه كلّ أحد، و الله العالم.

١٦ جمادى الأُولى ١٣٤٨

---

١. إذا كان يجري الدينار مجرى السكة الذهبية كالليرة، و النوط مجرى السكة الفضّية كالروبية.

٢. وجهه ما أفاده ﷺ جواباً عمّا سئل من حكم بيع النوط بالنوط - كما يأتي إن شاء الله تعالى في مسائل كتاب البيع - من «أنّ ماليّة النوط ليست بما أنّه ذلك الكاغذ المنقوش عليه بالنقش الكذائي كي يخرج عن الأجناس الربويّة بذلك، و إنّما مناط ماليته هو مرآتيته لما يازائه من الروبيّات في الخزانة، و لذا يعامل معه في العرف معاملة الأثمان لا العروض، فالمعاملة الواقعة على النوط واقعةٌ - بمقتضى هذه المرآتية الاعتبارية - على ما يازائه من الروبيّات الموجودة فعلاً في الخزانة على نحو الكلّي في المعين و يكون قبض النوط قبضاً لها، ولو بيع نوطٌ بنوط أو بالروبيّات فالظاهر لحوقه ببيع الصرف و تتوقّف صحّته على القبض في المجلس، ولو كانت في أحد الطرفين زيادةٌ في عدد الروبيّات كانت المعاملة حينئذٍ ربويّة، و أما أوراق النوط فلا أثر لزيادتها أصلاً» انتهى.

٣. لأنّ العبرة - كما عرفت - بما يازائها من الليرة أو الروبية و هي ليست حاصلةً في يد المالك يمكنه التصرّف فيها فعلاً كي يتعلّق بها الزكاة، بل ليست من المال الشخصيّ في شيء و إنّما المملوك كلّيّ في المعيّن - كما سمعت -.

زكاة الغلّات

العبرة ببلوغ مجموع الحاصل قدر النصاب ويزكّى الباقي بعد إخراج المؤن

[٣٢٩] س ٩: إذا اشترى الزرّاع البذر بعشرة بثمنٍ مؤجّل و الحال أنّ ثمنه بواحدٍ مثلاً، فإذا حسب قيمته الحالية للبذر تجب عليه الزكاة ولكن يتضرّر الزرّاع لأنّه ربما يكون جميع الزرع قيمته عشرة، فهل يجب عليه الزكاة أو لا؟ أيضاً لو اشترى بثمنٍ مؤجّل و كان مقتدراً على الثمن الحاضر فما يحسب القيمة للبذر؟

ج: ليُعلم أوّلاً أنّ العبرة في بلوغ الغلّة قدر النصاب إنّما هي ببلوغ مجموع الحاصل قبل إخراج المؤن ذلك المقدار، و بعد أن كان بالغاً مقداره يُخرج المؤن ثمّ يزكّي الباقي و إن كان قليلاً غايته - على الأقوى[١] -، ثمّ إنّ العبرة في قيمة البذر بما كان يسوى بحسب قيمته السوقية وقت الزرع - يعني ساعة إلقائه في الأرض[٢] - لا بما اشتراه به، فلا فرق حينئذٍ بين أن يكون قد اشتراه بثمنٍ حالٍّ أو مؤجّل بأضعاف قيمته أو بالمساوي و لا عبرة بشيءٍ من ذلك، و الله العالم.

٥ صفر ١٣٥٠

---

١. أمّا خروج المؤن في الجملة و عدم وجوب الزكاة في مقدارها فهو المشهور شهرةً عظيمة المدّعى عليه الاجماع، لوجوه و شواهد مذكورة في محلّها و إن لم يسلم كثيرٌ منها من المناقشة، قال في الجواهر «إنّه لا تقدح المناقشة في بعضها مع سلامة المجموع الذي يمكن حصول القطع بملاحظته» و قال أيضاً «و بالجملة، كلّما أجاد الفقيه التأمّل في المسألة ازداد القول بخروج المؤن قوةً كما هو واضحٌ لمن حصل له». و أمّا اعتبار النصاب قبل استثنائها مطلقاً سواءٌ السابقة منها على زمان التعلّق و اللاحقة فقد اختاره جماعةٌ، و يقتضيه إطلاق ما دلّ على أنّه إذا بلغ الحاصل خمسة أوسق ففيه الزكاة و عدم الدليل على تقييد بلوغها بما كان بعد المؤنة، و ما دلّ على استثناء المؤن لا تقيّد هذا الاطلاق، فإنّ مفادها هو استثناء المؤن عمّا يجب إخراج الزكاة منه، فهي إنّما تقيّد إطلاق ما دلّ على وجوب إخراج العشر أو نصفه من تمام الحاصل، فتبصّر.

٢. فإنّها ساعة تلفه و خسارته و صيرورته مؤونةً مستثناة فيحسب قيمته السوقية في تلك الساعة، و لا عبرة بثمن الشراء لأنّه اشتراه بماله لنفسه فهو ملكه، و لا يصبح مؤونةً إلّا بإلقائه في الأرض.

العبرة في قيمة البذر بوقت الزرع

[٢٣٠] س ١٠: وضعت الحكومة ضريبةً على الغلّات يسمّونها بالاستهلاك بأن يأخذوا من البائع مقداراً معيّناً عوض حصّة السلطان، فهل تحسب هذه الضريبة من المؤن فلا تجب في مقدارها الزكاة أم لا؟

ج: كلّ ما تأخذه الحكومة من عين الغلّة أو من ثمنها عند بيعها فالظاهر أنّه من المؤن[1] ولا تجب الزكاة في مقداره، والله العالم.

غرّة ربيع الثاني ١٣٥٥

فروع راجعة إلى مؤن الزراعة

[٢٣١] س ١١: رجلٌ يلتزم أرضاً من الحكومة أو ممّن سلّطته الحكومة على تلك الأرض، و نصب ماكينةً فيها لأجل إخراج الماء للزرع، و يصرف النفط و الدهن، و يكون لها دريول يتقاضى راتباً شهرياً، و تكون في الماكينة عيوبٌ في أثناء السنة، و يجعل حرّاساً على محصولاتها، فهل هذه المصارف تخرج قبل إعطاء الزكاة و يعطي الالتزام إلى الحكومة أو لمن سلّطته الحكومة على تلك الأرض أم لا؟

ج: ما ذكر من مصارف إشغال الماكينة كلّه من المؤن، ولو اختصّ إشغالها بإخراج الماء لسقي الأرض المذكورة دون أرضٍ أُخرى بحسب جميع هذه المصارف على غلّة تلك الأرض، لكنّها تخرج من الزكاة دون النصاب بمعنى أنّ بلوغ الغلّة حدّ النصاب يلاحظ قبل إخراج المؤن، ولو كان بالغاً مقداره يخرج منها المؤن كلّها و يزكّى الباقي وإن كان قليلاً، ولو كانت الماكينة تشتغل لسقي أرضٍ أُخرى أيضاً توزّع المصارف

---

١. استثناء حصّة السلطان ممّا لا خلاف فيه و لا إشكال، و قد دلّت عليه صحيحة أبي بصير و محمّد و غيرها (الباب ٧ من أبواب زكاة الغلّات من الوسائل)، لكن المتيقّن منها حصّته المأخوذة بعنوان المقاسمة التي هي من قبيل حصّة المالك في المزارعة، و عليه فليس منها ما يؤخذ بعنوان الضريبة -كما هو مفروض السؤال-، و الظاهر أنّه لأجله أدرجه ﷺ في المؤن و استثناه من هذا الباب.

عليهما بالنسبة و تحسب حصّة كلّ واحدةٍ منهما على الغلّة الحاصلة منهما على الوجه المذكور[1]، و الله العالم.

٣ جمادى الأُولى ١٣٥٣

[٣٣٢] س ١٣: لو استأجر شخصٌ أرضاً من مالكها لأن يزرعها فهل يكون بدل الإجارة من المؤن أو لا؟

ج: نعم أُجرة الأرض المستأجرة للزراعة - وكذا بدل ضمان الثمرة[2] المشتراة قبل التعلّق - من المؤن، و الله العالم.

١١ محرم ١٣٥٥

[٣٣٣] س ١٣: ثمرة النخيل إذا لم تكن محتاجةً إلى السقي بالدلاء ولكن كان دوام النخل و تحسين الثمرة محتاجاً إلى ذلك فهل يكون مقدار زكاتها العشر أو نصفه؟

ج: لو كان السقي بالدوالي راجعاً نفعه إلى نفس النخل لا إلى ثمرة هذه السنة كان مقدار الزكاة حينئذٍ هو العشر لا نصفه - على الظاهر -، و الله العالم.

[٣٣٤] س ١٤: رجلٌ نصب مكينةً للزراعة و قد تكلّف عليه بناؤها و الحجرة التي هي معدّةٌ لحفظ المكينة بألفي روپيّة، فهل يحسب هذا المصرف من المؤن؟ و على تقدير كونه من المؤن فهل يجوز له إخراجها في سنةٍ واحدة و بعد إخراجها يلاحظ ما بقي من الغلّات أم تقسط حتّى لا تضرّ بنصيب الفقراء؟

ج: نعم المكينة و لوازمها من المؤن لكنّها ليست من مؤنة سنةٍ واحدة بل هي من مؤن السنوات و يلزم تقسيط الألفي روپيّة على السنوات و يحسب على زرع كلّ سنةٍ بمقدار ما ينتفع منها ذلك الزرع لا أزيد من ذلك، و طريق تشخيص ذلك أن تفرض المكينة ملكاً للغير و أنّه لو طلب صاحب الزرع أو البستان من صاحب

---

١. و هو أن تخرج المصارف من الزكاة دون النصاب.

٢. الظاهر أنّ المراد به ثمن الثمرة - التمر أو العنب - إذا اشتراها - على الوجه الصحيح - من مالك النخل أو الكرم قبل أوان تعلّق الزكاة بها.

المكينة سقي زرعه أو بستانه فبأيّ أُجرةٍ يقبل ذلك صاحب المكينة، و بعد أن عيّن ذلك ففي كلّ سنةٍ يحسب تلك الأُجرة المعيّنة على زرع تلك السنة، و كذلك البستان المشتمل على النخيل و غيرها من الأشجار يلزم أوّلاً تعيين مقدار الأُجرة لسقي البستان في كلّ سنة و بعد ذلك يلاحظ النسبة بين النخيل و سائر الأشجار و القدر الذي يخصّ بالنخيل يحسبه من مؤنة الزكاة، و لو اشتملت البستان على الكرم أيضاً كان حال الكروم من هذه الجهة كحال النخيل في ما ذكر، و الله العالم.

١١ رجب ١٣٤٤

قال شيخنا الحلّي ﷺ: لا يخفى أنّ هذا الجواب صدر منه -دام ظلّه- قبل سفره إلى بغداد و إقامته في الكرادة، و لكنّه -دام ظلّه- لمّا أقام هناك تلك المدّة و اطّلع على حال المكائن الزراعية و أنّها تكون من مصالح الأملاك عدل عن هذه الفتوى، و لأجل ذلك لمّا سُئل بعد هذا عن السؤال الآتي كتب الجواب الآتي:

ماكنة الزراعة من مصالح الأملاك لا من مؤن الزراعة

[٢٣٥] س ١٥: رجلٌ نصب مكينةً للزراعة و قد تكلّف عليه بناؤها و الحجرة التي هي معدّةٌ لحفظ المكينة بمقدار اثني عشر ألف روپيّة مثلاً، فهل يحسب هذا المصرف من المؤن؟ و على تقدير كونه من المؤن فهل يجوز له إخراجها في سنةٍ واحدة و بعد إخراجها يلاحظ ما بقي من الغلّة أم تقسّط على السنين المتأخرة حتّى لا تضرّ فعلاً بنصيب الفقراء؟ ثمّ إنّ المكينة لابدّ و أن تنقص قيمتها في كلّ سنةٍ من جهة إعمالها، فهل يكون هذا النقص الحاصل في كلّ سنةٍ من مؤنة الحاصل فيها أم لا؟ ثمّ إنّ المكينة تحتاج إلى مصارف مثل دهنٍ و نفطٍ و أُجرة من يشغلها، فهل تكون هذه المصارف من المؤن أم لا؟

ج: الظاهر أن تكون نفس المكينة و كذلك الحجرة المبنيّة عليها من مصالح الأملاك

لا من مؤن الزراعة[1]، نعم ما يُصرف لسقي الزرع أو البستان كالدهن و النفط و أُجرة من يشغلها من المؤن، و ليس نقص قيمة المكينة في كلّ سنةٍ أيضاً من المؤن، و الله العالم.

٥ ذي القعدة ١٣٤٥

[٢٣٦] س ١٦: رجلٌ اشترى ماكينةً لأجل الزراعة و بنى لها محلّاً و حفر لها بئراً، فهل تحسب الماكينة و البناء و حفر البئر و سائر اللوازم من مؤنة أوّل سنة فيزكي الباقي لو كان أو يحسب من المؤن ما يرد على الماكينة من نقص القيمة، و أما البئر و البناء فتمام مصارفها من المؤن؟

ج: كنّا نزعم قبل مشاهدة الماكينة أنّها كالناعور و الدولاب و نحوهما من مؤن الزراعة، لكن بعد أن شاهدناها في العام الماضي عياناً في الكرّادة تبيّن عندنا أنّها من مصالح الأملاك لا من مؤن الزراعة، و لا يجوز أن يُحتسب درهمٌ من ثمنها و لا مصرف حفر البئر و البناء على الزكاة، نعم لو طمّ البئر من فيض الشطّ فمصرف حفرها يوزّع على جميع ما يُستقى من هذه الماكينة من البساتين و الزراعات، وكذا ما يُصرف من الدهن و النفط و أُجرة من يُشغل الماكينة أيضاً من مؤن الزراعة، لكن لو كان صاحب الزرع يُشغلها بنفسه و لا يدفع أُجرةً لذلك لا يحسب لنفسه أُجرةٌ على شيءٍ ممّا يعمله، و الله العالم.

٢١ محرّم ١٣٤٦

الفرق بين مؤن الزراعة ومصالح الأملاك

[٢٣٧] س ١٧: سألتُ من حضرتكم سابقاً عن قيمة الماكينة و بنائها و أُجرة حفر بئرها هل تخرج من مؤنة أوّل سنة فيزكى الباقي؟ فكتبتم - دام ظلّكم - أنّ الماكينة إنّما تتخذ لتعمير الأملاك فلا تخرج من المؤن و لا بناؤها و لا حفر بئرها،

---

١. سيأتي منه ﷺ في المسألة ١٧ بيان ضابط كلٍّ من الأمرين.

مع أنّ سؤال الخادم من جهة الماكينة المتخذة لأجل الزراعة ليس إلّا، فالرجاء أن تعرّفونا حكمها و حكم بئرها من أنّها تخرج من مؤنة أوّل سنة أو يخرج من المؤن ما يرد على الماكينة من النقص و يخرج أُجرة حفر بئرها و بنائها؟ أفتونا مأجورين.

ج: كنّا نزعم قبل ذلك و قبل مشاهدة الماكينة عياناً أنّ حال الماكينة كحال الناعور و سائر الآلات التي يُرفع بها الماء من الأنهار و الآبار و تعدّ من مؤن الزراعة، لكن لمّا شاهدناها عياناً في العامّ الماضي عند إقامتنا بالكرّادة تبيّن عندنا أنّها من مصالح الأملاك لا من مؤن الزراعة، فإنّ الغرض الأصلي من جميع ذلك و إن كان هو حاصل الزرع و ثمرة الأشجار ولكنّ ما يتوصّل به إلى هذا الغرض ينقسم إلى ما ذُكر من القسمين، فما كان من مصالح الأملاك لا يُحتسب على الزكاة درهمٌ ممّا يُصرف عليه، و يختصّ المؤن التي تحسب على الغلّة بما يُصرف على نفسها و لا تحسب المقدمات السابقة من المؤن، و إلّا كان ما يصرف على شراء الأرض و حفر البئر و القناة أيضاً وكذلك الطوف و الحائط و ما يصرف على تسوية الأرض و إحيائها و تهيئتها للزرع أو الغرس فيها وكذا أُصول الأشجار و غيرها من المؤن، و بالجملة فمؤن الزراعة و الغلّة عبارةٌ عمّا يصرف على نفس أثمارها، و من هنا أفتينا بأنّ الدهن و النفط و أُجرة من يُشغل الماكينة و تنقية بئرها من التراب المجتمع فيه من فيض الشطّ من المؤن، دون نفسها و البناء المتّخذ عليها و حفر بئرها[1] فإنّ جميع ذلك من المقدمات البعيدة التي تُعدّ اصطلاحاً من مصالح الأملاك، و الله العالم.

٨ صفر ١٣٤٦

---

١. و محصّل الفرق أنّ مؤن الزرع هي ما يصرف في المقدمات القريبة لحصول الغلّة كمصارف إشغال الماكنة و سقي الأرض و تنقية البئر و أُجور العمّال و الحرّاس و قيمة البذر، و أما مصالح الأملاك و مؤنها فهي ما يصرف لتحصيل المقدمات البعيدة كقيمة الأرض و الأشجار و البناء و الماكنة و العوامل و إصلاح الأرض و حفر الآبار و الأنهار، و الظاهر أنّ وجه التفصيل - مع أنّ للقسم الثاني أيضاً دخلاً في حصول الغلّة - هو فهم العرف ذلك من مؤنة الزراعة، و مع الغضّ عن ذلك و تسليم إجمال دليل الاستثناء، فالمقام من قبيل

[٢٣٨] س ١٨: شخصٌ التزم أرض زراعة من أربابها و تلك الأرض تسقى سيحاً و تسقى مقاطعة، و هي مضافاً إلى قيمة الالتزام التي يدفعها لأرباب الأرض المذكورة تحتاج إلى مصارف و ميريات، فهل يجب إخراج الزكاة من أصل الوارد قبل إخراج قيمة الالتزام و المصارف و الميريات أو أنّ الزكاة إنّما تجب في ما يفضل بعد إخراج هذه الأمور؟

ج: ما يدفعه لأرباب الأرض من طرف أُجرتها و ما تأخذه الحكومة من الخراج المضروب على الحاصل و ما يصرفه على الزراعة إلى حصادها يخرج جميع ذلك من الحاصل ثمّ يزكي الباقي و إن كان قليلاً، و الله العالم.

[٢٣٩] س ١٩: و كذلك الكرد يحتاج إلى مصارف من بنائه و نصبه و الدلاء المستعملة فيه و الحيوانات، هل هذه المصارف كلّها تخرج من الأصل و يزكى الفاضل، أو أنّه يجب إخراج الزكاة من الأصل قبل إخراج هذه الأمور، أو يفصل في ذلك بين بناء الكرد و قيمة الحيوانات و بين غيرهما من الدلاء و مصارف الحيوانات و أُجرة العامل و أُجرة إصلاحات الكرد؟

ج: ما كان من هذه المصارف من مصالح الأملاك كبناء الكرد - مثلاً - و شراء الحيوانات و نحو ذلك أجنبيٌّ كلّه عن مؤن الزراعة و لا يحسب شيئاً منها على الحاصل، و ما كان منها من مؤن الزراعة نحو أُجرة العامل للاستقاء و نحوها يحسبه على الحاصل، وكذلك النقص الوارد على الدلاء من الاستقاء أيضاً يحسبه و لا يحسب قيمة نفس الدلاء، و على هذا القياس، و الضابط هو أنّ ما كان من مصالح الأملاك لا يحسبه، و ما كان من مؤن الزراعة يحسب جميعه و يزكي ما يفضل بعد ذلك، و الله العالم.

[٢٤٠] س ٢٠: و كذلك الماكينة الزراعية هل تحسب قيمتها من المؤن فتخرج قيمتها أوّلاً ثمّ يزكى الباقي إن فضل شيءٌ أو أنّها لا تحسب من المؤن و يكون حالها حال قيمة نفس الأرض لو اشتراها للزراعة؟ ثمّ إنّ الماكينة تحتاج إلى مَن

المطلق المقيّد بمجملٍ مردّدٍ بين الأقلّ و الأكثر، فيؤخذ بالمتيقّن و يرجع في الزائد المشكوك إلى الإطلاق.

يُشغلها و إلى نفطٍ و دهنٍ و نحو ذلك من المصارف، فهل تكون هذه المصارف و أُجرة من يشغلها المسمّى (دريول) خارجةً من أصل الواردات ثمّ يزكي الباقي من ذلك، أو أنّه يلزم إخراج الزكاة من الأصل و تذهب هذه المصارف من كيس أهلها؟

ج: قد تبيّن جواب هذا السؤال أيضاً ممّا تقدّم، و حاصل الجواب هو أنّ شراء نفس الماكينة و نصبها من مصالح الأملاك و لا يحسب درهماً ممّا يصرفه على شرائها و نصبها على الحاصل، و أُجرة من يُشغلها للسقي وكذلك النفط و الدهن المحتاج إشغالها إليهما من المؤن و يحسبهما على الحاصل، و الله العالم.

٢٥ شعبان ١٣٤٨

[٢٤١] س ٣١: لو دفع مالك الغلّة الزكوية رشوةً لعامل السلطان فهل تخرج من الأصل كحصّة السلطان ثمّ يزكي الباقي أو لا؟

ج: لا تخرج تلك الرشوة التي يعطيها المالك - اختياراً بلا قهرٍ عليه - من الجنس الزكوي، و ليست هي كالخراج الذي تأخذه الحكومة بالقهر على المالك، و الله العالم.

٢١ محرم ١٣٤٦

[٢٤٢] س ٣٢: إنّ الحكومة الايرانية تأتي الأرض و تعدّ المثمر من النخيل فتأخذ على النخلة المثمرة قراناً و نصفاً، أمّا غير المثمرة فلا تأخذ عليها شيئاً، فهل يُعدّ هذا الخراج من المؤن أو أنّه من قبيل المضروب على رقبة الملك؟

ج: ما كان من الخراج مضروباً على رقبة الأملاك لا على الغلّة الحاصلة منها لا يُعدّ من المؤن[١]، و ما كان مضروباً على الغلّة و متقدّراً بمقدارها فهو من المؤن بلا إشكال، أمّا ما كان متوسّطاً بين الأمرين فكان مقيّداً بوجود الغلّة لكن لم يكن متقدّراً بمقدارها -كما هو مفروض السؤال- فكونه من المؤن و إن كان لا يخلو عن الإشكال ولكنّه أقوى[٢]، و الله العالم.

---

١. فإنّه من مؤن الرقبة و مصالح الملك دون الغلّة.

٢. لأنّه بالأخرة مضروبٌ على الغلّة.

الفصل الثالث: المستحقّون للزكاة

وجوب التكسّب للمتمكّن وحرمة تناوله الحقوق

[٢٤٣] س ٣٣: رجلٌ لا بأس عليه من سائر أعماله سوى أنّه ترك طلب الرزق و قد كان يسعه لقوّة بدنه و عدم منافاة بعض الحِرَف لشأنه و لم يكن من طلبة العلم الديني فصار دأبه مجالس البطالة و محافل الراحة، فهل لنا - و هذه حاله - أن ندفع له من الزكاة و المظالم و تبرأ ذممنا؟ و إذا رأينا إنساناً بهذه الصفة فهل يقدح بعدالته و ربما كان بردعه و منعه تنبيهٌ للغافلين البطّالين؟

ج: لو كان متمكناً من الكسب اللائق بزيّه و شأنه وجب عليه أن يقوم به قدر ما يفي بحاجته[1]، و لا يجوز له الإهمال و صرف عمره في البطالة و التناول من الحقوق التي جعلها الله سبحانه للفقراء كالزكاة -مثلاً- و المظالم و نحوهما[2]، و لو فعل ذلك كان تاركاً للواجب، و يخرج عن العدالة بذلك، لكن لو ارتكب ذلك جازأن يعطى في كلّ

---

١. يمكن استفادة وجوب التكسّب و طلب الرزق من روايات الباب ٤ و ٥ و ٦ من أبواب مقدمات التجارة من الوسائل، ففيها الأمر بالخروج و طلب الرزق و أنّه ممّا أمر به الله تعالى، و النهي عن تركه في حالٍ من الأحوال، و عن كونه كلّاً على الغير، و أنّه ملعونٌ من ألقى كلّه على الناس، و نحو ذلك، فلتلاحظ.

٢. لما دلّ على أنّ الصدقة لا تحلّ لذي مرّة سويّ قويّ (الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة من الوسائل) فكأنّه نزّل منزلة الغنيّ و لا يجوز للغنيّ التناول من حقوق الفقراء، بل و لا يستحقّها أيضاً فيضمنها لو تناول.

يومٍ يبقى بلا قوتٍ مؤنة ذلك اليوم من الزكاة ونحوها[١] ولا يجوز أن يُدفع إليه في كلّ يومٍ أزيد من مؤنة ذلك اليوم[٢] وليس حاله كحال سائر الفقراء الذين يجوز أن يدفع إليهم مؤنة سنتهم من الزكاة، والله العالم.

٢٤ شوّال ١٣٤٨

فروع راجعة إلى الاستحقاق وجواز تناول الحقوق

[٢٤٤] س ٢٤: الفقير الذي لا يملك مؤنة سنته وله دار سكنى يسعه نصفها مثلاً هل يجب عليه البيع أو الإيجار أو لا؟ ولو شكّ في الزيادة على حاله هل يُعطى من الزكاة أو الخمس أم لا؟ وكذا لو شكّ في إمكان البيع أو الإيجار فما الحكم؟ ولو أعطى المعطي زكاةً غير ملتفتٍ لهذا ثمّ بان صحّته في الواقع وكفايته بحسب فتوى المقلَّد هل يكفي أم لا؟ ولو كان الفقير غير مستحقٍّ حال الإعطاء وأعطاه المعطي غير ملتفتٍ ثمّ بعد ذلك صار مستحقّاً هل يحتسب عليه من قسم الفقراء أو على ورثته لو مات من قسم الغارمين مع استحقاقهم؟

ج: لو لم يكن دار سكناه تجاوزاً عن زيّه لم يجب بيع نصفها ولا إيجارها واستيجار دارٍ أُخرى بنصف تلك الأُجرة، ولو كانت تلك الدار تجاوزاً عن زيّه يلزمه أحد الأمرين ولا يجوز أن يُعطى من حقوق الفقراء، ومع الشكّ لا يخلو الجواز من الإشكال، وكذا في جميع ما يشك في الاستحقاق، لكن لو دفع من عليه الحقّ غير ملتفتٍ إلى هذه الجهة ثمّ بان الاستحقاق حال الدفع صحّ، ولو بان عدمه لم يكن مجزياً واشتغلت ذمّة القابض بما قبضه، لكن لو صار فقيراً بعد ذلك جاز الاحتساب عليه من سهم الفقراء[٣]، وكذا لو مات وكانت له تركةٌ بمقدار ذلك الدين وكان وارثه فقيراً جاز

---

١. لأنّه إذ لا مال له فعلاً ولا يقدر على اكتساب قوت يومه الحاضر لمضيّ وقته فهو بالنسبة إلى يومه هذا ليس بغنيّ ولا ما هو بمنزلته، فيجوز له الأخذ من الزكاة بهذا المقدار لا أزيد.

٢. لعدم استحقاقه له لما مرّ آنفاً.

٣. إذ لا خلاف نصّاً وفتوىً في جواز أن يحتسب الدائن دينه الذي على الفقير من الزكاة حيّاً كان الفقير أم ميتاً، راجع روايات الباب ٤٦ و ٤٩ من أبواب المستحقّين من الوسائل.

الاحتساب على الوارث[1]، والله العالم.

[٢٤٥] س ٣٥: لو كان للمرأة التي لا تملك قوت سنتها حليٌّ أو ثيابٌ فاخرة لا تلبسها و هي تليق بشأنها و ربما كان في بيعها وهنٌ عليها، هل تُعطى من الزكاة أم لا؟

ج: لو كان في بيعها وهنٌ عليها فالظاهر جواز الدفع إليها من حقوق الفقراء، والله العالم.

٢٥ محرم ١٣٤٩

جواز احتساب الدين الذي في ذمّة المستحق من الزكاة

[٢٤٦] س ٣٦: لو أقرض شخصٌ فقيراً ثمّ وقعت بيد ذلك الشخص زكاةٌ أو غيرها منه أو من غيره أو وجبت عليه الزكاة فهل يجوز له أن يحسب الزكاة أو الحق على ذلك الفقير و يتملّكها عوضاً عمّا في ذمّته أم لا؟

ج: لو وجبت الزكاة على شخصٍ وكان له دينٌ على مَن يستحقّها يجوز له أن يحسب ما لَهُ من الدين في ذمّة المستحق من طرف ما عليه من الزكاة بلا حاجةٍ إلى تسليم ما عليه من الزكاة إلى المستحق المذكور ثمّ القبض منه استيفاءاً للدين و إن كان أحوط، أما لو دفع إليه شخصٌ آخر زكاةً ليوصلها إلى مَن يستحقّها و نحو ذلك فاللازم عليه في هذه الصورة تسليم ما وصل بيده من الزكاة إلى المستحق[2] ثمّ التسلّم منه استيفاءاً لدينه، وكذلك الحال[3] في غير الزكاة من الحقوق الواجبة و إن تعلّقت بذمّته[4] - على الأحوط -، والله العالم.

١ جمادى الأُولى ١٣٥٢

---

١. فإنّه إذا كان للميّت تركةٌ بهذا المقدار لم يحتسب عليه لمكان وجدانه لما يقضى به دينه، نعم يجوز الاحتساب على الوارث نفسه إذا كان فقيراً، لأنّه قد وجب عليه قضاء دين مورّثه بعين ما تركه أو بمالٍ آخر، و كما يجوز للغير دفع هذا المقدار إليه من الزكاة لفقره كي يقضي به دين مورّثه يجوز للدائن نفسه دفعه منها - ثمّ هو يردّه إليه - أو احتسابه منها.

٢. لأنّ المفروض أنّ من عليه الزكاة وكله في دفعها بعينها إلى المستحق و تسليمها إليه خارجاً فليس له الاحتساب من دون تسليم العين.

٣. يعني بالنسبة إلى الحكم الأخير.

٤. كما إذا أتلف المال المتعلّق للحق الواجب قبل إخراجه فتعلّق بذمّته ولأجل تفريغها دفع مالاً بمقداره إلى

احتساب الدين الذي في ذمّة الميّت عليه أو على ورثته مع فقرهم

[٢٤٧] س ٣٧: شخصٌ له طلبٌ على آخر مقدار ألفٍ وستمائة روپيّة و قد توفّي المديون و ورثته لا يتمكنون من وفاء هذا الدين، إذ لم يترك الميّت لهم شيئاً له أهميّة، و كان في نظر الدائن احتساب هذا الدين كلّه أو بعضه في حياة المديون عليه، فهل يجوز للدائن أن يحتسب ذلك الدين أو بعضه على الميّت من باب الزكاة، أو يحتسب ذلك على الورثة؟

ج: يجوز للدائن أن يحتسب دينه على الميّت من الزكاة[١]، و يجوز أن يدفع ما يساوي دينه من الزكاة إلى ورثته[٢] و هم يردّون ما قبضوه إليه وفاءاً عن دين أبيهم، لكن لو ترك الميّت من الأموال ما لا أهمّيّة له من أثاث البيت - مثلاً - أو غير ذلك فالأولى أن يدفع ما يساوي دينه من الزكاة إلى الورثة[٣] و هم يردّونه إليه وفاءاً عن دين أبيهم، فيملكون تركة أبيهم بذلك[٤]، و الله العالم.

٤ شوّال ١٣٥٤

[٢٤٨] س ٣٨: لو مات الميّت و عليه دينٌ و كان فقيراً فهل يجوز احتسابه عليه من الوجوهات أو على ورثته؟

الوكيل ليوصله إلى المستحق، و لعلّ الوجه في العدول عن الفتوى إلى الاحتياط في هذه الصورة احتمال كون تعلّقه بالذمّة و الأداء من مالٍ خارجيّ قرينةً صارفةً عن إرادة دفع المال بعينه إلى المستحق فيعمّ الاحتساب.

١. يعني في ما إذا لم يترك الميّت شيئاً.

٢. إن كانوا فقراء كما هو مفروض السؤال.

٣. يعني أنّ الأولى اختيار الصورة الثانية من الصورتين، و الظاهر أنّ وجه الأولوية أنّ الميّت - حسب الفرض - ترك بعض المال ممّا يمكن أداء بعض دينه به، و معه يشكل احتساب جميع دينه عليه من الزكاة.

٤. ظاهر العبارة كون التركة قبل وفاء الدين باقيةً على ملك الميّت أو بحكم ملكه، و إنّما يملكها الورثة بعده، و هو أحد القولين في المسألة (راجع الجواهر ٢٦: ٨٤)، لكنّ عبارته ﷺ الآتية في مسألة كيفية تعلق الزكاة تفيد كونها ملكاً للورثة متعلّقةً لحقّ الديّان، و لعلّ المراد بما هنا أنّهم بعد الوفاء يملكونها ملكاً طلقاً غير متعلّقٍ للحق، فلهم التصرّف فيها كيف شاؤوا.

ج: لديّان الفقيرأن يحتسب ما لَهُ في ذمّة الفقيرمن الزكاة، لكن لوكان للمديون تركةٌ وكانت في أيدي ورثته[١] يجوزأن يحتسب دينه على ورثته[٢] فيملكون تركته بذلك، لكن بشرط أن يكون ما في أيديهم من تركة مورّثهم يجوزدفعه إليهم من الزكاة و يكونوا مستحقّين له فيدفع الدّيّان ما يساوي دينه إليهم من الزكاة و هم يردّونه إليه وفاءاً عن دين أبيهم[٣]، والله العالم.

---

١. فكانوا هم المكلّفين بأداء دين مورّثهم.

٢. مرّ وجهه في المسألة ٢٤.

٣. أو يحتسب دينه عليهم -كما أفاده ﷺ أوّلاً-.

الفصل الرابع: أوصاف المستحقّين

[٢٤٩] س ٢٩: هل يجوز للعلويّ أن يأخذ الزكاة و يحسبها لأُمّه الغير العلوية أو زوجته أم لا؟

ج: لو كانت زوجته أو والدته ممّن يستحقّ الزكاة و كان ذلك الرجل وكيلاً عنها في قبض الزكاة جاز له قبضها، و إلّا فلا، و الله العالم.

٣ رجب ١٣٤٧

عدم جواز دفع الزكاة إلى من تجب نفقته على الدافع مطلقاً

[٢٥٠] س ٣٠: رجلٌ فقيرٌ لا يملك مؤنة سنته و قوت عياله و عنده ولدٌ كبيرٌ فقيرٌ أيضاً هو في جملة عياله، فهل يجوز للأب أن يدفع زكاته إلى ولده المذكور أو لا؟ و لو كان عنده شيءٌ من ردّ المظالم فهل يجوز أن يحتسبه عليه بإذن الحاكم الشرعي أم لا؟

ج: الذي تجب نفقته على من عليه الزكاة مثل الأب مثلاً أو الابن و نحوهما لا يجوز أن يدفع إليه أبوه أو ابنه زكاته و كذا سائر الحقوق الواجبة عليه و لو مع عدم تمكنه من نفقته - على الأحوط الذي لا يخلو من قوّة[1] -، و أمّا المظالم فأمرُهُ إلى الحاكم

---

١. لإطلاق ما دلّ على عدم جواز دفع الزكاة إلى واجبي النفقة (الباب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة من الوسائل)، و لعلّ وجه الترديد دعوى أنّ التعليل في صحيحة ابن الحجّاج بـ«أنّهم عياله لازمون له» غير

الشرعيّ لا إلى من يجب عليه دفعها، و الحاكم الشرعيّ يعرف تكليفه، و الله العالم.
٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٨

[٢٥١] س ٣١: رجلٌ عليه حقوقٌ واجبة من زكاةٍ و سهم إمام ﷺ و كفّارات كان قد دفعها إلى واجبي النفقة لإفتاء بعض العلماء له بالجواز، و بناءً على عدم تجويزكم لذلك مع رجوعه في أمر تقليده إلى سيادتكم فهل إذا دفعها ثانياً إلى زوجة ابنه الواجب النفقة تبرأ ذمّته -كما أمضيتم ذلك في العروة الوثقى-؟ و هل فرقٌ بينهما إذا كان دفع ذلك واقعيّاً لها أو صوريّاً يسترجع بهبةٍ أو باحتسابٍ عمّا في ذمّتها أو ذمّة والديها مع التراضي على ذلك و طيب النفس به؟

ج: أمّا السهم المبارك - أرواحنا لصاحبه الفداء - فأمره موكولٌ إلى فقيه عصر غيبته لا إلى من اشتغلت به ذمّته، ولو دفعه الفقيه المذكور إلى من تجب نفقته على من عليه الحقّ كان ماضياً و تبرأ ذمّة ذلك الرجل بالتسليم إلى فقيه العصر أو بأمره، و أمّا الزكاة و الكفّارات فدفعها إلى واجبي النفقة يتساوى وجوده لعدمه، و يجب دفعها ثانياً إلى من يستحقّها دفعاً حقيقيّاً لا صوريّاً، و ليس الدفع الصوريّ إلّا من اللعب، ولا تبرأ الذمم عن حقوق الله سبحانه بذلك، عصم الله تعالى جميع المؤمنين عن حبّ الدنيا الدنيئة فإنّه رأس كلّ خطيئة و غرق فيه مَن غرق و هوى، و الله وليّ العصم.

٢٨ محرم ١٣٥١

حكم دفع الزكاة إلى واجب النفقة للتوسعة والى زوجة الموسر

[٢٥٢] س ٣٢: رجلٌ مهاجرٌ لطلب العلم الشريف و أبوه ذو عيال و يصدق عليه أنّه غنيٌّ شرعاً، فهل لأبيه أن يحتسب عليه الفطرة أم لا؟ و على تقدير الجواز هل مطلقاً

صادقٍ مع العجز عن الإنفاق لانتفاء اللزوم حينئذٍ فيقيّد به إطلاق الحكم المعلّل، و يمكن دفعها بأنّها مبنيّةٌ على كون المراد باللزوم اللزوم الشرعيّ الفعليّ، لكنّه غير متعيّن لاحتمال إرادة اللزوم الذاتيّ الثابت لهم مطلقاً و إن منع عن فعليته العجز، و مع إجمال التعليل فالمرجع إطلاق سائر الروايات الشامل لصورة العجز.

أو على وجهٍ خاص كأن يعطيه إيّاها على أن يشتري بها كتباً، أو أنّه يحتسبها على عيال ولده لفرضِ أنّ ولده من واجبي النفقة فلا يصحّ إعطاؤه من الفطرة؟

ج: لا يجوز له إعاشة ولده من الزكاة مطلقاً، بل يُشكل جواز دفعها إليه لسائر حوائجه[1] كشراء الكتب ونحو ذلك، بل لا يخلو جواز احتسابها على زوجة ولده عن الإشكال[2] إلّا إذا عجز زوجها عن نفقتها[3]، والله العالم.

شوال ١٣٥٣

---

١. ممّا ليس من نفقة الإعاشة بل من التوسعة كشراء الكتب ونحوه، وإن ذهب جمعٌ إلى الجواز لبعض النصوص المذكورة في الباب ١٤ من أبواب المستحقين من الوسائل، لكنّها ظاهرةٌ في زكاة مال التجارة، أو لا أقلّ من عدم ظهورها في ما نحن فيه، فلتراجع، و دعوى - اختصاص التعليل في صحيحة ابن الحجاج بالدفع للقوت اللازم فلا يشمل التوسعة - يمكن دفعها بما مرّ في المسألة السابقة إذ على تقدير إرادة اللزوم الذاتيّ الطبيعيّ فهو يعمّ التوسعة، و يعضده عموم ما في الصدر من قوله عليه السلام «لا يعطون من الزكاة شيئاً». هذا، و يأتي في المسألة ٥٢ من مسائل الخمس تقييده قدس سره هذا الاحتياط بما إذا تمكن المنفق من القيام بذلك من ماله.

٢. يعني مع يسار الزوج، و يقوى الاشكال مع يساره و بذله، ففي الجواهر (١٥: ٣٩٩) «أنّ الإجماع على عدم الجواز في هذه الصورة يمكن تحصيله». و يقرّب بأنّ الزوجة تملك نفقتها على زوجها فهي من أفراد الغنيّ، و إن كانت إنّما تملكها يوماً فيوماً أصبحت كصاحب الصنعة الغنيّ بالقوّة فلا يجوز لها أخذ الزكاة.

٣. فإنّه حينئذٍ لا إشكال كما لا خلاف في جواز أخذها، و تقتضيه الإطلاقات و خصوص صحيحة ابن الحجاج الدالّة على جواز أخذ الزكاة للتوسعة مع عدم بذل المنفق لها أو عجزه، فتدلّ بفحواها على الجواز مع العجز للاعاشة، و الصحيحة مذكورةٌ في الباب ١١ من أبواب المستحقين.

الفصل الخامس: أحكام الزكاة

من وصل إليه شيءٌ من الزكوي فعليه إخراج زكاته

[٢٥٣] س ٣٣: النجّار الذي يعمل الكرد و نحوه للزرّاع بأُجرة معيّنة من حاصل الزرع لو قبض أُجرته المذكورة و كان عالماً بأنّ الزرّاع لا يؤدّي زكاة زرعه فهل يجب عليه أن يدفع زكاة ما قبضه أم لا؟

ج: كلّ مَن وصل إليه شيءٌ من الأجناس الزكويّة و علم أنّ المالك لم يُخرج زكاته وجب عليه أن يُخرج ممّا وصل إليه ما تعلّق به من الزكاة، سواءٌ كان القدر الواصل إليه بالغاً قدر النصاب أو لم يكن و إن كان أقلّ من حقّه، من دون فرق بين أن يكون مالك النصاب مسلماً أو ذمّياً[١]، و تكون المعاملة الواقعة بينهما بالنسبة إلى مقدار الزكاة متوقّفةً صحّتها على إمضاء الحاكم الشرعيّ بعد دفع القيمة إليه أو يسلّم إليه قدر الزكاة من عين ما أخذه من الغلّة[٢].

ثمّ لا يخفى أنّ القدر الذي يجب من الزكاة على كلّ مَن وصل إليه شيءٌ من الغلّة التي لم يُخرج المالك زكاتها هو القدر الواجب على المالك بعد إخراج ما تأخذه

---

١. لأنّ الكفّار مكلّفون بالفروع كما هم مكلّفون بالأُصول.

٢. يعني على تقدير عدم الإمضاء.

الحكومة من الخراج و سائر المؤن، فلو فُرض أنّ جميع المؤن المذكورة يعادل نصف مجموع الحاصل مثلاً فالقدر الواجب من الزكاة هو نصف العشر لو كان يُسقى سيحاً و ربع العشر لو كان يُسقى بالدوالي أو المكائن، وكلّ مَن وصل إليه شيءٌ من تلك الغلّة يجب عليه إخراج نصف عشره في الصورة الأُولى و ربع عشره في الثانية، و على هذا القياس، و الله العالم.

١٥ جمادى الأُولى ١٣٤٥

يملك الفقير الحقّ بالقبض لا بالعزل

[٢٥٤] س ٣٤: لو عُزل للفقير مالٌ من زكاةٍ أو خمسٍ ثمّ بعد ذلك أيسر هل يملكها بالعزل أم لا؟

ج: الفقير يملك الحقّ بالقبض، و لو فُرض عزل الفقير بلا قبضٍ يُشكل مالكيّته له[١]، وكذا لو عزله المالك[٢]، و على كلّ حالٍ فلو تحقّق العزل لفقيرٍ معيّن و أيسر ذلك الفقير قبل قبضه فالأحوط الدفع إلى فقيرٍ آخر بإذن ذلك الفقير[٣]، و الله العالم.

[٢٥٥] س ٣٥: الرجل المسلم عنده مقدار طغارٍ من الشعير مزكىً ألقاه على طعام اليهوديّ الغير المزكى ثمّ بعد ذلك أراد إفرازه، فهل يجب عليه زكاة الطعام من جهة خلطه في طعام اليهوديّ الغير المزكى؟

ج: نعم يلزمه إخراج الزكاة بنسبة ما اختلط من طعام اليهوديّ بطعامه، و الله العالم.

٢ ربيع الثاني ١٣٥٢

---

١. لعدم الدليل على كفاية عزله في تملّكه - شخصاً - للمعزول، فإنّ غاية ما تدلّ عليه نصوصه هي صيرورة المعزول ملكاً لنوع المستحق، أمّا ملك الشخص فمتوقّف على قبضه، بل لا يكاد يصحّ عزله - أي الفقير - إلّا إذا كان بوكالةٍ عن المالك، إذ لا دليل على ولاية غير المالك على العزل، و لعلّ هذا هو مراده، و عليه فعزل الفقير لا يزيد على عزل المالك نفسه، فلا يترتّب عليه سوى صيرورة المعزول ملكاً للنوع.

٢. الظاهر أنّ المراد عزل المالك الزكاة بنيّة فقيرٍ معيّن من دون إقباضه إيّاه، إذ لا دليل على كفايته في تملّك من نواه، لما عرفت من أنّ أدلّة العزل لا تقتضي ذلك، فتلغو نيّة التعيين.

٣. رعايةً لاحتمال صيرورته مالكاً بمجرد العزل له.

البيع الواقع على مقدار الزكاة فضولي، والفروع المترتّبة على ذلك

[٣٥٦] س ٣٦: رجلٌ اشترى ثمرة بستان نخلٍ بعد احمرارها و اصفرارها ثمّ انتظرها حتّى بلغ أوانها و باعها، و بعد ذلك التفت إلى أنّ في الثمرة زكاةً و هو لا يدري أنّ البائع قد أعطاها للفقراء من ماله أو لا، فهل عليه الفحص بالسؤال منه عن ذلك أو لا؟ و على تقدير وجوب السؤال فهل يكفي قول البائع إنّي دفعت الزكاة أو سأدفعها أو لا يكفي حتّى يعلم الدفع؟ و على تقدير علمه بعدم الدفع فهل يجوز له مطالبته بمقدارها أو أخذ مقدارها من مال البائع إذا كان قد أودعه عند المشتري أو لا يجوز؟

ج: بيع الثمرة بعد تعلّق الزكاة بها يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة فضولياً و لا يملك المشتري ذلك المقدار إلّا بعد أن يؤدّي البائع زكاتها[1] و علم المشتري بذلك[2]، و الأحوط إمضاء الحاكم الشرعيّ للمعاملة بالنسبة إلى مقدار الزكاة[3]، و إلّا يكون ذلك المقدار من المبيع باقياً على ملك الفقراء و يلزم المشتري ردّه إليهم أو إلى وليّهم و هو

---

١. يعني من مالٍ آخر، و يقتضيه ذيل صحيحة عبدالرحمن البصري الواردة في مفروض المقام حيث قال ﷺ «تؤخذ منه - أي من المشتري - زكاتها و يتبع بها البائع أو يؤدّي زكاتها البائع»، (الباب ١٢ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١).

٢. فإنّه ما لم يعلم بأدائه فاستصحاب عدم الأداء محكمٌ، و لا مجال لإجراء قاعدة الصحّة في البيع لاختصاص حجّيتها بما إذا أحرز قابليّة المبيع للبيع بكونه ملكاً طلقاً غير متعلّقٍ لحقّ الغير و هي غير محرزةٍ في المقام، و لا لقاعدة اليد لاختصاص اعتبارها بما إذا لم يعلم حال اليد سابقاً و إلّا فاستصحاب تلك الحال حاكمةٌ على القاعدة و في المقام يعلم حالها و أنّها كانت يداً على مالٍ متعلّقٍ للزكاة، و الكلام في الموردين محرزٌ في محلّه.

٣. يعني لا يكتفي بإحراز أداء البائع بل يضمّ إليه إمضاء الحاكم الشرعيّ، لكنّ ظاهر صحيحة البصري المتقدمة عدم الحاجة إليه لسكوته ﷺ في مقام البيان، و لا يخفى أنّه إذا بُني على أنّ تعلّق الزكاة بالعين تعلّقٌ ملكيّ على نحو الإشاعة أو الكلّي في المعيّن فبيع المالك النصاب ثمّ أداء زكاته من مالٍ آخر يكون من قبيل من باع شيئاً ثمّ ملكه، و هو و إن وقع الخلاف في صحّته مطلقاً أو بشرط الإجازة - يعني إجازة البائع - أو بطلانه إلّا أنّ مقتضى الصحيحة المتقدمة الصحّة في المقام و عدم الحاجة إلى إجازة البائع فضلاً عن الحاكم، و إن بُني على أنّ تعلّقها تعلّقٌ حقّي على نحو حقّ الرهانة أو الجناية أو نحوٍ آخر غيرهما - و هو الذي اختاره ﷺ - فالأمر أهون، لأنه بمنزلة بيع الراهن الرهن ثمّ فكه بأداء دَينه حيث يحكم بصحّته - على القاعدة - لارتفاع الحقّ المانع عن نفوذ البيع بذلك - على تفصيلٍ مذكورٍ في موضعه -، فاحتياطه ﷺ بإمضاء الحاكم استحبابيّ رعايةً لبعض محتملات المسألة، و قد أفتى ﷺ بعدم الحاجة إليه إن أدّى البائع الزكاة في التعليقة على المسألة ٢٩ من فصل زكاة الغلّات من العروة.

الحاكم الشرعيّ، وله السلطنة على استرجاع ما دفعه من الثمن لذلك المقدار من المبيع من البائع، وله أن يقتصّ ذلك المقدار من الثمن من مال البائع لكن من غير ما أودعه عنده ولا يجوز له الاقتصاص من الوديعة[1]، والله العالم.

١١ جمادى الأُولى ١٣٥٢

إذا بلغ المال حدّ النصاب وزاد على مؤنة السنة

[٢٥٧] س ٣٧: رجلٌ ملك طعاماً بالزرع وحال عليه الحول وتعلّق فيه الخمس ولم يخرجه ثمّ تصرّف في الطعام حتّى نفد والآن يريد إخراج ما اشتغلت ذمّته، فهل يخرج قيمته يوم تعلّق الوجوب أم يوم التأدية أو أعلى القيم؟

ج: إذا كان مالك الطعام قد ملكه بالزرع وكان بالغاً قدر النصاب -يعني نصاب الزكاة- يلزمه أوّلاً إخراج زكاته، والقدر الباقي بعد إخراج الزكاة لو كان فاضلاً عن مؤونة سنته يلزمه إخراج خمسه[2] بقيمة يوم الأداء[3]، لكن يدفع تمام الخمس إلى المجتهد ويستدعي منه إجازة معاملاته الواقعة على ذلك الطعام -على الأحوط[4]-، والله العالم.

---

١. نصوص المسألة -كما يظهر بمراجعة الباب ٨٣ من أبواب ما يكتسب به من الوسائل- وإن كانت متعارضةً، ولأجله ذهب جماعةٌ إلى الكراهة جمعاً (الجواهر ٤٠: ٣٩١)، إلّا أنّ الظاهر أنّ التشديد في الروايات على أداء الأمانة إلى أهلها برّاً كان أو فاجراً، وشدّة الاهتمام بأمرها، وأنّ المؤمن يُختبر بصدق الحديث وأداء الأمانة (الباب ١ و٢ من كتاب الوديعة من الوسائل) بضميمة ضعف دعوى أنّ الاقتصاص من الوديعة لا يُعدّ خيانةً -كما عن بعضٍ- تكفي في ترجّح نصوص المنع وحمل نصوص الجواز على بعض المحامل أو ردّ علمها إلى أهله، فلاحظ.

٢. فإنّ إطلاق ما دلّ على وجوب تخميس فاضل مؤونة السنة من الفوائد والأرباح يشمل النصب الزكوية، قال ﷺ في الوسيلة المختصرة (٢٢٦): «ولو تعلّق الخمس أيضاً بالنصاب قدّم السابق خطابه ولو اتّحدا زماناً أخرج الزكاة أوّلاً ثمّ خمّس الباقي».

٣. فإنّه مقتضى ما دلّ على جواز دفع المثل أو القيمة بدل العين اختياراً حال وجودها فكذلك بعد تلفها أو نقلها، بل مقتضى القاعدة في ضمان المثليّ إذا وصلت النوبة إلى القيمة هو قيمة يوم الأداء -كما حقّق في محلّه-.

٤. الكلام في هذا الاحتياط هو الكلام فيه من المسألة السابقة، إذ المفروض أنّ المالك باع -فضولياً- غلّته المتعلّقة للزكاة وأرباحه المتعلّقة للخمس ثمّ أدّاهما من مالٍ آخر، وحكم الخمس من هذه الناحية حكم الزكاة، لوحدة المناط.

حكم من اشترى من اليهودي شيئاً من الغلّة الزكوية

[٢٥٨] س ٣٨: شخصٌ من المؤمنين اشترى من يهوديٍّ مقدار طغارين شعير و هو لا يعلم بالمقدار الذي تعلّق به من الزكاة لأنّه لا يعلم أنّه سُقي بالسيح أو بالواسطة كما أنّه لا يعلم بالمقدار الذي صرف عليه من المؤنة، هل يجب عليه الفحص من اليهوديّ عن هذه الجهات؟ و هل يجوز له الاعتماد على إخباره في ذلك أو لا؟ و على تقدير بقاء الشكّ فما هو المقدار الذي يجب عليه إخراجه؟

ج: القدر المتيقّن من المؤن المتعارفة التي جرت العادة النوعيّة بصرفها على الحاصل إلى تصفيته لا بأس باحتسابه و تزكية ما يبقى بعد إخراج ذلك المقدار ممّا اشتراه من اليهوديّ، و إن كان الأحوط الفحص من اليهوديّ لو كان بحيث يحصل الوثوق و الاطمئنان بصحّة إخباره من هذه الجهات، وكذلك الأحوط الفحص عن كونه قد سُقي سيحاً أو بالعلاج، بل لا يخلو عن قوّة[1]، ولو تعذّر فلا يبعد جواز الاكتفاء بدفع نصف العشر بعد إخراج المؤن القطعيّ صرفُها، لكن لو كان الغالب بزراعات ذلك الطرف هو السقي سيحاً فالأحوط العشر، و الله العالم.

١٠ محرّم ١٣٥٥

الزكاة تتعلّق بالعين على نحو تعلّق الحقوق بالأموال

[٢٥٩] س ٣٩: الزكاة هل هي في الذمّة أو في العين؟ و على تقدير تعلّقها بالعين فهل هي على نحو الكلّي في المعيّن أو أنّ للفقير في العين الزكوية حقاً كحقّ المرتهن في العين المرهونة؟

---

١. فليس له الاكتفاء بدفع نصف العشر تعويلاً على أصالة البراءة عن وجوب الزائد من دون فحصٍ بدعوى كون الشبهة موضوعيةً، و ذلك لأنّ المورد من قبيل الشكّ في حصول الاستطاعة أو بلوغ المال حدّ النصاب أو بلوغ المقصد حدّ المسافة ممّا يتوقّف العلم به بحسب العادة إلى النظر أو السؤال بحيث يلزم من ترك الفحص الوقوع في مخالفة الواقع كثيراً- حسبما حقّقه ﷺ في الأُصول -.

ج: الظاهر أنّ الزكاة متعلّقةٌ بالعين دون الذمّة[١]، وليس تعلّقها بالعين على نحو الشركة ولا الكلّي في المعيّن لانتفاء لوازم كلٍّ من الأمرين[٢]، وإنّما هو من قبيل تعلّق الحقوق بأعيان الأموال كحقّ الجناية مثلاً أو الرهانة، والظاهر أن يكون قسماً ثالثاً لهما مشاركاً لكلٍّ منهما في بعض آثاره[٣] قريباً من تعلّق الدين المستوعب بتركة الميّت - على ما هو المختار في تلك المسألة من كون النماء والمنافع للورثة[٤] -، وقد رجّحنا ذلك في حاشية العروة[٥]، وإجمال الدليل عليه هو ظهور الأدلّة في تعلّقها بالعين، وانتفاء لوازم الشركة وهو ظاهر، وكذلك الكلّي في المعيّن أيضاً وإلّا لم يسقط شيءٌ من الزكاة عند تلف البعض بلا تفريطٍ من المالك، وثبوت لوازم الحقوق فيه من تتّبع الساعي للنصاب، وكفاية أداء المالك في سقوطها، وغير ذلك، والله العالم.

---

١. والظاهر أنّه إجماعيٌّ ولا قائل منّا بخلافه بحيث يُعرف شخصه، ونصوص الباب تنادي بأعلى صوتها به وأحكامه لا تنطبق إلّا عليه، فلاحظ.

٢. أمّا لوازم الأوّل فمنها عدم جواز تصرف كلّ من الشريكين في المال أو إخراجه عن ملكه بدون إذن الآخر، وعدم جواز الدفع من غير العين إلّا برضاه، وتبعية النماء والمنافع للملك، والضمان في الأنعام بالقيمة وغير ذلك.

وأمّا لوازم الثاني فعمدتها ما أشارﷺ إليه بعد هذا بقوله «وإلّا لم يسقط شيءٌ من الزكاة ...» إذ لا اشكال في أنّه إذا تلف بعض النصاب بلا تفريطٍ سقط من الزكاة بنسبته ولو كانت من الكلّي في المعيّن لَما سقط شيءٌ ما دام مقدار الزكاة باقياً.

٣. فهو يشارك حقّ الجناية في أنّ للساعي تتبع العين وأخذ الزكاة منها أينما انتقلت، ويشارك حقّ الرهانة في أنّ للمالك فك العين بأداء الزكاة من مالٍ آخر.

٤. فإنّ مقتضاه انتقال التركة إليهم فيملكونهما تبعاً للعين ولا يتعلّق حقّ الدّيان إلّا بعين التركة فإن أدّى الورثة الدين من مالٍ آخر فهو وإلّا فللديّان استيفاء دينه من العين، والأمر كذلك في الزكاة، أمّا بناءً على عدم كونهما للورثة وتعلّق الدين بهما أيضاً كالعين فمقتضاه بقاء التركة في حكم مال الميّت لتُصرف - بتوابعها - في ديونه.

٥. قالﷺ تعليقاً على المسألة ٣١ من مسائل زكاة الغلّات من العروة عند قوله: بل على وجه الكلّي في المعيّن «فيه منعٌ ظاهر، والأظهر كونها حقاً متعلّقاً بمالية النصاب لا ملكاً في العين بشيءٍ من الوجهين».

من استولى على الزكوي ضمن الزكاة لأربابها

[٣٦٠] س ٤٠: من آجر دكاناً أو خاناً لليهوديّ ليضع فيه الغلّة الزكوية فوضعت عنده و كان المؤجر متمكناً من سرقة مقدار الزكاة أو بعضها و تسليمها إلى أربابها فلم يفعل، فهل يضمن المقدار الذي يتمكن من سرقته و دفعه إلى المستحق أو لا؟ و هل للمؤجر أن يأخذ ممّن لا يؤدّي الزكاة تمام الأُجرة أو يأخذ منه أُجرة ما عدا الحصّة الزكوية؟

ج: لو صار المؤجر ذا يدٍ على الغلّة و استولى عليها استيلاء صاحب اليد على ما في يده ضَمن حصّة الفقراء لأربابها[1]، و إلاّ فبمجرّد تمكنه من أخذها بطور السرقة و تسليمها إلى المستحقّ لا يوجب ضمانه فضلاً عمّا إذا لم يتمكن من ذلك، و يملك المؤجر تمام الأُجرة على كلّ تقدير، و الله العالم.

الاشكالات في توجّه تكليف الزكاة إلى الكافر

[٣٦١] س ٤١: لو انتقلت الغلّة الزكوية بشراءٍ أو نحوه ممّن لا يؤدّي الزكاة كاليهودي و النصراني إلى شخصٍ من المؤمنين أو غيرهم فهل يجب عليه إخراج الزكاة و دفعها إلى المستحق أو لا؟ و على تقدير الوجوب فهل تجب عليه نيّة القربة أو لا؟ و على تقدير وجوبها كيف يتصوّر التعبّد منه بدفع مالٍ خوطب به غيره؟ و على تقدير وجوب الزكاة عليه فلو علم إجمالاً أنّ عند اليهودي عيناً تعلّق بها الزكاة و عيناً مشتراة وباع إحداهما و لا يمكن الفحص منه أو من غيره فهل يضمن المشتري زكاة ما اشتراه أو لا؟ و هل يقبل قوله في ما لو أمكن الفحص منه؟ ولو علم أنّ الغلّة

---

١. لأنّ مقتضى تعلّق الزكاة بالعين هو وجوب إخراجها على المالك و على كلّ من وقعت العين بيده و استولى عليها، لوجوب إيصال الحقّ إلى مستحقّه، و لأجل ذلك وجب على المشتري لها إخراج زكاتها إذا علم أنّ البائع لم يخرجها، فحكمها حكم العين المغصوبة، فكما يجب على من وقعت بيده ردّها إلى مالكها الشرعيّ و يضمن لو ردّها إلى غاصبها - بمقتضى ضمان اليد -، كذلك على من وقع في يده مالٌ متعلّقٌ لحقّ شرعيّ من زكاةٍ أو خمسٍ أو نحوهما أن يُخرج الحق منه و يوصله إلى أربابه بإذنٍ من الحاكم الشرعيّ - باعتبار ولايته على الاخراج مع امتناع المالك -، فإن كان قد دفع مالاً بإزائه إلى المالك -كما في مورد الشراء - فله استرداده منه، و إن امتنع جاز له التقاصّ من سائر أمواله -كما تقدّم ذكره -.

المشتراة من أرضٍ زراعية ولكن لم يعلم أنّها حصّته أو حصّة شركائه الفلّاحين فهل تجب على المشتري زكاتها أو لا؟ ولو علم تفصيلاً أنّه ملك الغلّة الزكوية بالزراعة و شكّ في أنّه اشترى غيرها و مزجها معها فهل يجب على المشتري منه تمام زكاة ما اشتراه أو لا؟ ولو علم أنّه مزج معها غيرها ولكن لا يعلم المقدار فما يجب على المشتري؟

ج: أمّا المسألة الأُولى فمقتضى ما عليه الفتوى من تعلّق الزكاة بالعين هو وجوبها على من اشترى الغلّة الزكوية ممّن يعلم أنّه لم يزكها مسلماً كان البائع أو يهودياً، و بعد انتقال تلك الغلّة إلى المشتري يكون هو أيضاً مخاطباً[1] بإخراج زكاتها لمكان تعلّقها بالعين و يجب على المشتري نيّة القربة بهذا الاعتبار ولا إشكال فيه، نعم في توجّه التكليف المذكور إلى اليهوديّ إشكالاتٌ عويصة[2] و لا يطّرد شيءٌ منها في وجوبها على المشتري إذا كان مسلماً.

---

١. هذه العبارة و ما يليها جوابٌ لما ذكره السائل من أنّه كيف يتصوّر التعبّد منه بدفع مالٍ خوطب به غيره.

٢. فمنها: ما يورد على أصل توجّه التكليف بالزكاة إلى الكافر حذو ما ذكروه في قضاء العبادات منسوباً إلى صاحب المدارك ﷺ من أنّ الكافر و إن أمكن تكليفه بالأداء لإمكان أن يختار الاسلام في الوقت و يأتي بالعبادة فيه إلّا أنّه لا يمكن قضاءاً إذا لم يُسلم في الوقت، لأنّها لا تصحّ منه حال كفره، و إذا أسلم سقطت عنه بحديث الجبّ، و التكليف إذا لم يكن قابلاً للامتثال فلا يعقل توجّهه إليه، و هذا المناط موجودٌ في تكليفه بالزكاة أيضاً فإنّها لا تصحّ منه حال كفره لأنها عبادةٌ، و لا بعد إسلامه لأنّ مقتضى الحديث سقوطها عنه، لكن أجاب ﷺ عنه في الوسيلة المختصرة (٢٢٦) بأنّ أثر هذا الوجوب هو جواز استيفائها القهريّ حال كفره للإمام ﷺ أو نائبه الخاصّ أو العامّ، فلاحظ.

و منها: ما يورد على استيفاء الامام ﷺ أو نائبه منه قهراً بدعوى أنّها عبادةٌ و إذا لم تتحقّق منه بالدفع اختياراً فأولى أن لا تتحقق منه بالأخذ جبراً، و يجاب عن هذا أيضاً بأنّ في الزكاة جهتين تكليفيةً عباديّة و أُخرى وضعيّة، و التعذّر من الجهة الأُولى لا يوجب السقوط من الجهة الثانية فإنّها حقٌّ لأربابها متعلّقٌ بالعين و على الوليّ استيفاؤه لهم منها كما هو الشأن في المسلم الممتنع.

و منها: الإشكال على حكمهم بالسقوط عنه إذا أسلم بأنه كيف يسقط بإسلامه حقّ الناس؟ لا سيّما و قد كان يجوز استيفاؤه منه حال كفره، و كيف يشمل حديث الجبّ هذا الحكم الوضعيّ مع عدم التزامهم بشموله لكثيرٍ من موارده؟ و ما هو الضابط في ذلك؟ ثمّ هل السقوط في المقام يختصّ بصورة تلف العين أو يعمّ -كما في العروة - ما إذا كانت موجودة؟ و كيف يعمّ صورة الوجود مع أنّه من حيث التكليف بمنزلة مَن

وأمّا بقيّة المسائل المسؤول عنها فمحصّل الجواب عن جميعها هو أنّ المشتري إنّما يجب عليه إن يزكّي ما اشتراه من اليهوديّ إذا علم تعلّق الزكاة بما اشتراه بعينه، فلو لم يعلم ذلك لتردّد المبيع بين ما علم ملكه بالزراعة أو بالشراء إمّا من الخارج أو من شركائه الفلّاحين ولم يتمكن من الفحص[1] لم تجب الزكاة فيه، وكذا لو علم أنّه خلط ما ملكه بالشراء بما ملكه بالزراعة ولم يعلم المقدار لم تجب الزكاة إلّا في المعلوم تعلّق الزكاة فيه، نعم لو شكّ في أنّه هل اشترى من الخارج أو من شركائه شيئاً و خلطه بما كان من أرض زراعته أم لا ففي وجوب الزكاة في تمام ما اشتراه أو عدم وجوبها إلّا في القدر المتيقّن أنّه من أرض زراعته و جهان، لا يخلو ثانيهما من رجحان[2] لكنّ الاحتياط شديدٌ في هذه الصورة.

بقي أمران: الأوّل، أنّ الشكّ إنّما يكون ذا أثرٍ مطلقاً و موجباً لسقوط التكليف بالزكاة في هذه المسائل إذا كان عقلانياً ناشئاً عن منشأٍ صحيحٍ يعتمده العقلاء في مقاصدهم، أمّا إذا كان تشككاً و أوهاماً يتخيّلها المشتري لإسقاط التكليف المتوجّه إليه بشراء الغلّة فلا أثر له و يتساوى وجوده مع عدمه مطلقاً.

الثاني: أنّه بعد أن كان شكّه من الجهات المذكورة عقلائياً فإن لم يتمكن من استكشاف حقيقة الحال بالفحص فلا إشكال في عدم وجوب الزكاة في ما عدا المقدار المعلوم، وأمّا لو أمكنه ذلك ففي وجوب الفحص و عدمه و جهان، والأظهر التفصيل[3] بين أن يكون المقدمات المفيدة للعلم حاصلةً لا يتوقّف حصوله على أزيد

أسلم أثناء وقت الفريضة حيث يجب عليه الأداء، و من حيث الوضع بمنزلة ماله المشترك فيه مع غيره؟ بل في صورة التلف أيضاً ما المانع من انتقاله إلى ذمّته حذو انتقال ما أتلفه من مال غيره حال الكفر إليها؟ إلى غير ذلك من وجوه الإشكال.

١. أمّا مع التمكن منه فسيأتي حكمه.

٢. لأصالة البراءة عن الوجوب في الزائد، و استصحاب عدم الخلط لا يثبت كون الجميع من أرض زراعته إلّا بناءً على حجّيّة الأُصول المثبتة.

٣. حسبما حقّقه ﷺ و بنى عليه في مسألة وجوب الفحص عن الشبهة الموضوعية في الأُصول.

من نظرٍ أو سؤالٍ و نحو ذلك فيجب، أو لا تكون المقدمات المذكورة حاصلةً بالفعل ولكنّه يتمكن من تحصيلها بتكلّفٍ أو اختبارٍ أو مسافرةٍ و نحو ذلك ممّا لا يخلو عن مشقّةٍ نوعيّة فلا يجب في كلّ شبهةٍ موضوعيّةٍ - على الأقوى - إلّا في مقاماتٍ خاصّة[1] كالنصاب و الاستطاعة و نحو ذلك، و أمّا إخبار اليهوديّ المشتراة منه الغلّة فإن أفاد العلم فهو و إلّا فليس بحجّة، و الله العالم.

حكم ما إذا اشترى الزكوي من المخالف وصوره

[٣٦٢] س ٤٢: شخصٌ من المؤمنين اشترى غلّة زكاةٍ من مخالفٍ فهل يجب عليه الزكاة أو لا؟ و هل يفرّق الحال بين العلم بدفعها منه و بين الجهل أو لا؟ و هل يكفي دفعها منه إلى أهل مذهبه فلا يجب على المشتري أم لا؟

ج: لو علم أنّه لم يخرج زكاتها وجب على المشتري إخراجها، ولو علم أنّه أخرجها و صرفها في ما يجوز صرفها فيه ممّا يندرج في سبيل الله فلا يبعد عدم الوجوب[2]، كما أنّه لو شكّ في أصل الإخراج فالأظهر الوجوب، أمّا لو علم أنّه أخرجها ولكن شكّ في أنّه صرفها في ما يجوز أو لا يجوز أو علم أنّه صرفها في ما لا يجوز فمقتضى القواعد لزوم إخراجها[3]، و هو الأحوط الذي لا يخلو من قوّة[4]، لكن لم أقف على نصٍّ فيه من الأصحاب -رضوان الله عليهم-، و الله العالم.

---

١. الظاهر أنّ ضابطها -كما يظهر من تقريرات بحثه ﷺ في الأُصول- هو كون ترك الفحص مؤدياً إلى الوقوع في مخالفة الواقع كثيراً، فلاحظ و تأمّل لتعرف موضع الاختلاف بين ما هنا و ما في التقرير.

٢. لظهور ما ورد في صحيحتي بريد و الفضلاء (الباب ٣ من أبواب المستحقّين للزكاة من الوسائل) - من تعليل وجوب إعادة الزكاة على المخالف بعد استبصاره بـ «أنّه وضعها في غير موضعها» - في الإجزاء إذا وضعها في موضعها كسبيل الله و المؤلّفة قلوبهم.

٣. أمّا في الصورة الثانية فواضحٌ، و أمّا في الأُولى فلقاعدة الاشتغال بل استصحاب بقاء الحق في المال، و لا مجال لإجراء أصالة الصحّة في عمله و أنّه صرفه في مصرفه الشرعيّ لعدم ثبوت حجّيتها في ما عُلم من حال الفاعل مخالفته اعتقاداً و عملاً لما هو الصحيح عندنا.

٤. علّق شيخنا الحلّي ﷺ على ذلك قائلاً: يمكن أن يقال بعدم لزوم الإخراج لأنّه بإخراج المالك يتعيّن كون الخارج زكاةً (*) غايته أنّ صرفها في ما لا يجوز عندنا يوجب ضمانه.

[٣٦٣] س ٤٣: رجلٌ عاملٌ عند شخصٍ في ضمان التمر[1] و بعد جذاذ التمر حصل عنده ربحٌ فبلغ حصّة كلٍّ منهما النصاب فأعطى العامل ما عليه من الزكاة و يعلم أنّ شريكه لا يعطي الزكاة، هل يجوز له أن يأخذ من مال شريكه مقدارها و يدفعها إلى الفقراء؟

ج: لو أذن له الحاكم الشرعيّ في ذلك جاز، و يلزمه - على الظاهر - الاهتمام في تحصيل الإذن مهما أمكنه[2]، و الله العالم.

[٣٦٤] س ٤٤: رجلٌ عنده مالٌ قد بلغ النصاب و تعلّق به الحقّ فهل يجوز له إذا هاجر إلى طلب العلم أن يمتنع عن إخراج الحقوق بحجّة أنّه يحتاج في هذه المدّة الطويلة إلى نفقات و هي لا تكفيه و لا تقوم بجميع ما يحتاج إليه في تلك السنوات التي يقضيها في النجف الأشرف أو يجب عليه الإخراج؟ و على تقدير الوجوب فهل الامتناع عن الإخراج مخلٌّ بالعدالة؟ و هل يجوز للمحتاج المستحق لتلك الحقوق أن يأخذ منه بصفة الدّين و يمتنع من الوفاء إذا امتنع المذكور من الأداء؟

ج: بعد أن بلغ المال الزكويّ حدّ النصاب جامعاً لشرائط تعلّق الزكاة به يجب إخراج زكاته و لا يجوز لمالك النصاب أن يمتنع عن أدائها و لا المماطلة فيه، و اشتغاله في النجف الأشرف بطلب العلم و احتياجه مدّة إقامته فيه إلى نفقاتٍ باهضة لا يوجب

(*) من جهة كونه عرلاً و صرفه في ما لا يجوز إتلافٌ للمعزول موجبٌ للضمان، إذن فلا شيء على المشتري، و يشكل بأنّ مقتضاه عدم جواز التبديل للمالك إذا أخرج مقدار الزكاة ليدفعه إلى مستحقّه فبدا له قبل الدفع في تبديله و لا يُظنّ الالتزام به، و العزل المصرّح بجوازه في النصوص لا يراد به التعيين الحاصل مقدّمةً للاقباض. (الشارح)

١. يعني أنّه عامل مساقاةٍ له.

٢. لأنّ العامل شريك مع مالك الأشجار في الربح - أعني الحاصل - عند ظهوره، و المفروض بلوغ حصّة كلٍّ منهما النصاب فقد تعلّق حقّ الزكاة بجميع هذا المال قبل قسمته، و لا يكفي إخراج العامل زكاة حصّته بعد القسمة مع علمه بعدم إخراج شريكه زكاة حصّة نفسه و لا يحلّ له التصرّف في ما بقي من حصّته، لأنّ المفروض بقاء مقدارٍ من الحقّ في مجموع المال، و حينئذٍ فإن أمكنه إجبار شريكه على الإخراج أو إخراجه بنفسه من حصّة الشريك مع إذن الحاكم الشرعي فهو، و إلّا جرى فيه ما سيأتي - في المال المشترك بين من يخرج زكاة حصّته و من لا يخرج - من توقّف نفوذ قسمته على إذن الحاكم.

سقوط هذا التكليف، لكن لا يجوز للفقير الشرعيّ أن يستدين منه و يحسبه من الزكاة إلّا إذا أذن له الحاكم الشرعيّ بالمقاصّة[١]، و إلّا كان المستقرض المذكور غاصباً مال ذلك الرجل، و الله العالم.

٤ محرّم ١٣٥٤

حكم المال الزكوي المشترك بين من يزكّي ومن لا يزكّي

[٣٦٥] س ٤٥: إذا كان إحد الشريكين في مالٍ مشاعٍ يبلغ استحقاق كلٍّ منهما النصاب يريد دفع الحق الواجب و الآخر يأبى ذلك، فهل يجوز له دفع ما يتعلّق بمجموع المال من الحقّ من دون إعلام شريكه العاصي أو قهره على ذلك مع الإمكان أو لا يجوز شيءٌ من ذلك و إنّما الواجب عليه عزل استحقاقه و إخراج الحق منه؟

ج: لو أمكنه قهر شريكه على دفع ما تعلّق من الحقّ بنصيبه يلزمه ذلك[٢]، ولو تعذّر عليه إجبار الشريك يلزمه إخراج الحقّ المتعلّق بمجموع المال مع تمكنه منه، و لايلزمه إعلام شريكه العاصي بذلك، لكن الأحوط أن يكون بإذن الحاكم الشرعيّ مع تيسره، و إلّا يسقط اعتبار إذنه و يقوم الإذن من عدول المؤمنين مقامه، ولو تعذّر إخراج الحقّ من حصّة الشريك العاصي - كلّياً - لا يجوز له البقاء على الشركة[٣]، و تنفذ القسمة معه بإذن الحاكم الشرعي -على الأقوى-[٤]، و الله العالم.

٣ شوّال ١٣٥٤

---

١. لاختصاص الولاية على مقاصّة الزكاة من قبل أربابها بالحاكم الشرعيّ.

٢. لما تقدّم من أنّ الحقّ متعلّقٌ بجميع المال و لا يحلّ له شيءٌ منه إلّا بعد إخراج الحقّ منه أجمع، فعليه أن يحاول إخراجه من نصيب شريكه أيضاً بقهره على الاخراج إن أمكن و إلّا فبإخراجه بنفسه و لا حاجة حينئذٍ إلى إعلام الشريك فضلاً عن استيذانه، نعم لابدّ - كنظائره - من إذن الوليّ إن أمكن و إلّا فيقوم مقامه عدول المؤمنين - بالتقريب المذكور في محلّه -، نظراً إلى كون ولاية الاخراج - مع امتناع المالك - بيده.

٣. لاستلزامه التصرّف في متعلّق حقّ الغير بغير مسوّغ، فيلزمه التخلّص بالقسمة و الافراز.

٤. لا بدونه، لأنّ المال بعدُ متعلّقٌ لحقّ الغير و لا تصحّ قسمته إلّا بإذن من له الولاية على الحقّ المذكور ليراعي مصلحة أربابه قدر الامكان.

إذا عال الهاشمي غير الهاشمي أو بالعكس فالعبرة بحال المعيل

[٣٦٦] س ٤٦: إذا عال هاشميٌّ بغير الهاشمي أو انعكس الأمر فعال غير الهاشمي بهاشميّ فهل العبرة بتسليم الفطرة إلى الهاشمي منعاً و جوازاً بالمعيل -كما في الجواهر- أو المعال به -كما في الحدائق- و جهان، أحوطهما المنع في الصورتين لاشتغال الذمّة يقيناً و البراءة اليقينية حاصلةٌ بالإعطاء لغير الهاشميّ فيها فلا بدّ منه مع الشكّ في البراءة إذا أُعطيت للهاشميّ، و إذا باع النصاب بعد استقرار الزكاة عليه و شرطها البائع على المشتري و كان أحدهما هاشمياً فالعبرة بالبائع قطعاً لأنّ الزكاة في ماله دون المشتري.

عن جناب الشيخ علي القمي

ج: بسم الله الرحمن الرحيم، فائدةٌ تتضمّن مسألتين:

الأُولى: لو باع النصاب بعد تعلّق الزكاة به و شرط على المشتري أداءها فالعبرة في جواز دفعها إلى الهاشميّ بحال البائع دون المشتري فإنّ الزكاة و إن تعلّقت بالعين و كانت صحّة الشراء بالنسبة إلى مقدارها من النصاب مراعاةً بأدائها، لكن لمّا كان البائع هو المكلّف به لولا الاشتراط و ضامناً للمشتري أيضاً بذلك[1] ففائدة هذا الاشتراط هو تبدُّل هذا الضمان و صيرورة المشتري ضامناً للبائع ما في عهدته[2]،لاتبدُّل من يتوجّه إليه هذا الخطاب و تحويله من البائع إلى المشتري، كيف و زمام هذا التحويل بيد الشارع دون المتعاقدين فلا مجال لأن يكون التزامهما موجباً له، ولو فرض أنّهما اشترطا كذلك[3] كان الشرط حينئذٍ مخالفاً للكتاب و يبطل من أصله، و من هنا لا

---

١. أي بالأداء من مالٍ آخر كي يصحّ الشراء بالنسبة إلى مقدار الزكاة.

٢. أي ملتزماً - بموجب الشرط - بأن يؤدّي عن البائع ما في عهدته و يفرّغ به ذمّته من دون تبدّل المخاطب بخطاب إيتاء الزكاة، فهو نظير ما إذا اشترط عليه أن يؤدّي عنه دينه فيضمنه له من دون أن يتبدّل المخاطب بخطاب أداء الدين، و لذا لا تفرغ عنه ذمّة الشارط إلّا بأداء المشروط عليه لا بنفس الاشتراط.

٣. أي اشترطا تحويل المخاطب بهذا الخطاب.

تبرأ ذمّة البائع عن عهدة هذا التكليف إلّا بتأدية المشتري لها لا بنفس اشتراطه، وإذا كان الشرط التزاماً من المشتري بأن يؤدّي عن البائع ما في عهدته فكون العبرة في جواز دفعه إلى الهاشميّ بحال البائع دون المشتري ظاهرٌ.

الثانية: لو عال غير الهاشميّ هاشميّاً أو انعكس الأمر ففي كون العبرة في دفع فطرة العيال إلى الهاشميّ - جوازاً و منعاً - بحال المعيل أو المعال و جهان: مبنيّان على كون العيلولة موجبةً لتوجّه التكليف بفطرة العيال أوّلاً و بالذات إلى المعيل في عرض فطرة نفسه، فتكونان[1] حينئذٍ في جواز الدفع إلى الهاشميّ و عدمه من وادٍ واحد و تتلازمان، أو كونها - كالشرط في ضمن العقد - موجبةً لتكليف المعيل بأن يتحمّل عن عياله فطرتهم الواجبة عليهم حذو تكليف المشتري بتحمّل الزكاة الواجبة على البائع بشرطه فيكون التكليف بالفطرة حينئذٍ متوجّهاً أوّلاً و بالذات إلى العيال و إن وجب على المعيل تحمّله. ظاهر جملةٍ من الأساطين و صريح بعضهم هو الأوّل، بل لم ينقل القول بالثاني - في ما وقفنا عليه - إلّا عن صاحب الحدائق، فلعلّ أن يكون ممّا تفرّد به.

وكيف كان فالمتّبع هو ظاهر الدليل و لا ينطبق إلّا على الأوّل:

أمّا أوّلاً: فلظهور ما دلّ على توجّه أيّ تكليفٍ إلى أيّ مكلّفٍ[2] في كونه متوجّهاً إليه بالأصالة، وكونه تحمّلاً عن الغير يحتاج إلى قرينةٍ مفقودةٍ في المقام، فإنّ إضافة الفطرة إلى العيال - مع أنّا لم نقف عليها في الروايات - بمعزلٍ عن هذه الدلالة ضرورة كفاية أدنى الملابسة في صحّة الاضافة[3]، وكذلك التعبير بمثل قوله عليه السلام «فعليك أن

---

١. أي فطرة نفسه و فطرة عياله.

٢. كقوله تعالى ﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، و قوله عليه السلام «الفطرة واجبةٌ على كلّ من تعول» أو «تصدّق عن جميع من تعول» و نحوها.

٣. ككونها كافلةً لسلامة العيال.

تؤدّي الفطرة عنه»[١] ونحو ذلك، فإنّ كلمة (عن) قاصرةٌ عن إفادة التحمّل المدّعى في المقام لكفاية أدنى الانتساب في صحّة استعمالها أيضاً -كما تقدّم في الإضافة - خصوصاً مع ضيق التعبير عن وجوب فطرة العيال إلّا بمثل ذلك، ويتلوهما في القصور عن الدلالة على هذا المدّعى ما ورد - ترغيباً للمعيل في دفع فطرة عياله - بأنها تدفع عنهم الموت في تلك السنة[٢]، فإنّ عود هذه المنفعة المترتبة على فعل المعيل إليهم من حيث إنّ الفطرة جُنّةٌ لمن دُفعت عنه عن الموت أجنبيٌّ عن كون التكليف المتوجّه إلى المعيل بإعداد هذه الجُنّة لعياله قد توجّه أوّلاً إليهم وكلّف هو بأن يتحمّل عنهم هذه الكلفة، بل لا يخفى أنّه لو فُتح باب هذه الدعوى - وأنّه كلّما ورد الدليل على انتفاع شخصٍ بعمل غيره[٣] فالتكليف المتوجّه إلى ذلك الغير بذلك العمل تحمّليٌّ لا أصليٌّ - يلزم الهرج والمرج وتأسيس فقهٍ جديد، وبالجملة فهذه الوجوه ساقطةٌ كلّها عن صلاحية التشبّث بها لإثبات هذه الدعوى.

وأمّا ثانياً: فلأنّا لو أغمضنا عن ظهور نفس التكليف المتوجّه إلى المعيل في كونه أصلياً وفرضنا صلاحيّته في نفسه لكلٍّ من الأصليّة والتحمّليّة في عرض الآخر، فالنصوص المصرّحة بعدم الفرق فيمن يجب فطرته على المعيل بين من يصلح لأن يتوجّه إليه التكليف بالفطرة ومن لا يصلح لذلك - كالصغير والمجنون والعبد بأقسامه وغير ذلك - يدفع الاحتمال الأخير ويُعيّن الأول[٤]، ففي صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبدالله ﷺ «الفطرة واجبةٌ على كلّ من يعول من ذكرٍ أو أُنثى صغيرٍ أو كبيرٍ حرٍّ أو مملوك» وفي مرفوعة أحمد بن محمّد بن يحيى عنه ﷺ «يؤدّي الرجل

---

١. في رواية عبدالله بن سنان الآتية.

٢. ورد ذلك في رواية معتّب المذكورة في الباب ٥ من أبواب زكاة الفطرة من الوسائل، الحديث ٥.

٣. نظير ما ورد من استحباب فعل الخيرات والمبرّات عن الأموات وأنّهم ينتفعون بها.

٤. إذ لا معنى لتحمّل التكليف عمّن لا يتوجّه إليه التكليف، لانتفاء موضوعه.

زكاته عن مكاتبه ورقيق امرأته وعبده النصراني والمجوسي وما أغلق عليه بابه» و في رواية عبدالله بن سنان عنه عليه السلام «كلّ من ضممتَ إلى عيالك من حرٍّ أو مملوك فعليك أن تؤدّي الفطرة عنه» و في روايةٍ أُخرى «كلّ من ضممتَ إليك ...» إلى آخر الرواية[1] و غير ذلك، بل في المرفوعة دلالةٌ أُخرى على كون التكليف المتوجّه إلى المعيل أصلياً من جهة إضافة الزكاة إليه نفسه، وكذا قوله «ضممت إليك» في الرواية الأخيرة، فلا خفاء حينئذٍ في أنّ ما أفتى به الأساطين من أنّ العبرة في دفع فطرة العيال إلى الهاشميّ - جوازاً ومنعاً - بحال المعيل دون العيال هو الذي نطقت به الأدلّة، وعكسه - وهو خيرة صاحب الحدائق - ضعيفٌ ساقط، فلو كان المعيل هاشمياً جاز أن يدفع فطرة عياله كفطرة نفسه إلى هاشميّ مثله دون العكس وتكون البراءة اليقينية حاصلةً بالدفع إليه في الصورة الأُولى، ولا موجب للاحتياط بالدفع إلى غيره فيها وإن كان حسناً، بخلافه في الثانية فيجب أن يدفع فيها إلى غيره و لايجوز أن تدفع إليه للقطع بعدم البراءة.

نعم لو أغمضنا عمّا عرفت ظهوره بل صراحته في كون التكليف المتوجّه إلى المعيل بدفع فطرة عياله أصليّاً و فرضناه مجملاً مردّداً بين الوجهين، فقضيّة ذلك هي لزوم الاحتياط بالدفع إلى غير الهاشميّ في كلتا الصورتين فإنّ الشكّ في كون التكليف المذكور من أيّ القسمين يستتبع الشكّ في الاجتزاء بالدفع إلى الهاشميّ في كلتيهما[2]، و مرجعه[3] وإن كان إلى تردّد المكلّف به من جهة إجمال الدليل بين

---

١. الروايات موجودةٌ في الباب ٥ من الأبواب المذكورة، الحديث ٢ و ٩ و ٨ و ١٢.

٢. الصورتان هما كون المعيل هاشمياً والعيال غير هاشميّ و عكسه - المعيل غير هاشميّ و العيال هاشميّ -. فبناءً على كون التكليف أصليّاً لم يجز الدفع إلى الهاشميّ في الصورة الثانية لكون المعيل غير هاشميّ، و بناءً على كونه تحمّلياً لم يجز في الأُولى لكون العيال غير هاشميّ، فقضية التردّد بين الوجهين هو الاحتياط في كلتا الصورتين بعدم الدفع إلى الهاشميّ.

٣. أي مرجع الشكّ في كون التكليف من أيّ القسمين.

الأقلّ و الأكثر[1] وكان المختار عندنا هو جريان أصالة البراءة في ما كان من هذا القبيل، لكن حيث إنّ قضيّة ذلك هي جريانها في كلتيهما على نمطٍ واحد وقد علم إجمالاً بعدم جواز الدفع إلى الهاشميّ في إحداهما لا محالة فلا جرم يسقط الأصلان من الطرفين -كما هو الشأن في الأُصول النافية الجارية في محتملات ما علم ثبوت التكليف فيه -.

فإن قلت: لازم تردّد التكليف المتوجّه إلى المعيل بين الأصليّ و التحمّليّ وإن كان هو العلم الإجماليّ بعدم جواز الدفع إلى الهاشميّ في إحدى الصورتين، لكن لمّا كان التكليف المعلوم توجّهه بالإجمال مردّداً بين الشخصين و هما الهاشميّ الذي عال غير الهاشميّ و غير الهاشميّ الذي عال الهاشميّ لم يكن لذلك العلم أثرٌ في سقوط الأصل الجاري في الطرفين، و هل هو إلّا كالعلم بالجنابة المردّدة بين الشخصين، وكما أنّه لا أثر لذلك العلم في سقوط الأصل القاضي بطهارة كلٍّ منهما عن حدث الجنابة فكذلك المقام أيضاً بعينه.

قلت: الفرق بين الأُصول الجارية في الشبهات الموضوعية و الجارية في الشبهات الحكمية ظاهرٌ من هذه الجهة،[2] إذ القسم الأوّل لمّا كان مجاريها هي الشبهة في

---

١. الأقلّ هو الدفع إلى أيّ أحدٍ من دون تقييدٍ بكونه غير هاشميّ، و الأكثر هو الدفع إلى خصوص غير الهاشميّ، و منشأ التردّد بينهما هو إجمال الدليل و تردّده بين القسمين، ففي الصورة الأُولى مقتضى الأصلية هو الأقلّ و التحمّليّة هو الأكثر، و في الثانية بالعكس، و التردّد بين الأقلّ و الأكثر الناشئ من إجمال الدليل - على المختار- مجرىً لأصالة البراءة عن الزائد، و مقتضاها في كلتا الصورتين هو جواز الدفع إلى أيّ أحدٍ - و لو كان هاشمياً -، لكن حيث يعلم إجمالاً بعدم جواز ذلك في إحدى الصورتين على كل من التقديرين، إذ على تقدير الأصلية لا يجوز ذلك في الصورة الثانية، و على تقدير التحمّلية لا يجوز في الأُولى فلا جرم يسقط الأصلان النافيان من الطرفين بالتعارض، و يتمّ تنجيز العلم الاجماليّ المزبور المقتضي للاحتياط المتقدّم ذكره.

٢. أي من جهة تأثير العلم الاجماليّ بالتكليف المردّد بين شخصين في تعارض الأُصول و تساقطها و عدم تأثيره فيه، ففي الشبهات الحكمية الكلّية -كما في المقام - يؤثّر في ذلك، لأنّ إجراء الأُصول فيها

القضايا الجزئيّة الخارجيّة وكان إجراؤها - بمعنى بناء العمل على مؤدّياتها - من وظائف أشخاص المكلّفين ولم يكن للمجتهد وظيفةٌ فيها سوى الإفتاء بأنّ من شكّ في انتقاض طهارته السابقة مثلاً يبني على بقائها ومن شكّ في اشتغال ذمّته بواجبٍ ماليّ أو بدنيّ بسببٍ يوجبه يبني على عدمه ونحو ذلك، فلا جرم تكون العبرة - في كلٍّ من تحقّق مجاريها وفي ما يوجب سقوطها بالنسبة إلى كلّ مكلّفٍ وفي كلّ قضيّةٍ - بشخص نفسه وشكّه وعلمه في تلك القضية، ولا يؤثّر علمه بتكليفٍ مردّدٍ بينه وبين غيره - كالجنابة المردّدة في مفروض المثال - سوى تحقّق مجرى الأصل دون سقوطه.

وهذا بخلاف الأُصول الجارية في الشبهات الحكميّة فإنّ مجاريها لمّا كانت هي الشبهة في الأحكام الكلّية، وكان إجراؤها -بمعنى التعويل عليها والبناء على مؤدّياتها- من وظائف المجتهد في مرحلة استنباط الأحكام والإفتاء بها، فلا جرم يكون العبرة في تحقّق مجاريها بشكّه وفي سقوطها بعلمه، ويكون حالها كحال أدلّة الأحكام في كونها مباني لفتوى المجتهد بنجاسة الماء المتغيّر الذي زال تغيّره من قبل نفسه مثلاً، وبعدم جزئيّة السورة[1] ونحو ذلك، ووظيفة المقلّد هي العمل بتلك الفتوى من دون أن يكون لشكه أو علمه دخلٌ في جريان الأصل أو سقوطه، وقضيّة ذلك هي أنّه لو علم المجتهد بتكليفٍ مردّدٍ بين النوعين كالمقام ونحوه فالأصل النافي لذلك التكليف عن كلٍّ منهما يخرج عن صلاحية تعويله عليه في الإفتاء على طبقه، للزوم إلغائه للتكليف القطعي، وتردّد ذلك التكليف

وظيفة المجتهد، فتكون العبرة فيها بعلمه وشكّه ولو بالنسبة إلى نوعين من المكلّفين، أمّا في الشبهات الموضوعية -كما في الجنابة المردّدة - فلا تأثير له في ذلك، لأنّ إجراء الأُصول فيها وظيفة المقلّد - بعد فتوى المجتهد بكبراها-، فتكون العبرة فيها بعلمه وشكّه بالنسبة إلى شخص نفسه.

١. استناداً في الأُولى إلى استصحاب النجاسة وفي الثانية إلى أصالة البراءة.

بين النوعين لا يُخرجه عن كونه موجباً لسقوط الأُصول النافية له عن صلاحية التعويل عليها في الفتوى، فتدبّر واغتنم، والحمد لله ربّ العالمين والصلاة على نبيّه وآله الطاهرين.

يوم الجمعة ٤ ذي القعدة ١٣٤٥



كتابُ الخُمس

و تقع مسائله في فصول:

الفصل الأوّل: ما يجب فيه الخمس

أرباح المكاسب

حكم شراء الأرض ونحوها من حيث تعلّق الخمس وعدمه

[٣٦٧] س ١: هل إنّ في أعيان الأرض و الأشجار التي يملكها المسلم خمساً بقطع النظر عن نتائجها كغيرها من الأموال أو لا؟ وعلى تقدير عدم ثبوتها فيها لو اشتراها المسلم بمالٍ لم يخرج منه الخمس بدون إجازة السادة فهل يثبت لهم حقٌّ في نفس رقبة الأرض التي اشتراها أم يبقى في نفس المال المدفوع عوضها أو في ذمّته؟

ج: لو اشترى الأرض - في أثناء عامّ تكسّبه قبل انتهائه - بما حصل له من الربح في ذلك العامّ وبقيت الأرض بيده إلى أن تمّت سنته ولم يكن عليه دينٌ في مقابلها لبعض مؤن تلك السنة[١] كانت الأرض المذكورة حينئذٍ ممّا فضل من أرباح ذلك العامّ عن مؤنته[٢] ويتعلّق الخمس بعينها وللمالك إبداله بماله الآخر[٣]، ولو اشترى

---

١. إذ لو كان عليه مثل هذا الدَين لم يصدق على الأرض المشتراة عنوان فاضل المؤنة عرفاً، بل وحتى عنوان الربح أيضاً.

٢. لصدق ربح السنة على نفس الربح وعلى كلّ عينٍ تبودل بها أثناء تلك السنة فيتعلّق الخمس بتلك العين.

٣. يعني إبدال خمسها بدفع قيمته من النقود - مثلاً -.

الأرض بمالٍ مخمّسٍ ونحوه[١] لا يتعلّق الخمس بتلك الأرض مطلقاً، ولو اشتراها بما تعلّق به الخمس قبل الشراء[٢] يبقى الخمس في الثمن المدفوع لشرائها وتكون المعاملة حينئذٍ -بالنسبة إلى ما يقابل الخمس- من الفضوليّ، وللحاكم الشرعيّ إجازتها بعد تسلّم الخمس من المشتري[٣]، وإلّا[٤] يبقى خمس الأرض على ملك مالكها السابق ويلزمه[٥] دفع خمس الثمن إلى أرباب الخمس، ويحرم التصرّف في الأرض على المشتري[٦]، ويضمن خمس منافعها للمالك السابق، والله العالم.

حكم أداء الدين من ربح السنة قبل انتهائها أو بعده

[٣٦٨] س ٣: رجلٌ له مالٌ مقداره ستّة الآف روپيّة قد أخرج خمسه كلّه، يحتاج إلى أربعة الآف منه في إدارة شؤون تجارته ومهنته والباقي زائدٌ على مقدار الحاجة، فاستقرض ألف روپيّة واقتطع ألفين من الستّة آلاف روپيّة واشترى داراً بثلاثة آلاف روپيّة، وكان الباعث له على شراء الدار احتمال الحاجة إلى سكناها في السنين اللاحقة لكثرة عياله وأنّه على تقدير عدم الحاجة إلى سكناها ينتفع

---

١. وهو المال الذي لا يتعلّق به الخمس.

٢. بأن اشتراها بعد انتهاء عامّ تكتسبه بما فضل من أرباحه عن مؤنته.

٣. لأنّه المخاطب بإخراجه، فعليه دفع بدله إلى الحاكم ليجيز - أي الحاكم - المعاملة.

٤. أي وإن لم يدفع المشتري البدل إلى الحاكم فلم يُجز المعاملة بطلت - بمقتضى القاعدة - بالنسبة إلى خمس الأرض، ويبقى هذا المقدار منها بمنافعه على ملك مالكها الأوّل - البائع-، وهذا كلّه بناءً على ما اختاره ﷺ - وهو المشهور- من اختصاص نصوص تحليل الخمس بالمؤمن الذي انتقل إليه ممّن لا يعتقد وجوبه وعدم شمولها لمن انتقل إليه ممّن يعتقده ولا يُخرجه عصياناً، فلاحظ، كما أنّ مفروض كلامه ﷺ هو وقوع المعاملة بعين الربح، أمّا إذا وقعت بكلّيّ في الذمّة وعند الأداء دفعَ من الربح فالمعاملة صحيحةٌ بلا حاجةٍ إلى إجازة الحاكم الشرعيّ، وقد ملك المشتري تمام الأرض لكن لا تبرأ ذمّته للبائع بمقدار الخمس إلّا إذا دفعه إلى أربابه من مالٍ آخر وإلّا فعلى البائع دفعه إليهم ممّا تسلّمه ثمّ يطالب المشتري ببدله.

٥. أي يلزم المالك السابق دفع خمس ما بيده من الثمن إلى أربابه إذ صار حقّ الغير تحت استيلائه - حسبما يأتي في المسائل الآتية إن شاء الله تعالى -.

٦. وإن كان مالكاً لأربعة أخماسها، لأنّه أحد الشريكين ولا يجوز له التصرّف في المال المشترك إلّا بإذن الآخر.

بأُجرتها، وقد ربح في السنة الأُولى بعد شراء الدار، فهل له أن يفي الدين الذي صار عليه من شراء الدار من الربح وكذا من أرباح السنين اللاحقة إذا لم يف ربح السنة الأُولى ولا خمس عليه فيها أو أنّه عليه فيها الخمس - والمفروض أنّ هذه الدار ليست دار سكنى لأنّ له دار سكنى -؟ وعلى تقدير وجوب الخمس فالمدار على قيمة الدار في آخر السنة زادت أو نقصت أو على مقدار المال الذي اشتراها به؟

ج: لو لم يكن شراء الدار المذكورة - مع عدم الحاجة فعلاً إلى سكناها - تجاوزاً عن حدّه بحسب زيّه و شأنه فإن أدّى ما استقرضه لشرائها في أيّ سنةٍ من ربح تلك السنة قبل انتهائها لا يجب الخمس في ما دفعه من الربح لأداء دينه المذكور، ولو أدّى دينه المذكور من الربح بعد انتهاء عامّ تكسّبه و تعلّق الخمس بما فضل من أرباح تلك السنة عن مؤنتها لا يسقط الخمس عمّا تعلّق به من فاضل المؤنة بدفعه لأداء دينه المذكور[1]، ولو كان شراء تلك الدار - مع عدم الحاجة الفعليّة إليها - تجاوزاً عن حدّه يجب الخمس في ما يؤدّيه لأداء ذلك الدين على كلّ تقدير. ثمّ إنّ في صورة وجوب الخمس فهو يتعلّق بما يدفعه من أرباحه لأداء دينه لا بقيمة الدار فلا فرق في ذلك بين ترقّي قيمة الدار أو تنزّلها، والله العالم.

١٥ ذي الحجّة ١٣٥٤

فيما يجب أولا يجب تخميسه ممّا ملكه من الأثاث

[٣٦٩] س ٣: رجلٌ يملك أثاث بيته من ظروفٍ و فرشٍ و غطاءٍ و صفرٍ و ثياب بدنه ممّا يحتاجه، و عنده مع هذه الأشياء نقود خمسين ليرة لا يملك غير ذلك و هو بغير

---

١. وجه التفصيل أنّ جواز أداء الدين من الربح ولو بعد انتهاء سنته من دون تخميسٍ يختصّ بما إذا كان ديناً للمؤنة والحاجة الفعليّة، ومفروض هذه الصورة عدمها، ومع ذلك فحيث إنّ ما اشتراه مناسبٌ لشأنه وزيّه من دون سرفٍ فيه أو تبذيرٍ فكما كان يجوز له أثناء سنة الربح شراؤه بالربح أو شراؤه في الذمّة والأداء من الربح، كذلك يجوز له أثناءها أداء ما استقرضه لشرائه بالربح.

مسكنٍ يملكه ولكنّه ساكنٌ في دارٍ بالاستيجار، فهل عليه من هذه المذكورات خمسٌ أو زكاةٌ أم لا؟

ج: أمّا ما يملكه من أثاث بيته فإن كان قد ملكه بالإرث الشرعيّ وكان مورّثه ممّن يخمّس أرباحه[1] لم يجب الخمس فيه، ولو اشتراه من أرباح تكتسبه فإن كان رأس ماله لم يتعلّق الخمس به ولم يُدخِل الربح الغير المخمّس في رأس ماله وكان ما اشتراه من حوائجه في كلّ سنةٍ من ربح تلك السنة قد اشتراه قبل تمام سنته وتعلّق الخمس بفاضل ربحه لم يجب الخمس فيه، ولو انتفى أحد هذه القيود يجب الخمس فيه[2].

وأمّا الخمسون ليرة فإن كان قد ملكها بالإرث ويديرها في تجارته ولم تبق عنده عاماً واحداً فأكثر وهو لا يتّجر بها[3] لا يجب فيها الخمس ولا الزكاة، ولو بقيت عنده سنةً واحدة فما زاد ولم يتّجر بها تجب الزكاة فيها ومقدارها لكلّ سنةٍ رُبع العُشر، ولو كانت من فاضل أرباحه لسنةٍ واحدة أو سنوات ولم يكن محتاجاً إليها للتكتسب بها[4] يجب الخمس فيها، والله العالم.

لا ضمان على المجتهد إذا دُفع إليه ما لا خمس فيه

[٢٧٠] س ٤: أيضاً رجلٌ دفع خمس هذه المذكورات المتقدّمة في الاستفتاء المتقدّم

---

١. إذا أحرز الوارث أنّ المورّث اشترى الأثاث من الربح قبل انتهاء عامه واستعمله في مؤنته لم يجب فيه الخمس و إن كان المورّث لا يخمّس أرباحه.

٢. أي في ما يملكه من الأثاث بعينه، وذلك في ما إذا كانت المعاملات واقعةً على أعيان الأثمان و أجازها الحاكم الشرعيّ، فإنّ الخمس حينئذٍ يتعلّق بعين الأثاث، أمّا إذا وقعت في الذمّة ووفى من النقود المتعلّقة للخمس قبل تخميسها كفى تخميسها من دون حاجةٍ إلى الاجازة.

٣. الظاهر أنّ هذه الجملة حاليّة، يعني (ولم تبق عنده عاماً فأكثر من دون أن يتّجر بها بل كان يتّجر بها)، في قبال الصورة الآتية وهي البقاء عنده سنةً من دون اتّجار.

٤. إذ مع حاجته إلى جعلها - كلّاً أو بعضاً - رأس مالٍ يتّجر به ليتعيّش بأرباحه يسقط الخمس - على مختاره ﷺ - عمّا يحتاج منها إلى ذلك.

وهو في تلك الساعة غير صحيح الفكر، فهل له استرجاعه أو لا؟

ج: أوضحنا أنّ المذكورات يجب فيها الخمس في بعض الصور ولا يجب في بعضها الآخر، فلو دفع خمسها في الصورة التي لا يجب الخمس فيها فالقدر الذي دفعه إلى المجتهد ليس له أن يطالب المجتهد بغرامته -بعد أن صرفه المجتهد- على كلّ حالٍ سواءٌ كان ما دفعه إليه هو مقدار حقّ الإمام -أرواحناه فداء- دون غيره أو ضمّ مقدار حقّ السادة أيضاً إلى السهم المبارك و دفع الكلّ إلى المجتهد، وسواءٌ أخبره بأنّه الخمس بقسميه أو أحدهما أو لم يخبره بذلك[1]، نعم لو كان ما دفعه إلى المجتهد باقياً عنده بعينه و تحقّق عنده صدق ما يدّعيه[2] من عدم تعلّق الخمس بماله وكونه مخطئاً في ما زعمه من تعلّقه به يردّ إليه المجتهد عين ماله الذي عنده على هذا التقدير، ولو دفع مقدار حقّ السادة إلى بعض السادة فبعد إثبات خطائه عند الحاكم الشرعيّ في ما زعمه من تعلّق الخمس بماله يستردّ ما دفعه إليه مع بقاء عينه، أمّا إذا كان القابض قد صرف ما قبضه فلو لم يصرّح عند التسليم إليه أنّه من حقّ السادة لا يجوز أن يطالبه بالغرامة، بل مع التصريح بذلك أيضاً لا يبعد عدم جواز المطالبة بها لأنّه قد غرّه[3]، لكن الأحوط التصالح في هذه الصورة[4]، والله العالم.

٩ جمادى الثانية ١٣٥٢

---

١. ففي جميع الصور لا ضمان على المجتهد لأنّه بصرفه قد عمل بما تقضيه وظيفته الشرعيّة وولايته و أمانته من دون تفريطٍ، ومثله لا ضمان عليه بوجهٍ، مضافاً إلى أنّ الدافع هو الذي سلّطه على ماله بلا عوضٍ و غرّه و تسبّب في صرفه للمال -كما هو الحال بعينه في ما إذا دفع حقّ السادة إليهم وصرفوه كما سيأتي-.

٢. فإنّه من قبيل الانكار بعد الاقرار، ولا اعتبار له إلّا بعد التحقّق والثبوت الشرعيّ.

٣. يعني لا فرق في جريان قاعدة الغرور النافية للضمان بين صورتي التصريح بأنه من حقّ السادة و عدمه.

٤. يعني صورة التصريح، وكأنّ وجهه احتمال أنّ التصريح بذلك يوجب وقوع القبض من المستحقّ معنوناً بكونه من حقّ السادة و مقيداً به، فيناط تملّكه بهذا القبض على كونه كذلك واقعاً، فمع انكشاف الخلاف ينكشف عدم تملّكه له وضمانه لمال الغير بإتلافه.

موارد وجوب الخمس في زيادة القيمة السوقية

[٢٧١] س ٥: رجلٌ ملّاكٌ واشترى أرضاً أُخرى لا للتجارة بل لتبقى ملكاً له مظمّةً إلى أملاكه وغرسها وعمل فيها فزادت قيمتها السوقية بذلك والأرض مشتراةٌ من مالٍ مخمّس، فهل يجب تخميس تلك الزيادة السوقية للعين أم لا؟ وكذلك فيمن اشترى قطيع غنمٍ من مالٍ مخمّس لا للاتّجار فزادت قيمة ذلك القطيع السوقية، فهل يجب تخميسه أم تخميس النماء من العين والقطيع فقط؟

ج: نفس زيادة القيمة السوقية لمحض زيادة الرغبات من دون أن يكون في مقابل تلك الزيادة خصوصيةٌ زائدةٌ في العين لا خمس فيها في غير مال التجارة[1]، وعلى هذا يكون نموّ الأغنام من الزيادة العينيّة ويجب تعيين مقداره وتخميسه، وكذا نموّ الأشجار ونحوها وإن لم يكن غرسُها أو شراؤها للاتجّار بها.

أمّا الأرض المذكورة فإن كان ما أحدثه فيها من الغرس ونحوه موجباً لحصول صفةٍ زائدةٍ فيها من جهة تعميرها وكانت لتلك الصفة ماليّةٌ عرفيّة ويستند ارتفاع قيمتها إلى حدوث تلك الصفة فيها فالأحوط شديداً تخميس تلك الزيادة بل لا يخلو عن قوّة[2]، ولو لم يكن في البين سوى ارتفاع القيمة السوقية للأرض كلّياً لا يجب تخميس تلك الزيادة في غير مال التجارة، والله العالم.

١٨ ذي القعدة ١٣٥٤

حكم ما ملكه بالاجارة من منفعة سنين

[٢٧٢] س ٦: شخصٌ شغلُه البيع والشراء ومن جملة ما اتّجر به أن استأجر محلّاً كخانٍ أو دكّان مثلاً مدّة عشر سنين في ألف روپيّة، وكيفية انتفاعه من هذا الاستيجار أنّه يؤجر المحلّ المذكور من الغير في كلّ سنةٍ بمائة وخمسين أو مائتي

---

١. لعدم صدق الربح والفائدة عليها بمجرّد ذلك بخلاف ما إذا كان مال التجارة.

٢. للحوقها - ظاهراً - بالزيادة العينية.

روپيّة، فكيف يكون حساب ذلك عند رأس سنته من جهة ما يتعلّق بالخمس في أرباحه؟ هل في كلّ سنةٍ يحسب مائة روپيّة من السرماية ويكون ما يحصل له من الإيجار زائداً على المائة ربحاً أو أنّه في كلّ سنةٍ يحسب أنّ موجوده الجنس الفلاني والجنس الفلاني والنقد الفلاني و منفعة المحلّ المذكور مدّة عشر سنين أو تسع سنين وهكذا في كلّ سنةٍ وينظر في قيمة المجموع ويخرج منه أصل سرمايته ويخمّس الباقي؟

ج: يحسب منفعة المحلّ المذكور- في المدّة التي ملكها - على الوجه الأخير ويكون حالها حال متاعٍ يباع في طيّ عشر سنوات في كلّ سنةٍ عُشرُه[1]، والله العالم.
١٣ شوّال ١٣٥١

[٢٧٣] س ٧: رجلٌ استأجر داراً للايجار لا للسكنى مدّةً من السنين بمقدارٍ معلوم، فهل يقسّط هذا المبلغ على السنين و يخمّس ربح كلّ سنةٍ الزائد على مؤنته أو يستوفي أوّلاً المبلغ ثمّ يخمّس ما يربحه بعد زيادته على مؤنته؟

ج: قد وصلنا هذا السؤال قبل ذلك من الكاظميّة وكتبنا جوابه، وحاصل الجواب أنّه عند رأس سنته يحسب منفعة الدار المذكورة عشر سنواتٍ من جملة أمواله التجاريّة ويقوّم الجميع بقيمتها السوقية في ذلك اليوم ويُخرج رأس ماله من جميع ذلك ويخمّس الباقي، وهكذا في كلّ سنةٍ حتّى تنتهي مدّة الإجارة، وبالجملة فحالُ ما ملكه بالإجارة من منفعة تلك الدار لعشر سنوات حالُ متاعٍ تجاريّ يباع في طيّ

---

١. فإذا فرض أنّه اشتراه بألفٍ وباع في السنة الأُولى عُشره بمائةٍ وعشرة قَوَّم الباقي - التسعة أعشار- بقيمته السوقية عند رأس سنته، فإذا فرض أن كانت قيمته نفس القيمة بلغت تسعمائةٍ و تسعين و بلغ مجموع ما يملكه نقداً و عروضاً ألفاً و مائة - وليفرض أنّه مستغنٍ عنها لمؤنة سنته-، فيخرج منه رأس ماله - الألف - ويخمّس الباقي - المائة - ويصبح رأس ماله للسنة الثانية ألفاً و ثمانين، فإذا باع فيها أيضاً عُشراً آخر بمائةٍ وعشرين مثلاً وفرضنا أنّ قيمتها نهاية السنة نفس القيمة بلغ مجموع ما عنده ألفاً و مائةً و سبعين، يخرج منه رأس ماله ويخمّس الباقي - التسعين-، ويجري على هذا المنوال في باقي السنين، وكذلك يصنع في مورد السؤال، غايته أنّ ما يقوّمه نهاية كلّ سنةٍ هو المنفعة دون العين.

عشر سنوات في كلّ سنةٍ عُشرٌ منه، والله العالم.

٣ ذي القعدة ١٣٥١

[٢٧٤] س ٨: رجلٌ اشترى سلعةً كان سعرها في خمسين روپيّة وفي نهاية السنة صادف نزولها قيّدها في خمس و ثلاثين ولم يكن عنده منافع، وفي السنة الثانية أيضاً صادف نزولها قيّدها في ثلاثين روپيّة، وفي السنة الثالثة هذه السلعة عيناً تصرّفت في خمسين، هل على صاحبها إخراج الخمس من هذا أم أنّ له قيمة المشترى الأصلي؟

ج: ظاهر السؤال أنّ النقص الوارد على رأس ماله من نزول قيمة تلك السلعة كان مجبوراً في كلتا السنتين بالربح الحاصل له من سائر معاملاته[١]، وعلى هذا يُحسب العشرون روپيّة - التي زيدت في قيمة السلعة في السنة الثالثة - من أرباحه ويجب فيها الخمس على حدّ سائر ما يفضل من أرباحه على مؤنة سنته[٢]، والله العالم.

[٢٧٥] س ٩: أيضاً رجلٌ مستأجرٌ محلّاً لكسبه وحصل نزاعٌ مع بعض ملّاكي هذا المحلّ فاضطرّواشترى بعض الحصص في المحلّ المذكوروفي غيره وكان مشتراه قبل انتهاء السنة، فهل عليه الخمس في هذا المشترى أم لا؟

ج: كلّ ما كان محتاجاً إليه في كسبه لو اشتراه قبل انتهاء سنته لا يجب الخمس فيه[٣]، والله العالم.

٨ جمادى الأُولى ١٣٥١

[٢٧٦] س ١٠: رجلٌ عنده مقدارٌ من المال يريد أن يشتري به داراً أو دكاناً لأجل

---

١. لجواز جبر النقص أو التلف الوارد على رأس المال بالربح.

٢. بل الظاهر أنّ الأمر كذلك و إن فرض انتفاء الجبر - لانتفاء موضوعه أعني الربح - لأنّ العبرة بربح كلّ سنةٍ بالنسبة إلى سابقتها خاصةً لا بالربح مطلقاً ولو في عدّة سنين ليدّعى انتفاؤه في مورد السؤال، وأمّا جبر نقص سنةٍ بربح سنةٍ أُخرى فممّا لا وجه له.

٣. لأنّه معدودٌ من مؤن التجارة و تحصيل الربح، وحكمه حكم مؤن الشخص لنفسه و عياله في جواز إخراجه من أرباح السنة قبل انتهائها.

التعيّش بنمائه وكان المال أقلّ من قيمة الدار أو الدكان فيحتاج إلى الاستقراض لإكمال الثمن، فهل يعدّ أداء هذا الدين من المؤنة ولا يتعلّق به الخمس أو لا؟

ج: لو استدان في أثناء عامّ التكسّب لمؤنة تلك السنة فالأقوى عدم تعلّق الخمس بما قابل ذلك الدين من ربح تلك السنة[1]، وأمّا الديون الُأخر فكلّ دينٍ يؤدّيه -في أثناء عامّ التكسّب قبل انتهائه - من ربح ذلك العامّ لا يتعلّق الخمس بذلك المقدار من الربح من دون فرقٍ بين أن يكون ذلك الدين لشراء دار السكنى أو غيره ذلك[2]، ولو أدّاه من فاضل ربح ذلك العامّ بعد انتهائه وتعلُّق الخمس بفاضل مؤنته فدفعُ فاضل المؤنة لأداء دينٍ آخر غير ما كان لمؤنة تلك السنة لا يوجب سقوط ما تعلّق من الخمس به، والله العالم.

حكم إجارة الملك سنتين بأُجرةٍ حالّة

[٢٧٧] س١١: أيضاً شخصٌ عنده ملكٌ قد ورثه من أبيه وهو يتعيّش من نمائه و يؤجره في كل سنتين مرّةً ويبقى النماء بيده يصرفه في مؤنته وحوائجه تمام الحولين فإذا تمّ الحول الأوّل يبقى من النماء مقدارٌ لمؤنة الحول الثاني، فهل يُعدّ الباقي بعد الحول الأوّل من فاضل المؤنة و يجب فيه الخمس أم يُعدّ من المؤنة ولا يجب فيه الخمس؟

ج: لو آجره لسنتين بأُجرةٍ حالّة وقبضها كان تمام الأُجرة من ربح السنة الأُولى، وعند انتهائها يكون ما فضل عنده من فاضل المؤنة و يتعلّق الخمس به[3]، والله العالم.

٢٥ جمادى الثانية ١٣٥٠

---

١. إذ لا يصدق على ما قابله أنّه فاضل المؤنة من الربح، وعلى هذا فإذا كانت دار السكنى مؤنةً فعليهُ له فاستقرض لشرائها و سكنها في نفس العامّ جاز له في نهايته استثناء مقدار هذا الدين من أرباحه.

٢. بشرط أن لا يكون شراء الدار ونحوها مع عدم الحاجة الفعليّة تجاوزاً عن حدّه بحسب زيّه و شأنه -كما تقدّم -.

٣. يمكن أن يقال -كما قيل - إنّه في مفروض المسألة و إن كان تمام الأُجرة من ربح السنة الأُولى إلّا أنّه كما يستثنى منها مؤنة تلك السنة كذلك يستثنى منها مقدار ما يجبر به النقص الوارد على الملك من جهة كونه مسلوب المنفعة سنةً أُخرى، ومعه فقد لا يبقى شيءٌ ليخمّسه.

حكم صرف الربح أثناء السنة أو بعد انتهائها

[٢٧٨] س ١٣: رجلٌ فقيرٌ سافر إلى أمريكا فأقام بها خمس سنوات واستفاد بسبب التجارة أو غيرها خمسمائة ليرة ثمّ رجع، فهل يجب عليه تخميس الجميع أو يستثنى له ثمن دارٍ وغيرها ممّا يحتاج إليه من مؤنة الزواج وخلافه بحسب اللائق بحاله؟

ج: ليُعلَم كلّيّاً أنّ ما يصرف من أرباح المكاسب على أمثال هذه الحوائج الضروريّة مثل شراء الدار ومؤنة الزواج ونحوهما يتصوّر على وجهين: فتارةً يصرف الربح الحاصل له في هذه السنة مثلاً - قبل تمامها وتعلّق الخمس بما فضل من مؤنة السنة - في هذه الحوائج فيشتري الدار مثلاً ونحو ذلك، وهذا هو الذي لا يتعلّق الخمس بما يصرفه على حوائجه. وأُخرى يكون صرفه على تلك الحوائج بعد تمام السنة وتعلّق الخمس بما يفضل له، وهذا لا يوجب سقوط الخمس عمّا فضل له بعد تمام سنته، وحيث إنّ مفروض السؤال من القسم الثاني وقد حصل لهذا الرجل الذي سافر إلى أمريكا خمسمائة ليرة من تكسّبه فيها في خمس سنوات والآن إذ رجع إلى أهله بعد تمام السنوات الخمس يريد شراء الدار مثلاً ونحوه وقد تعلّق الخمس بتمام الخمسمائة ليرة و[1] يلزمه أن يدفع منها مائة ليرة إلى أرباب الخمس، ولا يسقط درهمٌ منها بسبب الحاجة إلى شراء الدار وعدمه[2]، والله العالم.

٢٧ رمضان المبارك ١٣٥٠

لا خمس في رأس المال المحتاج إليه في تكسّبه

[٢٧٩] س ١٣: رجلٌ عنده ثمانية آلاف روبيّة مثلاً وبحسب شأنه يكفيه للحجّ ألفٌ والباقي يكفيه للتكسّب، فهل يجب عليه الحجّ أم لا؟ وطريق تكسّبه أنّه يدفع إلى

---

١. كذا في نسخة شيخنا الحلّي ﷺ والظاهر زيادة الواو.

٢. كذا في النسخة والظاهر (غيره) بدل (عدمه).

تاجرٍ أكبر منه الثمانية آلاف ويأخذ منه أموالاً بقيمة ستّة عشر ألفاً ويبيع التجارة بالدين ويقبض في كلّ أسبوعٍ مائة روپيّة وهو غير مُخرجٍ للخمس من الثمانية آلاف، فهل عليه كلّما يقبض مائة أن يخرج خمسها أم لا؟ وعلى تقدير وجوب الخمس إذا حصلت الثمانية آلاف ألفين فيكون عنده عشرة آلاف فهل يجب عليه دفع ألفين خمسها أو دفع ألفين وثلاثمائة وعشرين من جهة عدم إخراج خمس الثمانية آلاف فمقدار نسبة النفع من الخمس يعود خمساً كلّه؟

ج: هذا الرجل الذي ملك الثمانية آلاف روپيّة مستطيعٌ يجب عليه الحجّ، وأمّا الخمس فإنّما يجب في ما كان فاضلاً عن مؤنته من أرباحه، فهذه الثمانية آلاف روپيّة لو كان جميعها من أرباحه ولم يكن في تكسّبه الوافي ربحه بمؤنته بحسب العادة محتاجاً إلى رأس المال وجب الخمس في جميعها وإلّا فالقدر الذي يحتاج إليه في تكسّبه يُخرجه ويخمّس الباقي، ثمّ إنّ المدار في رأس المال الذي لا خمس فيه - وإن حصّلها من الأرباح - على أن يكون الربح الحاصل منه بحسب معتاد التجارة وافياً بمؤنته وعياله دون الزائد، وإذا تمّ الحول وكان ما حصل له من الربح حاضراً عنده وجب التخميس فوريّاً بلاتأخيرٍ[1]، ولو كان ديناً على الناس لم يجب دفع الخمس إلاّ بعد حصوله[2]، ولو حصل ثمّ دفعه لأحدٍ ديناً أو اشترى به شيئاً فهذا أوّل ما يتولّد منه الإشكال في معاملاته المترتّبة على تلك المعاملة ويكون في معاملاته كلّها بالنسبة إلى قدر الخمس فضولياً ويتولّد ترتّب الإشكالات من ذلك، وعلى كلّ حالٍ ففي كلّ أسبوعٍ يصل بيده شيءٌ من النقود يجب عليه المبادرة إلى دفع الخمس ولا يجوز له التأخير. ثمّ إنّه لو اشترى بالثمانية آلاف التي فيها الخمس شيئاً ففيما يقابل الخمس يكون فضولياً ويتوقّف صحّته على إمضاء الحاكم، وإلّا كان ما يقابل الخمس باقياً على

---

١. لوجوب إيصال الحقّ إلى مستحقّه فوراً وعدم جواز التأخير من دون عذرٍ.

٢. يأتي الكلام عنه في المسألة ٢٥.

ملك بائعه، فلو دفع[١] الخمس الواجب عليه من مالٍ آخر وصدر الإمضاء من الحاكم الشرعيّ بعد ذلك كان الربح كلّه له[٢]، ولو أمضى الحاكم معاملته قبل دفع الخمس كان الربح تابعاً له[٣]، ولو لم يُمضه الحاكم كان ربح الخمس تابعاً لأصله وملكاً لمالكه السابق[٤]، فالثمانية آلاف روپيّة لو كانت فاضلةً من ربح سنةٍ واحدة واتّجر بها قبل إخراج خمسها وحصل له عشرة آلاف كان خمس المبيع باقياً على ملك مالكه السابق وكانت المعاملة بالنسبة إليه من الفضوليّ، فإن لم يُمضها الحاكم أصلاً كان مع ربحه لمالكه الأوّل وعليه دفع الخمس لأربابه[٥]، ولو دفع المشتري خمس الثمانية آلاف التي هي الثمن وصدر الأمضاء من الحاكم الشرعيّ بعد ذلك كان الربح له، ولو أمضى الحاكم المعاملة مع عدم دفع المشتري خمس الثمن كان خمس المبيع حينئذٍ مع ربحه لصاحب الخمس -أرواحنا له الفداء-، فهذه صور المسألة، ولو كانت الثمانية آلاف من أرباح السنوات ففي المسألة تتطرّق إشكالاتٌ عديدة وتتعدّد الصور[٦] ولا يمكننا تفصيل جميع ذلك هنا، والله العالم.

---

١. يعني المشتري.

٢. فإنّه بإمضاء الحاكم يملك المشتري تمام المبيع فإذا باعه بربحٍ كان الربح له.

٣. أي للخمس، لأنّ مقتضى الامضاء حينئذٍ كون خمس المبيع لأرباب الخمس فيتبعه ربحه، فإذا بيع بربحٍ وأمضاه الحاكم كان خمس الثمن بما فيه من الربح لهم.

٤. وهو البائع، لبطلان البيع حينئذٍ بالنسبة إلى خمس المبيع فإذا باعه المشتري بربحٍ كان بالنسبة إلى خمسه فضولياً، فإن أجاز المالك السابق كان له خمس الثمن بما فيه من الربح.

٥. يعني على هذا التاجر دفع خمس الثمانية آلاف لأربابه.

٦. لأنّ الصور الثلاث المتقدمة تختصّ بما إذا كان المبلغ ربح سنةٍ واحدة وأوقع به معاملتين شراء سلعةٍ به ثمّ بيعها بربحٍ، أمّا إذا كان مؤلّفاً من أرباح سنين واتّجر بها أجمع فإن كان قد أوقع معاملاتٍ طولية أو عرضية على تلك الأرباح من دون أن يصرف منها شيئاً في مؤنته أو غيرها أو يزيد عليها مالاً خارجياً بحيث يعلم أنّ المبلغ المفروض -الثمانية آلاف- حصيلة تلك المعاملات بلا زيادةٍ ولا نقيصة، ففي هذه الصورة إذا أمضى الحاكم الشرعيّ تلك المعاملات بعد إخراج التاجر خمس المبلغ صحّت أجمع وتصحّ له معاملته الأخيرة التي ربح فيها ألفين، وإن أمضاها من دون إخراج التاجر الخمس وقعت المعاملات بالنسبة إلى

حكم جبر الخسارة أو التلف بالربح

[٢٨٠] س ١٤: لو كان له خمسون شاةً مخمّسة وحصل منها نتاجٌ بأن أولدت عشرين وباع لمؤنته من الخمسين عشرين مثلاً أو مات منها عشرون - كلّ ذلك في سنةٍ واحدة - فهل يجبر التالف منها بنتاجها أو لا؟ وعلى تقدير الجبر فما كيفيته؟ فهل تجعل العشرون مكان العشرين ولو مع تفاوت قيمة التالف والنتاج أو يقوّم الجميع وينظر إلى رأس المال فإن كان فيه زيادةٌ تخمّس تلك الزيادة أولا فلا خمس؟ وكذا لو كان عنده عشر تغارات حنظة مثلاً للتجارة وصرف منها لمؤنته مقدار تغارٍ وحصل نفعٌ من تجارةٍ أُخرى فهل يجبر ما تلف من العشرة بما ربحه أو لا؟ وعلى تقدير الجبر في المسألة الثانية وعدم الجبر في المسألة الأُولى فما وجه الفرق بينهما؟ ثمّ لو كانت فتواكم على عدم الجبر في المسألة الأُولى وكان شخصٌ من مقلّديكم يتخيّل أنّ له الجبر ولا يخمّس النتاج الذي بمقدار التالف فهل يجب عليه أن يؤدّي عمّا مضى أو لا؟

ج: لو باع من الشياه الخمسين عشرةً مثلاً أو عشرين و صرف ثمنها في مؤنة سنته ففي آخر السنة - يعني آخر الشهر الثاني عشر من سنته - يحسب من الربح الحاصل له في هذه السنة ما يعادل ذلك الثمن بدلاً عنه ويخمّس الباقي بعد وضع ما يعادل ذلك الثمن مطلقاً، ولو ماتت منها عشرةٌ أو عشرون و تولّدت منها بعدد التالف فإن

خمسها لأرباب الخمس ويكون لهم أيضاً خمس الألفين، أمّا إذا لم يمض شيئاً منها أو أمضى بعضها الأوّل خاصّة أشكل الأمر حينئذٍ من جهة بقاء خمس أبدال الأرباح أو أبدال أبدالها في ملك أصحابها الأول و يتبعها أرباحها على تقدير إجازتهم فيصعب الأمر وتختلط أموال الغير مع أمواله من دون معرفة مقدارها ولا أصحابها، ونحوها ما إذا كان يصرف من حصيلة تلك المعاملات للمؤنة أو لغيرها لكنه يعلم مقدار المصروف فيحسبه جميعاً على حصّة نفسه -الأربعة أخماس- ويستخرج مقدار الخمس، ويجري في هذه الصورة أيضاً ما سبق في ما قبلها من الشقوق، أمّا إذا لم يعلم مقدار المصروف فلم يمكنه استخراج مقدار الخمس أشكل الأمر حينئذٍ في جميع شقوقه، إذ لم يعرف مقدار الخمس ليخرجه ثمّ يمضي الحاكم المعاملات له أو يمضيها من دون إخراجه لتقع لأربابه، ولا محيص في مثل ذلك من المصالحة، أما إذا لم يمضها فالأمر أشكل وأصعب ويظهر وجهه ممّا تقدّم.

كان تمام ما كان مالكاً له من الغنم ممّا يحتاج إليها في معيشته اللائقة به ويصرف ما يستفيد من صوفها ولبنها وغير ذلك من منافعها في مؤنة سنته ويلزمه من تلف البعض نقصٌ أو ضيقٌ في معاشه، ففي هذه الصورة ينجبر الخسارة الواردة من تلف البعض بالربح الحاصل في تلك السنة، بل لو لم يحصل له في تلك السنة من نتاج الباقي ما يجبر الخسارة المذكورة وحصل له ذلك في السنة اللاحقة انجبرت تلك الخسارة بالربح الحاصل له في تلك السنة ولا يجب الخمس في ما يعادلها من الربح -على الأقوى- ويكون من جبر التلف الوارد على رأس المال المحتاج إليه في المعيشة بالربح[1] وذكرنا في حاشية العروة والوسيلة وفي الرسالة الفارسية أيضاً أنّ الأقوى عدم وجوب الخمس فيه[2]، ولو لم يكن التالف ممّا يحتاج إليه في معيشته وكان يربح منه زيادةً في ثروته لا محتاجاً إليها في مؤنة سنته ففي جبر التالف بالربح إشكالٌ بل الأقوى عدمه.

وأمّا مسألة تغارات الحنطة فإن كانت له من ربح السنة السابقة عشر تغاراتٍ حنطةٍ مخمّسة وقد صرف مقدار تغارٍ منها في مؤنة سنته ففي آخر السنة يضع من ربح هذه السنة بذلك المقدار على كلّ تقديرٍ ويخمّس الباقي ويكون من الشقّ الأوّل من شقّي المسألة الأُولى[3]، ثمّ إنّ ما صرفه من عين تلك الحنطة في معيشته يأخذ من الربح بمقداره، وما باعه وصرف ثمنه في معيشته يأخذ بمقدار الثمن المصروف دون

---

١. فإنّه بالتلف المفروض تحدث الحاجة إلى تكميل رأس المال لتعيّشه وهي مستمرّةٌ في السنين اللاحقة إلى أن تُسدّ، ومقتضى ما هو المختار من سقوط الخمس عمّا يعادل رأس المال المحتاج إليه هو السقوط متى حصل على ذلك ولو في السنين المقبلة.

٢. ففي حاشيته ﷺ على المسألة ٧٤ من خمس العروة عند قول الماتن ﷺ «لو كان له تجارةٌ وزراعةٌ مثلاً فخسر في تجارته أو تلف رأس ماله فيها فعدم الجبر لا يخلو عن قوّة» قال ﷺ «إلّا إذا كان تدارك رأس المال كلاً أو بعضاً من المؤنة»، هذا ولم أجد هذا المطلب في ما يحضرني من خمس الوسيلة المختصرة.

٣. المسألة الأولى هي مسألة الشياه، وشقّها الأوّل هو صرف بعضها في مؤنة السنة، والثاني هو تلف بعضها.

العين[1]، ولو كان بعض إخواننا[2] لم يخمّس ما حصل له من الربح في السنوات الماضية مع كونه ممّا يجب الخمس فيه بمقتضى هذا التفضيل الذي أفتينا به وجب عليه -فعلاً-، والله العالم.

فروعٌ متفرقة

[٣٨١] س ١٥: امرأةٌ مع زوجها في دار مشتركة مناصفةً بينه و بين أخيه والمرأة المذكورة اشترت النصف الذي هو لأخي زوجها بدارهم استدانتها من الغير، ثمّ إنّها وفت ذلك الدين من كسبها على سنين متطاولة، فهل يلزم الخمس في هذا النصف الذي اشترته أم لا؟

ج: لو أدّت في كلّ سنةٍ ما حصل لها من ربح تلك السنة -قبل تمامها و تعلّق الخمس بما فضل لها من ذلك الربح- في وفاء ذلك الدين لم يجب الخمس في ذلك النصف[3]، ولو تأخّر دفع فاضل الربح لأداء ذلك الدين عن تمام سنتها ففي كلّ سنةٍ تأخّر يجب الخمس بالنسبة إلى ربح تلك السنة، والله العالم.

٢٩ رجب ١٣٤٧

[٣٨٢] س ١٦: رجلٌ اشترى قبل مدّةٍ داراً من أرباحه و كان الثمن من ربح تلك السنة التي اشترى الدار فيها، ثمّ إنّه في سنته الماضية باع الدار و أدخل ثمنها في كسبه في جملة ما عنده من الأموال في الدكّان، وفي أثناء السنة المذكورة اشترك مع جماعةٍ في ماكينة وكانت حصّته مائتي روپيّة دفعها من ثمن الدار الذي أدخله في دكّانه، ثمّ إنّه على رأس سنته المذكورة حاسب نفسه و حسب جميع ما عنده من

---

١. فقد تكون العين في آخر السنة قد ارتفعت قيمتها فليس له وضع مقدار الحنطة التي باعها و صرف ثمنها في معيشته، بل يضع منها ما تعادل قيمته السوقية حينذاك الثمنَ الذي صرفه.

٢. جوابٌ عن الفقرة الأخيرة من السؤال.

٣. لأنّ أداء الدين من المؤنة، ولابدّ أن يفرض -كما لعلّه الظاهر من مورد السؤال- أنّ شراءها له ليس إسرافاً و تجاوزاً عن حدّها بحسب شأنها.

الدكّان من الأموال و لم يحسب المائتي روپيّة التي دفعها لشركة الماكينة و بعد أن دخل في السنة الأُخرى التي هو فيها فعلاً بطلت تلك الشركة ولم تتمّ ورجعت إليه المائتا روپيّة فأدخلها في دكّانه، فهل تكون المائتا روپيّة داخلةً في حساب السنة الماضية فيلزمه تخميسها أو أنّها داخلةٌ في حساب هذه السنة التي هو فيها فعلاً فلا يجب عليه فعلاً تخميسها؟

ج: لو لم يتعلّق الخمس بثمن الدار عند شرائها[1] وكان بعد بيع الدار محتاجاً لأن يكون ثمنها ضميمةً إلى رأس ماله لا يتعلّق الخمس به أصلاً، ولو لم يكن في تكتسبه محتاجاً إلى إنضمام ثمن الدار إلى رأس ماله ففي كون الثمن المذكور بعد انضمامه إلى أمواله التي في الدكّان ملحقاً برأس المال أو بالربح إشكالٌ[2]، والآن لا أُفتي لا بتعلّق الخمس به ولا بعدمه و إن كان الأحوط تخميسه، وعلى تقدير أنّه يريد أن يحتاط بإخراج خمسه يحسبه من أرباح السنة الأُولى من بيع الدار ووصول ثمنها إليه دون الثانية، والله العالم.

٢ شعبان ١٣٤٧

إذا نذر المشتري الاقالة إذا استقاله البائع

[٣٨٣] س ١٧: في البيع القطعي إذا نذر المشتري بأنّه إن أرجع البائع لي الثمن في هذه المدّة أرجعت المبيع إليه، وقد حصل منه ربحٌ، فهل يجري عليه حكم البيع الخياريّ في عدم سقوط الخمس إلّا إذا كان من شأنه أن يُقيله أم لا؟ و هل يفرّق في ذلك بين خروج مدّة النذر و عدم خروجها؟

ج: نفس النذر يوجب عدم استقرار الربح على ملكيّة المشتري، ولو ردّ البائع مثل الثمن إلى المشتري قبل خروج مدّة النذر يسقط الخمس بالعمل بمقتضى النذر، وأمّا بعد

---

١. بأن لم يكن شراؤها تجاوزاً عن حدّه بحسب زيّه وشأنه، واشتراها من الربح قبل انتهاء سنته.

٢. الظاهر أنّ وجهه أنّ المفروض عدم تعلّق الخمس ابتداءاً بثمن الدار حين شرائها، فعود خطابه ببيع الدار ولو مع عدم الحاجة إلى انضمام ثمنها إلى رأس المال يحتاج إلى دليلٍ وهو غير واضح.

خروج المدّة المذكورة فالظاهر عدم سقوط الخمس بإرجاع المبيع إلى البائع إلّا إذا كان من شأنه أن يُقيله، والمسألة لا تخلو في هذه الصورة[1] عن الإشكال، والله العالم.
٢٢ ذي الحجّة ١٣٤٧

كيفية تخميس صغار المواشي

[٣٨٤] س ١٨: رجلٌ تعلّق في ماله الخمس من باب الزيادة على المؤنة وكانت أمواله من جنس الأغنام و من بينها الصغار المسمّاة باصطلاح العرب اليوم (طليان) وهي التي يتردّد عمرها من الشهر إلى السنة، فهل يجب على المالك إخراج الخمس من الصغار أيضاً بحيث لا يجوز له التأخير إلى أن تكبر أم لا؟ و على تقديري الوجوب و عدمه فلو أخرج خمسها بحال الصغر فهل يجب عليه إخراج خمس الزيادة لو كبرت و بلغت من العمر سنّ الكبار أم لا؟

ج: لابدّ لكلّ متكسّبٍ سواءٌ كان رأس ماله من الأغنام أو غيرها من أن يكون له رأس سنةٍ مضبوطٌ حتّى يكون ما يجب تخميسه معلوماً عنده في كلّ سنةٍ ولا يختلط الربح الواجب تخميسه بما لا خمس فيه ولا يقع في المحاذير التي يصعب التخلّص منها، وعلى هذا فإن كان صاحب الأغنام كذلك وكان مضبوطاً رأس سنته فعند انتهاء كلّ سنةٍ يجب عليه أن يخمّس كلّ ما فضل له من أرباح أغنامه و غيرها عن مؤنة تلك السنة -ومنه الطليان المتولّدة من أغنامه قبل انتهاء تلك السنة ولو بساعةٍ مثلاً أو لحظةٍ-، وبعد أن أخرج خمسها ففي السنوات الآتية أيضاً يلزمه عند انتهاء كلّ سنةٍ تخميس الزيادة الحاصلة من نموّ الطليان إلى أن تبلغ غاية نموّها، ولو كان في تقويمها في كلّ سنةٍ وتخميس الزيادة الحاصلة في تلك السنة حرجٌ ومشقّة يجوز له أن يضمن خمسها بإذن

---

١. الظاهر أنّ المراد بها صورة كونه من شأنه أن يقيله، وهو في المسألة ٥٨ من خمس العروة لم يستشكل في سقوط الخمس بإقالة البيع الخياري بعد انقضاء زمن الخيار إذا كانت من شأنه، و لعلّ وجه ما أشار إليه هنا من الإشكال عدم وضوح فرض الشأنية في المقام -أعني إقالة البيع اللازم بعد انقضاء مدّة النذر المذكور- بخلافه هناك

الحاكم الشرعيّ ويستأذن في تأخيراخراجه إلى أن تبلغ غاية نموّها، لكن لو تلف بعضها أوكلّها بآفةٍ أوغيرها -لا قدّرالله تعالى ذلك- يضمن خمس التالف، والله العالم.

١٨ جمادى الثانية ١٣٤٨

فروع متفرقة

[٣٨٥] س ١٩: شخصٌ يريد أن يصيررئيس عشيرةٍ (سركار) على جملةٍ من الرجال في أرض زراعة ولأجل ذلك يبذل مقداراً من الماليّة للحكومة أو غيرهم، فهل مثل هذه المصارف تعدّ من مؤنه ولا يجب فيها الخمس أم لا؟

ج: الظاهرعدم اندراج ما يُصرف لهذه الأُمورمن المؤن ويجب الخمس في جميع ما يُصرف لأمثال ذلك، والله العالم.

شوال ١٣٤٨

[٣٨٦] س ٢٠: المفهوم من فتواكم في تعليقتكم على العروة: إذا كان عنده من الأعيان التي لم يتعلّق بها الخمس أو تعلّق بها لكنّه أدّاه فنمت وزادت زيادةً متّصلة أو منفصلة وجب الخمس في ذلك النماء[1]، والمفهوم من فتواكم أيضاً: إذا عمّر بستاناً وغرس فيه أشجاراً ونخيلاً للانتفاع بثمرها وتمرها إذا كان ممّا يحتاج إليه لمؤنة سنته لم يجب الخمس في نموّ تلك الأشجار[2]، فما الجمع بين العبارتين؟ وما المراد من الأعيان؟

ج: فتوانا في هذه المسألة هي أنّ نموّ الأشجار وغيرها يتعلّق به الخمس لو لم تكن ممّا يحتاج إليه لمعيشته، ولوكانت لمعيشته وحاجته لا يتعلّق به الخمس، وهذا هو

---

١. هذه عبارة العروة في المسألة ٥٣، ولم يعلّق ﷺ عليها.

٢. هذه عبارة العروة في المسألة ٥٥ باستثناء جملة «إذا كان ممّا يحتاج إليه لمؤنة سنته» فإنها قطعةٌ من تعليقته ﷺ على المسألة حيث قال ﷺ: «بشرط أن يكون ما قصده من الانتفاع ممّا يحتاج إليه لمؤنة سنته و إلّا وجب الخمس في نموّ النخيل و الأشجار، ولو كان بعضها لمؤنة سنته وبعضها الآخر للاتّجار بثمره لحق كلاًّ منهما حكمه».

المتحصّل من العبارتين، والمراد من الأعيان هنا هوكلّ ما يحصل فيه النموّكالأشجار والحيوانات ونحوهما، والله العالم.

٢٥ محرم ١٣٤٩

[٢٨٧] س ٣١: رجلٌ برّازوله ولدٌ صنعتُهُ الخياطة وهو أعني الوالد مقيم به فاشترى له ماكينة خياطة، هل يعدّ ثمنها من مؤنته أم لا؟

ج: اندراج ثمن المكينة في مؤن البرّازلا يخلو عن الإشكال والأحوط عدم احتسابه منها[1]، والله العالم.

[٢٨٨] س٣٢: رجلٌ عنده غنم يقرب من مائة رأس اجتمعت من فاضل كسبه من سنين متعدّدة ولكن عليه دينٌ للناس ولعياله من مؤنة السنين الماضية ليس من مؤنة هذه السنة والدين يستغرق البعض أو الكلّ، فهل يجب الخمس عليها قبل إخراج الدين أو يخرج الدين و يخمّس الفاضل؟

ج: لوكان ما عليه من الديون كلّه لمؤن السنوات السابقة وكان ربحه من الغنم في كلّ واحدةٍ من تلك السنوات قدرما يفي بدين تلك السنة[2] و باقياً كلّه[3] ففي هذه الصورة يُخرج ديونه أوّلاً ثمّ يخمّس الباقي، ويُشكل الأمرفي ما عدا ذلك[4] و يتوقّف على التصالح مع الحاكم الشرعيّ، والله العالم.

٣ ربيع الثاني ١٣٤٩

---

١. الظاهر أنّ منشأ الاشكال أنّ الوالد و إن كان قائماً بأُمور معيشة ولده وحوائجه ولا خمس عليه في ما يصرفه له إلّا أنّ الماكنة لا تُعدّ منها فانّها من قبيل رأس مال التجارة أو أرض الزراعة ممّا ليس على الوالد تحصيله لولده، ومن جهةٍ أُخرى يمكن اعتبارها من حوائج الولد الفعليّة بل أهمّها، لكونها مقدّمةً موصلةً إلى استقلاله في معيشته في مستقبل حياته لنفسه وعياله.

٢. إذ لوكان ربح سنةٍ أقلّ ممّا استدان لمؤنة تلك السنة لزمه لدى إخراج الدين تكميله من أرباح سائر السنين وهذا لا يوجب سقوط الخمس عن المقدار المكمّل به، فإنّ مؤنة السنة إنّما تستثنى من أرباح نفس السنة لا غيرها.

٣. أي ربح السنة الوافي بدين سنته إذ لو تلف بعد ذلك أو نقص عمّا يفي بدين السنة لزمه الجبرمن أرباح غيرها فلا يسقط الخمس عن مقداره.

٤. بأن كان بعض ديونه لغير المؤنة أو لم يكن له في بعض السنين ربحٌ أو كان ولم يكن وافياً بالمؤنة أو كان وافياً فطرأ عليه تلفٌ أو نقصٌ، ووجه الاشكال هو أنّ الغالب عدم معرفة تفاصيل هذه الأُمور زماناً أو مقداراً

[٣٨٩] س ٣٣: رجلٌ له رأس سنة وفي أثنائها اشترى دكّاناً لأجل جلوسه به لا لأجل التجارة، فهل يحسب ثمنه من المؤن أم من المنافع؟

ج: الظاهر أن لا يكون ملك الدكّان - الذي يجلس فيه التاجر لا لتجارته- من المؤن المحتاج إليها ويجب الخمس في الثمن الذي دفعه لشرائه لو دفعه من أرباحه، والله العالم.

١٩ رجب ١٣٥٠

[٣٩٠] س ٣٤: إذا ربح شخصٌ في سنته وكان عليه ديونٌ سابقة فهل يجب عليه إخراج الخمس من النماء الذي يريد أن يؤدّي به تلك الديون؟

ج: لو أدّى ديون سنواته السابقة من أرباح السنة اللاحقة في أثناء تلك السنة قبل انقضائها لا يجب الخمس في ما دفعه لأداء دينه من أرباحها، ولو دفع ما فضل عن مؤنة تلك السنة بعد تمامها لأداء ديونه السابقة كان انقضاء سنته موجباً لتعلّق الخمس بفاضل مؤنته ولم يكن دفعه لأداء ديونه السابقة موجباً لسقوط ما تعلّق من الخمس به[1] ويلزمه أداؤه على كلّ حال، والله العالم.

١٣ ربيع الأوّل ١٣٥١

جواز تأخير تخميس ما لَهُ من الديون إلى ما بعد حصوله

[٣٩١] س ٣٥: تاجرٌ رأس ماله ألفٌ روپيّة مثلاً فاتّجر بها فلمّا تمّت سنة التجارة وجد نفسه مشغول الذمّة للتجّار ألف روپيّة مثلاً، وعنده مالٌ في مخزنه مقدار خمسمائة روپيّة من العروض، وله ديونٌ على الناس مقدار ألف وسبعمائة روپيّة، فهل عليه دفع الخمس بمجرّد تمام السنة أو يتوقّف الوجوب على أن يأخذ دينه الذي على الناس بحيث يساوي رأس ماله وما عليه من الدين ثمّ بعد ذلك يخرج

فلا يعرف مقدار ما تعلّق بأرباحه لتلك السنين من الخمس. ولابدّ لتفريغ ذمّته من المصالحة مع الحاكم الشرعيّ -حذو سائر موارد الجهل بمقدار ما اختلط من مال الغير بأمواله.

١. وإن كان قد استدانها لمؤنة السنين السابقة فضلاً عمّا إذا لم تكن ديناً في المؤنة.

الخمس؟ وهذا التاجر كلّما جاء رأس سنةٍ يرى نفسه على هذا الوصف مشغول الذمّة لأهل الأموال بمقدارٍ وفي مخزنه مالٌ وله على الناس ديونٌ بعضها في معرض عدم الاستحصال وبعضها يستحصل قطعاً، ومجموع ما عنده في المخزن وما له من الديون أكثر من رأس ماله وما عليه من الديون، فكيف حكمه من حيث دفع الخمس؟ نأمل تفصيل شقوق المسألة وبيان حكمها.

ج: اللازم على هذا التاجر أن يحسب عند تمام سنته ما عنده من الأموال من النقود أو العروض وما له في ذمم الناس من الديون الحادثة في تلك السنة - لا ما كانت ذمّته مشغولةً بها من السنوات السابقة -[1] ويخمّس الفاضل، لكنّه مخيّرٌ في تخميس ما له من الديون في ذمم الناس بين أن يدفع خمسه - فعلاً - أو يؤخّر ذلك إلى ما بعد حصوله[2]، أمّا ما لا يؤمن تلفه من الديون فليس مكلّفاً بأداء خمسه إلّا بعد حصوله[3]، نعم لو كان بعض ما له من الديون على الناس تحت يده وبعد تمام السنة السابقة وتعلّق الخمس به أقرضه من الناس والآن لا يؤمن تلفه فمثل هذا الدين يحب أداء خمسه على كلّ حالٍ بلا تأخير ساعة، والله العالم.

٢٩ محرم ١٣٥٢

[٣٩٣] س ٣٦: امرأةٌ وزوجها ليس لهما دار سكنى فعمدت إلى بعض أثاث بيتها وباعتها بمائة روپيّة واشترت أرضاً لها لتتّخذها دار سكنى وسلّمت مقدّمة المائة روپيّة، ثمّ استقرضت من أُمّها مائة روپيّة ودفعتها من القيمة وبعد مدّةٍ أبرأت

---

١. فإنّ تلك الديون وإن كانت للمؤنة لا يجوز أداؤها من أرباح السنة الحالية بهد انتهائها وقبل تخميسها.

٢. فإنّ الخمس وإن تعلّق بالربح بمجرّد تملّكه له - ولو كان بعدُ كلّياً في ذمّة الغير - لصدق الربح عليه حتّى في هذه الحالة - مع الوثوق بالأداء والأمن من التلف - ولأجله تجوز المبادرة إلى إخراجه من مالٍ آخر مخمّسٍ أو غير متعلّقٍ للخميس ويصحّ خمساً وتبرأ ذمّته منه إلّا أنّ الأدلّة قاصرةٌ عن إثبات وجوب ذلك عليه مع فرض عدم التمكّن من الاخراج من الربح نفسه لعدم حصوله بعدُ في يده، فيجوز له التأخير في الاخراج إلى حين حصوله في يده.

٣. فإنّ ما هو في معرض التلف ولا يُطمأنّ بحصوله لا يُعدّ ربحاً عرفاً نظير الملك غير المستقرّ في المعاملة الخيارية.

ذمّتها منها، ثمّ جاءها ميراثٌ من أبيها فجعلته فيها، وأخذت في تعميرها تدريجاً إلى أن كملت من كسبها وكسب زوجها وهي الآن دار سكناها، وعندها أثاثٌ يساوي مائة روپيّة وجاءها ميراثٌ من أُمّها حصةٌ في دارأُمّها واشترت حصّة أخيها بستين ديناراً، وهذه المرأة في هذه المدّة لم تخمّس وليس لها رأس حول، والآن تريد أن تجعل لها رأس سنة وتريد أن تعلم ما عليها من الخمس في المذكورات؟

ج: لا يجب الخمس في ما وصل إلى تلك الامرأة من الميراث إلّا إذا علمت بتعلّق الخمس عليه في يد مورّثها وأنّه ما خمسه فيلزمها تخميسه في هذه الصورة، وأمّا ما حصل لها من الأرباح من كسبها فيجب الخمس في جميع ما فضل من تلك الأرباح عن مؤنتها في تلك السنوات مطلقاً، وكذا في ما صرفته على تعمير الدار أو شرائها من كسب زوجها إذا كان زوجها قد ملّكها فاضل أرباحه قبل تخميسه و صرفته هي على تعمير الدار أو على شرائها[1]، والله العالم.

١٦ ذي الحجّة ١٣٥٤

[٢٩٣] س ٣٧: رجلٌ استفاد من ثمرة بستانٍ له ستّة عشر ديناراً وعلم زيادتها على نفقة سنته فاشترى بها بستاناً في بيع الخيار فاستفاد من ثمرها دينارين، فهل على الستة عشر الأُولى خمسٌ قبل الشراء أم لا؟ وعلى تقدير أنّه عليها فهل على الدينارين خمسٌ من غير رعايةٍ للحول لأنّه نماء ما فيه الخمس؟

ج: أمّا الستّة عشر دينار التي استفادها من ثمرة بستانه فالقدر الزائد منها على مؤنة سنته يجب تخميسه، وأمّا الدينار ان اللذان استفادهما من المعاملة الخياريّة المذكورة فالأحوط شديداً[2] إخراج خمسها وضمّه إلى خمس الأصل، بل لا يخلو عن قوّة، والله العالم.

١٩ ذي الحجّة ١٣٥٤

---

١. ينبغي أن يستثنى ما صرفته في الدار من كسبها وكسب زوجها في السنة الأخيرة التي سكنتها فيها ولو في أخرياتها، فإنّه من الصرف في المؤنة الفعليّة فلا يجب تخميسه، بخلاف ما سبقه من الأرباح فإنّها صُرفت في ما لم يصر في سنتها مؤنةً فعليةً.

٢. يحتمل أن يكون الوجه في هذا التعبير أنّ المتعارف و إن كان هوالشراء في الذمّة إلّا أنّ ظاهر عبارة السؤال

[٣٩٤] س ٣٨: رجلٌ غرس بستاناً قيمةُ ما غرسه خمسة عشر ديناراً وبعد مضيّ سنة صارت قيمته عشرين ديناراً، وهكذا في السنة الثالثة صارت ثلاثين ديناراً، فهل على هذه الغروس إذا زادت قيمتها -كما ذكر- خمسٌ أو لا؟

ج: ما يزداد من قيمة المغروسات في كلّ سنةٍ من جهة زيادتها العينيّة من طرف نمائها يجب تخميسه، والله العالم.

١٩ ذي الحجّة ١٣٥٤

إذا تغيّرت مالية الليرة والروپية فبأي منهما يقدّر رأس ماله

[٣٩٥] س ٣٩: شخصٌ عنده رأس مالٍ للتجارة وعند رأس كلّ سنةٍ يحاسب نفسه ويجمع ما عنده من ديونٍ و عروضٍ و مقدارٍ من النقود فتبلغ ماليّة الجميع بحساب الليرات مقداراً معيّناً وبحساب الروپيّات أيضاً مقداراً معيّناً، وفي السنة السابقة حيث كانت الليرة أربع عشرة روپيّة كان جميع ما بيده من ديونٍ و عروضٍ ونقود يبلغ ماليته بالليرات مأة ليرة و بالروپيّات ألفاً وأربعمائة روپيّة بحيث إنّه قدّر ماليته في ذلك الوقت بكلا التقديرين، ولمّا حضر الآن رأس سنته حيث إنّ الليرة نقصت قيمتها إلى اثنتي عشرة روپيّة حاسب نفسه فوجد ما عنده من العروض والديون والنقود تبلغ ماليته بحسب الليرات مائةً و عشرين ليرة وبحسب الروپيّات ألفاً وأربعمائة روپيّة، فهل عليه خمس العشرين ليرة أم لا؟ وهل يفرّق في ذلك بين ما لو كان أصل رأس ماله في أوّل سني دخوله في التجارة من أعيان

أنّه كان قصده حين شراء البستان الأداء من ربحه المتعلّق للخمس ومثله لا يبعد كونه بحكم الشراء بعين ذلك الربح، وهذا الوجه هو أحد الوجوه الثلاثة في مسألة الشراء في الذمّة والأداء من مال الغير المذكورة في المسألة ١٢ من مضاربة العروة وقد أفادﷺ هناك - تعليقاً على ما أفيد في المتن من أنّه أضعف الوجوه و إن لم يستبعده الآقا البهبهانيﷺ - «أنّه ليس بكلّ البعيد»، ويظهر منهﷺ ذلك أيضاً في ما يأتي في المسألة ٦١ من مسائل هذا الباب. وعليه فتصبح البستان بنفسها وبما لها من الثمار متعلّقةً للخمس إذا لحقه إجازة الحاكم، لكن لمّا كان قد اشتراها ببيع الخيار لم يجب خمسها نفسها زمن الخيار لعدم استقرار الملك بالنسبة إليها ويكتفي بتخميس الستة عسر التي اشتراها بها، أمّا خمس ثمارها فواجبٌ لاستقرار ملكها -كما هو واضح-.

الليرات ثمّ بعد دخول حساب الروپيّات إلى العراق صار يقدّر مالیّة ما عنده بالليرة والروپية؟ وهل يكون التقدير بكلا التقديرين المذكورين تحويلاً لرأس ماله من أعيان الليرة إلى المالیّة المقدّرة بكليهما؟

ج: لو لم يكن رأس ماله في السنة السابقة -يعني عند انتهائها وابتداء دخوله في السنة اللاحقة- عين الليرات وكان ما عنده من النقود عين الروپيّات أو النوط، وما له على الناس من الديون مقدّراً بالروپية ففي هذه الصورة يحسب رأس ماله -عند انتهاء سنته- بالروپيّات[1] ويخمّس الفاضل إن شاء الله تعالى، وأمّا إذا كان رأس ماله عين الليرات بأن كان ما عنده من النقود وما له على الناس من الديون كلّه أو معظمه عين الليرات فالمسألة لا تخلو عن إشكال[2].

لكنّه[3] لو كان محتاجاً في تكسّبه اللائق بحاله إلى ألفٍ وأربعمائة روپيّة بحيث لو نقصت من رأس ماله مائتا روپيّة كان ذلك تضييقاً عليه ففي هذه الصورة أيضاً يحسب رأس ماله بالروپيّات، ولو لم يكن كذلك وكان الألف والمائتا روپيّة مثلاً وافياً بأن يكون رأس ماله فالأحوط أن يحسب رأس ماله بالليرات و يخمّس الفاضل - إن شاء الله تعالى-، نعم لا يبعد أن يكون مالیّة الأموال بعد استيلاء الانگليز على العراق

---

١. لأنّ المفروض أنّ نقوده منها وما له من الديون مقدّرٌ بها، مضافاً إلى أنّ تقدير مالیّة الأموال في تلك الأزمنة بالروپية ثابتٌ -كما يظهر من آخر كلامه ﷺ- فتكون هي المناط في تعيين رأس المال وفاضل المؤنة.

٢. وجهه ما يظهر من آخر عبارته ﷺ من أنّ الليرة لم يثبت تقدير مالیّة الأموال بها فيدور أمرها بين كونها كالروپية تقدّر مالیّة الأموال بها أيضاً وبين كونها عروضاً تقدّر مالیتها بالروپية، ومقتضى الأوّل كونها هي المعيار إذا كان رأس ماله منها فيخمّس الفاضل وهو في مورد السؤال عشرون ليرة، ومقتضى الثاني كون المعيار بالروپية وتقدّر مالیّة رأس ماله بها فلا يخمّس -في مورد السؤال- شيئاً لانتفاء الفاضل، ومن الواضح أنّ الأوّل هو الموافق للاحتياط.

٣. استدراكٌ عائدٌ إلى الصورة الثانية، والمقصود أنّه و إن كان رأس ماله ليرات إلّا أنّه يكفي في أن يحسب رأس ماله بالروپيّات كونه محتاجاً في تكسّبه إلى المقدار المذكور من الروپية، وحينئذٍ فلا خمس عليه، أمّا إذا لم يكن محتاجاً إلى ذلك وكان الألف والمائتان وافياً بكونه رأس ماله فحينئذٍ يجري الاشكال المتقدّم المقتضي للاحتياط بتخميس العشرين ليرة.

مقدّرةً بالروپيّات، بل بالنسبة إلى العروض هو الأقوى، لكن كون الليرة مقدّرةً ماليتها بالروپية مشكلٌ فلا يترك الاحتياط بالنسبة إلى ما مضى.

[٢٩٦] س ٣٠: لو كان رأس ماله مائة ليرةٍ عين حينما كانت الليرة في ست عشرة روپيّة مثلاً والآن حيث إنّ الليرة نقصت إلى اثنتي عشرة روپيّة إذا حاسب نفسه يبلغ ما عنده مائة وعشر ليرات هل يجب عليه خُمس العشر ليرات وإن كان من حيث قياس ماليته بالروپيّات خاسراً؟

ج: هذا النقص لم يحصل في سنةٍ واحدة وإلّا كان الحكم كما سبق[1]، وإنّما حصل في طيّ سنوات، فإن كان له رأس سنةٍ مضبوطٌ وعند انتهاء كلّ سنةٍ حاسب نفسه ولو كان له فاضلٌ خَمَّسه أو لم يكن عنده فاضلٌ في شيءٍ من السنوات السابقة ففي هذه الصورة أيضاً يكون الحكم كما سبق، وأمّا إذا لم يحاسب نفسه في شيءٍ من السنوات السابقة ولا يدري أنّه كان رابحاً عند انتهاء كلّ سنةٍ أو أنّه ربح في سنةٍ وخسر في أُخرى أو غير ذلك ففي هذه الصورة يُشكل الأمر ويتوقف الخروج عن الإشكال على المصالحة مع الحاكم الشرعيّ بالنسبة إلى ما يجهله، والله العالم.

٥ محرّم ١٣٤٤

[٢٩٧] س ٣١: شخصٌ دخل في التجارة قبل بلوغه بثلاث سنين فحصلت له في المدّة المذكورة منافع وفي السنة الرابعة التي بلغ فيها لم يحصل له نفعٌ، ثمّ إنّه يريد أن يتزوّج ويعمّر له داراً في هذه السنة - أعني الرابعة - فهل عليه الخمس في منافعه التي حصلت له قبل البلوغ أم لا؟ وعلى تقدير وجوب الخمس فهل عليه أن يخمّس المنافع ويتزوّج أو يعمّر داره ممّا بقي أو أنّه يخمّس ما بقي من المنافع بعد إخراج مصرف التزويج أو تعمير الدار؟

---

١. من التفصيل بين ما إذا كان ما عنده من النقود وما له من الديون روپيّات فيحسب رأس ماله بها فيخمّس الفاضل إن كان، وبين ما إذا كانت ليرات ففيه الاشكال المتقدّم والأحوط الحساب بالليرات.

ج: أمّا الأرباح الحاصلة له في السنوات السابقة على بلوغه فيجب عليه تخميسها كلّاً ولا يخرج منها مصرف التعمير والزواج، وإنّما يحسب ذلك من أرباح السنة التي يصرف فيها هذه المصارف دون سابقتها؛ والله العالم.

[٢٩٨] س ٣٣: امرأةٌ اكتسبت - بغزلٍ وخياطةٍ وبعض الهبات - دراهم وصنعت مصاغاً زينةً لها، وهذا دأبها حتّى بلغ المقدار الاستطاعة، فهل يجب عليها الخمس والحج أو لا يجب عليها شيء؟ وبعض السنين كسبها لا يفي بمقدار المصاغ الذي تريد أن تصنعه فتستقرض وتصوغ ثمّ بعد ذلك تفي من كسبها.

ج: لو كانت المرأة شابّةً يليق بها التزيّن بالحليّ فالقدر الذي يناسبها التزيّن به بحسب زيّها من جهة شرف بيتها وعشيرتها لا خمس فيه بشرط أن يكون ما صنعته في كلّ سنةٍ قد صرفت عليه من ربح تلك السنة قبل انتهائها وتعلّق الخمس بذلك الربح، و إلّا يجب إخراج خمسه، ولو صنعت أزيد ممّا يناسبها بحسب زيّها وشرف بيتها يجب فيه الخمس على كلّ حال[1]، وكذا لو لم تكن شابّةً وكانت بحيث لا يليق بها التزيّن بالحليّ، هذا من جهة وجوب الخمس أو عدم وجوبه.

وأمّا من جهة وجوب الحجّ عليها فإن بلغ الزائد عمّا تحتاج إليه بحسب شأنها وزيّها قدر الاستطاعة كانت مستطيعةً ويجب الحجّ عليها بشرط أن تكون بعد رجوعها من الحجّ مكفيّة المؤنة، والله العالم.

٨ شوّال ١٣٤٦

جواز تغيير رأس السنة الخمسية

[٢٩٩] س ٣٣: رجلٌ كان آخر سنته أوّل رمضان المبارك ثمّ عرض له مانعٌ فأخّر إلى أوّل محرّم، فهل يجوز له أن يجعل أوّل سنته أوّل محرّم منه بعده أو لا؟ ثمّ ما تكليفه في هذه المدّة التي مضت من رمضان إلى محرّم؟

---

١. وإن صرفت عليه من ربح السنة التي صنعته فيها قبل انتهائها، لكونه إفراطاً وإسرافاً.

ج: هو بالخيار بين أن يحاسب معاملاته إلى رمضان ويخمّس الربح الحاصل له إلى رأس سنته ولا يلاحظ ما بعد رمضان إلى محرّم ليكون رأس سنته السابق باقياً على حاله[١]، وله أن يحاسب تمام معاملاته من رمضان إلى المحرّم أيضاً على حدة لا منضمّةً إلى سنته السابقة[٢] ويخمّس ما حصل له من الربح في هذه الأربعة أشهر مستقلّاً ويجعل أوّل سنته في ما بعد ذلك أوّل المحرّم - إن شاء الله تعالى -.

فروع متفرّقة

[٣٠٠] س ٣٤: إذا خسر العامل ولبقاء اعتباره تحمّل الخسارة[٣] فهل يجب عليه إخراج خمس ما أعطاه؟

ج: لو لم يكن تحمّل الخسارة من الإسراف وكان من المؤن اللائقة به من جهة حفظ اعتباره فالأقوى عدم وجوب الخمس فيه، والله العالم.

[٣٠١] س ٣٥: شخصٌ ملتزمٌ بحساب ما عنده في رأس كلّ سنة ويؤدّي خمس الفاضل على مؤنته من طعامٍ وحيواناتٍ ونحو ذلك وفي هذه السنين المتأخّرة صار رأس سنته الربحيّه موافقاً لأوان الحصاد أو مقارباً له[٤] بحيث إنّه يحصد الطعام ويجمعه ويُدخله إلى داره ومحلّه ثمّ يدخل رأس سنته الربحيّة، وهذا الطعام و إن كان فعلاً زائداً على مؤنة سنته الماضية إلّا أنّه قوته وقوت عياله وضيوفه في السنة المقبلة ولو خمّسه فعلاً ربّما لا يكفيه ما يبقى عنده للقوت المذكور إلى الحصاد الآتي، فهل عليه أن يخمّس الطعام المذكور أو لا؟

---

١. يعني ولا يضرّ به عروض المانع الموجب لتأخير الأداء إلى أول محرّم.

٢. فلو فرض أنّه لم يربح في السنة السابقة ليصرفه في مؤنها ليس له وضع مقداره من أرباح هذه الأربعة أشهر.

٣. المراد عامل المضاربة والخسارة فيها ليست إلّا على المالك.

٤. من أجل أنّ أوان الحصاد يكون بالسنة الشمسيّة وسنته الخمسيّة قمريّةٌ، لا سيّما بناءً على ما أفتى به في رسالة (ذخيرة العباد) الفارسية من أنّ العبرة في السنة الخمسية بالقمرية خاصّة.

ج: مفروض هذا السؤال أنّ هذا الطعام من أرباح السنة الماضية وقد فضل عن مؤنتها فيجب الخمس فيه، وكونه محتاجاً إليه في السنة المقبلة لا أثر له، والله العالم.

[٣٠٢] س ٣٦: من كان ملتزماً بالخمس من أهل المواشي لو كان عنده في رأس السنة مقدار مائة رأسٍ من الغنم مثلاً وكانت قيمتها عند رأس السنة مقدار ألف روپيّة مثلاً ثمّ في أثناء السنة صارت هذه المائة بالتوالد مائةً وخمسين رأساً لكن من جهة القيمة تنزّلت قيمتها بحيث إنّ المائة والخمسين رأساً المذكورة تكون قيمتها خمسمائة روپيّة مثلاً، فهل يلاحظ القيمة فلا يخمّس أو أنّه يلاحظ زيادة الأعيان فيلزمه أن يدفع خمسها؟

ج: أمّا المائة رأس التي كانت موجودةً عنده في ابتداء السنة فلا يجبر تنزّل قيمتها بما تولّد منها[1]، وأمّا الخمسون المتولّدة من تلك المائة فما يفضل منها عن مؤنة سنته يجب الخمس فيه، والله العالم.

٣ ربيع الثاني ١٣٥٣

[٣٠٣] س ٣٧: رجلٌ استدان لنفقة عياله وتعمير داره ودينٍ حاصلٍ من ضررٍ في تجارته، وبعد مرور سنين حصل له ربحٌ في خلال هنّ ما لا يساوي الدين ولا يتمكّن من أدائه لتوقّف كسبه عليه، فهل يتعلّق الخمس بهذا الربح أو لا؟

ج: ما يتوقّف عليه كسبه يجري مجرى رأس المال، وهذا يختلف مقداره فالقدر الذي يقوم ربحه بحسب العادة بمؤنة نفسه و مؤنة عياله لا يجب الخمس فيه، ويجب في ما زاد على ذلك سواءٌ كان عليه دينٌ ولم يصرف الزائد على أداء دينه[2] أو لم يكن، والله العالم.

٢١ شوّال ١٣٥٣

---

١. فإنّ جبر تنزّل القيمة بالربح -إن قيل به- يختصّ بما قصد به التجارة، كما يختصّ به وجوب تخميس ترقّي القيمة، ومورد السؤال ليس منه، فإنّ المقصود لأهل المواشي الانتفاع بنمائها من لبنٍ أو صوفٍ أو ولدٍ بنفسها أو بأثمانها.

٢. يعني قبل انتهاء سنته، أمّا إذا صرف الزائد قبل انتهائها في أداء دينه لم يجب تخميسه.

[٣٠٤] س ٣٨: رجلٌ له مكائن زراعية ومعه شركاءُ فيها وله دواج من أغنام وبقر ونحوهما، وكذا له بساتين فيها نخيلٌ وأشجار، وهو ذو محلٍّ قد أعدّه للضيافة، فهل يجب عليه الخمس في جميع هذه الأعيان أو في نمائها أو في نماءات البعض وأعيان البعض الآخر؟

ج: ما كان من هذه المذكورات قد ملكه من الأرباح الحاصلة له فسواءٌ كان بعضها أو كلّها كذلك يجب الخمس فيه في عينه[1]، وكذلك المنافع المستوفاة في السنوات الماضية من هذا القسم أيضاً تابعةٌ لعينه ويكون خمس تلك المنافع لمن يستحقّ الخمس على كلّ تقدير، وما كان منها قد ملكه بالإرث مثلاً أو الاتّهاب ممّن يترقّب هبته[2] أو بالشراء بمالٍ لم يتعلّق الخمس به ونحو ذلك لا يجب الخمس في عينه، وأمّا المنافع المستوفاة من هذا القسم فما كان منها محتاجاً إليه لمؤنة نفسه وعياله وأضيافه ونحو ذلك ممّا يقتضيه زيّه وشرفه لا يجب الخمس فيه بشرط عدم التجاوز عمّا يقتضيه زيّه و شرفه، وما فضل عن مقدار حاجته في كلّ سنةٍ من السنوات السابقة أو يفضل عن ذلك في السنوات اللاحقة يجب الخمس فيه، والله العالم.

١٣ ذي القعدة ١٣٥٣

[٣٠٥] س ٣٩: رجلٌ أخذ من آخر مالاً - صرماية - ليجعله رأس مالٍ يتّجر به وحصل عنده ربحٌ وهو محتاجٌ إلى رأس مالٍ لتجارته ويمكنه إبقاء الصرماية عنده أو يأخذ غيرها يشتغل بها في مكسبه، فهل يجب الخمس في ما حصل عنده من الربح أو يحسب له من مؤنته فلا يجب؟

---

١. يعني في عين المذكورات لأنّها أبدال أرباحة التي بذلها بها بالشراء خلال سنين، فتكون هي بأعيانها أرباحاً زائدةً على المؤنة يجب فيها الخمس بعد إجازة الحاكم المبادلات الواقعة على الأرباح بعد انتهاء سنتها وتعلّق الخمس بها.

٢. بناءً منه ﷺ على عدم وجوب الخمس في هذا القسم من الهبة والاحتياط في غيره، ويأتي الكلام حوله في المسألة ٤٣ - إن شاء الله تعالى -.

ج: لو كان أخذ رأس المال من غيره بعنوان المضاربة ونحوها والاتّجار به منافياً لزيّه وشرفه والضروة تلجئه إليه فكونه واجداً لرأس المال -قدر ما يحتاج إليه في تجارته وتكسّبه- من مؤنة ولا يجب الخمس في ما يحصل له من الربح إلى أن يصير واجداً لذلك المقدار من رأس المال، ولو لم يكن زيّه وشرفه آبياً عن الاتّجار برأس المال من غيره وكونه من قبيل عامل المضاربة ونحوه لم يكن ملكُه لرأس المال من مؤنة ويتعلّق الخمس حينئذٍ بما فضل من الربح الحاصل له عن مؤنة سنته، والله العالم.

١٦ رمضان ١٣٥٤

[٣٠٦] س٤٠: رجلٌ باع بضاعةً في سنة فربح هذه البضاعة يقيّد على سنة البيع أو سنة الاستحقاق أو سنة القبض لقيمة البضاعة، وإذا تلف العوض فعلى أيّ سنة يقيّد التالف؟

ج: لا عبرة بوقت البيع مع تأخّر وقت الاستحقاق[١]، ويعدد حلّ موعد الاستحقاق فإن كان تأخّر القبض من طرف البائع وكان المشتري باذلاً فالعبرة بوقت الاستحقاق[٢] ويقيّد من أرباح ذلك الوقت، ولو كان من طرف المشتري وبمماطلته فالعبرة بوقت القبض ويقيّد من أرباح ذلك الوقت[٣]، ولو تلف العوض فالخسارة الواردة على رأس

---

١. كما في بيع النسيئة. فإنّ البائع وإن ملك بالبيع كلّياً في ذمّة المشتري وصدق عليه الربح والفائدة إلّا أنّه لا يجب عليه إخراج خمسه من مالٍ خارجي ما دام لم يقبضه فضلاً عمّا إذا لم يحلّ موعد استحقاق قبضه، وقد مرّ ذكر وجهٍ لذلك في المسألة ٢٥.

٢. لأنّه مع بذل المشتري يكون بمنزلة المقبوض الحاصل في يده، بل هو قبضٌ حقيقةً إن قلنا بتحقّق القبض بالتخلية فيجب عليه التخميس.

٣. مقتضى ظاهر العبارة أنّه إذا كان الاستحقاق في السنة الأُولى والقبض في الثانية لمماطلة المشتري كان من أرباح السنة الثانية فيجوز تأخير خمسه إلى نهاية هذه السنة، وهذا ممّا لا يلتزم هو ﷺ به إذ قد تقدّم أن صرّح ﷺ في المسألة ٢٥ بأنّ التاجر إذا كان له ديونٌ في ذمم الناس عند انتهاء السنة يتخيّر بين دفع خمسه حينذاك أو تأخيره إلى ما بعد حصوله (يعني فإذا حصل دفع خمسه فوراً من دون تأخيره إلى نهاية السنة الثانية)، وعلى هذا فالدين المذكور ينبغي أن يعدّ من أرباح السنة الأُولى لصدق الربح عليه كما مرّ. لكن لا

المال من ذلك يتدارك بالربح الحاصل من معاملةٍ أُخرى في تلك السنة التي اتّفق فيها التلف المذكور ولا يترتّب أثرٌ آخر على ذلك، والله العالم.

[٣٠٧] س ٤١: شخصٌ مديونٌ لصديقٍ له وهذا الصديق يسامحه في التأخير والمديون عنده مقدارٌ من الأموال، فهل يجب عليه إخراج خمس أمواله مع أنّه لو وفى دينه المذكور لا يبقى بيده شيءٌ لكنّه لأجل مسامحة الدائن يؤخّر الوفاء من سنةٍ إلى أُخرى ولا يُقدم على وفاء تمام الدين وإنّما يوفّيه تدريجاً، فهل يجب عليه الخمس في هذه الصورة أو لا؟ وهل يفرّق في ذلك بين كون الدين المزبور من سنين سابقة أو كونه من هذه السنة؟

ج: ما استدانه لمؤنة أيّ سنةٍ يخرج ما يعادل ذلك الدين من ربح تلك السنة عن كونه فاضل المؤنة ولا يجب الخمس فيه على كلّ تقدير، أمّا ما استدانه في السنوات السابقة وما اشتغلت به ذمّته من الغرامات مثلاً أو من جهة النذر أو غير ذلك فإن أدّاه في أثناء السنة اللاحقة قبل انتهائها لا يجب الخمس في ما دفعه من ربح تلك السنة في أداء هذه الديون، وأمّا مع عدم أدائها فمجرّد اشتغال ذمّته بها لا يصلح مانعاً عن تعلّق الخمس بما فضل من أرباح تلك السنة عن مؤنتها وبانتهاء تلك السنة يتعلّق الخمس بما فضل من أرباحها عن مؤنتها على كلّ حال، والله العالم.

٥ شوّال ١٣٥٤

[٣٠٨] س ٤٢: امرأةٌ لها حصّةٌ من أرض زراعة قد ضمّنتها على شخصٍ لمدّة سنتين في أربعمائة روپيّة لكلّ سنةٍ مائتان يدفعها لها عند الحاصل، لكن الضامن لم يدفع لها المبلغ عند حاصل السنة الأُولى، كما أنّه عند حاصل السنة الثانية لم

يتعيّن تخميسه في نهاية السنة بل يخيّر بين تخميسه حينذاك من مالٍ آخر مخمّس أو لم يتعلّق به خمسٌ فمتى حصل في يده عُدّ مالاً مخمّساً أو التأخير إلى حين حصوله في يده فيخمّسه فوراً، نعم يتمّ ذلك في ما إذا لم يؤمن تلفه لعدم صدق الربح عليه بل صدقه مراعىً بحصوله في اليد ويعدّ من أرباح سنة الحصول، نظير الملك غير المستقر في البيع الخياري المتوقف صدق الربح عليه على استقراره ويعدّ من أرباح سنة الاستقرار.

يدفع لها ذلك، ثمّ إنّها توفّيت بعد حاصل السنة الثانية، فهل يجب الخمس في المائتين الأُولى لتمام الحول عليها غير أنّها لم تقبضها؟ وهل يجب الخمس في المائتين الثانية مع أنها لم يتمّ حولها ولم تقبضها؟

ج: لو لم يكن على تلك المرأة دينٌ من طرف مؤنة السنتين وكانت الأربعمائة روپيّة كلّها فاضل المؤنة يجب الخمس فيها جميعاً عند قبضها ولو تدريجاً ويخمَّس كلّ ما يقبض عند قبضه، وعدم تماميّة حول الثانية لا أثر له إذ لو مات المتكسّب في أثناء عامّ تكتسبه قبل انتهائه يسقط اعتبار بقيّة الحول في تعلّق الخمس بفاضل مؤنة ذلك العام[1]، والله العالم.

[٣٠٩] س ٤٣: عطيّةٌ تزيد عن مؤنة السنة فهل على الزائد الخمس أو لا؟ و هل فرقٌ بين عطيّة الرحم و عطيّة غيره؟

ج: لو كانت الهبة خطيرةً وكانت ممّن لا يترقّب صلته فالأحوط إخراج خمس ذلك المال لا خصوص الزائد عن مؤنة سنته[2]، ولا خمس في عطيّة الوالدين ونحوهما ولا

---

١. لانتفاء المؤنة بالموت فلا موضوع بعده لفاضل المؤنة، فيجب تخميس ما فضل حين موته، عملاً بالعمومات.

٢. أطلق ﷺ في تعليقته على العروة الاحتياط بتخميس الهبة، وفي الوسيلة (٢٤٠) - طبع ١٣٤٢ ق - خصّ الاحتياط بما إذا كانت خطيرةً ولم تكن ممّن يترقّب صلته، قال ﷺ فيها - بعد نفي الوجوب عن الإرث والوقف الخاص والهديّة والصدقة ونحو ذلك وإثباته في نمائها - «لكن الأحوط أن يخرج خمس الهبات بعد مؤنة السنة إذا كانت خطيرةً ولم تكن من مثل الوالد لولده ونحو ذلك ممّن يترقّب صلته وعطاؤه» ونحوه أفاده ﷺ هنا إلّا أنّه لم يعتبر في مورد الاحتياط الزيادة على مؤنة السنة.

أمّا نفي وجوب الخمس في مطلق الهبة و العطية فالظاهر أنّ وجهه أنّ ما دلّ بالخصوص على الوجوب (الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس من الوسائل، الحديث ٥ و ٧ و ١٠ والباب ١١، الحديث ٢) إمّا لا يتمّ سنداً أو أنّه لو تمّ فهو مُعرِضٌ عنه عند الأصحاب لا سيّما القدماء منهم إذ لم يقل أحدٌ من القدماء بالوجوب سوى الحلبي، وقد أنكر عليه ابن إدريس بأنّه لم يذكره أحدٌ من أصحابنا غيره (السرائر ١: ٤٩٠)، وذكر شيخنا الأعظم ﷺ في مسألة جوائز السلطان من المكاسب «أنّ المشهور غير قائلين بوجوب الخمس في الجائزة وحملوا الأخبار الآمرة به فيها على الاستحباب»، هذا مضافاً إلى أنّ الهبة والهدية لا سيّما ممّن يترقّب صلته أمرٌ عامّ البلوى و موردٌ لابتلاء عامّة الناس في جميع الأعصار والأمصار فلو كان يجب فيها الخمس لشاع وذاع وأصبح من الواضحات فتوىً وعملاً كوضوحه بالنسبة إلى الأرباح، وبمثله يقال في الميراث.

في الهدايا اليسيرة مطلقاً، والله العالم.

وأمّا العمومات المثبتة للخمس في كلّ غنيمةٍ وفائدةٍ من الآية الكريمة والروايات الشريفة (الباب ٨ من الأبواب المذكورة، الحديث ١ و٥ و٦ و٧ و٨) فأمّا الآية المباركة فيمكن المناقشة في دلالتها على الاطلاق بدعوى عدم ورودها - ولا سيّما بملاحظة سياقها - لبيان تحديد الموضوع وإنّما وردت - كنظائرها من آيات الاحكام- لبيان تشريع الخمس في ما غنمه المكلّف في الجملة والمتيقّن منه هو موردها من غنائم الحرب، قال المحقّق الأردبيلي﵀ في آيات أحكامه (٢٠٨ -٢١١) - بعد نقله عن مجمع البيان وغيره تفسير الغنيمة بما أُخذ من أموال أهل الآية الحرب من الكفّار بقتالٍ وأنّ عليه جمهور المفسّرين - ما محصّله أنّه يفهم من ظاهر الآية وجوب الخمس في كلّ غنيمةٍ وهي في اللغة بل العرف أيضاً الفائدة إلّاأنّ الظاهر أنّه لا قائل به وأنّ أحداً لم يفسّرها بها، وذكر أيضاً أنّ الاجمال في القرآن كثيرٌ ألا ترى كيف ذكر الزكاة بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ ...﴾ الآية والمراد بعض الكنوز وكذا آيات الصلاة والصوم والحج، ثمّ ذكر أنّ القول بأنّها تدلّ على وجوب الخمس في كلّ فائدةٍ ويخرج ما لا يجب بالاجماع ويبقي الباقي لا يخلو عن بُعدٍ. وذكر شيخنا الأعظم﵀ في خمسه أنّ صريح جماعةٍ كالمحقّق في الشرائع والعلّامة في المنتهى والفقيه المقداد في كنز العرفان والشهيد في الروضة وصاحب مجمع البحرين أنّ الغنيمة هي الفائدة المكتسبة، قال المحقّق في جهاد الشرائع: الغنيمة هي الفائدة المكتسبة سواءٌ اكتسبت برأس مالٍ كأرباح التجارات أو بغيره كما يستفاد من دار الحرب.

وأمّا الروايات فمضافاً إلى ضعف أسناد بعضها وإعراض القدماء عن الفتوى على طبقها بوجوب تخميس مطلق الغنائم والفوائد إلى الفتوى بوجوب تخميس أرباح التجارات والصناعات والزراعات أو أرباح المكاسب أو أرباح التجارات أو هي بضميمة الغلّات والثمار أو جميع المستفاد من أرباح المذكورات أو حاصل أنواع التكتسبات أو كلّ مستفادٍ من وجهٍ من وجوه الاستفادة أو نحو ذلك، بل ادّعى بعضهم الاجماع على ذلك -ويدخل في ما ذُكر الاجارات والجعالات وحيازة المباحات ونماء الأشجار والحيوانات- فأنطوا الحكم بالاكتساب أو الاستفادة وكلاهما يعتبر فيه القصد والطلب، يمكن المناقشة في صدق عنواني الغنيمة -التي عرفت تفسير جماعةٍ لها بالفائدة المكتسبة- والفائدة على الهبة بدعوى انصرافهما عنها لا سيّما ما عبّر فيه بالافادة أو بما يشتقّ منها فإنّها بمعنى الاكتساب ولا اكتساب في الهبة بالنظر العرفي، نعم قد يقال إنّ ما عبّر فيه بالاستفادة كالرواية الأُولى من الباب المذكور يشملها، ويخدش - مع الغضّ عمّا تقدّم من تضمّن الاستفادة لمعنى الطلب - بأنّ الرواية مع ضعف سندها تلوح من إجمال عبارة الجواب فيها آثار التقية ويؤيّدها كونها مكاتبةً، هذا كلّه مضافاً إلى قرب دعوى أنّ الغرض من تفسير الغنيمة في بعض الروايات بمطلق الفائدة هو التعريض بالعامّة الذين يخصّون الخمس بغنائم دار الحرب ولا يرون وجوبه في مثل المعدن والكنز ونحوهما ولا يراد به إثبات الاطلاق للآية المباركة.

وأمّا الاحتياط بالإخراج في خصوص الهبة الخطيرة فللتقييد بها في صحيحة ابن مهزيار: «والجائزة من الانسان للانسان التي لها خطر والميراث الذي لا يحتسب من غير أبٍ ولا ابن»، وأمّا تقييد مورد الاحتياط المذكور بما إذا كانت ممّن لا يترقّب صلته فلعلّه - بعد كون المتيقّن من مورد إعراض الأصحاب هو المترقّب منها - لاحتمال عود التوصيف بالذي لا يحتسب من غير أبٍ ولا ابن - في عبارة الصحيحة - إلى كلّ من الجائزة

١٦ ذي الحجّة ١٣٥٤

[٣١٠] س ٤٤: لو كان لزيدٍ أموالٌ وصالح عمراً عليها بربع نبات مثلاً وشرط عليه أن يؤدّي عنه بعد وفاته كذا مقداراً عبادة، فهل يصحّ ذلك أو لا؟ وعلى تقدير الصحّة هل يتعلّق بها الخمس مطلقاً أو في خصوص ما إذا كانت فاضلةً كلّاً أو بعضاً على مؤنة السنة؟ وهل المدار في ذلك على سنة الصلح أو سنة الموت أو سنة الفراغ من العبادة؟ وهل يستثنى مقدار قيمة العبادة المشروطة أو لا؟

ج: لو كان مؤدّى الشرط هو اشتغال ذمّة المتصالح بذلك المقدار من العبادة بلا تقييدٍ له بمباشرته في أدائها[1] فالظاهر صحّة هذا الشرط والصلح المتضمّن له، ولا يخفى أنّ الصلح لو كان محاباتياً أو تضمّن المحاباة[2] فإن كان ما حابى به خطيراً وكان ممّن لا يترقّب صلته فالأحوط إجراء حكم الهبة الغير المشترطة بالثواب عليه[3] وإخراج خمسه من دون أن يلاحظ كونه فاضل مؤنة السنة، ولو انتفى أحد الشرطين أو كلاهما

والميراث فلا ظهور للرواية في الاطلاق مع اقتران الكلام بما يصلح قرينةً على التقييد، ويحتمل كون الوجه فيه تنقيح المناط نظراً إلى أنّ مناط الحكم في الإرث هو عدم احتسابه وهو متحقّقٌ في الهبة غير المترقبة، هذا مضافاً إلى أنّ حديث كثرة الابتلاء المشار إليه آنفاً لا يجري في هذا القسم من الهبة.

وأمّا عدم اعتبار الزيادة على مؤنة السنة فلعلّه لاقتضاء إطلاق عبارة الصحيحة ذلك في قوله ﷺ «فمن كان عنده شيءٌ من ذلك فليوصله إلى وكيلي... الحديث»، لا سيّما مع مقابلتها بقوله ﷺ بعد ذلك «فأمّا الذي أوجب من الضياع والغلّات في كلّ عامٍ فهو نصف السدس ممّن كانت ضيعته تقوم بمؤنته... الحديث»، راجعه في الباب المتقدّم، الحديث ٥، مضافاً إلى أنّ الاحتياط بالتخميس في المورد المذكور ليس بمناط كونه من أرباح المكاسب ليعتبر فيه الزيادة على مؤنة السنة إذ لا تكتسب فيه، بل بمناطٍ يخصّه كبقية موارد وجوب الخمس.

١. الظاهر أنّ المقصود تصحيح الشرط المأخوذ في الصلح بجعله عنواناً يعمّ المباشرة والتسبيب ليصحّ على كلّ تقديرٍ كعنوان اشتغال الذمّة - الشامل لما إذا استأجر لأدائها غيره -، إذ يتّفق كثيراً أنّ طرف المعاملة المُلزم بأداء عبادةٍ لا يباشر أداءها بنفسه و يستأجر غيره ممّن يتعيّش بأجور العبادات.

٢. الأوّل كما إذا صالح بغير عوضٍ أو بعوضٍ أقلّ من القيمة كثيراً كالمصالحة على دينارٍ بربع نبات، والثاني كما إذا تضمّن الصلح شرطاً محاباتياً كالمصالحة على فلسٍ بربع نبات بشرط أن يهبه ديناراً.

٣. لأنّ المحاباة بمنزلة الهبة غير المعوّضة والتمليك المجاني وتفيد فائدته وحكم الهبة -كما تقدّم - هو التخميس احتياطاً من دون اعتبار الزيادة على المؤنة إذا توفّر فيها الشرطان.

فكونه من أرباح المكاسب وتعلّق الخمس بما يفضل منه عن مؤنة السنة لا يخلو عن الإشكال[١] ولكنّه الأحوط، ولو كان مورد السؤال من ذلك ولم يكن ما حابى به المُصالح خطيراً أو كان ممّن يترقّب صلته فالعبرة في مؤنة السنة إنّما هي بسنة الانتقال وتسلّم الأموال[٢] ويستثنى منها قيمة العبادة المشترطة عليه على كلّ حال[٣]، والله العالم.

١٣ جمادى الثانية ١٣٥٤

المال المختلط بالحرام، وحكم المظالم ومجهول المالك

صور المال المختلط وما يجب فيه الخمس منها

[٣١١] س ٤٥: رجلٌ كان موظّفاً عند الحكومة بمعنى أنّه كان شرطياً فجمع مقداراً من المال الذي يقبضه بعنوان الراتب منها ثمّ جعل ذلك المال بضاعةً واكتسب به مدّةً حتّى زاد وكثر فهل يعتبر ما في يده الآن من الحلال المختلط بالحرام أو يعتبر الجميع من مجهول المالك، وعلى الثاني هل له أُجرة العمل[٤] أم لا؟

ج: لو كانت المعاملات الصادرة منه في مدّة تكسّبه واقعةً على أعيان تلك الدراهم وأبدالها يكون جميع المال من مجهول المالك أو بحكمه[٥] ولا يستحقّ أُجرةً لعمله،

---

١. لأنّها لا تخرج بذلك عن كونها بمنزلة الهبة ولا تخميس في الهبة إذا فقدت أحد الشرطين أو كليهما، لكن لمّا لم يثبت هذا التنزيل بحجّةٍ شرعيّة فلا دافع لاحتمال كون ما ملكه المتصالح مندرجاً في أرباح المكاسب وإن كان احتمالاً ضعيفاً، ومقتضاه الاحتياط بتخميس الفاضل منه عن مؤنة السنة.

٢. كما مرّ في المسألة ٤٠، ومرّ بعض الكلام حوله.

٣. فإنّ الربح إنّما يصدق على ما بقي بعد هذا الاستثناء.

٤. يعني أُجرة اكتسابه الذي أوجب زيادةً في أموال الغير.

٥. لأنّ تلك الدراهم مجهولة المالك ولم تصبح ملكاً له شرعاً فالمعاملة التي أوقعها على أعيانها باطلةٌ لوقوعها على ملك الغير فلم ينتقل بدلها - المبيع - إلى ملكه، ونحوها المعاملة التي أوقعها على عين هذا البدل وكذا الواقعة على بدله وهكذا، وفي نهاية المطاف يكون جميع الأموال الحاصلة لديه غير مملوكةٍ له بل باقيةً على ملك أصحابها الأُول فتكون من مجهول المالك إن كانوا مجهولين له، ويكفي في لزوم هذا المحذور وقوع تلك المعاملات المتعاقبة على أعيان الأموال التي يدفعها هذا الموظّف أثماناً كانت أم عروضاً، أمّا أبدالها التي تُدفع إليه فلا يختلف الحال بين وقوع المعاملات على أعيانها أو على كلّياتها في الذمّة - كما يظهر بالتأمّل -.

ولو كانت المعاملات المذكورة في الذمّة وعند الأداء سلّم ممّا في يده فكون المجموع من الحلال المختلط بالحرام قويٌّ في هذه الصورة[1] ولو لم يعلم مقدار الحرام لا يبعد وجوب الخمس عليه، ولو علم مقداره وكان أزيد من الخمس يلزمه دفع جميع مقدار الحرام[2] لكن يراعي الانطباق على مصرف الخمس في مقداره -على الأحوط-، ولو علم أنّ مقدار الحرام أقلّ من خمس المجموع فالأحوط دفع الخمس وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء بالقدر المعلوم، والله العالم.

٢ صفر ١٣٥٣

ما يجب على من اغتصب أموالاً يعرف أربابها

[٣١٣] س٤٦: رجلٌ له مالٌ خالطه حرامٌ يتّجر به منذ سنين وقد ظهر فيه الربح ولكن الاتّجار بما في الذمّة -كما هو الغالب في التجارات والمعاملات- والآن يريد ردّ ما اغتصبه على أربابه ووهو يعرفهم بأعيانهم، فهل يستحقّون من الربح شيئاً؟ ولم يملك سوى ذلك المال الذي اجتمع من حلالٍ وحرامٍ فهل له أن يدفع منه إلى الغرماء تدريجاً بمعنى أنه يدفع إلى شخصٍ وبعد مدّةٍ يدفع إلى آخر ولا يريد القسمة على أربابه دفعةً أولا يمكنه ذلك؟ وهل تحصل براءة الذمّة باستقراضه

---

١. الظاهر أنّ وجهه أنّ الموظف بعد ما جمع مقداراً من مجهول المالك - المحرّم عليه - بدأ في الاكتساب به فاشترى بضاعةً في الذمّة وعند الأداء سلّم من ذلك المال وقد أصبحت البضاعة - في هذه الصورة - ملكاً له ثمّ باعها واستلم ثمنها - وهو حلالٌ له - وخلطه بما بقي له من ذلك المال أو تجدّد قبضه منه ثمّ اشترى بضاعةً أُخرى في الذمّة كذلك وسلّم من المال المختلط ثمّ باعها وخلط ثمنها الحلال أيضاً بما بقي له من المختلط وما يتجدّد قبضه من الحرام، وهكذا خلط أثمان ما باعه - وهي أموالٌ محلّلةٌ له - مع ما لديه من الأموال المختلطة وخلط أيضاً ما يقبضه من الحرام مع تلك الأموال المختلطة فأصبح المجموع من الحلال المختلط بالحرام.

٢. ولا يكتفي بمقدار الخمس لقصور أدلّة التخميس عن الشمول لصورة العلم بمقدار الحرام وزيادته على الخمس كقصورها لصورة العلم بالنقيصة والمرجع في الصورتين أدلّة التصدّق بمجهول المالك بولاية الحاكم الشرعي، والأحوط - رعاية لاحتمال الشمول - صرف مقدار الخمس منه في مصرفه في صورة الزيادة ودفع تمام الخمس وصرفه في مصرفه في صورة النقصان.

مالاً ودفعه إلى الغرماء ويكون وفاء ذلك الدين من ذلك المال المختلط؟

ج: إذا كان يعرف أربابه يلزمه الردّ إليهم فوراً بلا تأخير ولا تبعيض[١]، ولو كان غير متمكّنٍ من ذلك فالقدر الذي يمكنه يردّه عليهم بنسبةٍ[٢] واحدة ويهتمّ في إرضائهم جميعاً بذلك[٣]، بل الظاهر أنّ خروجه عن عهدة التكليف لا يتيسّر إلاّ بذلك، ولو استقرض مالاً بمقدار الحرام المختلط بماله ناوياً بذلك أن يدفع ما استقرضه إلى مالك ذلك الحرام بدلاً عنه ويملّكه بذلك وبعد أنْ ملّكه يوفّي دينه منه[٤] فهذا لا بأس به، لكنّ الأحوط[٥] أن يعيّن لوفاء ذلك الدين أجلاً ويشترط على الدّيّان في ضمن عقدٍ لازمٍ[٦] أن لا يطالبه بما استقرضه منه قبل ذلك الأجل ويدفع ما استقرضه إلى مالك الحرام المختلط بماله قبل ذلك الأجل، والله العالم.

٢ ذي الحجّة ١٣٥٣

جواز احتساب الدين من الزكاة وحق السادة

[٣١٣] س ٤٧: جعلت فداك، سألكم سائلٌ أنّ لي ديناً على بعض الأعزّة المحتاجين من السادة وأهل العلم، فهل يجوز لي أن أحتسب الدين من المظالم أو المال الذي يختصّ بوليّ الأمر-أرواحنا فداه-؟ فقلتم له «إن كان حالك مع المديون على وجهٍ تُطالبه فإن لم يؤدّ دينك ترفع الأمر إلى حاكم الجور لاستيفاء الدين يجوز

---

١. فإنّه الوظيفة في ما إذا علم قدر الحرام وأربابه.

٢. بتقسيطه عليهم حسب نسبة مال كلّ واحدٍ إلى المجموع.

٣. أي بالأداء تدريجاً على نحو التقسيط.

٤. ليكون قد وفى دينه بمالٍ حلالٍ غير مختلطٍ بحرام إذ لا يصبح ماله كذلك إلّا بعد تفريغ ذمّته من المال الحرام.

٥. وجه هذا الاحتياط أن يكون الدائن بحيث لا يحقّ له شرعاً مطالبة دَينه إلّا بعد مدّةٍ تفي لتطهير المديون ماله عن الحرام كلّياً بدفع ما استدانه إلى أصحابه - أعني أصحاب الحرام - وإلّا جاز للدائن قبل ذلك مطالبة دينه من مدينه الموسر ووجب على المدين الأداء بلا تأخيرٍ ويضطرّ إلى إرجاع نفس ما استدانه إذ لا يجوز له الأداء من المختلط فتعود المشكلة، فتبصّر.

٦. بناءً على ما هو المشهور من عدم صحّة اشتراط التأجيل في عقد القرض نفسه فيعالج ذلك باشتراطه في عقدٍ لازمٍ آخر.

الاحتساب و إلّا فلا يجوز»، إن كان مائُقل من الجواب صدقاً بيّنوا لنا وجهه؟

الأحقر علي بن إبراهيم القمّي

ج: بعد السلام عليكم ورحمة الله بركاته، لا إشكال في جواز احتساب الدين من الزكاة وكذا من حقّ السادة أيضاً[١]، أمّا المظالم فحيث إنّ مصرفها هو التصدّق عن صاحب الحق وتختصّ الولاية عليه بالحاكم الشرعيّ - على الأقوى -[٢]، ففي الموارد التي أراد الدائن أن يحسب ما على المديون من المظالم وطلب الإذن في ذلك احتطنا وقيّدنا الإذن بأن يدفع الدائن إلى المديون ما يريد دفعه إليه بعنوان ما عليه من المظالم وبعد أن قبضه المديون وملكه يردّه إلى الدائن وفاءاً لدينه، ومنشأ هذا الاحتياط هو الشكّ في شمول عنوان التصدّق الذي هو متعلّق التكليف في المظالم لإبراء ما في الذمم[٣]، وقد ذُكر هذا الإشكال في باب الزكاة أيضاً[٤]، ولكنّه في باب المظالم في محلّه، ولم يصدر منّا في باب المظالم سوى هذا الاحتياط لهذا الإشكال.

---

١. قد يشكل جوازه في الخمس بتقريب أنّ ولاية المالك على احتساب ماله في ذمّة المستحقّ خمساً خلاف الأصل ولا تثبت إلّا بدليل ولا دليل عليها في ما سوى الزكاة، هذا، لكن يمكن دعوى فهم عدم الخصوصية للزكاة من روايات الاحتساب، نظراً إلى أنّ الحكم فيها بجواز الاحتساب إنّما هو لأجل أنّه نحوٌ من الإيتاء والأداء المشترك في وجوبهما الزكاة والخمس، لا سيّما وقد دلّت النصوص على أنّ الخمس لبني هاشم يقوم مقام الزكاة لغيرهم وأنّه تعالى عوضّهم به عنها تنزيهاً لهم عن أوساخ أيدي الناس (راجع الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة من الوسائل)، وظاهر التعويض والبدلية هو الاشتراك في الأحكام سوى المستحقّ فإنّه في أحدهما الهاشميّ وفي الآخر غيره، ولأجل ذلك اعتبروا في مستحق سهم السادة نفس الشرائط المعتبرة في مستحق الزكاة من الإيمان وعدم كونه واجب النفقة ونحوهما و إلّا فلا نصّ معتبرٌ على أكثرها في الخمس، ويؤكّده أنّ الظاهر بناؤهم - عملاً - على ذلك خلفاً عن سلف من دون خلافٍ أو تشكيكٍ من أحد ولو كان لظهر وبان.

٢. لما يقتضيه الجمع بين النصوص الواردة في مجهول المالك من أنّ أمر التصدّق به راجعٌ إلى الوليّ الشرعيّ، والمسألة محرّرةٌ في باب جوائز السلطان من المكاسب المحرّمة.

٣. لأنّ الاحتساب عبارةٌ عن جعل الدائن ماله في ذمّة مدينه من الحق الكذائي وتعيين الحق فيه، ولازمه براءة ذمّته عن الدين، وهذا الاتمليك فيه، وصدق التصدّق على مثله غير واضحٍ لقوّة احتمال دخل التمليك في مفهومه.

٤. لأنها صدقةٌ بنصّ الآية الشريفة فالواجب فيها هو التصدّق، لكن الدليل - وهو الروايات المعتبرة - دلّ على جواز الاحتساب في هذا الباب، ولا دليل عليه في باب المظالم ومجهول المالك.

أمّا في حقّ الإمام -أرواحنا له فداء- فحيث إنّه لا سبيل للدائن إلى المطالبة بدينه من المديون المعسروهو في أمان الله تعالى[1] فأيّ دليلٍ قام على الولاية على صرف ماله -أرواحنا له الفداء- على إبراء ذمّة المديون المعسر- الذي لا سبيل إلى المطالبة منه- من الدين الذي يُعدّ فعلاً من الأموال التالفة؟ نعم لوكان الدائن يرتكب ما لا يجوزله و يحبس المديون كان تخليص المسلم من هذه البليّة من أهمّ الحوائج المقتضية لصرف ماله عليه السلام على إنجاحها، وإلّاكان صرف ماله عليه السلام على إبراء ذمّة المديون من دينٍ يتساوى وجوده لعدمه من اللغو والعبث المحض ولم يثبت لأحدٍ هذه الولاية، والله العالم.

١٥ ذي الحجّة ١٣٤٨

المظالم واللقطة ومجهول المالك تعدّ من الصدقات المستحبّة

[٣١٤] س ٤٨: من اشتغلت ذمّته بالمظالم هل يجب عليه التصدّق بماله عن نفسه كما يؤدّي خمس ماله عن نفسه لو اختلط ماله الحلال بمالٍ حرام لا يعرف قدره ولا صاحبه أو يتصدّق عن المظلومين يعني أرباب الظلامة الذين أكل أموالهم؟ وتظهرثمرة الوجهين في جوازدفعها إلى الهاشميّ إذاكان الدافع منهم على الأوّل دون الثاني مطلقاً[2].

ج: أمّا الثمرة المذكورة فلا تترتّب على كلّ حالٍ، إذ لوكان التصدّق عمّن اشتغلت لهم ذمّته كان بالنسبة إليهم من الصدقات المندوبة التي يجوزدفعها إلى الهاشميّ ولو من غيرالهاشميّ، نعم لوكان من عليه المظالم يتصدّق بها عن نفسه فلولم يكن هاشمياً يبتني جوازدفعها إلى الهاشميّ وعدمه على اختصاص ما يحرم دفعه من الصدقات الواجبة إلى الهاشميّ بالزكاة بقسميها دون سائرأنواعها من الكفّارات وغيرها أو شمولها لكلّ صدقةٍ واجبة، والأقوى -كما عليه الأساطين - هو الأوّل، لكنّ مقتضى لزوم دفع

---

١. لأنّه تعالى أعطاه الأمان بقوله (وَإن كانَ ذُو عُسرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلَى مَيسَرَةٍ)، وفي الرواية: خلّوا سبيل المعسر كما خلّاه الله عزّوجلّ (الباب ١٢ من أبواب فعل المعروف من الوسائل، الحديث ٣).

٢. لاحتمال كون صاحب المظلمة غير هاشميٍّ ولا يجوز دفع صدقة غير الهاشميّ إلى الهاشميّ.

المظالم إلى الحاكم الشرعيّ ليتصدّق بها - بولايته الشرعيّة - عمّن له الحقّ هو عدم تطرّق هذا الاحتمال من أصله[1]، ولذا كان الأقوى خروج المظالم - وكذلك اللقطة ومجهول المالك - عن موضوع الخلاف في جواز دفع ما عدا الزكاة من الصدقات الواجبة إلى الهاشميّ وعدمه، أمّا المظالم ومجهول المالك فلولاية الحاكم الشرعيّ على التصدّق بها عن أربابها، وأمّا اللقطة فلولاية الملتقط أيضاً على ذلك وإن كان الأولى أن يدفعها إلى الحاكم كي يتخلّص عن ضمانها[2]، وعلى كلّ حالٍ فجميع ذلك يندرج في الصدقات المستحبّة[3] التي يجوز دفعها إلى الهاشميّ مطلقاً، والله العالم.

٢١ رجب ١٣٤٦

[٣١٥] س ٤٩: مجهول المالك إذا أذن به الحاكم الشرعيّ لشخصٍ وأعطاه إيّاه فهل يكون كسائر أموال الشخص المعطى بحيث يجوز له التصرّف فيه بكلّ جهات التصرّف المباحة المحلّلة شرعاً أم لا يجوز له ذلك؟

ج: نعم ما ملّكه الحاكم الشرعيّ من مجهول المالك للفقير يملكه الفقير ويكون سبيله سبيل سائر أمواله، والله العالم.

٦ ذي القعدة ١٣٥٤

المعادن

عدم وجوب تخميس النفط المشترى إذا استخرجه شركة أجنبية

[٣١٦] س ٥٠: الشركة التي بين إيران والانكليز في النفط المستخرج من منابع

---

١. أي احتمال كون التصدّق بالمظالم عن نفس من اشتغلت ذمّته بها، إذ لو كان التصدق عن نفسه فلا معنى لولاية الحاكم عليه وإنّما يتصوّر ولايته إذا كان التصدّق عن الغائب الذي له الحقّ.

٢. يعني للمالك إذا جاء مطالباً بها، فإنّه إذا دفعها إلى الحاكم وتصدّق هو بها بمقتضى ولايته على مال الغائب فلا ضمان لا على الدافع لعدم مباشرته للتصدّق ولأنّ الدفع إلى الوليّ بمنزلة الدفع إلى المولّى عليه، ولا على الحاكم لعدم تفريطه لأنّه تصرّف في المال حسب وظيفته الشرعيّة وولايته، على أنّ تصرّف الوليّ بمنزلة تصرّف المولّى عليه نفسه فلا معنى للضمان.

٣. يعني بالنسبة إلى أربابها.

العيون في إيران هل يجب الخمس في ما تستخرجه من النفط أو لا؟

ج: الظاهر أنّ المستخرج من المعدن هو الشركة الانكليزية[١] بلا مشاركةٍ للدولة الإيرانية في ذلك، ويجري الحصّة المقرّرة للدولة من النفط المستخرج مجرى الخراج[٢]، فلا يجب على من يشتري من النفط إخراج خمسه مطلقاً[٣]، والله العالم.

---

١. فيكون ما تستخرجه ملكاً لها والخمس إنّما يجب عليها وللحاكم الشرعيّ إجبارها على دفعه.

٢. وهو ما يأخذه السلطان من الأراضي الخراجية من نقدٍ أو حصّةٍ من الحاصل، ويختصّ الثاني باسم المقاسمة.

٣. لأنّ المكلّف إنّما يشتريه من الدولة من حصّتها ولا يتعلّق الخمس بهذه الحصّة، لا على الشركة لأنّ حصّة الدولة بمنزلة الخراج تعدّ من مؤنها، ولا على الدولة لأنّها ليست هي المستخرجة، ولو فرض أنّه اشتراه من الشركة من حصّتها لم يجب عليه شيءٌ أيضاً وإن كان قد تعلّق بها الخمس لأنّهم عليهم السلام أباحوه لشيعتهم إذا انتقل إليهم ممّن لا يعتقد بوجوبه، نعم إذا كان المستخرج شيعياً وجب تخميسه وإن انتقل إلى غيره وقد تقدّم حكمه بصورهِ في المسائل السابقة، هذا.

وأمّا حكم الشراء من الدولة من حصّتها فلا كلام في صحّته إذا كانت شرعيةً أو كانت معاملاتها خاضة كذلك بأن كانت ممضاةً من قبل الحاكم الشرعيّ، وأن لم تكن هي شرعيّة -كما في مورد السؤال و فرض أنّ معاملاتها لم تكن ممضاةً من قبل الحاكم- لم يصحّ الشراء منها وكان ما بيدها من الأموال من مجهول المالك إن سبقها ملكٌ محترم المال، لكنّ مورد السؤال -أعني النفط- ليس من هذا القبيل، إذ لم يتعلّق به ملك محترم المال من مسلم أو ذمّي و إنّما ملكته الشركة المزبورة فقط بالاستخراج والمفروض أنّهم غير محترمي المال، ووقوعه بعد ذلك في يد الدولة -المفروض عدم شرعيتها- بمنزلة العدم، إذن فشراؤه من الدولة شراءٌ صوريّ، ودفع المال في الحقيقة يقع بإزاء رفع يدها عنه.

هذا، لكنّ الظاهر أنّ الشركات المستخرجة -في عصرنا- تعتبر بنفسها مستخرجةً فقط لا مالكة و أنّ ما تستخرجه هو ملك المسلمين وهي إنّما تأخذ ما تستحقّه بعنوان أُجرة العمل، وعليه فبناءً على كون المعدن من الأنفال و ملكاً للإمام عليه السلام كان أمر النفط بيد الحاكم الشرعي فله التصدّي لإخراج خمس المستخرج منه وكذا إمضاء مايقع عليه من المعاملات و يصحّ معه شراؤه من الدولة و لاخمس على المشتري.

الفصل الثاني: مصرف الخمس

مصرف سهم الإمام عليه السلام

[٣١٧] س٥١: هل يجب إيصال حقّ الامام -أرواحنا فداه- إلى المجتهد الأعلم أو يجوز دفعه إلى غير الأعلم أيضاً وتبرأ ذمّة من عليه الحق بذلك أو يفصّل بين صورتي اتّفاقهما أو اختلافهما في المصرف بحسب الفتوى؟

ج: لايخفى أنّ أقوال المتقدّمين وإن اختلفت في خصوص هذا المال المبارك - أرواحنا لصاحبه الفداء - لكنّ الذي استمرّ عليه عمل أسلافنا العظام الصالحين - رضوان الله تعالى عليهم - منذ قرونٍ واستقرّ عليه الفتوى والعمل منّا هو صرفه على إعاشة فقراء أهل العلم والسادة وحفظ الحوزة العلمية وتربية الاجتهاد والفقاهة[1]، وكانوا يرونه - خلفاً عن سلف - ونراه أهمّ مصارفه، وتسالمت كلمة علماء الشيعة الإمامية على ذلك إلى أن انتهى إلى عصرنا الحاضر، وقد تفضّل الله سبحانه وتعالى على

---

١. والظاهر أنّ الوجه فيه أنّه إذ لم يمكن عادةً إيصال المال المبارك إلى صاحبه (عج) فصرفُه في ما يعلم أنّه لو كان يصل إليه عليه السلام لَصَرَفه فيه يكون بمنزلة إيصاله إليه لحصول النتيجة المطلوبة من وصوله إليه بذلك، والموارد المذكورة من هذا القبيل جزماً، وبعبارةٍ أُخرى إنّ رضاه عليه السلام بصرفه فيها محرزٌ، هذا وفي خصوص الدفع إلى السادة الفقراء قد وردت نصوصٌ تدلّ على أنّ على الإمام عليه السلام إن لم يكفِهم سهمهم أن يُتمّمه من عنده (الباب ٣ من أبواب قسمة الخمس من الوسائل).

الشيعة الجعفرية وحفظ فيهم الاجتهاد والفقاهة ببركة هذا المال المبارك - أرواحنا لصاحبه الفداء-، والظاهر أن لا يكون في البين خلافٌ لا في ما يعتبر فيمن يصرف عليهم الحق من فقراء أهل العلم والسادة من الأوصاف[1] -المعبّر عنها اصطلاحاً بالكيف-، ولا في المقدار الجائز دفعه إلى كلّ واحدٍ منهم وكونه متقدّراً بمقدار حاجته ويُعبّر عنه اصطلاحاً بالكمّ، والله العالم.

٢٣ محرّم ١٣٥٢

حكم دفع الخمس إلى واجب النفقة

[٣١٨] س ٥٢: هل يجوز إعطاء الحقوق الواجبة لواجبي النفقة؟ وعلى فرض عدم جوازه فهل الاعطاء مقابه التوسعة عليهم لحوائج أُخر غير النفقة الواجبة جائزٌ؟ وهل فرقٌ بين طالب العلم منهم وغيره من العيال والأطفال؟ وهل فرقٌ بين مصرفهم في الحضر وفي السفر فيحتسب الزائد على نفقة الحضر عليهم؟ وأيضاً هل يجوز إعطاء الحقوق الواجبة لزوجة الولد الواجب النفقة؟

ج: أمّا حقّ الإمام -أرواحنا فداه- والمظالم فلا ولاية لمن اشتغلت بهما ذمّته على صرفهما مطلقاً وإنّما الولاية على صرفهما للمجتهد الجامع للشرائط، ولو أمر المجتهد بدفع كلٍّ منهما إلى من يجب نفقته على من عليه الحقّ لموجبٍ اقتضى ذلك يلزم اتّباعه على من في يده المال ولكن الشأن في صدور ذلك الأمر من المجتهد، نعم دفع الزكاة وحقّ السادة إلى من يجب نفقته على من عليه الحقّ هو الذي لا يجوز بالنسبة إلى مقدار النفقة الواجبة من دون فرقٍ في ذلك بين نفقة السفر والحضر ولا بين طالب العلم وغيره، بل لا يخلو جواز دفع ما لا يندرج في النفقة الواجبة إلى واجب النفقة مع تمكّنه من القيام به من ماله عن الإشكال[2]، نعم لا بأس بدفع

---

١. من الإيمان والفقر وعدم الصرف في المعاصي وعدم كونه متجاهراً بالفسق هاتكاً للحرام -على الأحوط-.

٢. مرّ بعض الكلام في وجه الاشكال في المسألة ٣٢ من مسائل الزكاة.

الحق إلى زوجة الولد مع عدم تمكّن الولد من الإنفاق عليها أو لسائر حوائجها التي لا يجب القيام بها على زوجها[1]، والله العالم.

٢٥ صفر ١٣٥١

[٣١٩] س ٥٣: رجلٌ فقيرٌ من أهل العلم مشتغلٌ وكانت له دار سكناه وقد باع تلك الدار واشترى بقيمتها دارين إحداهما تكفي لسكناه والأُخرى يؤجرها لمعيشته والآن بقي مطلوباً بمقدارٍ عليها، فهل يجوز إعطاؤه من الحقوق الواجبة من الخمس أو الزكاة وما أشبه ذلك أو لا؟ وإجارة الدار الزائدة لا تكفي لمعيشته، أفتونا مأجورين، وعلى فرض عدم الجواز فهل يجوز له الأخذ منها أو لا؟ وهل تبرأ ذمّة المعطي على فرض إعطائه مع الجهل بالحكم أو لا؟

ج: نعم يجوز أن يعطى من الحقوق الواجبة المنطبقة عليه بمقدار حاجته لأداء ديونه وما ينقص أُجرة الدار التي يؤجرها عن معيشته السنوية اللائقة بزيّه ومقامه بالغاً ما بلغ[2]، ولا يكلّف ببيع شيءٍ من الدارين لا لأداء ديونه ولا للصرف على معيشته مع إمكان التناول من الحقوق الشرعيّة المنطبقة عليه وتبرأ ذمّة من اشتغلت ذمّته بها بالدفع إليه لحدّ حاجته، والله العالم.

١١ جمادى الثانية ١٣٥١

حكم دفع الخمس إلى المستحق وإرجاع المستحق بعضه هبةً

[٣٢٠] س ٥٤: رجلٌ عليه من حقوق السادة قدر ثمانمائة ليرة وأعطاها إلى سيّدٍ من السادة ثمّ إنّ السيّد أخذ منها خمس عشرة ليرة وأرجع الباقي إليه بعنوان الهبة، فهل هذه الهبة صحيحةٌ أم لا؟ وعلى فرض عدم صحّتها هل برئت ذمّة من عليه الحقّ أم لا؟ وعلى فرض عدم براءتها هل ذمّته مشغولةٌ إلى السادة أو إلى السيّد

---

١. مرّ أيضاً وجهه في المسألة المشار إليها آنفاً.

٢. فإنّهم ذكروا في كتاب الزكاة أنّ من له ضيعةٌ أو عقارٌ أو رأس مالٍ أو نحوها ممّا يعيش بوارداتها إذا لم تكف لمؤنة سنته كاملةً جاز له أخذ ما نقص من الزكاة ولا يجب عليه صرفها في المؤنة، ونحوها الأخذ لأداء ديونه فإنّ أداء الدين أيضاً من المؤن.

الذي ملّكها ووهبها له؟

ج: هذه الهبة باطلة[١]، أمّا دفع الثمان مائة ليرة من حقّ السادة إلى السيّد المذكور فإن كان ذلك السيّد محتاجاً -في أداء ديونه وكفاية مؤنته لسنةٍ كاملةٍ من ذلك اليوم- إلى المبلغ المرقوم فلا إشكال في صحّة هذا الدفع وبراءة ذمّة الدافع عن حقّ السادة واشتغالها لذلك السيّد بالمبلغ المرقوم[٢]، ويكفي في ثبوت حاجته الفعليّة إلى ذلك المقدار- يعني الثمانمائة ليرة - إخباره بها مع وثاقته وكونه بحيث يُعلم تحرّزه عن الكذب في إخباره بذلك، ولوكان المبلغ المرقوم زائداً على مقدار حاجته لأداء ديونه ومؤنة سنته وإقرار السيّد بذلك فالمسألة لا تخلو عن الإشكال[٣] والأحوط أن يحضر الدافع مع السيّد عند الحاكم الشرعي وهو يعيّن التكليف[٤]، والله العالم.

٥ ربيع الثاني ١٣٤٩

فروع متفرّقة

[٣٣١] س ٥٥: لو احتسب الخمس على مستحقّه ومات قبل قبضه له هل هو ميراثٌ لذرّيته أو يحتسب على غيره من مستحقّيه؟ وعلى الأوّل هل يجوز دفعه إلى ورثته و إن كانوا غير سادة أو غير مستحقين؟

ج: لو لم يكن السيّد المستحقّ لحقّ السادة مديوناً لمن عليه الحقّ وكان بريئاً من دينه لم يكن الاحتساب عليه إلّا عبارةً أُخرى عن نيّة الدفع إليه ولا يترتّب على هذا

---

١. لأنّها تضييعٌ للحقّ الشرعيّ منافٍ لغرض الشارع وهو محرّمٌ فيحرم نفس هذا التمليك المنشأ ويكون من النهي النفسي المتعلّق بالمعاملة - أعني المسبّب - الموجب لقصر سلطنة المكلّف وحجره عنها المقتضي لفسادها - حسبما حقّقه في الأُصول-، هذا إذا كانت الهبة جدّيةً، وإلّا فلا كلام في بطلانها.

٢. لأنّه أخذه منه بهبةٍ باطلة فلم يتملّكه.

٣. من جهة الاشكال في جواز دفع الحق إلى المستحق أكثر من مؤنة سنته ولو دفعةً وتملّكه للزائد بقبضه.

٤. فإنّ التردّد في تملّك المستحق للزائد وعدمه يقتضي الاحتياط برعاية كلا الاحتمالين ولا يكون إلّا بتنازل المستحق عن حقّه بالنسبة إلى الزائد على تقدير ثبوته له وإيصاله إلى مستحقٍّ آخر، وإذ يصعب إنجاز ذلك طبعاً فاللازم مراجعة الحاكم الشرعيّ ليتصدّى لهذا الأمر حسبما تقتضيه ولايته.

الاحتساب والنيّة أثرٌ إلّا بعد الإقباض والقبض، وإلّا يكون وجوده كعدمه، ويجب على من اشتغلت ذمّته بالحقّ أن يدفع ما عليه من الحقّ إلى مستحقٍّ، ولا يجوز أن يدفعه إلى ورثة ذلك السيّد الذي نوى الدفع إليه بعد موته إلّا إذا كانوا بأنفسهم من مستحقّيه لا بما أنّهم ورثة ذلك المستحقّ، نعم لو كان السيّد الذي يستحقّ حقّ السادة مديوناً لمن عليه الحقّ وقد احتسب الدائن ما يطلبه منه حقّ السادة صحّ هذا الاحتساب ولزم[1]، وتبرأ ذمّة السيّد المرقوم ممّا عليه من الدين وكذا ذمّة الدائن أيضاً ممّا عليه من الحقّ بمجرّد الاحتساب بلا حاجةٍ إلى إقباضٍ ولا قبض، والله العالم.

٢ رمضان ١٣٤٩

[٣٣٢] س ٥٦: رجلٌ عنده نقودٌ تحت يده مقدار مؤنة سنة ولكن عليه دينٌ مؤجّلٌ أكثر ممّا ملك و دينٌ معجّلٌ أقلّ مما ملك، فإذا أعطى المعجّل قصر ما ملكه عن قوت سنته و إذا لم يعط المعجّل فيكفي ما ملكه لقوت سنته، فهل يجوز له قبض الحقوق الشرعيّة من الخمس وحقّ الامام -أرواحنا فداه- وردّ المظالم وغيرها أم لا؟

ج: لو دفع ما كان يملكه من النقود لأداء دينه المعجّل أو المؤجّل وصار فقيراً بالفعل جاز له قبض الحقوق الشرعيّة المنطبقة عليه، وأمّا مع عدم دفع الدراهم التي يملكها لأداء دينه فمجرّد اشتغال ذمّته بالديون لا يوجب جواز الأخذ من الحقوق الشرعيّة إلّا بمقدار ديونه المعجّلة لأدائها[2]، دون المؤجّلة إلّا إذا كانت بحيث لا يمكنه أداؤها عند حلول آجالها مع عدم قبض ما يعادلها من الحقوق - فعلاً - فيجوز على هذا التقدير[3]، والله العالم.

١٨ رجب ١٣٥٣

---

١. لجواز احتساب الدين من سهم السادة - على مختاره ﷺ - كما يجوز في الزكاة، وقد مرّ بعض الكلام حوله في المسألة ٤٧.

٢. لحاجته إلى هذا المقدار فعلاً فيُعدّ من مؤنه.

٣. نظر إلى أنّ التهيّؤ فعلاً - والحالة هذه - لأداء ديونه المؤجّلة يُعدّ من حوائجه الحالية، لا سيّما إذا قلنا بوجوب ذلك عليه من باب المقدّمة المفوّتة تحصيلاً للقدرة على أداء دينه الواجب عليه عند حلول أجله.

الفصل الثالث: أحكام الخمس

عدم صحّة عزل الخمس إلّا في مورد خاص

[٣٣٣] س ٥٧: رجلٌ أخرج خمسه من العين وبعد الإخراج والتعيين فهل له أن يقوّمها ويعطي ثمنها أم لا؟

ج: لو كان إخراج المالك الخمس من نفس العين عبارةً عن مجرّد عزله لمقدار الخمس بلا دفعٍ له فما دام لم يدفعه إلى أهله يجوز له الإبدال[1]، نعم لو كان عزله لذلك المقدار في موردٍ يتعيّن بنفس العزل كما إذا لم يكن متمكّناً من التسليم أصلاً لعدم حضور المستحقّ ولا حاكمٍ شرعيّ ولا وكيله ولا عدول المؤمنين وكان يتضرّر بتأخير إخراجه ففي مثل هذه الصورة لا يجوز له الإبدال بعد عزله[2] إلّا بإذن الحاكم الشرعيّ، والله العالم.

---

١. لأنّ التعيّن خمساً بنفس العزل والإفراز - على نحوٍ يكون المعزول في يده أمانةً لا يضمنه إذا تلف إلّا بتعدٍّ أو تفريط ولا يجوز إبداله - خلاف القاعدة لا يصار إليه إلّا بالدليل، ولا دليل عليه هنا لاختصاص النصوص الواردة بالزكاة، فلا أثر يترتّب عليه ولا تتأدّى الوظيفة إلّا بالدفع إلى المستحقّ.

٢. لصحّة العزل حينئذٍ وتعيّن المعزول خمساً، ويمكن تقريبه بأنّ المفروض عدم التمكّن من تسليمه إلى مستحقّه ولا إلى وليّه ولا إلى من يقوم مقام وليّه، ومن ناحيةٍ أُخرى يكون إبقاؤه على حاله ضمن أمواله مانعاً عن

البيع الواقع على مقدار الخمس فضوليٌّ

[٣٣٤] س ٥٨: رجلٌ توفّي وقد باع جميع ما يملكه من بعض أولاده بثمنٍ معيّن هو ألف ليرة، وأوصى بأن يُخرج ثلثه من هذه الألف ويقسّم الباقي بين ورثته، وكانت أمواله التي باعها غير مختمّسةٍ كلّها والمشتري يعلم بذلك، فهل عليه[1] أن يُخرج خمس المال ويسلّم تمام الثمن الذي هو الألف ليرة إلى الورثة من دون أن ينقص شيئاً منها أو أنّه ينقص من الثمن حينئذٍ بمقدار خمسه؟ وهل فرقٌ بين أن يدفع الخمس من عين المبيع أو يدفعه من ماله الآخر؟

ج: الظاهر كون البيع المذكور بالنسبة إلى خمس المبيع - الذي هو تمام المال - من الفضولي ويبطل لو دفع المشتري مقدار الخمس من عين المبيع، ولو دفعه من ماله الآخر يتوقّف صحّة البيع بالنسبة إلى خمس المبيع على إجازة الحاكم الشرعيّ، ويسقط من الثمن ما يقابل الخمس على كلّ تقدير[2] فلو كان الثمن ألف ليرة يسقط منه مائتان ويبقى للبائع أو ورثته على المشتري ثمانمائة يخرج منها ثلث الميّت بالوصيّة ويقسّم الثلثان على الورثة، والله العالم.

عدم جواز عقد الشركة بما تعلّق به الخمس أو الزكاة

[٣٣٥] س ٥٩: هل يجوز الاشتراك مع من يكون ماله متعلّقاً للحقوق مثل الخمس والزكاة ونحوهما؟

ج: لو تعلّق الخمس أو الزكاة بعين مالٍ لم يجز التصرّف في ذلك المال إلّا بعد إخراج

التصرّف فيها بانتفاع أو إتلافٍ أو نقلٍ معاملي، وهذا ضررٌ وحجرٌ لقاعدتي الضرر والسلطنة، فيدور الأمر بين التصرّف في الجميع أو عزل الخمس والتصرف في الباقي، وإذ لم يجز الأوّل لكونه تضييعاً للحق فيتعيّن الثاني. وبالجملة فمقتضى القواعد بعد العلم بحرمة التصرّف في حقوق الآخرين هو سلطنته على عزل ماله عمّا تعلّق به من الحقّ وتخليصه منه ثمّ التصرّف فيه.

١. أي على المشتري.

٢. يعني سواءٌ دفع المشتري مقدار الخمس من عين المبيع أو من مالٍ آخر له.

ذلك الحقّ ولو من مالٍ آخر، ولم يجز عقد الشركة بذلك المال[١]، ولو اختلط بمال شخصٍ آخر كان ذلك الحقّ مضموناً على الشريك أيضاً[٢]، ولو حصل ربحٌ لذلك -المختلط بما تعلّق الحقّ به- كان الربح أيضاً مشتركاً بين الشريكين وصاحب الحقّ على حسب مقداره[٣]، والله العالم.

١٤ صفر ١٣٤٧

حكم التجارة بماله ومال غيره المتعلّق للخمس

[٣٢٦] س ٦٠: شخصٌ تاجرٌ أخذ من بعض الناس مقدار مائة ليرة يتّجر بها في جملة تجارته على أن يكون الربح بينهما ولكن التاجر المذكور يعلم أو يظنّ أنّ صاحب هذه المائة ليرة لا يخمّس وأنّ هذه المائة ليرة غير مخمّسة وأنّ الربح الذي يأخذه لا يخمّسه، فما تكليف هذا التاجر في ذلك؟ أفتونا مأجورين.

ج: لو كان التاجر المذكور عالماً بتعلّق الخمس بالمائة ليرة المذكورة وعدم تخميسها فقد أوقع نفسه بقبضه لها في البليّة[٤]، ويكون ما اشتراه من الأموال التجاريّة بالنسبة إلى ما يقابل خمس الثمن من قبيل الشراء بما تعلّق به حقّ الغير[٥] ويتوقّف صحّة

---

١. إمّا لا ستتباعه خلط ما تعلّق به الخمس بمال الشريك وهو بنفسه تصرّفٌ محرّمٌ لصيرورة المالين بالخلط مالاً واحداً مشاعاً بين المالكين فيسري الحقّ في جميعه ويتعلّق بمالٍ مشاع بعد أن كان متعلّقاً بمالٍ مختصّ، وإمّا باعتبار ما يترتّب عليه من المعاملات الواقعة على ما تعلّق به الحقّ.

٢. ولا يختصّ بضمانه من كان الحقّ أوّلاً في ماله بل بعد اختلاطهما - ولو قهراً - يصبح الحقّ متعلّقاً بمالهما المشترك ويتوجّه الخطاب بإخراجه إليهما معاً، فإذا أتلف المال - قبل إخراج الحق منه - أيٌّ منهما أو تلف بتعدّي أيّ منهما أو تفريطه ضمن مقداره لأربابه.

٣. فإذا كان لمن تعلّق الحقّ أوّلاً بماله مائة وللآخر كذلك واتّجرا - بعد الاختلاط - بعين المال وحصل ربحٌ بمقدار مائة مثلاً كان لصاحب الحق عشرة وللأوّل أربعون وللثاني خمسون، ولابدّ من تسليم الحق مع ربحه إلى الحاكم الشرعي ليمضي المعاملات الواقعة عليه.

٤. إذ قد وقع في يده مالٌ تعلّق به الخمس ولم يخمّسه مالكه فيكون هو المكلّف حينئذٍ بتخميسه والضامن له، وقد مرّ ذلك في المسألة ٤٠ و ٤٣ من مسائل الزكاة.

٥. إذا كان الشراء بعين ذلك الثمن.

المعاملات الواقعة بذلك الثمن وأبدالها [وأبداله] على إمضاء الحاكم الشرعيّ لها ويلزم التاجر المذكور أن يسلّم خمس الأصل بربحه وهو خمس الربح إلى الحاكم الشرعيّ حينئذٍ كي يتمّ إمضاؤه لتلك المعاملات، وإلّا فلا سبيل له إلى إمضائها، وعلى هذا فإن تمكّن التاجر المذكور من إخفاء الربح عن ذلك الرجل وتسليم خمس الأصل[1] وخمس الربح إلى الحاكم ولو في ضمن سنتين أو أكثر يتخلّص عن تبعات هذه المضاربة وإلّا فلا[2]، ثمّ بالنسبة إلى خمس حصّة الرجل من الربح أيضاً[3] لو تمكّن من المقاصّة بإذن الحاكم الشرعيّ فمع علمه بأنّه لا يُخرج الخمس ممّا يُسلّم إليه يلزمه ذلك -على الأحوط[4]-، والله العالم.

غرّة جمادى الثانية ١٣٤٨

[٣٢٧] س ٦١: رجلٌ عنده مالٌ فيه الخمس فاشترى داراً بثمنٍ كلّي ودفع الثمن من ذلك المال، ولو كان الشراء من ذلك المال ما حكمُ الدار في الصورتين؟ وهل يجب عليه خمس الثمن المدفوع لشراء الدار فقط أو يحتاج للرجوع إلى الحاكم الشرعيّ في تصحيح البيع؟ ولو تزوّج من المال المذكور أيضاً هل يجب عليه تخميس الباقي من الشراء والزواج أو إخراج مقدار ما صرفه من المال في الزواج والشراء مع تخميس الباقي أيضاً؟

ج: لو اشترى الدار بعين ما تعلّق الخمس به كان صحّة الشراء متوقّفةً على أداء الخمس، وإلّا يكون البيع باطلاً بالنسبة إلى خمس المبيع ويبقى ذلك الخمس على

---

١. يعني تسليم خمسه من الأرباح التي أُخفيت عن الرجل مقاصّةً له من حصّته من تلك الأرباح.

٢. لأنّه يكون هو الضامن للخُمسين -كما تقدّم-، فعليه أن يؤدّيهما من مال نفسه أو يقاصّهما بإذن الحاكم من أموال الرجل.

٣. يعني إذا لم يتمكّن التاجر من إخفاء الربح عنه وسلّم حصّته من الربح إليه فمع علمه بعدم إخراجه الخمس عن حصّته وتمكّنه من مقاصّته من سائر أمواله بإذن الحاكم لزمه ذلك.

٤. مقتضى ضمانه خمس الحصّة المذكورة بوقوعها في يده وجوب أحد الأمرين عليه: الأداء من مال نفسه أو المقاصّة مع الإذن، إلّا إذا لزم من الأوّل ضررٌ - مثلاً - فيُنفى بدليله ويتعيّن حينئذٍ الثاني.

ملك البائع ولا يجوز التصرّف فيه للمشتري ويبطل وضوؤه وصلاته في تلك الدار إلّا إذا أدّى ما عليه من الخمس، والأحوط إجازة الحاكم الشرعيّ أيضاً تلك المعاملة بعد تأدية الخمس، والله العالم.

ولو اشترى الدار بثمنٍ في ذمّته ولم يكن ناوياً حال الشراء لتأدية الثمن ممّا تعلّق الخمس به[1] ولكن بدا له أن يؤدّيه من ذلك المال تصحّ المعاملة ويملك الدار وتبقى ذمّته مشغولةً إلى البائع بمقدار خمس الثمن، ولأرباب الخمس أيضاً بما فرّط فيه ودفعه إلى البائع، ويكون البائع أيضاً ضامناً لما قبضه من الخمس[2]، ولا يرتفع عنه الضمان إلّا إذا أدّاه المشتري، والله العالم.

إذا دفع مالاً وأراد أن يحسبه خمس أرباحه الجديدة

[٣٢٨] س ٦٢: رجلٌ صاحب دكّانٍ وله رأس سنةٍ معلوم فلمّا انقضت سنته وحسب دكّانه لم يكن عنده ربحٌ سوى الدين الذي له في ذمّة الناس وبعضه غير معلوم التحصيل، فهل يجب عليه خمس الجميع قبل قبضه؟ وعلى فرض عدم الوجوب لو أعطى خمسه قبل قبضه ثمّ تلف عليه كلّه أو بعضه فما أعطاه من الخمس هل يجوز أن يجعله بعنوان القرض بحيث إذا حصل عنده ربحٌ جديد يجعله خمساً عنه أم يتلف عليه؟

ج: لو كان فاضل أرباح سنته ديوناً في ذمم الناس واحتمل أن يتلف بعضها أو كلّها لا يجب عليه تخميسها إلّا بعد قبضها[3]، ولو دفع خمسها قبل ذلك وأراد أن يحسب

---

١. هذا الكلام يدلّ بمفهومه على أنّه إذا كان ناوياً لذلك حال الشراء كان حكمه حكم ما ذكر أوّلاً من الشراء بعين ما تعلّق به الخمس، وهذا أحد الوجوه الثلاثة في مسألة الشراء في الذمّة والأداء من مال الغير المذكورة في المسألة ١٢ من كتاب المضاربة من العروة، وقد عبّرتُ في التعليقة هناك بأنّه «ليس بكلّ البعيد» -كما تقدّم ذكره في المسألة ٢٧ -.

٢. لما تقدّم من ضمان من وقع في يده مالٌ متعلّقٌ للخمس له.

٣. مرّ ذكره في المسألة ٢٥.

ما دفعه على تقدير تلف تلك الديون بعضاً أو كلّاً من الخمس الواجب عليه من أرباحه الجديدة فإن كان عند الدفع ناوياً عنوان القرض ليحسبه خمساً متى وجب عليه صحّ ذلك ويجوز أن يحسبه من الخمس الواجب في أرباحه الجديدة، ولو وقع كما دفعه ناوياً به خمس تلك الديون ولم يكن عند الدفع ناوياً عنوان القرض فجواز احتسابه من الخمس الواجب في أرباحه الجديدة مع علم القابض بأنّه قد دفعه خمساً لا يخلو من وجهٍ قويّ بل هو الأقوى[1]، أمّا مع عدم علم القابض بذلك ففيه الإشكال، والله العالم.

٢١ ذي الحجّة ١٣٤٩

[٣٣٩] س ٦٣: رجلٌ من السادة أنعم الله تعالى عليه بماليّةٍ وافرة فهو مطلوبٌ بخمسها وله أخوان كانا في محلٍّ آخر غير محلّه الذي هو فيه فذهب إليهم وجاء بهم إلى محلّه وأعطاهم رأس مالٍ ألفاً وستمائة ليربّة ليتّجرا به وكتب المال في دفاتر الحكومة باسمه واسمهما ومضى على ذلك عامٌ، وبعده تبيّن أنّ على أخويه ديناً فجاء أهل الدين وألقوا القبض على المال كلّه بما أنّ المال مسجّلٌ في دفاتر الحكومة باسم الجميع، فهل له أن يحتسب عليهم ذلك المال كلّه من السهم أم لا؟

ج: هذا المبلغ لو دفعه السيّد المذكور إلى أخويه بعنوان القرض كلّاً أو بعضاً جاز له أن يحتسب ما أقرضه منهما واشتغلت به ذممهما من حقّ السادة لا من حقّ الإمام -أرواحنا فداه-، ولو وهبه منهما وملّكهما إيّاه مجّاناً أو دفعه إليهما بعنوان المضاربة

---

١. لعلّ وجهه أنّ القابض مع علمه بأنه دفعه خمساً قد قبضه بهذا العنوان فيتوقّف تملّكه بهذا القبض على كونه في نفس الأمر خمساً، وإذ لم يكن كذلك كان قبضه كلا قبض ولم يتحقّق ملكه له، فإذا صرفه فقد أتلف مال الغير فيضمنه له - والمفروض أنّه لا غرور من قبل الدافع ليمنع عن الضمان -، إذن فيثبت المال ديناً في ذمّته ولمالكه حينئذٍ احتسابه من الخمس الواجب عليه في أرباحه الجديدة، كما أنّ الاشكال في صورة جهل القابض بذلك لعلّه للتردد في أنّ مجرّد دفع المالك بعنوان الخمس - من دون قبض المستحق بهذا العنوان - هل يكفي في ترتّب ما ذُكر من توقّف التملّك بهذا القبض على كونه في الواقع خمساً أو لا يكفي؟

ليتّجرا به ويكون الربح مشتركاً بين الجميع بنسبةٍ معيّنة لا يجوزله أن يحتسب درهماً منه من الحقّ الواجب عليه في شيءٍ من هاتين الصورتين[١]، وبالجملة ينحصر جواز الاحتساب من طرف حقّ السادة بما إذا كان الدفع إليهما بعنوان القرض ولا يجوز في ما عدا ذلك، والله العالم.

١٦ ذي الحجّة ١٣٥٠

من استولى على مال متعلّق للحقّ لزمه إخراجه وإلّا ضمنه

[٣٣٠] س ٦٤: رجلٌ كان له إخوةٌ وكان عائلاً بهم ثمّ قسّموا أموالهم واستقلّوا وكانت أموالهم بيده وتجب فيها الحقوق ولم يُخرجها في وقتها، فهل يجب عليه أن يخرجها من أمواله أو يجب عليه أن يأخذها منهم أو يجب أن يخرج مقدار حصّته؟

ج: لو كانت الأموال المذكورة كلّها بيده وتعلّقت بها الحقوق ولم يُخرجها لزمه ضمانها[٢]، فإن أمكنه أن يأخذ من كلّ واحدٍ منهم حصّته ويدفعها إلى المستحقّ فهو وإلّا يلزمه أن يدفع جميعها من ماله، والله العالم.

٢٨ رمضان المبارك ١٣٥٢

[٣٣١] س ٦٥: من كان تحت يده مالٌ للغير أمانةً أو على نحو البضاعة وعلم بتعلّق حقٍّ فيه من خمسٍ أو زكاة وعلم بأنّ صاحبه لا يؤدّي حقّه فهل يجب عليه الأداء مع أمن الضرر؟ وعلى تقدير العدم فهل يجوز له ذلك أو لا؟

ج: من استولى على مالٍ تعلّق الخمس أو الزكاة بعين ذلك المال وكان متمكّناً من إخراج ذلك الحقّ بلا ضررٍ عليه يلزمه إخراجه، وإلّا يضمنه في ماله، ولو دُفع إليه المال

---

١. لأنّ ما وهبه قد خرج عن ملكه فكيف بحسبه خمساً، كما أنّ ما دفعه مضاربةً باقٍ على ملكه بنفسه أو ببدله، وأخذُهُ ووضع اليد عليه من قبل ديّان أخويه لا يوجب ضمانهما له واشتغال ذمّتهما به، وإنّما يضمنه من أخَذَه.

٢. مرّ الكلام في وجه ذلك في المسألتين ٤٠ و ٤٣ من مسائل الزكاة، ونحوها المسألة الآتية.

مضاربةً واتّجر به كان لِما فيه من أحد الحقّين حصّتُهُ من الربح ولا وضيعة عليه[١]، ولو انتقل إليه المال المذكور بأحد عقود المعاوضة كان تحقّقها بالنسبة إلى ما فيه من الحقّ متوقّفاً على تأدية مقداره من ماله الآخر وإلّا كانت باطلةً لاغية، والله العالم.

٥ جمادى الثانية ١٣٥٤

فروع متفرّقة

[٣٣٢] س ٦٦: رجلٌ عنده من سهم السادة ست ليرات عثمانية فأتاه بعض السادة المستحقّين منهم وكان عند الرجل قطعة أرضٍ فصالح السيّدَ عليها بتلك القيمة ثمّ احتسبها عليه لقاء ما في ذمّته فقبل السيّد ذلك، ثمّ بعد ذلك صالح السيّدُ ذلك الرجل على القطعة المذكورة بتلك القيمة وبقيت ديناً في ذمّته له، وبعد تمام المعاملة انكشف أنّه قبل هذا كان قد أوصى الرجل بها لابنته، فهل وصيّته السابقة لابنته بها بلا مملّكٍ شرعيّ غير الإيصاء يضرّ بصحّة الصلح اللاحق أو لا؟ وعلى تقدير الصحّة هل للرجل أن يعطي غير السيّد منه تلك القيمة التي جرت بينه وبينه المعاملة عليها أم لا؟

ج: لو لم يكن ما صدر قبل ذلك عن ذلك الرجل سوى الوصيّة لابنته بتلك القطعة -كما هو المفروض في السؤال- كان ما صدر عنه من الصلح عليها من السيّد بما ذكر رجوعاً عن الوصيّة وهادماً لها، ولا يجوز لذلك الرجل أن يدفع ما احتسبه على السيّد المذكور من سيّدٍ آخر بل لا موضوع له بعد الاحتساب المذكور وبرئت منه ذمّته، والله العالم.

[٣٣٣] س ٦٧: رجلٌ عنده قيمةٌ من سهم السادة[٢] وأتاه أحد المستحقّين منهم فاحتسبها الرجل عليه بصيغة احتسبتُ و قبِل السيّد منه ذلك، فهل هذا كافٍ في تملّك السيّد للقيمة المذكورة بدون أن يكون السيّد مداناً للرجل بشيءٍ أم لا؟ وعلى تقدير الكفاية هل للرجل أن يعطي غير ذلك السيّد منها أم لا؟

---

١. لكونها تضييعاً للحق فتبطل المعاملة ولا تصلح لامضاء الحاكم.

٢. المقصود -كما يظهر من الجواب- أنّ في ذمّته مقداراً من السهم.

ج: لو لم يكن السيّد مديوناً لذلك الرجل بذلك المقدار لم يكن لقول (احتسبتُ) وقبول السيّد له أثرٌ أصلاً ويبقي ذلك المقدار من حقّ السادة في ذمّة ذلك الرجل ويجوز أن يدفعه لكلّ مستحقٍ من السادة، والله العالم.

١٦ صفر ١٣٥٥

[٣٣٤] س ٦٨: امرأةٌ ورثت من زوجها، وبموجب ادّعائها إنّ زوجها كان يعطي الخمس والزكاة خفيةً، فهل يجب عليها تخميس ما ورثته من زوجها؟ ثمّ إنّ لها ولداً ورث من أبيه مقدار ستّمائة روپيّة وتوفّي ولم يكن له وارثٌ إلّا أُمّه، فهل عليها تخميس إرثه أم لا؟ ثمّ إنّ هذه المرأة عندها (قهوه خانه) اشترتها من مهرها ومن بعض الدراهم التي عندها، فهل يجب فيها الخمس أم لا؟ وهل يجب على المرأة المذكورة بيعها والمسير إلى الحجّ أو لا؟

ج: إذا كانت عالمةً بأنّ زوجها يعطي الخمس والزكاة لم يجب عليها شيءٌ منها إلّا إذا علمت بأنّ زوجها أهمل إخراج بعض ما عليه ففي هذه الصورة يجب عليها أن تدفع القدر المعلوم تعلّقه من الحقّين بما في يدها من التركة، وليس عليها تخميس ما ورثته من ولدها أيضاً إلّا إذا علمت أنّ الخمس تعلّق بعين ذلك المال الموروث ولم يُخرج المورّث خمسه[1]، وكذا لو علمت بأنّه لم يكن للمورّث رأس سنةٍ مضبوطٌ ولم يكن ممّن يحاسب أرباحه في آخر كلّ سنةٍ ويُخرج خمسها، نعم لو علمت بأنّه كان له رأس سنةٍ وكان بناؤه على محاسبة أرباحه وتخميس ما فضل منها عن مؤنته في آخر كلّ سنةٍ ولكنّها شكّت في مالٍ بخصوصه أنّه هل أخرج خمسه أم لا فلا يبعد عدم وجوب الخمس في هذه الصورة[2].

---

١. بل وإنْ شكّت في الاخراج لاستصحاب بقاء الحقّ فيه - كما أفاده ﷺ في التعليقة على المسألة الخامسة من المسائل الختامية من زكاة العروة -.

٢. الظاهر أنّ وجهه جريان قاعدة الفراغ في هذه الصورة، فإنّ القاعدة وإن اعتبر فيها الفراغ عن العمل والتجاوز عنه نفسه لا عن محلّه الشرعيّ - كما في قاعدة التجاوز - فضلاً عن المحلّ العاديّ، لعدم الدليل

و أمّا القهوة التي اشترتها فإن كانت الدراهم التي ضمّتها إلى مهرها واشترت القهوة بهما مختمسةً أوكانت موروثةً ممّن يخمّس أرباحه لم يجب الخمس فيها، ولوكانت الدراهم المذكورة وكذا ما دُفع إليها من طرف مهرها ممّا تعلّق به الخمس ولم يُخرج خمسه ففي هذه الصورة يجب الخمس فيها.

وأمّا وجوب الحجّ عليها فإن كان المجموع من أموالها بحيث لو باعت بعضها لأن تحجّ بثمنه يبقى لها قدرما يفي وارداته بمؤنة سنتها على الوجه اللائق بزيّها كانت مستطيعةً ووجب عليها الحجّ وإلّا لم يجب - على الأقوى -، والله العالم.

غرّة شعبان ١٣٤٤

[٣٣٥] س ٦٩: رجلٌ أخرج ثلث ماله وأصل المال لم يكن مختمساً، فهل يجب الخمس على من وصل إليه الثلث أو لا؟

ج: نعم يجب إخراج الخمس على كلّ من وصل إليه درهمٌ من ذلك المال، بل الواجب على الوصيّ أوّلاً هو تخميس تمام المال[1] ثمّ إخراج ثلثه وصرفه في ما أوصى به، فإن لم يتمكّن من ذلك بعصيان الورثة وجب عليه أن يخمّس الثلث أوّلاً وبعد ذلك يصرف الباقي في ما أوصى به، ولوكان جاهلاً أو غافلاً وصَرَفَ تمام الثلث في ما أوصى به لزمه ضمان الخمس ووجب على كلّ من وصل إليه درهمٌ

على اعتباره بل قد يلزم منه تأسيس فقهٍ جديد، إلّا أنّه قد يتوقّف صدق عنوان التجاوز والمضيّ على مضيّ المحلّ العاديّ لا الاعتباره في نفسه بل لصدق العنوان معه كما إذا كان من عادته في الغسل الترتيبيّ غَسل تمام الأعضاء متواليةً بلا فصلٍ فإذا شكّ فيه بعد فترةٍ في غَسل الجانب الأيسر صدق عليه أنّه شكّ في شيءٍ ممّا قد مضى - كما حكي عنه ﷺ ذلك في التقريرين (فوائد الأُصول ٤: ٦٣٠ وأجود التقريرات ٢: ٤٧٣)، والأمر كذلك في بابي الزكاة والخمس فإذا كانت عادته جاريةً على إخراج زكاة ماله عند وجوبه وقبل التصرّف في النصاب بإتلافٍ ونحوه أو إخراج خمسه عند رأس سنته كذلك فشكّ أحياناً في الاخراج بعد ما تصرّف فيه بنى على الاخراج، وقد أفتى ﷺ بذلك في تعاليقه على المسألتين الثانية والخامسة من ختام زكاة العروة، أمّا قبل التصرّف في المال فيجب الاخراج للاستصحاب - كما مرّ آنفاً -.

١. إذا كان تمام المال بيده.

من الثلث - ولو لأُجرة العبادة - أن يُخرج خمسه[١]، والله العالم.
١٨ صفر ١٣٤٧

[٣٣٦] س ٧٠: أخوان مشتركان في ما ملكوا وعندهم دارٌ وفي ثمن الدار حقّ الإمام عليه السلام والسادة ثمّ أحدهم اشترى من الثاني[٢]، فالحقّ الذي في ثمن الدار في ذمّة البائع أم في ذمّة المشتري؟

ج: لا ينتقل خمس تلك الدار إلى المشتري[٣] ولا يجوز له التصرّف فيها ولا يصحّ صلاته فيها إلّا بعد أداء ما في ثمنها من حقّ الامام -أرواحنا فداه- وحقّ السادة، وإلّا كان الحقّ باقياً في نفس الدار، وللمشتري أن يستردّ خمس الثمن من البائع، والله العالم.

[٣٣٧] س ٧١: رجلٌ مديونٌ توفّي فهل يصحّ للدائن أن يحتسب ما في ذمّة المتوفّى عليه من الحقوق الشرعيّة؟

ج: لو لم يترك الموفّى ما يفي بأداء دينه يجوز للديّان أن يحسب مقدار دينه عليه من الزكاة لو كان المديون من غير السادة، ومن حقّ السادة لو كان منهم، ولو ترك المتوفّى مالاً لكن كان من يرثه من الفقراء جاز للديّان أن يحسب ما يستحقّ أن يستوفيه من تركة المتوفّى في مقابل دينه على ورثته من أحد الحقّين المذكورين[٤]، والله العالم.
٩ ذي القعدة ١٣٥٣

[٣٣٨] س ٧٢: إنّي شاركت الحسين عليه السلام فهل على حصّته حقّ الخمس أم لا؟

ج: لو جعلتَ بالنذر الشرعيّ بصيغة (لله عليّ كذا) مقداراً من أرباح تجارتك - كالعشر

---

١. ويرجع به على الوصيّ ليدفع إليه بدله من مال نفسه أو ممّا في يده من بقيّة الثلث بعد تخميسها، ومع انتفاء الأمرين فليس على الأجير من العبادة سوى ما يقابل الأربعة أخماس الباقية من الأُجرة.

٢. يعني حصّته من الدار المشتركة كالنصف.

٣. لابدّ أن يكون المراد أنّه لا ينتقل إليه بالبيع خمس حصّة البائع والمفروض أنّ حصّة نفسه أيضاً متعلّقةٌ للخمس، إذن فلا حقّ له في خمس تمام الدار.

٤. مرّ الكلام في جواز الاحتساب على الميّت أو على ورثته من الزكاة في المسألة ٢٤ من مسائل الزكاة، كما مرّ الكلام في جواز الاحتساب من حقّ السادة في المسألة ٤٧ من مسائل هذا الباب.

مثلاً أو الخمس أو غير ذلك - لا يتعلّق الخمس بذلك المقدار من أرباحك على أيّ حال، ولو لم يكن في البين نذرٌ شرعيٌّ بتلك الصيغة وكان مجرّد أن نويت أن تصرف في كلّ سنةٍ كذا مقداراً من أرباحك على إقامة عزاء المظلوم ﷺ ونحو ذلك فعلى هذا التقدير يكون ما تصرفه في هذا السبيل كغيره من مصارفك، ولا يتعلّق الخمس بما تصرفه في ذلك قبل تمام سنتك، وبعد تمام سنتك وتعلّق الخمس بفاضل مؤنة تلك السنة لا يسقط ما تعلّق به الخمس بصرفه في إقامة عزاء المظلوم -صلوات الله عليه وعلى المستشهدين بين يديه-، وهذا الحكم[1] كليٌّ مطّردٌ في جميع ما كان من هذا القبيل، والله العالم.

[٣٣٩] س ٧٣: من نذر أنّ الخمس وحقّ الامام ﷺ يشتري به كتباً ويعطيها لمن أمر الشارع لهم الدفع فهل يصحّ هذا النذر أم لا؟ وهل يجوز مطالعة هذه الكتب التي هي ملك غيره بإذن الفحوى؟

ج: لو تعيّن مالٌ معيّن بكونه حقّ الإمام -أرواحنا فداه- أو حقّ السادة[2] لا يصحّ هذا النذر بالنسبة إلى ذلك المال المتعيّن كونه كذلك، وأمّا مع عدم تعيّن كونه أحد الحقّين يكون مال نفسه ويرجع النذر حينئذٍ إلى نذر شراء الكتب وإعطائها بعنوان أحد الحقّين إلى أهله ويدور انعقاد هذا النذر مدار رجحانه ولا يبعد ندرته[3]، وعلى كلّ تقدير فلا بأس بدفع الكتب عمّا عليه من الحقّين[4] بلا حاجةٍ إلى نذر ذلك، وقبل الدفع تكون ملك نفسه[5] ولا بأس بمطالعتها، لكن الأولى ترك دفع الكتب عمّا

---

١. وهو الفرق بين الصرف قبل تمام السنة والصرف بعده.

٢. بعزلٍ موجبٍ للتعيّن -كما تقدّم في المسألة ٥٧-. وعدم صحّة النذر المذكور حينئذٍ واضحٌ لأنّ الحقّين لابدّ من إيصالهما بأنفسهما إلى أربابهما ولا يجوز التصرّف فيهما بشراء كتبٍ ونحوه، فالنذر تعلّق بأمرٍ غير مشروع.

٣. أي ندرة رجحان المنذور المزبور.

٤. لعدم التعيّن خمساً بمجرد العزل -كما تقدّم في المسألة ٥٧-.

٥. لجواز الدفع من غير العين نقداً كان أو عروضاً يساويها قيمةً -كما هو المشهور المدّعى عليه الاجماع في بابي الزكاة والخمس-.

عليه[١] بل لو كان مستلزماً للضرر[٢] لا يخلو جواز دفعها عن إشكال، وكذلك الحال في دفع كلّ عروضٍ موجبٍ للضرر، والله العالم.

١٧ محرّم ١٣٥٣

[٣٤٠] س ٧٤: رجلٌ عليه الحقوق الشرعيّة ولم يمكن تحصيل الحقوق منه إلّا بالقهر أو الغيلة أو السرقة والآخذ لذلك مأمونٌ على نفسه وماله وعرضه، فهل يجوز له أخذ ذلك أو لا؟

ج: لو حضر ذلك الشخص -المتمكّن من استيفاء الحقوق الواجبة من مال ذلك الرجل- عند الحاكم الشرعيّ وأثبت عنده أنّ الرجل المذكور عليه كذا وكذا من الخمس مثلاً أو الزكاة ونحو ذلك وهو عاصٍ في تأديتها وبعد إثبات ذلك عند الحاكم أذن له الحاكم في المقاصّة من مال ذلك الرجل فبعد صدور ذلك الإذن من الحاكم يجوز المقاصّة إلى الحدّ الذي أذن له الحاكم الشرعيّ، والله العالم.

١٠ جمادى الأُولى ١٣٥٣

[٣٤١] س ٧٥: إنّ الرجل يكون متمكّناً وليس بمحتاجٍ ويصله شيءٌ من الدراهم ممّن قضت العادة بمجيء الحقوق له ولا يعلم أنّ ما وصله من الحقوق، فهل يجوز له التصرّف فيه حتّى لو ظنّ أنّه من الحقوق أم لا؟ -مع فرض أنّ المعطي لا يعلم أنّ المعطى غير محتاج-.

ج: لو كان غنيّاً غير محتاجٍ ولا يجوز له التناول من الحقوق فالأحوط شديداً[٣] أن يعرّف الدافعَ ذلك ويتفحّص عن حال الدراهم التي دفعها إليه ويعمل فيها بعد الفحص بما يقتضيه التكليف، والله العالم.

---

١. خروجاً عن شبهة الخلاف الموجود في المسألة.

٢. أي على أرباب الخمس، لكونه مرحلةً من تضييع الحقّ، ومعه يشكل شمول أدلّة جواز الدفع من غير العين لهذه الصورة.

٣. وجه الاحتياط احتمال كون المدفوع هديةً أو نحوها، والفحص غير واجبٍ في الشبهات الموضوعية.



كتاب الصوم والإعتكاف

و تقع مسائله في فصول:

الفصل الأوّل: المفطرات

إذا خرج بالتجشّؤ شيءٌ فأرجعه عمداً

[٣٤٢] س ١: لو تجشّأ الصائم فخرج بالتجشّؤ شيءٌ من الطعام أو الشراب إلى الحلق فأرجعه عمداً قبل أن يصل إلى فضاء الفم، هل به بأسٌ؟

ج: آخر حروف الحلق هو مخرج الخاء المعجمة[1] فإن لم يصل ما خرج بالتجشّؤ إلى ذلك الحدّ وكان واصلاً دونه جاز التعمّد بإرجاعه، ولو تجاوز عنه كان التعمّد بابتلاعه مبطلاً لصومه وموجباً للقضاء والكفّارة، والله العالم.

٣٠ رمضان ١٣٥١

[٣٤٣] س ٢: رجلٌ وزّانٌ وملزومٌ على قواعدهم أن ينادي بمقدار الوزن فيدخل في حلقه شيءٌ من غبار الطعام ولا يمكنه التحفّظ، وهذا كسبه ولا يجد كسباً غيره، فهل يضرّ بصومه ولا يجوز له الاكتساب به أو لا يضرّ بصومه، لعدم تعمّد إدخال الغبار؟ وهكذا التراب ونحوه.

---

١. يعني آخر مخرج من مخارج حروف الحلق هو مخرج الخاء، والمراد آخره من جانب الجوف فيكون أوّله من جانب الفم وحدّاً فاصلاً بين الفم والحلق، ولا يصدق الأكل إذا لم يصل ما خرج من الجوف بالتجشّؤ إليه فيجوز إرجاعه، بخلاف ما إذا وصل إليه، هذا وقد ذكروا لحروف الحلق مخارج ثلاثة: أدنى الحلق الذي يلي فضاء الفم مباشرةً وهو مخرج الخاء والغين، ووسطه وهو مخرج الحاء والعين، وأقصاه وهو مخرج الألف والهمزة والهاء - بناءً على اتّحاد مخرج الألف والهمزة -.

ج: يلزمه التحفّظ عن وصول الغبار إلى حلقه بما يكون بحسب العادة حافظاً له، ولو اتّفق الوصول على خلاف العادة لغفلةٍ ونحوها فالظاهر أنّه لا بأس به، والله العالم.
١٧ رمضان ١٣٥٣

جواز البول للمحتلم نهاراً وإن خرج معه بقايا المني

[٣٤٤] س ٣: رجلٌ احتلم نهاراً ويعلم ببقاء شيءٍ في المجرى بحيث لو استبرأ بالبول لأحدث جنابةً جديدة، فهل يسوغ له أن يبول أم لا؟ وهل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أم لا؟ ووجوبه على تقدير الاختيار أو الاضطرار؟

ج: الظاهر جواز البول اختياراً[1] ولو مع عدم الضرورة المقتضية لذلك وعدم التضرّر بتركه حتّى إذا كان قد اغتسل من جنابته قبل ذلك وكون «وكان» البول موجباً لحدوث جنابةٍ جديدة[2] بلا ضرورةٍ تقتضيه، والله العالم.
٢٠ رمضان المبارك ١٣٥٢

حكم ملاعبة الصائم من دون قصد الانزال

[٣٤٥] س ٤: رجلٌ لاعب غلاماً نهاراً وهو صائم مع عدم القصد إلى الإنزال ثمّ فاجأه ذلك، فهل تجب عليه الكفّارة أو لا؟ وعلى تقدير وجوبها فهل هي كفّارة جمعٍ أو تخيير؟ وعلى تقدير كونها كفّارة جمع ولم يتمكّن على العتق بالمرّة فما يصنع؟ أفتونا مأجورين.

---

١. وإن علم بخروج بقايا المني معه إذ لا يوجب حدوث جنابةٍ جديدة ليتوهّم اندراجه في الإجناب العمدي المفطر، كما لا يصدق عليه عنوان الإمناء والاستمناء.

٢. إذ لا قادحية لمثل هذه الجناية الجديدة لانصراف ما دلّ على قادحية الإجناب العمدي والإمناء إلى ما كان متعمّداً في إيجاد سبب الإنزال ومنشأه المعبّر عنه بالاستمناء ولا يعمّ مطلق العمد إلى خروج المني ولو كان هو بقايا ما في المجرى ممّا نزل بالاحتلام، ولأجله لا نقول بوجوب التحفّظ من خروجه إذا احتلم فاستيقظ بعد نزوله من مقرّه وقبل خروجه من المخرج وإن لم يتضرّر بتحفّظه، أضف إلى ذلك أنّ النصوص النافية لمفطرية الاحتلام كصحيحة القدّاح وغيرها (الباب ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل) تفيد عدم قادحية الجنابة الناشئة عن الاحتلام وإطلاقها يشمل جميع الصور المزبورة، هذا وقد صرّح ﷺ - في تعليقته على المسألة ١٦ من فصل ما يجب الإمساك عنه من العروة - بأنّه لا بأس بترك الاستبراء إذا أراد الاغتسال وعلم بأنّه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل -.

ج: من أمثال هذه الشنائع ينزل من البلاء ما يعلمه الله سبحانه وتعالى، ونسأله تعالى أن يعصم أهل الإيمان من أمثال ذلك، وعلى كلّ حالٍ فلو لم يكن ما ارتكبه مقتضياً للإنزال بحسب العادة النوعية ولا الشخصية[1] ولم يلتفت عند ابتداء حركة المنيّ في أوعيته إلى أنّه لو استمرّ على الملاعبة الملعونة يتعقّب بخروجه[2] وكان خروجه من محض الاتّفاق بلا سبق الالتفات منه إلى ما ذُكر فلا أُفتي بوجوب الكفّارة، أمّا

---

١. فإنّه مع وجود العادة المذكورة نوعاً أو شخصاً كان ما ارتكبه سبباً عادياً للإنزال وقصد السبب - ولو العادي - في الحقيقة قصدٌ لمسبّبه والإنزال عن قصدٍ موجبٌ للكفّارة بلا ريب.

٢. الملاعب من دون قصد الانزال تارةً لا يلتفت حين الملاعبة إلى تعقّبه بالانزال ولا يخطر ذلك بباله أصلاً، وأُخرى يلتفت إليه ويثق من نفسه عدم سبق المني، وثالثةً يلتفت ولا يثق بذلك بل يخاف سبقه ويحتمله، ورابعةً يثق بسبقه، وصدر العبارة يشمل الصورتين الأوليين، كما أنّ ذيلها يشمل الأخيرتين، أمّا الرابعة فواضح، وأمّا الثالثة فلتقييد الصدر بكون الخروج من محض الاتّفاق ومع الخوف لا يكون الخروج اتّفاقياً، وقد قوّى ﷺ - في تعليقته على المسألة ١٨ من فصل ما يجب الامساك عنه من العروة - وجوب الكفّارة في ما إذا احتمل الانزال، ولعلّ وجهه أنّ المستفاد من نصوص الباب ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل - بعد حمل مطلقاتها على مقيّداتها ولا سيّما ما دلّ على النهي عن المباشرة والتقبيل لدى خوف الانزال كالحديث ١ و ٣ و ٦ و ١٣، وما اشتمل على قول أمير المؤمنين ﷺ: إنّ بدو القتال اللطام - حرمة الملاعبة في هذه الصورة حرمةً مقدّميةً تجتنباً عن تعقّبها بالانزال المحتمل المحرّم نفسياً والمبطل للصوم فإذا تعقّبت به فعلاً فقد ارتكب المحرّم وبطل صومه، وبضميمة الملازمة بين الحرمة والبطلان وبين الكفّارة يثبت وجوبها أيضاً.

وأمّا الصورتان الأوليان فالظاهر عدم وجوب الكفّارة فيهما وإن كان مقتضى إطلاق بعض نصوص كفّارة الاستمناء كموثّقة سماعة وغيرها (الباب ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم) وجوبها إلّا أنّها تقيّد بما دلّت عليه نصوص الكفّارة العامّة من اختصاصها بالإفطار العمدي ولا عمد فيهما، هذا في الكفّارة.

وأمّا أصل البطلان فلا تعرّض له في كلامه ﷺ لكنّ في قوله ﷺ «فلا أُفتي بوجوب الكفّارة» إيماءاً إلى المفروغية عنه في الصورتين الأوليين، وقد اختاره في تعليقته على المسألة ١٨ المشار إليها من العروة، وهذا هو الظاهر من بعض نصوص الباب ٣٣ المتقدّم إليه الإشارة كقوله ﷺ في صحيحة الحلبي (الحديث ١): «مخافة أن يسبقه المني» أي فيفسد به صومه، وفي صحيحة منصور (الحديث ٣): «وأمّا الشاب الشبق فلا لأنّه لا يؤمن» أي لا يؤمن من سبق منيّه فيبطل به صومه، وفي صحيحة محمّد و زرارة (الحديث ١٣): «إنّي أخاف عليه» أي أن يسبقه منيّه فيبطل صومه، ومقتضى ذلك بطلان الصوم بالانزال في جميع صور الملاعبة حتّى صورة الوثوق بعدم السبق ولا ينافيه الاستثناء في قوله ﷺ في الصحيحة الأخيرة «إنّي أخاف عليه فليتنزّه من ذلك إلّا أن يثق أن لا يسبقه منيّه» فإنّه استثناءٌ من الأمر بالتنزّه يفيد جواز تركه وهو بمعزلٍ عن الدلالة على صحّة صومه إن لم يتنزّه واثقاً بعدم السبق فسبقه، فلاحظ.

إذا انتفى أحد هذه الشروط فالظاهر وجوبها، والأحوط كفّارة الجمع[١] خصوصاً مع اليسار والتمكّن من صوم شهرين متتابعين، ويدفع ثمن الرقبة إلى الحاكم الشرعيّ ليفرّقه على الفقراء - على الأحوط[٢]-، لكن الأقوى كفاية إحدى الخصال خصوصاً مع عدم اليسار، والله العالم.

١٦ رمضان ١٣٤٩

نوم الجنب ناوياً للغسل فاتّفق إنّه لم ينتبه

[٣٤٦] س ٥: رجلٌ مجنبٌ لا يتمكّن من الغسل فتيمّم وانتظر طلوع الفجر فأخذه النوم قهراً، فهل عليه القضاء أو لا؟ وكيف الحال في ما لو نام ناوياً للتيمّم قبل الفجر فأخذه النوم ولم ينتبه حتّى طلع الفجر؟

ج: لا يبعد معذوريّة من أخذه النوم قهراً[٣] لكن لا يترك الاحتياط بالقضاء[٤]، ولو نام ناوياً للتيمّم قبل الفجر وكان معتاد الانتباه[٥] ولكن اتّفق أنّه لم ينتبه لا يبعد معذوريّته في النومة الأُولى[٦] ومع ذلك لا يترك الاحتياط بالقضاء، والله العالم.

٢٣ رمضان ١٣٤٩

---

١. لكونه من الإفطار بالمحرّم وقد ورد في بعض النصوص وعمدتها رواية الهروي (الباب ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١) وجوب الجمع فيه بين الخصال الثلاث، لكنّ الرواية مهجورةٌ عند قدماء الأصحاب إذ لم يُفت على طبقها منهم سوى الصدوق ﷺ، مضافاً إلى المناقشة في سندها.

٢. كأنّه لاحتمال اقتضاء قاعدة الميسور ذلك.

٣. فإنّ تيمّمه وإن انتقض بالنوم - بناءً على ما اختاره ﷺ من انتقاض التيمّم بدلاً عن الغسل بالحدث الأصغر كما صرّح به في تعليقته على المسألة ٢٤ من فصل أحكام التيمّم من العروة - ولأجله يجب عليه البقاء مستيقظاً حتّى يُصبح تحرّزاً من الإصباح جنباً، إلّا أنّه لكونه قد أخذه النوم قهراً فهو غير متعمّدٍ لذلك ولا بأس بالإصباح جُنباً بغير عمدٍ.

٤. احتياطاً استحبابياً، ولعلّه لاحتمال تساهله في تحفّظ نفسه من النوم.

٥. إذ مع عدم اعتياده يكون نومه تعمّداً إلى البقاء جنباً.

٦. كما تدلّ عليه رواياتٌ مذكورةٌ في الباب ١٣ و ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل، وأمّا وجه الاحتياط بالقضاء فهو إطلاق الأمر به في بعض النصوص كموثّقة سماعة (الباب ١٥ من الأبواب المذكورة، الحديث ٥) وإن كان محمولاً على صورة العمد بشهادة ما قيّد وجوب القضاء فيه بالعمد كما في بعض روايات الباب ١٦ منها.

حكم إجناب النفس مع عدم التمكّن من الغسل

[٣٤٧] س ٦: لو أنّ رجلاً يعلم من نفسه أنّ الغسل ليلاً في شهر رمضان يضرّ بدنه ولا يتمكّن إلّا على التيمّم فهل يجوز له إجناب نفسه أم يجب عليه الترك والمحافظة؟

ج: لو كان الترك حرجاً عليه لا يبعد جوازه[1]، والله العالم.

٣٠ رمضان ١٣٥١

حكم المغتسل فاسداً جهلاً بالموضوع أو الحكم

[٣٤٨] س ٧: رجلٌ اغتسل من الجنابة في بعض ليالي شهر رمضان مخالفاً للترتيب جهلاً بالحكم وصام ذلك اليوم وبعد ذلك علم بالحكم، فهل صومه صحيحٌ أم لا؟ وعلى فرض فساد صومه فهل تجب عليه الكفّارة أو لا؟ ولو كان فساد الغسل من جهة حاجبٍ على بدنه سابقاً على الغسل ولم يعلم به إلّا بعد يومٍ أو أيّام فهل الحكم كذلك والحال أنّه عالمٌ بأنّ الحاجب يفسد الغسل؟ أفتونا مأجورين.

ج: لو كان فساد غسله لوجود حاجبٍ على بدنه وكان جاهلاً به فإن مضى عليه يومٌ أو أكثر بتلك الحالة ثمّ علم فساد غسله وأعاده يجب عليه قضاء صلواته، والأحوط أن يقضي صوم تلك الأيّام أيضاً[2] ولا تلزمه الكفّارة إلّا إذا كان قد تعمّد الإصباح جنباً بعد علمه بفساد غسله، والله العالم.

---

١. يستفاد ذلك من موثّقة إسحاق المروية في الكافي، راجع الباب ٥٠ من أبواب مقدّمات النكاح من الوسائل، بل المستفاد منها الجواز ولو كان لطلب اللّذة من دون شبقٍ أو خوفٍ على النفس، ونحوها ما رواه في مستطرفات السرائر، راجع الباب ٢٧ من أبواب التيمّم من الوسائل، الحديث ٢، وروى ذلك في التهذيب أيضاً عن إسحاق لكنّه لا يشتمل على صورة طلب اللّذة، راجعه بطريقيه في البابين المذكورين آنفاً.

٢. لعلّ وجهه احتمال إلحاق الجاهل بالجنابة بالناسي لها إذا مضى عليه يومٌ أو أيّام في وجوب القضاء عليه بدعوى أنّ الحكم ثابتٌ لمطلق الجاهل بالموضوع سواءٌ كان مسبوقاً بالعلم - كما في الناسي - أم لا، والتعبير بالناسي في رواياته واقعٌ في كلام السائل ولا قرينة على الخصوصية، راجع الباب ٣٠ من أبواب ما يصحّ منه الصوم من الوسائل. هذا ويمكن الاستناد في وجوب القضاء في أمثال المقام إلى إطلاقات أدلّة المفطرية الشاملة للجاهل بالموضوع، فلتلاحظ.

ولو كان فساد غسله لعدم رعاية الترتيب المتوقّفة عليه صحّة الغسل الترتيبيّ جهلاً بالحكم وجب عليه قضاء صلواته وصومه[١] بل الأحوط وجوب الكفّارة أيضاً، والله العالم.

١ شوّال ١٣٥١

إذا انتبه قبل الفجر فاغتسل مع ضيق الوقت عن الاغتسال

[٣٤٩] س ٨: رجلٌ نام في شهر رمضان ليلاً وانتبه محتلماً ثمّ نام واستيقظ فبادر إلى الغسل فباغته الفجر قبل الغسل وقضى صوم ذلك اليوم، فهل عليه الكفّارة أم لا؟

ج: ظاهر السؤال أنّه انتبه عن نومه الثاني[٢] قبل الفجر وبادر إلى الغسل لكنّه ما أمهله وطلع قبل أن يغتسل، وعلى هذا التقدير فإن كان عند انتباهه من نومه معتقداً سعة الوقت للاغتسال وبان خطاؤه فالظاهر عدم وجوب الكفّارة عليه[٣]، ولو كان عالماً بتضيّق الوقت وجب عليه المسارعة إلى التيمّم ثمّ الاشتغال بمقدّمات الاغتسال، ولو ترك التيمّم جهلاً منه بوجوبه عند عدم سعة الوقت للاغتسال وجبت عليه الكفّارة[٤] - على الظاهر -، والله العالم.

١٣ شوّال ١٣٥١

---

١. لأنّه ارتكب المفطر - أعني الإصباح جنباً - جهلاً بالحكم وكما يجب القضاء بارتكابه ولو كان جاهلاً بمفطريته كذلك لو كان جاهلاً - حكماً - ببطلان غسله وبقاء جنابته، و إذا كان جهله عن تقصيرٍ -كما هوالشائع - وجب عليه الكفّارة أيضاً، لا يقال: إنّه يعتبر في وجوب القضاء العمد والقصد إلى ارتكاب المفطر وفي مفروض المسألة إذ يتخيّل ارتفاع جنابته بغسله فهو لا يرى نفسه جنباً فلا يتحقّق منه القصد إلى البقاء جُنباً، فإنّه يقال: إنّه و إن لم يقصد ذلك بعنوانه لمكان جهله إلّا أنّه قاصدٌ له بواقعه إذ يكفي في قصد واقعه التفاته إلى جنابته وإلى أنّه قد اكتفى بغسلٍ - يتخيّل صحّته وهو باطل - إلى أن أصبح.

٢. يعني بعد النوم الذي احتلم فيه و إن كان هو نومه الأوّل بعد الجنابة، وغرضه ﷺ بيان أنّ مورد السؤال هو الانتباه من النوم قبل الفجر وضيق الوقت عن الاغتسال، لا الانتباه بعده ليندرج فيمن نام بعد جنابته ولم ينتبه إلى أن طلع الفجر.

٣. لانتفاء التعمّد في البقاء جنباً، وأمّا القضاء فمقتضى إطلاق أدلّة المفطرية -كما سمعت آنفاً - وجوبه، هذا، لكن مقتضى ذيل صحيحة ابن مسلم - المذكورة في الباب ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٣ - عدم الوجوب في أمثال المورد، فراجعها.

٤. مضافاً إلى وجوب القضاء، لأنّه تعمّد البقاء جنباً إلى الفجر و إن كان منشأه جهله بوجوب التيمّم لدى الضيق إذ الغالب أنّ الجهل بمثله تقصيريّ، ولولاه لم تجب الكفّارة - على مبناه ﷺ - بل القضاء فقط.

إذا علم بجنابته ولم يغتسل نسياناً أو مع التذكّر

[٣٥٠] س ٩: رجلٌ أصبح مجنباً في نهار رمضان بعد طلوع الفجر فاغتسل ثمّ نام الظهر وبعد نومه رأى منيّاً على بعض بدنه[١] فتماهل ثلاثة أيام لم يغتسل، فهل عليه القضاء والكفّارة أم لا؟

ج: لو نسي ما رآه من المنيّ رأساً ولم يتذكّر إلّا بعد مضيّ ثلاثة أيام لم يكن عليه إلّا قضاء الصيام بعدد تلك الأيّام[٢] دون الكفّارة، وكذا لو تذكّره في أثناء الأيّام الثلاثة أو الليلتين المتوسّطين ثمّ عرضه النسيان بحيث كان قبل الفجر من الليلتين المذكورتين ناسياً لجنابته ففي هذه الصورة أيضاً لا تلزمه الكفّارة، أمّا إذا كان ذاكراً لجنابته ومتساهلاً في الاغتسال في كلٍّ من الليلتين المتوسّطين يلزمه لترك الاغتسال فيهما كفّارتان، ولو كان ذاكراً متساهلاً في إحداهما وناسياً في الأُخرى لزمته كفّارةٌ واحدة، وبالجملة فالمدار في وجوب الكفّارة وعدم وجوبها على تذكّر الجنابة ليلاً والتواني في الاغتسال فيها، وإلّا فلا يجب إلّا القضاء، والله العالم.

---

١. إمّا لجنابةٍ جديدة فلم يغتسل عنها أو للجنابة الأُولى فبطل غسله عنها لنجاسة بدنه.

٢. لما دلّ على وجوب القضاء على من نسي غسل الجنابة يوماً أو أكثر (الباب ٣٠ من أبواب من يصحّ منه الصوم من الوسائل)، وظاهرها كون العبرة بالنسيان المتحقّق ليلاً والمستمرّ إلى طلوع الفجر وإن كان متذكّراً قبل ذلك نهاراً أو أوّل الليل، بل وإن تكرّر منه النسيان كذلك ليلتين أو أكثر متخلّلاً بينها التذكّر - كما صرّح به -، أمّا إذا كان متذكّراً ليلاً وتساهل في الاغتسال إلى أن أصبح كان من المتعمّد الذي يجب عليه - مضافاً إلى القضاء - الكفّارة.

الفصل الثاني: شرائط وجوب الصوم وصحّته

العبرة في جواز الافطار بخوف الضرر العقلائي

[٣٥١] س ١٠: هل المدار في جواز الافطار على اعتقاد الضرر أو على مجرّد الاحتمال و إن كان موهوماً؟

ج: الاحتمالات الموهومة التي لا يعتني بها العقلاء في مقاصدهم العقلائية لا يُعبأ بها، و إنّما المجوّز للأفطار وكذلك الانتقال من الوضوء إلى التيمّم ونحو ذلك هو الخوف العقلائي كإخبار طبيبٍ[1] عارفٍ غير متجرٍ في مسألة الإفطار ونحو ذلك إذا تعلّق ببعض أغراض العقلاء كشرب الماء ونحوه وتحرّز العطشان عن شربه لخوف الضرر منه لم يكن ملوماً عند العقلاء وكان تحرّزه عنه في محلّه والاقتحام تجرّياً على الضرر المترقّب ترتّبه على شربه، فإذا كان خوف الضرر كذلك لزم الإفطار[2]، وإلاّ فالظاهر عدم جوازه، والله العالم.

---

١. كذا في نسخة شيخنا الحلّي ﷺ والظاهر وقوع سقطٍ في العبارة، ولعلّ الصحيح نحوٌ من قولنا: هو الخوف الناشئ عن منشأ عقلائي كإخبار طبيبٍ عارفٍ غير متجرٍ في مسألة الافطار ونحو ذلك بحيث إذا تعلّق ببعض أغراض العقلاء... الخ. قال ﷺ في وسيلة النجاة (٢١٥): «والأقوى كفاية خوف الضرر إذا كان عن منشأ صحيح عقلائي في المقام ونظائره فيجوز بل يجب الافطار».

٢. سواءً قطع بالضرر أو ظنّ به أو احتمله و إن كان دون الاحتمال المساوي إذا صدق معه الخوف العقلائي،

إذا وصل محل الترخّص قبل الزوال ودخل البلد بعده

[٣٥٣] س ١١: رجلٌ سافر في يومٍ من شهر رمضان وبلغ المسافة ثمّ رجع إلى منزله في ذلك اليوم الذي سافر فيه قبل الزوال وفي حال سفره إلى رجوعه لم يتناول مفطراً، فهل يجب عليه أن يصوم بقيّة ذلك اليوم ويجزيه عن القضاء أم لا؟

ج: لو لم يتناول في ذهابه وإيابه مفطّراً ووصل قبل الزوال منزله يجب عليه صوم ذلك اليوم ويجزيه عن القضاء، ولو وصل قبل الزوال محلّ الترخّص من وطنه وكان دخول البلد بعد الزوال فالأحوط الجمع بين صوم ذلك اليوم وقضائه[1]، والله العالم.

١٤ رمضان ١٣٥٢

إذا خرج بعد الفجر ناوياً المسافة ورجع قبل الزوال

[٣٥٣] س ١٢: لو خرج الصائم عن وطنه بعد الفجر أو الشمس مثلاً ناوياً للمسافة وقطعها و رجع إلى وطنه قبل الزوال ولم يتناول مفطّراً فهل يجب عليه أن ينوي الصوم أو أنّه بتخلّل القاطع بطل صومه ولا يجديه تجديد النيّة؟ وهل يفرّق في ذلك بين أن يكون رجوعه إلى وطنه بعد قطع المسافة وبين أن يعدل عمّا نواه من قطعها بعد تجاوزه عن حدّ الترخّص؟ وعلى تقدير عدم الفرق بين الصورتين في وجوب الصوم عليه برجوعه إلى وطنه قبل الزوال فهل يفرّق في ما لو عدل

وتقتضيه صحيحة حريز «الصائم إذا خاف على عينيه من الرمد أفطر» (الباب ١٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، الحديث ٦» - ومن المعلوم عدم الخصوصية للرمد - المؤيّدة بما ورد في نظائر المقام من دوران الحكم مدار الخوف، والمتعيّن في جميعها - بقرينة مناسبة الحكم والموضوع - إرادة الخوف العقلائي إذ لا اعتبار بالشخصيّ - الواقع في غير محلّه - ولا قيمة له.

١. لاحتمال أن يكون تحديد الشارع بحدّ الترخّص توسعةً في دائرة بلد المسافر من حيث الأحكام و إن كان مبدأ المسافة السفرية ومنتهاها هو البلد نفسه، فكما أنّ حكم وجوب التقصير لدى إنشاء السفر لا يتوجّه قبل بلوغ هذا الحدّ كذلك حكم جواز الافطار قبل الزوال، وكما أنّ حكم وجوب إتمام الصلاة لدى الرجوع لا يتوجّه إلّا بعد تجاوزه كذلك حكم وجوب الامساك قبل الزوال، ومقتضى ذلك اعتبار بلوغ حدّ الترخّص قبل الزوال في الأوّل والتجاوز عنه قبله في الثاني، فليتدبّر.

عن قطع المسافة بعد تجاوزه عن حدّ الترخّص بين أن يرجع إلى وطنه وبين أن يبقى في ذلك المكان يوماً مثلاً أو يومين ونحو ذلك أو أنّه لا يفرّق في ذلك بين الصورتين؟ وعلى أيّ حالٍ فلو كان عدوله عن قصد قطع المسافة بعد الزوال فماذا حكمه؟ أفتونا مأجورين، ولو تفضّلتم بالاشارة الاجمالية إلى مدرك المسألة كان من مزيد الفضل منكم، أدام الله تعالى ظلّكم.

ج: توضيح الجواب يتوقّف على بيان أُمور:

الأوّل: أنّ محلّ نية الصوم في الواجب المعيّن رمضاناً كان أو غيره هو ما قبل الفجر في أيّ جزءٍ من الليل، لكن لو فات [فاتت] في ذلك المحلّ الاختياريّ لعذرٍ يمتدّ محلّها إلى الزوال[1] ويفوت بعده مطلقاً.

الثاني: أنّ بقاء ذلك المحلّ الثانويّ إلى الزوال إنّما يجدي إذا لم يكن إمساكه من الفجر إلى الغروب فاقداً - ممّا يعتبر في حقيقة الصوم - لسوى النيّة[2]، فلو تناول مفطراً قبل ذلك أو أفسد إمساكه السابق بالرياء مثلاً لم يكن لبقاء المحلّ الثانويّ أثرٌ وكان وجوده كعدمه.

الثالث: ينقسم الشرائط المتوقّف عليها وجوب الصوم وصحّته إلى[3] ما يكون انتفاؤه في أيّ جزءٍ من نهار الصوم مبطلاً له بالكلّيّة كالطهارة عن حدث الحيض والنفاس مثلاً وكمال العقل ونحو ذلك، وما يكون العبرة فيه وجوداً وعدماً بما قبل الزوال كعدم السفر مثلاً، وكذلك السلامة عن المرض فلا يضرّ سبق انتفائه مع حصوله قبل الزوال وبقاء محلّ النيّة، ولا يجدي لحوقه به، ويتّضح الجواب عن الفروع المسؤول عنها من ذلك،

---

١. العمدة فيه الاجماع ولم ينقل الخلاف إلّا من العماني وخلافه غير ضائرٍ، ويؤكّده ما ورد في المسافر إذا حضر قبل الزوال (الباب ٦ من أبواب من يصحّ منه الصوم).

٢. ويشهد له ما أشرنا إليه آنفاً من نصوص المسافر، وما ورد في امتداد وقت نية الواجب غير المعيّن اختياراً إلى الزوال وفي المندوب إلى الغروب (الباب ٢ من أبواب وجوب الصوم ونيّته).

٣. ووجه انقسامها إلى القسمين اختلاف أدلّتها - كما يظهر بالمراجعة - .

أمّا الأوّل: فوجوب الصوم على من خرج عن وطنه صدرالنهارناوياً للمسافة وقطعها ورجع إليه قبل الزوال ولم يتناول مفطّراً قبله ظاهرٌ إذ بعد أن كانت العبرة في السفروالحضربما قبل الزوال وكان الرجوع إلى أهله قبله هوالمفروض فاحتمال أن يكون لاستمرارالسفرمن الفجرإلى ما قبل الزوال دخلٌ في الحكم[1] يدفعه إطلاق الأدلّة، بل ينبغي القطع بعدمه. وأمّا الثاني: فوجوب الصوم على من عدل قبل الزوال عن قصد المسافة بعد تجاوزه عن حدّ الترخّص أظهرمن سابقه، بل الظاهرأن يكون من قطعيّات أحكام المسافر، فإنّ من نوى المسافة وضرب في الأرض وتجاوزعن حدّ الترخّص وإن تلبّس بالسفر وتوجّهت إليه أحكام المسافرلكنّها في البقاء متوقّفةٌ على بقاء قصده إلى أن يبلغ المسافة مقيّدٌ دوامها بدوامه[2] ويرجع إلى حكم التمام لوعدل عن قصده قبل قطع المسافة، وكما أنّه يجب عليه إتمام الصلاة بعد عدوله سواءٌ بقي في ذلك المكان أو عاد إلى أهله فكذلك الصوم أيضاً مع بقاء محلّ النيّة حذوالنعل بالنعل - حسبما تقتضيه تبعيّة وجوب الصوم لوجوب الإتمام-، ويلزمه نيّة الصوم مع بقاء محلّها فوراً بمجرّد عدوله[3] بلا حاجةٍ إلى عوده إلى ما دون حدّ الترخّص فضلاً عن العود إلى أهله، ولوكان عدوله بعد الزوال فمقتضى فوات محلّ النيّة هوفوت الصوم في ذلك اليوم وعليه قضاؤه، ولولم يتناول مفطّراً قبل ذلك فالأولى بل الأحوط البقاء على عدم تناوله[4]، وإن كان الأقوى جوازه، والله العالم.

٤ شوّال ١٣٤٨

---

١. غرضه ﷺ نفي دخل مجموع هذه المدّة (من طلوع الفجرإلى ما قبل الزوال) في الحكم بعدم مانعية السفر، يعني ليس السفر المحكوم بعدم نقضه للصوم إذا رجع منه قبل الزوال هو خصوص ما كان متلبّساً به من قبل الفجر، بل إطلاق ما دلّ على أنّ المسافرإذا قدم قبل الزوال صام يشمل ما إذا أنشأ السفر بعد الفجر، فلا يكون تخلّل السفر أثناء صومه قبل الزوال من قبيل تخلّل القاطع المبطل للصوم -كما تخيّله السائل-.

٢. ذكروا ذلك من جملة شرائط التقصير، فليراجع.

٣. كي لا يخلو جزءٌ من النهار من النيّة اختياراً.

٤. لعلّه لما في موثّق سماعة أو خبره «إن قدم بعد زوال الشمس أفطر ولا يأكل ظاهراً» (الباب ٦ من أبواب من

حكم من يضرّه التتابع في صوم شهر رمضان

[٣٥٤] س ١٣: من يضرّه تتابع الصوم في شهر رمضان فهل يلزمه التفريق بأن يصوم من أوّله أيّاماً مثلاً ثمّ يفطر أيّاماً وهكذا إلى أن يخلص الشهر؟ ولو كان التتابع غير مضرٍّ له إلّا أنّه كان مستلزماً لأن يضرّه الصوم بأن يكون لو صام متتابعاً صام خمسة عشر يوماً وأضرّه الباقي ولو صام متفرّقاً صام عشرين يوماً فهل يجوز له التفريق أم يلزمه استمرار الصوم إلى أن يكون مضرّاً له فيترك؟

ج: من يضرّه التتابع فالقدر الذي لا يضرّه من التتابع يلزمه مراعاته، وإذا تضرّر أفطر قدر ما يضرّه، ولا يجوز له الافطار قبل تضرّره، ولا أزيد ممّا يتضرّر منه - ولو فرض أنّه مع التوالي يصوم خمسة عشر يوماً ومع التفريق عشرين يوماً[1] -، والله العالم.

يصحّ منه الصوم، الحديث ٧) بناءً على إرادة الامساك المجرّد عن النيّة، لكنّ الظاهر إرادة ترك التجاهر بالافطار، ولو سلّم فمحمولٌ على الاستحباب بقرينة ما صرّح فيه بجواز الافطار كمعتبرة ابن مسلم النافية للبأس عن مواقعة من قدم بعد العصر امرأته (الباب ٧ من الأبواب المذكورة، الحديث ٤).

١. لأنه مكلّفٌ بصوم كلّ يوم - كلٌّ بتكليفٍ مستقلّ - فكلّ يوم لا يضرّه صومه يجب عليه ومتى ما اعتقد أو خاف الضرر أفطر، ولا يجب حفظ قدرته على صيام الأيّام المتأخّرة - وإن أمكنه حينئذٍ صيام أيّام أكثر - لعدم تماميّة ملاكها فعلاً، بل لا يجوز ذلك في المقام لاستلزامه ترك الواجب الفعليّ التامّ الملاك - وهو صوم اليوم الحاضر -.

الفصل الثالث: ثبوت الهلال

كفاية الاطمئنان الحاصل من إخبار الفلكيين

[٣٥٥] س ١٤: رجلٌ يقيم في بلادٍ أجنبيّة كأمريكا وغيرها ولا يتمكّن من إحراز أوّل شهر رمضان وآخره، وذلك لتراكم الغيوم وغيرها، ولكنّه هناك مندوحةٌ وهي أنّه يتمكّن من إحرازه بواسطة أهل الخبرة من علماء الفلك الأجانب، فهل يجوز له الاعتماد على إخبارهم ويترتّب الآثار الشرعيّة على ذلك؟ وعلى تقدير عدم الجواز ما يكون تكليفه الشرعيّ؟

ج: لا يبعد حصول الاطمئنان من إخبار هؤلاء الفلكيّين في أمثال ذلك مع عدم الخلاف فيها في ما بينهم، ولو تعذّر العلم -كما هو مفروض السؤال- فلا بأس بالتعويل عليه[1]، لكن الأحوط بالنسبة إلى أوّل الشهر أن لا يترك صوم يوم الشكّ بنيّة آخر شعبان[2]، والله العالم.

٢٤ ذي القعدة ١٣٥٣

---

١. أي على الاطمئنان الحاصل من إخبارهم، لثبوت حجّيته باستقرار طريقة العقلاء على التعويل عليه وعدم ردع الشارع عنه.

٢. فلا يصومه بنيّة رمضان، والظاهر أنّ وجهه احتمال عدم ثبوت الشهر بإخبار الفلكيّ مطلقاً وإن حصل منه

اعتبار قابلية الرؤية بالعيون المجرّدة

[٣٥٦] س ١٥: هل تثبت شرعاً رؤية الهلال بالآلة المقرّبة والمكبّرة إذا لم يتمكّن صاحب النظر القويّ من رؤيته أم لا؟ وهل يفرّق الحال بين كون النظر قويّاً وبين كونه ضعيفاً أم لا؟

ج: لو فرض كون الهلال غير قابلٍ للرؤية بالعيون القويّة فالظاهر أنّه لا عبرة بالرؤية بمعونة الآلات المكبّرة والمقرّبة الخارجة عن المتعارف[1]، وبعبارةٍ أوضح: لو لم يتحقّق أوّل درجة البعد المتوقّف عليه رؤية الهلال بالعيون القويّة وكانت الآلات المذكورة موجبةً لرؤيتها مع عدم تحقّق ذلك المقدار من البعد فالظاهر أنّه لا عبرة بمثل هذه الرؤية، والله العالم.

غرّة رمضان ١٣٤٩

الاطمئنان، لإطلاق النهي عن الاعتماد على إخبار المنجّمين وأنّ شهر رمضان فريضةٌ من فرائض الله فلا تؤدّى بالتظنّي.

١. لظهور الرؤية المأخوذة موضوعاً للحكم في الروايات في الرؤية المتعارفة بالعين المجرّدة.

الفصل الرابع: موارد الترخيص في الافطار

وجوب الصوم على المرأة غير المتمكّنة من الارضاع المتمكّنة من إعداد المرضعة

[٣٥٧] س ١٦: امرأةٌ مرضعٌ ذات ولدين وهي لو صامت لا تتمكّن من إشباعهما، فهل يجوز لها مع ذلك الصيام؟ ولو فرض أنّها تتمكّن من استيجار مرضعةٍ مثلاً أو من إشباعهما بحليبٍ تشتريه من السوق وهي تتمكّن من ذلك فهل يباح لها الصوم في هذا الحال؟ وهل يباح لها الافطار أيضاً؟

ج: لو كانت غير متمكّنةٍ من إعداد مرضعةٍ ولا ممّا يقوم مقامها وكان صومها موجباً لتضرّر الرضيعين فالأحوط تعيّن الافطار عليها[١] وتقضي ما أفطرت بعد ذلك وعليها الفدية في مالها[٢]، ولو تمكّنت من إعداد المرضعة بالتبرّع مثلاً أو الإجارة فالأحوط لزومه ووجوب الصوم عليها[٣]، وفي قيام التمكّن من إشباعهما بالحليب المشترى

---

١. لعلّ وجه الاحتياط ظهور التعبير في صحيحة ابن مسلم بنفي الحرج في الافطار في كون الحكم ترخيصيّاً - من جهةٍ -، و - من جهةٍ أُخرى - اقتضاء كون الصوم - حسب الفرض - موجباً لتضرّر الرضيع كونه إلزامياً.

٢. الحكمان - القضاء والفداء - تكفّلتهما الصحيحة المشار إليها (الباب ١٧ من أبواب من يصحّ منه الصوم، الحديث ١).

٣. للأمر بذلك في مكاتبة ابن مهزيار المرويّة في مستطرفات السرائر - الطبعة الحديثة ٣: ٥٨٣-، (راجع الباب الآنف الذكر من الوسائل)، ويمكن استفادته من الصحيحة أيضاً، فلاحظها.

من السوق ونحوه[١] مقام التمكّن من المرضعة وكونه مجزياً عن إعدادها مع التمكّن منه إشكالٌ[٢]، وأشكل منه ما لو تمكّنت من إشباعهما بحليب القواطي المعمولة في هذه الأزمنة[٣] ولا يسعني الجزم بالفتوى في ذلك، والله العالم.

٤ رمضان المبارك ١٣٥٤

[٣٥٨] س ١٧: الشيخ والشيخة والحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن لو تمكّنوا من القضاء وتسامحوا فيه إلى رمضانٍ آخر فهل يجب عليهم دفع مدّ ثانٍ أم يكفيهم المدّ الأوّل الذي يدفعونه بعنوان الافطار في رمضان؟

ج: لو تمكّن هؤلاء من القضاء بين الرمضانين وتسامحوا فيه يلزمهم دفع مدٍّ آخر لتأخير القضاء - على الظاهر -[٤]، والله العالم.

٣٠ رمضان ١٣٥١

---

١. من سائر الأطعمة والأشربة المشبعة.

٢. من قيامه مقام الارضاع في حصول غرض الاشباع، ومن كونه أمراً خارجاً عن المتعارف، إذ ليس الحليب المذكور غذاءاً طبيعيّاً للرضيع الانساني و إن كان هو طبيعيّاً في نفسه.

٣. لكونه أشدّ من سابقه في الخروج عن التعارف، لدخل الصناعة فيه المخرجة له عن حالته الطبيعيّة.

٤. لتعدّد السبب، ولا دليل على التداخل، والأصل عدمه.

الفصل الخامس: كفّارة الافطار

من صام يوم الشكّ قضاءاً وأفطر بعد الزوال عمداً

[٣٥٩] س ١٨: لو صام الشخص آخر يومٍ من شعبان بنيّة قضاء شهر رمضان ثمّ تعمّد الافطار بعد الزوال ثمّ بعد ذلك تبيّن أنّ ذلك اليوم من شهر رمضان فهل عليه كفّارة إفطار القضاء - وهي إطعام عشرة مساكين - أو أنّ عليه كفّارة إفطار شهر رمضان - وهي إطعام ستين مسكيناً - أو أنّ عليه الكفّارتان، أو أنّه لا شيء عليه؟

ج: لا يبعد عدم وجوب شيءٍ من الكفّارتين عليه[١] وإن كان الاحتياط بإطعام عشرة مساكين بقصد ما في الذمّة لا ينبغي تركه[٢]، والله العالم.

غرّة شعبان ١٣٥٤

[٣٦٠] س ١٩: المسافر المتردّد بعد ثلاثين يوماً لو أفطر وقصر جهلاً بالحكم هل تلزمه الكفّارة أو لا؟

ج: الظاهر وجوب القضاء والكفّارة عليه[٣]، والله العالم.

٢٥ ذي القعدة ١٣٥٤

---

١. أمّا كفّارة شهر رمضان فلجهله بكون ذلك اليوم من رمضان وقد صامه على أنّه آخر شعبان استصحاباً له، وأمّا كفّارة القضاء فلعدم صحّة صوم قضائه بعد فرض كون اليوم من رمضان، إذ لا يصلح رمضان لصوم غيره.

٢. لعلّه باعتبار ما صدر منه من التجرّي بافطاره العمديّ لصومٍ تخيّله قضاءاً.

٣. لكون الجهل به تقصيرياً غالباً.

الفصل السادس: أحكام قضاء شهر رمضان

وجوب قضاء الفائت قبل رمضان الثاني

[٣٦١] س ٣٠: رجلٌ فاته أيّامٌ من شهر رمضان وتسامح في قضائها إلى قُبيل رمضان الثاني، وحينئذٍ أصابه عذرٌ منعه من الوضوء والغسل، وفي أثناء العذر ابتلي بالجنابة، فهل يجزيّ التيمّم عن الغسل في صحّة صيام ما فاته أو لا يجزي فيؤخّره إلى ما بعد رمضان الثاني؟ وعلى فرض تأخيره فهل عليه كفّارةٌ مع القضاء أو ليس عليه إلّا القضاء؟

ج: لو تسامح في قضاء ما فاته من صوم رمضان إلى قُبيل رمضان الثاني ولم يبق من أيّام شعبان إلّا قدر ما عليه من القضاء فالظاهر تضيّقه ووجوب الإتيان بما عليه قبل رمضان الثاني[1]، وفي مفروض السؤال يجزيه أن يتيمّم بدلاً عن الغسل قُبيل الفجر في كلّ

---

١. كما عليه جماعةٌ ونسب إلى المشهور بل ادّعي عدم الخلاف فيه وكونه من المسلّمات، لكن قد يقال بعدم الدليل عليه كما في العروة - المسألة ١٨ من فصل أحكام القضاء - وهو مبنيٌّ على المناقشة في دلالة لفظ التواني الوارد في صحيحة ابن مسلم ورواية العياشيّ، والتهاون الوارد في رواية أبي بصير، والتضييع الوارد في روايتي الفضل والعياشيّ على كون الصيام المتوانى فيه واجباً وأنّها لا تدلّ على أكثر من الرجحان، وعلى المناقشة في سند رواية العلل والعيون عن الفضل من جهة وقوع بعض مشايخ الاجازة غير المنصوص بتوثيقهم في طريقها، بعد تماميّة دلالتها لمكان قوله ﷺ فيها «لأنّه دخل الشهر وهو مريض فلم

ليلةٍ بشرط أن يبقى متيقّظاً إلى الفجر[١]، ولا يجوز أن يؤخّر القضاء إلى ما بعد رمضان الثاني، ولو أخّره عصى ويلزمه[٢] أن يكفّر عن كلّ يومٍ بمدٍّ من الحنطة أو الطحين أو الخبز أو التمر[٣].

يجب عليه الصوم في شهره ولا في سنته للمرض الذي كان فيه» أي ولم يجب قضاؤه في سنته لاستمرار مرضه، ومفهومه أنّه إن لم يستمرّ مرضه وجب، ونحوها في المناقشة السنديّة مع تماميّة الدلالة رواية أبي بصير إذ فيها «وإن صحّ في ما بين الرمضانين فإنّما عليه أن يقضي الصيام فإن تهاون به وقد صحّ فعليه الصدقة والصيام»، لكن الراوي عنه هو البطائني الذي لم تثبت وثاقته، راجع الباب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان من الوسائل تجد الروايات فيه.

ويمكن دفع المناقشة الأُولى بقرب دعوى دلالة الألفاظ المذكورة على الوجوب ما لم تقم دلالةٌ على خلافه -كما قامت بالنسبة إلى تضييع الصلاة - لا سيّما إذا كان التهاون سبباً لإيجاب الفداء عليه -كما هو مفروض المقام - عقوبةً عليه حسبما صُرّح به في روايتي التضييع.

وأمّا الثانية فدعوى غناء المشايخ عن التنصيص على وثاقتهم -كما عليه جماعةٌ من الأكابر- غير بعيدة، فإنّ مقام المشيخيّة للاجازة يلازم عادةً الاشتهار بالوثاقة والجلالة، وأمّا البطائني فوجوه توثيقه أقوى بكثيرٍ من وجوه تضعيفه لاسيّما مثل دعوى الشيخ والمحقّق ﷺ عمل الطائفة برواياته و مثل رواية جماعة كثيرة من الأجلّاء عنه وفيهم من لا يروي إلّا عن ثقة -كما يظهر بالمراجعة - ولا سيّما بالنسبة إلى ما رواه قبل وفاة الكاظم ﷺ وقوله بالوقف، ويظهر من عبارة النجاشي أنّ روايته عن الصادق والكاظم ﷺ كانت قبل وقفه ولا رواية له عنهما بعده، فراجعها.

١. كي لا يبطل تيمّمه بالحدث الأصغر.

٢. كما هو المشهور بل لم ينقل الخلاف فيه إلّا عن ابن إدريس، وتقتضيه صحيحتا ابن مسلم و زرارة وموثّقة سماعة وغيرها المذكورة في الباب الآنف الذكر.

٣. صرّح ﷺ بذلك في تعليقته على المسألة ٢٤ من فصل وجوب الكفّارة بالإفطار العمدي من العروة، ويمكن تقريبه بأنّ الواقع في نصوص الباب و إن كان هو عنوان الطعام أو الاطعام وإطلاقه يشمل كلّ مايُطعم ولو كان شعيراً أو أرزاً أو نحوهما إلّا أنّ النصوص الواردة في كفّارة اليمين بيّنت أنّ المراد بالطعام أحد الأربعة المذكورة كصحاح الحلبي والشمالي وهشام بن الحكم وأبي بصير والبزنطي عن أبي جميلة وغيرها (لاحظها في البابين ١٢ و ١٤ من أبواب الكفّارات من الوسائل)، ولم يظهر منها الاختصاص بكفّارة اليمين بل من المحتمل قويّاً كونه تفسيراً للطعام في عرف الشارع في مطلق الكفّارات، وستسمع بعض ما ورد في سائر الكفّارات ممّا يشتمل على هذا التفسير، و إنّما كثر التعرّض له في روايات كفّارة اليمين لوقوع السؤال فيها كثيراً عن المعنيّ بما في الآية الشريفة من الاطعام من أوسط ما يُطعم الأهل، وقد تضمّنت هذه النصوص -كما يظهر بعد إمعان النظر فيها- أمرين: تفسير الأوسط وتفسير الاطعام وما تطعمون.

أمّا الأوّل: فبعضها فسّر الأوسط بالوسط في المقدار وهو المدّ، وبعضها فسّره بالوسط في الإدام كالخلّ والزيت ويحمل على الندب بقرينة صحيحة الحلبي (الباب ١٤ من الكفّارات، الحديث ٣)، وليس فيها ما يفسّره بالوسط في جنس الطعام أعني القوت وأنّ أوسطه هو هذه الأربعة ليدّعى الاختصاص بكفّارة اليمين.

والأحوط مدّان[١]. ولا يجزي ما عدا ذلك ولا القيمة[٢]، والله العالم.

٢٨ شعبان ١٣٥٢

فروع متفرّقة

[٣٦٣] س ٣١: مريضٌ أفطر شهر رمضان واستمرّ به المرض بعد شهر رمضان مقدار أربعة أشهر مثلاً ثمّ توفّي في مرضه، فهل يجب على وصيّه إعطاء الفدية عنه أم لا؟

ج: لا يجب - على الظاهر -[٣]، والله العالم.

٨ ربيع الأوّل ١٣٤٦

وأمّا الثاني: فقد بيّنت أنّ المعنيّ بالطعام هو أحد الأربعة، ومن القريب جدّاً أنّه تفسيرٌ للطعام بقولٍ مطلق من دون اختصاصٍ له بخصوص المورد، ويشهد له قوله ﷺ في صحيحة البزنطي عن أبي جميلة - بعد تفسيره الأوسط - «والصدقة مدٌّ من حنطة لكلّ مسكين» فإنّه ظاهرٌ في العموم لجميع الكفّارات، وقوله في رواية العياشي عن أبي بصير: «يتصدّق مكان كلّ يومٍ أفطر على مسكينٍ بمدٍّ من طعام وإن لم يكن حنطةً فمدٌّ من تمر» فإنّ ظاهره إرادة خصوص الحنطة من الطعام» (الباب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١١)، وقوله في رواية أبي بصير (نفس الباب، الحديث ٦) «وكذلك أيضاً في كفّارة اليمين وكفّارة الظهار مدّاً مدّاً» الظاهر في اشتراك هذه الكفّارات في جنس الطعام ومقداره، وقوله في رواية عبدالملك في الشيخ والشيخة «تصدّق في كلّ يوم بمدّ حنطة» (الباب ١٥ من أبواب من يصحّ منه الصوم، الحديث ٤)، وفي روايات كفّارة من عجز عن صوم النذر المعيّن أيضاً ورد ذكر الحنطة والتمر وذكر فيها الشعير أيضاً - إن لم يكن مصحّف التمر - (لاحظها في الباب ١٥ من أبواب بقيّة الصوم الواجب)، ولعلّ المتتبّع يعثر على المزيد من الشواهد، هذا. مضافاً إلى أنّه عدّ البرّ خاصّة في كتب اللغويين من معاني الطعام، بل قال الخليل في كتاب العين: العالي في كلام العرب أنّ الطعام هو البرّ خاصّة ويقال اسمٌ له وللخبز المخبوز، ثمّ يسمّى بالطعام ما قرب منه وصار في حدّه ... إلى آخر كلامه، ويتعدّى إلى مشتقّات البرّ - الدقيق والخبز - بحكم النصّ، ويضاف إليها التمر للنصوص أيضاً كصحيحة جميل ورواية عبد المؤمن وغيرهما (الباب ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٢ و ٥) وموثّقة أبي بصير (الباب ٢ من أبواب الكفّارات) وما أشرنا إليه من نصوص كفّارة اليمين وكفّارة العاجز عن صوم النذر المعيّن، فراجعها.

١. لذهاب البعض إلى وجوبه، وقد حكي وقوع المدّين في بعض نسخ موثّقة سماعة (الحديث ٥ من الباب ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان)، وفي صحيحة أبي بصير في كفّارة الظهار «تصدّق على ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً مدّين مدّين» (الحديث ٦ من الباب ١٤ من أبواب الكفّارات)، وروى ابن مسلم في الصحيح عن الصادق ﷺ في الشيخ الكبير ذي العطاش أنّه «يتصدّق كلّ واحد منهما في كلّ يومٍ بمدّين من طعام» (الحديث ٢ من الباب ١٥ من أبواب مَن يصحّ منه الصوم).

٢. لعدم الدليل على إجزائها في هذه الأبواب.

٣. علّق شيخنا الحلّي ﷺ على المقام قائلاً: نقل عليه الاجماع في التذكرة وأفتى به في القواعد، وهو مقتضى اختصاص أخبار الفدية بمن استمرّ به المرض إلى رمضانٍ آخر.

[٣٦٣] س ٢٣: من كان مريضاً واستمرّبه المرض حتّى أتت عليه عدّة سنين وتعلّقت في ذمّته الفدية وسقط عنه القضاء، فلو مات في مرضه فما حكم رمضان الذي توفّي بعده، هل عليه الكفّارة كالسابق أم القضاء فقط؟

ج: الأولى القضاء عنه[1] وليكن بقصد رجاء المطلوبية[2]، ولا تجب عليه الفدية، والله العالم.

١٣ ذي القعدة ١٣٥٤

[٣٦٤] س ٢٣: رجلٌ لم يصم شهر رمضان لمرضٍ أو عجزٍ ومن بعد شهر رمضان في أثناء السنة تمكّن من أداء الفدية ولم يؤدّها، ومن بعد أيّامٍ عجز عن الفدية وفاجأه شهر رمضان الآخر، فهل عليه الفدية أن يؤدّيها قبل السنة أو في أثناء السنة؟

ج: لا أثر للتمكّن من الفدية وعدمه في أثناء السنة أصلاً، وإنّما يستقرّ وجوبها بعدم قضاء ما أفطره للمرض ونحوه إلى أن دخل عليه الرمضان الآخر فيجب عليه أداؤها حينئذٍ متى تمكّن منها - ولو بعد سنوات -، نعم يشترط وجوب القضاء على من أفطر للمرض بأن يتمكّن منه بين الرمضانين وإلّا يسقط القضاء وتثبت الفدية، والله العالم.

٢٨ جمادى الثانية ١٣٤٩

[٣٦٥] س ٢٤: رجلٌ مستأجرٌ لصومٍ أصبح جنباً وعلم بسبق جنابته على الفجر، هل يبطل صومه أو لا؟

ج: لو علم بسبق جنابته على الفجر في قضاء صوم رمضان وكان موسّعاً فسواءٌ كان

---

١. وعن جماعةٍ استحبابه، وصرّح به في العروة - المسألة ١٢ من فصل أحكام القضاء - بل قد ينسب إلى أصحابنا مشعراً بالاجماع عليه.

٢. لعدم ثبوت الاستحباب بل أصل المشروعية بدليلٍ، وقد صرّحت النصوص بنفي القضاء عنه (الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان)، ولأجل احتمال كون المراد نفي وجوبه لا نفي مشروعيته ومطلوبيته مطلقاً فلا بأس بالقضاء عنه برجاء المطلوبية، لكن صحيحة أبي بصير (الحديث ١٢ من الباب المذكور) ظاهرةٌ في نفي المشروعية رأساً، فلاحظها.

يقضي لنفسه أو عن غيره يبطل صومه[١]، ولو شكّ في سبق الجنابة على الفجر أو تأخّرها عنه يبني على صحّة صومه[٢]، والله العالم.

٢٤ جمادى الأُولى ١٣٤٦

[٣٦٦] س ٣٥: هل يجوز صوم متعدّدين عن ميّتٍ واحد عن شهرٍ واحد في زمنٍ واحد؟

ج: نعم يجوز أن يصوم ثلاثون شخصاً عن شهرٍ واحدٍ لميّتٍ واحد في يومٍ واحد، والله العالم.

---

١. لما دلّ على بطلان صوم القضاء إذا أصبح جنباً الشامل بإطلاقه للمتعمّد في ذلك وغيره وكذلك للقاضي عن نفسه وعن غيره، راجع الباب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل.

٢. لاستصحاب عدم الجنابة إلى ما بعد الفجر.

الفصل السابع: الاعتكاف

[٣٦٧] س ٣٦: هل يجوز للمعتكف أكل الطعام الذي فيه روائح مثل الهيل والجندورد والفلفل والكركم؟

ج: الذي يحرم على المعتكف هو شمّ الطيب متلذّذاً به، أمّا أكل الطعام المذكور فالظاهر أنّه لا بأس به، والله العالم.

شوال ١٣٤٨

[٣٦٨] س ٣٧: إذا أجنب المعتكف قبل الفجر ولم يتمكّن من الغسل هل يتيمّم ويبقى في المسجد أم يخرج؟ وعلى تقدير خروجه هل يضرّ باعتكافه أو لا؟

ج: الظاهر قيام التيمّم حينئذٍ مقام الغسل ووجوب المبادرة إليه، ويبقى في المسجد إلى أن يتمكّن من الاغتسال فيغتسل حينئذٍ إمّا في المسجد إن أمكنه، وإلّا ففي خارجه، والأحوط شديداً أن يبقى مستيقظاً ولا ينام اختياراً بعد تيمّمه إلى أن يغتسل، والله العالم.

شوال ١٣٤٨



كتاب الحجّ

و تقع مسائله في فصول:

الفصل الأوّل: شرط الاستطاعة وفروعها

تعتبر الاستطاعة بعد إخراج الحقوق

[٣٦٩] س ١: هل يعتبر في الاستطاعة للحج أن تكون بعد إخراج الحقوق أو أنّ المال المستطاع به يكون من جملة المستثنيات، فمن كان بيده من الدراهم ما يكفيه للذهاب والاياب ولكنّه لو أخرج سهم الامام والخمس والزكاة لم يكفه الباقي فما يصنع؟

ج: تعتبر الاستطاعة بعد إخراج الحقوق الواجبة من أيّ أنواعها[1]، فلو كان بحيث لو أخرج الحقوق لا يبقى له ما يكفيه لاستطاعته لا يكون مستطيعاً، ولو حجّ لم يكن ما أتى به حجّة الإسلام، والله العالم.

شوال ١٣٤٩

اعتبار الرجوع إلى الكفاية

[٣٧٠] س ٢: امرأة ملكت ستّين ليرة سالمات من الخمس والزكاة والآن الستون ليرة ديونٌ على الناس وهي عازمةٌ على الحجّ لكن إذا أرادت أن تمضي إلى الحجّ

---

١. فإنّه إذا كان الحق متعلّقاً بعين ماله فمن الواضح أنّ وجوب الحجّ لا يشرّع التصرّف في مالٍ متعلّقٍ لحقّ الغير كما لا يشرّع التصرّف في ملك الغير وغصبه، مضافاً إلى أنّ الوجوب مشروطٌ بالاستطاعة الماليّة وهي وجدان ما يحجّ به وهذا غير صادقٍ في الفرض، وإن كان متعلّقاً بذمّته كان من قبيل الدين الحالّ المطالَب ولا ريب في عدم تحقّق الاستطاعة معه.

تحتاج إلى مباري[١] ولا تتمكّن على بذل ما يحتاج إليه المباري، وأيضاً عندها أطفالٌ قُصّر إذا سافرت عنهم إلى الحجّ يلحقهم ضررٌ في ماليتهم وغيرها، فهل مع ذلك كلّه يجب عليها الحجّ أو في صورةٍ دون أُخرى؟

ج: لو كانت تحتاج إلى المباري يتوقّف حصول الاستطاعة لها على أن تتمكّن من بذل ما يحتاج إليه ذلك الرجل أيضاً ولا يكفي تمكّنها من مؤنة نفسها، هذا مضافاً إلى أنّ الأقوى اعتبار الرجوع إلى الكفاية و[أنّه] ممّا يتوقّف عليه حصول الاستطاعة[٢]، فلو لم تملك هذه المرأة سوى هذه الستّين ليرة ولم يكن لها سببٌ عاديٌّ لمعيشتها بعد الرجوع فالأقوى عدم وجوب الحجّ عليها، والله العالم.

٢٢ شوّال ١٣٥٠

[٣٧١] س ٣: إذا كان من المتعارف أن يجلس المقبل من الحجّ ثلاثة أيّام بحيث يعدّ ترك ذلك مستهجناً فهل تحسب مصارف الأيّام المذكورة من مال الاستطاعة بحيث يعتبر في تحقّق الاستطاعة أن يكون عنده ما يكفيه لذلك أو لا؟

ج: لو كان المصرف المذكور من المؤن المتعارفة -كما هو ظاهر السؤال- فاشتراط الرجوع إلى كفايةٍ يعمّه، والله العالم.

---

١. الظاهر أنّ المراد به الرجل الذي تثق به المرأة من محرمٍ أو غيره وتستصحبه في سفرها لتأمن على نفسها وعرضها، وهو معتبرٌ في تحقّق استطاعتها السربية.

٢. كما عليه أكثر القدماء بل ادّعي إجماعهم عليه، والعمدة في دليله رواية أبي الربيع الشاميّ (الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه) فإنّها معتبرةٌ سنداً نظراً إلى توثيق علي بن إبراهيم العامّ لكلّ من وقع في أسناد تفسيره وأبو الربيع منهم، مضافاً إلى كون الرواية معمولاً بها، وواضحةً دلالةً فإنّ ما في صدرها - أعني قوله ﷺ «قدرما يقوت عياله ويستغني به عن الناس» - لعلّه ظاهر الدلالة على أنّ المراد به نفقة ما بعد الرجوع لا نفقة حال السفر، فإنّ ما يستغنى به عن الناس في إنفاق العيال إنّما هو ما كان من قبيل رأس المال أو الضيعة أو نحوهما ممّا يوجب الاستغناء المطلق، لا مقدار نفقتهم حال السفر فقط فإنّ الاستغناء به موقّتٌ وهو خلاف ظاهر إطلاق الاستغناء، وبهذه القرينة يكون المراد ممّا في الذيل من قوله «ويُبقي بعضاً يقوت به عياله» أن يكون له زائداً على نفقة الحجّ ما يقوت به عياله بحيث يستغني به عن الناس وليس إلّا بأن يرجع إلى كفاية، هذا على نسخة الكتب الأربعة والعلل، وأمّا على نسخة المفيد ﷺ في المقنعة فالدلالة أوضح. لمكان قوله «ثم يرجع فيسأل الناس بكفّه» وقوله «يقوت به نفسه وعياله».

يجب على المستطيع بيع ما يتوقّف المسير على بيعه

[٣٧٢] س ٤: رجلٌ كان كاسباً وكلّما يفضل عنده شيءٌ من الدراهم يشتري به نخلاً حتّى صارت عنده بساتين متعدّده، فترك الكسب الذي كان بيده وجعل البساتين معيشةً له، والآن إذا باع بعض البساتين يكون مستطيعاً، فهل يجب عليه البيع أم لا؟ وعلى فرض الوجوب يكون البيع في الوقت الحاضر ضرراً عليه، فهل يجوز الانتظار حتّى يترقّى الملك أم يجب البيع فوراً حتّى يكون مستطيعاً؟ أفتونا مأجورين.

ج: يلزمه أوّلاً أن يلاحظ براءة ذمّته عمّا تعلّق من الخمس بماله، وبعد ذلك يلاحظ القدر الباقي بعد الخمس، وكذلك الزكاة المتعلّقة بثمرة البساتين لو بقيت في ذمّته، فإن كان ما يبقى له بعد ذلك بالغاً قدر الاستطاعة يلزمه بيع ما يتوقّف مسيره إلى الحجّ على بيعه، ولا يجوز له أن ينتظر ترقّي قيمة الأملاك[١]، نعم لو لم يكن في الوقت الحاضر راغبٌ في شراء الملك بقيمته السوقية في هذا الوقت ووجد من يشتريه بدون قيمته لا يجب البيع على هذا التقدير[٢]، أمّا إذا كان يباع بقيمته في الوقت الحاضر لكنّ قيمة الأملاك كانت نازلةً في هذا الوقت فهذا أجنبيٌّ عن كونه ضرراً رافعاً للتكليف[٣] بوجوب المسير إلى الحجّ في هذه السنة، ويجب البيع والمسير، والله العالم.

١٧ جمادى الأُولى ١٣٥٣

[٣٧٣] س ٥: إذا كان في وقت خروج الرفقة مستطيعاً ولكن كان محتاجاً إلى زواج، وكان بحيث لو تزوّج تنقص ماليته ولا يبقى عنده ما يكفيه للحج، فهل يكون الحجّ مقدّماً أم يكون الزواج هو المقدّم؟ وعلى الثاني فلو لم يتزوّج في تلك السنة فهل يكون الحجّ

---

١. يعني إذا استلزم ذلك تأخير الحجّ عن أوّل سنة استطاعته بل يجب عليه حينئذٍ البيع بالقيمة السوقيّة الفعليّة وإن كانت نازلة.

٢. لقاعدة الضرر فإنّه نقصٌ في المال زائداً على المقدار الذي اقتضاه وجوب الحجّ بطبعه.

٣. بل ضررٌ اقتضاه التكليف في نفسه ومثله لا تصلح قاعدة الضرر لرفعه.

ساقطاً عنه بمجرّد احتياجه إلى التزويج وإن لم يتزوّج أم لا يسقط عنه إلّا إذا تزوّج قبل خروج الرفقة أو قبل أيام الموسم؟

ح: لو صرفه في الزواج قبل أوان خروج الرفقة - خصوصاً إذا كان قبل شهر شوّال - فلا يبعد جوازه وسقوط الحجّ مع المشقّة في تركه[1]، ولو لم يصرفه إلى زمان خروج الرفقة وجب الحجّ ولم يجز صرفه في الزواج[2]، نعم لو كان تركه ضرراً عليه فلا يبعد جواز صرفه في الزواج ولو عند خروج الرفقة، بل لا يبعد وجوبه في هذه الصورة[3]، ولو اتّفق أنّه لم يتزوّج[4] فإن كان عازماً عليه عند خروج الرفقة لكنه لم يتيسّر له ذلك فالظاهر سقوط فرض الحجّ عنه، ولو كان عند الخروج عازماً على عدم التزويج موطّناً نفسه على الضرر المترتّب على تركه فوجوب الخروج معهم واستقرار فرض الحجّ عليه لا يخلو عن الإشكال[5]، والله العالم.

---

١. فإنّ الزواج لا يعدّ من المستثنيات المحتاج اليها في المعاش كالدار والأثاث ليكون من المؤن المانعة عن حصول الاستطاعة، وفي موثقة إسحاق الواردة في النذر «والحجّ أحقّ من التزويج وأوجب عليه من التزويج» (الباب ٧ من كتاب النذر والعهد من الوسائل)، فإذا حصلت الاستطاعة قبل أوان الحجّ فتفويتها بإخراج المال عن ملكه وصرفه في زواج ونحوه وإن كان لا يخلو عنده ﷺ عن التأمّل والاشكال -كما يأتي- إلّا أنّه إذا كان ترك الزواج حرجاً عليه ارتفع الاشكال وجاز صرفه فيه لقاعدة نفي الحرج.

٢. يعني ولو كان بحاجةٍ إلى الزواج أو كان في تركه مشقّة، وكأنّه لفعلية وجوب الصرف في الحجّ بخلاف الصرف في الزواج وبهذا يختلف حكمه عن صورة الضرر الآتية، لكنّه ﷺ في المناسك أطلق القول بأنّه مع شدّة حاجته إلى الزواج لم يكن مستطيعاً، فلاحظ.

٣. لحرمة الاضرار بالنفس فيجب الصرف في الزواج لدفع الضرر عن نفسه، ومعه يسقط عن الاستطاعة فإنّ المانع الشرعيّ كالخارجيّ في المنع عن تحقّق الاستطاعة، ويقتضيه إطلاق العذر الوارد في نصوص الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ من الوسائل الدالّة على اعتبار انتفائه في الوجوب، والظاهر أنّه لأجلها اشتهر بينهم اشتراط وجوب الحجّ بالقدرة الشرعيّة.

٤. يعني مع تضرّره بتركه.

٥. لعلّ الاشكال ناشٍ من أنّه مع وجود العذر الشرعيّ المانع عن الاستطاعة لا أمر بالحج بل ولا ملاك له أيضاً فلا يجب الخروج مع الرفقة ولا يستقرّ عليه مع تركه، ومن أنّ التكليف الشرعيّ إنّما يصلح عذراً مانعاً عن وجوب الحجّ إذا كان المكلّف عازماً على امتثاله والجري عليه، أمّا مع عدم بنائه عليه فلا يصدق عليه أنّ له شغلاً يعذره الله تعالى فيه -كما ورد التعبير به في النصوص- فلاحظ.

[٣٧٤] س ٦: رجلٌ أوصى له أبوه بستّ عشرة ليرة لزواجه وقبضها وكان له من المال ما لو ضمّ إلى الدراهم المذكورة لكفاه إلى مصرف الحجّ، فهل يجب عليه الحجّ أو لا؟

ج: لو عيّن الموصي أن يصرف ما أوصى به في الزواج لم يجز صرفه في غيره ولا تحصل به الاستطاعة، ولو كان ملّكه تمليكاً مطلقاً وكان غرضه من ذلك أن يكون مصرف الزواج واصلاً إلى ولده المذكور زائداً على نصيبه -كما يتّفق كثيراً فيمن زوّج بعض أولاده في حياته ولم يزوّج الآخر وأراد التسوية بينهم في ذلك- ففي مثل هذا الفرض يجوز صرف المال في كلّ مصرفٍ ويحصل به الاستطاعة، والله العالم.

[٣٧٥] س ٧: امرأةٌ توفّي زوجها وترك أولاداً صغاراً وهي متكفّلةٌ بخدمتهم، فهل يجوز لها أن تتركهم وتمضي للحج أو لا؟

ج: لو كانت مستطيعةً وجب عليها أن تمضي إلى الحجّ وتُعيّن من يتكفّل خدمة أولادها إلى أن ترجع - إن شاء الله تعالى -.

غرّة شعبان ١٣٤٤

إذا ملك داراً يمكنه بيعها وشراء أُخرى بثمنها والحجّ

[٣٧٦] س ٨: رجلٌ يملك داراً لسكناه وحصل راغبٌ فيها لمكانها من داره فبذل له فيها أضعاف قيمتها بحيث يمكنه أن يشتري ببعض الثمن المبذول داراً هي أرفه من داره ويفضل عنده ما يستطيع به الحجّ ذهاباً وإياباً والرجوع إلى كفاية، فهل هو مستطيعٌ أو لا؟

ج: في الصورة المفروضة لا يترك بيع الدار، وإن كان الفتوى بوجوبه لا يخلو عندي من الإشكال[1]، لكنّه قال به جماعةٌ من الأساطين الأعلام[2]، وشبهة الاستطاعة قويّةٌ

---

١. وجه الاشكال أنّ داره الحالية محتاجٌ اليها ولائقةٌ بشأنه ولا زيادة فيها عيناً ليكون الزائد محقّقاً للاستطاعة، وإنّما الزيادة في المالية، فهو ليس مستطيعاً بالفعل وإنّما يصير كذلك إذا باعها، ولا يجب بيعها لأنّه تحصيلٌ للاستطاعة وهو غير واجب، ووجه الوجوب أنّ الزيادة المالية كالعينيّة يصدق معها الاستطاعة ووجدان الزاد والراحلة فعلاً فيجب بيعها والمسير إلى الحج.

٢. حكى في الجواهر وجوب البيع عن التذكرة والدروس والمسالك وغيرها وقوّاه هو كما حكى عن الكركيّ عدم الوجوب.

فلا يُحرم نفسه عمّا أقبل إليه من التوفيق، ثمّ لا يخفى أنّه لو باع داره المذكورة يكون مستطيعاً قطعاً، وإنّما الشبهة والإشكال في كونه مستطيعاً بالفعل بمجرّد بذل المشتري كذلك والاحتياط شديدٌ فلا يترك، والله العالم.

[٣٧٧] س ٩: إذا استطاع في بلده قبل سنين ولم يحجّ ثمّ صادف الميقات بسبب تجارةٍ أو غيرها فقصد أداء الواجب هل تبرأ ذمّته أم لا؟

ج: نعم تبرأ ذمّته عن حجّة الإسلام بذلك، والله العالم.

٢٣ ذي الحجّة ١٣٥١

يجب على الدائن القاطع باستيفاء دينه الاستقراض للحجّ

[٣٧٨] س ١٠: رجلٌ له على الناس ديونٌ لو انضمّت إلى ما عنده من المال لكفته إلى الحجّ ولكنّه لا يمكنه فعلاً استيفاؤها جميعاً، نعم يمكنه أن يستوفيها بعد رجوعه من الحجّ، فهل يجب عليه الاستقراض بمقدار تلك الديون يحجّ بها وإذا يرجع يفي ذلك القرض بما يقبضه ممّا له على الناس من الديون أو لا؟

ج: لو كان قاطعاً بأنّه يستوفي الديون بعد رجوعه ولا يقع تلفٌ ولا إعسارٌ وجب الاستقراض لو أمكن بسهولةٍ - على الأقوى -[1]، والله العالم.

[٣٧٩] س ١١: رجلٌ أكثر ما يملكه غير موجودٍ عنده قد أعطاه للناس قرضاً وما عنده الآن لا يكفيه للحجّ، وقد حصل له مَن يقرضه ما يكفيه، فهل يجب عليه المبادرة في هذه السنة؟

ج: لو كانت هذه السنة أوّل زمان استطاعته ولم يكن مستطيعاً قبلها وكان ما تحت

---

١. مقتضى إطلاق عبارته ﷺ في تعليقته على المسألة ١٦ من مسائل الاستطاعة من العروة أنّ القدرة على الاستقراض في جميع صوره من قبيل القدرة على تحصيل الاستطاعة فلا يجب، ونحوه إطلاق عبارته هنا في المسألة الآتية، والظاهر أنّ ما في هذه المسألة استثناءٌ لصورة خاصّة وهي ما إذا كان الدائن قاطعاً باستيفاء دَينه بعد الرجوع وكان متمكّناً من الاستقراض بسهولةٍ، وكأنّ وجهه كونه بمنزلة تبديل ما يستوفيه من المدين بعد الرجوع بما يستقرضه الآن بسهولة نظير تبديل ما يملكه من الأعيان الزائدة بالأثمان ببيعها فإنّه ليس من تحصيل الاستطاعة بل الاستطاعة فعليةٌ، فتأمّل.

يده من النقود لا يكفيه لسفره ولا يمكنه تحصيل ما تحت أيدي الناس من أمواله الحالّة بلاكلفةٍ ومؤنةٍ لم يجب عليه الاقتراض، أمّا لو استطاع في بعض السنين السابقة وأخّر المسير عن أوّل عامّ الاستطاعة بلا عذرٍ يوجبه فالظاهر وجوب الاقتراض عليه[1]، والله العالم.

٨ شوّال ١٣٤٥

العبرة في استقراروجوب الحج

[٣٨٠] س ١٣: المستطيع للحج ذمّته مشغولةٌ بحقوق الناس وماله لا يفي إلّا بأحدهما فأيّهما يقدّم؟

ج: لا تتحقّق الاستطاعة إلّا إذا ملك من المال ما يفي - بعد وضع ما يقابل ديونه-[2] راحلته وزاده، والأقوى اشتراط الرجوع إلى الكفاية أيضاً في تحقّقها، فإذا ملك في بعض سني عمره هذا المقدارمن المال من ابتداء خروج الرفقة إلى الموسم[3] -على الأحوط وإن كان الأقوى تحديده بأوان الرجوع[4]- استقرّ عليه وجوب الحجّ ولزمه المسيربأيّ وجهٍ يمكنه، ولا تزاحمه[5] الديون وهو أيضاً لا يزاحم وجوب أداء الدين إذا كان مطالباً به -بمعنى أنّ أحدهما لا يوجب سقوط الآخر-[6]، فإن لم يكن

---

١. إذ لا يشترط في وجوب المسير حينئذٍ سوى القدرة العقلية وهي حاصلةٌ بالقدرة على الاقتراض.

٢. فإنّ هذا مقتضى اعتبار الرجوع إلى الكفاية في تحقّق الاستطاعة فإنّ من شؤونه أن يملك ولو قوةً ما يفي بديونه عند حلولها -كما صرّح به في تعليقته على المسألة ١٧ من مسائل الاستطاعة من العروة -.

٣. الظاهر إرادة زمان الفراغ من الأعمال وهو اليوم الثاني عشر كما صرّح به في المناسك - في آخر المبحث الثاني من المقدّمة - إلّا أنّه جعل التحديد بذلك هناك أقوى، فلاحظ.

٤. كما هو الظاهر من تعليقته على العروة إذ لا تعليق له على المسألة ٨١ من مسائل الاستطاعة منها المصرّحة بأنّ الأقوى تحقّق الاستقرار ببقاء الاستطاعة إلى زمانٍ يمكن فيه العود إلى وطنه، ووجهه -ظاهراً- أنّ المستفاد من أدلّة الاستطاعة اعتبارها ذهاباً وإياباً.

٥. يعني وجوب الحجّ المستقرّ.

٦. يعني ليس المقام من باب التزاحم الحقيقيّ بحيث يسقط التكليف بغير الأهمّ أو بغير المختار من المتساويين في الأهمّيّة رأساً بل هو باقٍ يجب امتثاله بعد ذلك لدى القدرة - حسبما سيُذكر -.

مطالباً به فعلاً أو أمكنه ترضية الدّيّان والمسير إلى الحجّ لزمه[١] وإلّا[٢] قدّم الدين[٣] واستسعى في ما يتمكّن به من المسير إلى الحجّ.

ولو لم يملك في شيءٍ من سنوات عمره ذلك المقدار من المال الوافي - بعد وضع ما يقابل ديونه - بحصول الاستطاعة لم يجب عليه الحجّ أصلاً.

مسائل متفرّقة

[٣٨١] س ١٣: رجلٌ مديونٌ ما ينوف على مائة وعشرين ليرة، وعنده دارٌ وأراضٍ تسوى مائتين وتسعين ليرة، وهو يعول بستة أنفس بحيث يصرف عليهم من حاصل تلك الأراضي، فهل يجب عليه الحجّ مع إمكانه أن يرهن قطعةً من تلك الأراضي بمقدار ما يفي بمصرف الحجّ علاوةً على وفاء دينه؟

ج: يتوقّف حصول الاستطاعة ووجوب حجّة الإسلام على الرجوع إلى الكفاية -على الأقوى-، والمدار في ذلك على أن يكون عند رجوعه من الحجّ واجداً لما يقوم به وارداته بمؤنة نفسه ومؤنة من يعول به ولو بأن يكون ذا ضيعةٍ أو وجاهةٍ واعتبارٍ يدفع إليه الناس أموالهم بعنوان المضاربة ليتّجر بها بحصّةٍ من الربح ونحو ذلك، ولو لم يكن لهذا الرجل شيءٌ من ذلك ولم يملك سوى تلك الدار والأراضي فإن كان بحيث لو باع من الأراضي قدر ما يكفيه لسفره للحجّ ذهاباً وإياباً يبقى له قدر ما

---

١. لفوريّة وجوب الحجّ.

٢. يعني إن كان الدين مطالباً به ولم يرض الدائن بالتأخير قدّمه على الحجّ من دون إيجابه سقوط الحجّ رأساً بل عليه السعي لتحصيل ما يتمكّن به منه.

٣. لأهمّيّة حقّ الناس من حقّ الله تعالى، وقد بنى ﷺ عليه حسبما يظهر من تعليقته في المسألة ١٧ من مسائل الاستطاعة من العروة حيث قوّى فيها تقديم الدين المطالب وردّ على ما في المتن - من منع الأهمّيّة والاستشهاد عليه بوجوب توزيع المال عليهما بعد الموت - حيث بيّن ﷺ وجه الفرق بين حالتي الحياة والممات، فراجعها.

تكفيه وارداته لمؤنته السنوية على الوجه اللائق به وبزيّه[١] كان مستطيعاً ويجب عليه الحجّ، وإلّا فلا - على الأقوى -، والله العالم.

١٩ شوّال ١٣٤٨

[٣٨٣] س ١٤: بعد السلام عليكم وتقبيل أياديكم الطاهرة، سيّدي أرجو من سيادتكم أن تفيدوني عن هذه المسائل الآتية ولكم جزيل الأجر والثواب:

المسألة الأُولى: إنّ عليّ ديوناً قديمة من قبل عشرين سنة لم أقدر على وفائها إلى الآن إذ لم أدر أصحاب الديون أمواتٌ أم أحياء ولا أحد منهم يطالبني بهذه الديون، وقد يسّر المولى قيمة نفقةٍ إلى حجّ بيت الله الحرام هل يجوز أن أُسافر إلى الحجّ وعليّ هذه الديون وأنا ناوٍ على وفائها بعد رجوعي إذا رجعت سالماً وإنّ ما رجعت أُوصي لهم بهذه الديون؟

المسألة الثانية: لي عند فقراء السادة حقوقٌ هل يجوز احتسابها عليهم من الخمس؟

الثالثة: لي ولدٌ قد أعانني وأعطاني قروشاً لأجل السفر إلى الحجّ هل عليها خمس؟

الرابعة: لي حقوقٌ عند الناس معدومة هل يجوز أحسبها عليهم ردّ مظالم؟ أفيدوني أدام الله ظلّكم.

ج: بعد السلام عليك، أمّا الديون التي على جنابك من قبل مدّة ولم تتمكّن من أدائها إلى هذا الوقت يلزمك الفحص عن أربابها وإيصال ما يطلبه كلّ واحدٍ منهم إلى نفسه، ولو كان ميّتاً فإلى وارثه، ولا يجوز التسامح في الفحص عنهم، وعدمُ مطالبة كلّ واحدٍ منهم بما يطلبه منك لا يوجب سقوط تكليفك بالفحص عنه، ولو كنت تحتمل أنّه أبرأ ذمّتك بعضهم أو كلّهم يلزمك الفحص عن ذلك[٢].

ثمّ إنّ ما تيسّر لك من نفقة المسير إلى الحجّ لو كان قد ملكته وحصلت به الاستطاعة

---

١. وكذلك يبقى له ما يفي به ديونه.

٢ فإنّ الأصل عدم الابراء.

لك ولم تكن مستطيعاً من قبل ففي هذه الصورة يتوقّف تماميّة استطاعتك على التمكّن من أداء ما في ذمّتك من الديون مطلقاً[١]، ولو بُذل لك هذه الدراهم لتحجّ بها يجب عليك المسير ولو مع عدم تمكّنك من أداء ديونك[٢]، ولو كنت مستطيعاً من سالف الزمان ثمّ ذهبت استطاعتك وجب عليك المسير متى تيسّر لك وليست الديون التي لا يطالَب بها مانعةً من وجوبه، وعلى تقدير وجوب المسير عليك بأحد هذه الوجوه فلو لم يتبيّن لك أرباب هذه الديون إلى آخر زمانٍ يجب فيه المسير فلا بأس بأن توصي إلى من تثق به بأدائها وتمضي إلى الحجّ ناوياً أداءها عند رجوعك - إن شاء الله تعالى -.

أمّا ما لك من الديون على فقراء السادة فلا بأس بأن تحسبها عليهم ممّا عليك من حقّ السادة لا من حقّ الإمام -أرواحنا له الفداء-.

أمّا احتساب ما لك من الديون على الناس من طرف المظالم فأنت مأذونٌ منّا في دفع ما عليك من المظالم إلى من تطلب منه وهو يردّه عليك من طرف دينك عليه[٣]. وأمّا ما دفعه إليك ولدك إعانةً لك في المسير إلى الحجّ فلا يجب عليك الخمس فيه[٤]، والله العالم.

٩ رجب ١٣٥٠

[٣٨٣] س ١٥: شخصٌ مديونٌ لصديقٍ له وهذا الصديق يسامحه في التأخير وللمديون مقدارٌ من المال بحيث يمكنه الذهاب إلى الحجّ لكنّه لو وفى دينه المزبور لا يبقى بيده شيء وإذا ذهب إلى الحجّ فعند المجيء، يمكنه وفاء دينه

---

١. مرّ وجهه في المسألة ١٢.

٢. فإنّ مقتضى إطلاق نصوص الحجّ البذليّ أنّه لا يعتبر في وجوبه سوى بذل مقدار ما يحجّ به.

٣. تقدّم في المسألة ٤٧ من مسائل الخمس إشكاله ﷺ في جواز احتساب الدين من المظالم وأنّ الأحوط الدفع والردّ.

٤. وإن مضت عليه سنة، لبنائه ﷺ على عدم وجوب الخمس في عطيّة الوالدين ونحوهما ممّن يترقّب صلته، ولا في الهدايا اليسيرة، راجع المسألة ٤٣ من مسائل الخمس المتقدّمة.

تدريجاً فهل يجب عليه الحجّ أو لا؟

ج: لو كان مالكاً للأراضي الزراعية ونحوها ممّا يحصل منه تدريجاً ما يفي بأداء دينه عند مطالبة الدّيّان به فالظاهر كفاية ذلك في تحقّق الاستطاعة ووجوب حجّة الإسلام عليه[١]، والله العالم.

حكم تفويت الاستطاعة

[٣٨٤] س ١٦: رجلٌ ظنّ قبل وقت خروج الرفقة بمدّةٍ أنّ عنده ما يكفيه للحج وأراد الفرار من ذلك فصرف بعض ماله في تعمير غرفةٍ مثلاً في داره وبعض الزيادات بانياً على أنّ ذلك جائزٌ إلى أن حصل له الظن بأنّ ما بقي عنده لا يكفيه للحج، فهل يكون مشغول الذمّة بالحج أم لا؟

ج: ظاهر كلمات جملةٍ من الأساطين[٢] هو أنّه يجوز تفويت الاستطاعة قبل أوان خروج الرفقة خصوصاً إذا كان قبل أشهر الحج[٣]، بل ادّعى القطع به في الجواهر[٤]، وهو و إن كان قويّاً بحسب القواعد[٥] لكنّ لي فيه تأمّلاً وتزلزلاً، فليرجع إلى غيري.

---

١. قد عرفت وجهه.

٢. حكي ذلك عن المنتهى والتذكرة والدروس ومجمع البرهان والمدارك وكشف اللثام والذخيرة وغيرها.

٣. أمّا بعد هلال شوّال أو أوان خروج الرفقة - ولو كان قبل الهلال - فلا يجوز، أمّا في الأوّل فلفعليّة التكليف بالحجّ بدخول وقته فيجب عليه الذهاب إلى الحجّ ولا يجوز تعجيز نفسه عنه بتفويت الاستطاعة، وأمّا الثاني فلأنّ التكليف و إن لم يكن فعليّاً إلّا أنّه باستطاعته وقدرته على الخروج فعلاً أصبح قادراً على امتثال التكليف في ظرفه ولابدّ من حفظ قدرته هذه وعدم تعجيز نفسه عن الواجب في وقته -كما تقتضيه القاعدة في المقدّمات المفوّتة طبقاً لما حقّقناه في بابها - لأنّه امتناعٌ بالاختيار وهو لا ينافي الاختيار، ويستفاد ذلك أيضاً من آية الاستطاعة والنصوص الآتية.

٤. قال: فيه (١٧: ٢٦١) «ولا يخفى أنّ تحريم صرف المال في النكاح إنّما يتحقّق مع توجّه الخطاب بالحج وتوقّفه على المال، فلو صرف فيه قبل سير الوفد الذي يجب الخروج معه أو أمكنه الحجّ بدونه انتفى التحريم قطعاً».

٥. فإنّ مقتضاها جواز تفويت الاستطاعة قبل هلال شوّال وقبل أوان خروج الرفقة، إذ لا تكليف بالحجّ فعلاً ولا بحفظ قدرته عليه بالخروج فعلاً إلّا إذا استفيد من الأدلّة وجوب حفظ القدرة حينئذٍ إلى أن يحلّ وقت

حكم الخادم إذا حجّ مع مخدومه

[٣٨٥] س ١٧: شخصٌ سافر للحج ولكن كان محتاجاً لأخذ خادمٍ معه يخدمه في الطريق وقرّر له شهريةً خاصة مع مصارف الطريق من الأكل ونحوه، وقد حجّ معه ذلك الخادم وأدّى جميع مناسك الحجّ، فلو أنّ ذلك الخادم استطاع بعد ذلك فهل يجب عليه الحجّ ثانياً أم تكفيه الحجّة السابقة التي أدّاها مع أربابه؟

ج: لو بذل الزاد والراحلة للخادم أوّلاً مع نفقة عياله إلى أوان الرجوع والتزم بذلك في ضمن عقدٍ لازم[1] ثمّ استأجره بعد ذلك للخدمة[2] كان حجّ الخادم حينئذٍ حجّة الإسلام، ولو استطاع بعد ذلك لا يلزمه أن يحجّ ثانياً بعد الاستطاعة ويجزيه الحجّة السابقة، ولو لم يكن مسير الخادم معه بهذه الكيفيّة وكان مصرف الطريق قد التزم

الخروج، ويمكن دعوى استفادته من إطلاق الآية الشريفة ومثل صحيحة الحلبي «إذا قدر الرجل على ما يحجّ له ثمّ دفع ذلك وليس له شغلٌ يعذره به فقد ترك شريعةً من شرائع الإسلام» وصحيحة ذريح «من مات ولم يحجّ حجّة الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجةٌ تجحف به أو مرضٌ لا يطيق فيه الحجّ أو سلطانٌ يمنعه فليمت يهودياً ونصرانياً» (الباب ٦ و ٧ من أبواب وجوب الحجّ من الوسائل) بدعوى أنّه يصدق على من استطاع أوائل السنة أنّه استطاع وقدر على ما يحجّ به فعليه الذهاب إلى الحجّ في أوانه إذا لم يكن به شغلٌ يُعذره أو مانعٌ يمنعه.

١. فإنّ مجرّد بذله الذي هو - في المورد - تعهّدٌ منه بزاد الخادم وراحلته مع نفقة عياله إلى الرجوع ووعدٌ به لا يكفي في وجوب الحجّ على المبذول له ما لم يكن الباذل مُلزَماً به بنذرٍ أو شرطٍ ضمن عقدٍ لازم بحيث لا يمكنه الرجوع عنه كما صرّح ﷺ به في المناسك، وصرّح فيه أيضاً بأنّه بدون ذلك يشكل الحكم إلّا إذا كان الباذل ممّن يوثق بتعهّده - كما أشار ﷺ إليه في المسألة الآتية -، والوجه فيه أنّ تعهّده إذا كان وعداً مجرّداً غير واجب الوفاء شرعاً فلا اعتبار به ولا يترتّب عليه أثرٌ شرعاً بل ولا عند العقلاء فيشكل كفايته في وجوب الحجّ على الموعود ما لم يثبت عنده وفاؤه بوعده بيقينٍ أو اطمئنان.

٢. لا يخفى أنّه لا يراد بالعطف بـ«ثمّ» توقّف كون حج الخادم حجّة الاسلام على تأخّر الاستيجار المذكور عن البذل، ضرورة أنّه لا فرق في ذلك بين تقدّمه عليه وتأخّره عنه، بل المراد أن لا تكون مصارف الطريق اليوميّة أُجرةً لخدمته لما ستعرف من أنّها لا تكفي في استطاعته الفعليّة، بل تكون مبذولةً له ليصبح مستطيعاً بالبذل، ومعه لا بأس باستيجاره للخدمة بأُجرةٍ شهريةٍ قبل البذل أو بعده.

به المستأجر المذكور في مقابل خدمته[1] لا يكون حجّه حينئذٍ حجّة الإسلام، ولو استطاع بعد ذلك يلزمه الإتيان بها، والله العالم.

٩ ذي القعدة ١٣٥١

حكم المديون إذا بذل له نفقة الحجّ

[٣٨٦] س ١٨: شخصٌ كاسبٌ وهو مديونٌ لأُناس وقد بذل له بعض أصحابه الزاد والراحلة ليحجّ معهم، هل لدیّانه إلزامه بعدم الرواح إلى الحجّ بدعوى إلزامه بالتكسّب ليفي ديونهم؟

ج: يقوى وجوب قبوله لما بذلوه له في المضيّ معهم إلى الحجّ مع وثوقه واطمئنانه بعدم عدولهم (يعني الباذلين) عنه إلى الرجوع إلى محلّه، والأقوى عدم تسلّط ديّانه على منعه عن قبول هذا البذل ومضيّه إلى الحجّ[2]، والله العالم.

١٩ شوّال ١٣٥٣

إذا مات الباذل فهل للمبذول له الصرف من ماله إلى رجوعه

[٣٨٧] س ١٩: رجلٌ تبرّع لأخيه الأصغر منه وأخذه معه للحج وفي أثناء الذهاب توفّي المتبرّع وبقي أخوه فصرف ما يكفيه لبقية ذهابه وإيابه من أموال أخيه المتوفّى

---

١. فيكون من قبيل الكسوب الذي يشتغل في الطريق ويأخذ الأُجرة يوميّاً، وهذا لا يكفي في وجوب حجة الاسلام عليه لعدم استطاعته الفعليّة إذ ليس له الزاد والراحلة فعلاً بل قادرٌ على تحصيلهما تدريجاً بالخدمة، فهو من تحصيل الاستطاعة غير الواجب، وأمّا الأُجرة المقرّرة له مضافةً إلى مصارف الطريق فهي وإن ملكها من الأوّل إلّا أنّها وحدها لا تفي بمصارف حجّه - حسب الفرض -.

٢. لعدم إناطة وجوب الحجّ البذليّ في نصوصه إلّا بعرض ما يحجّ به وإطلاقه يشمل ما إذا كان المبذول له مديناً بجميع صوره حتّى لو كان ديناً مطالباً به وأمكنه الأداء تدريجاً بكسبٍ ونحوه فضلاً عمّا سواه، كما أنّ إطلاق كلمات الأصحاب عدم مانعية الدَين عن الوجوب بالبذل يقتضي ذلك، وقد صرّح بهذا التعميم في مناسكه بقوله «نعم في الاستطاعة البذليّة لا يشترط ذلك (يعني التمكّن من وفاء الدين) وإن كان حالّاً مطالباً به ويمكنه الأداء تدريجاً مع عدم المسافرة فضلاً عمّا عدا ذلك على الأقوى»، وإذ وجب عليه الحجّ حتّى في الصورة المزبورة فلا حقّ لدیّانه في منعه عن المسير إلى الحجّ وإلزامه بالتكسّب لأداء ديونهم لا سيّما على القول بعدم وجوب الاكتساب على المدين المعسر المطالب.

بدعوى أنّ أخاه أذن له قبل وفاته، فهل يسمع منه ذلك بمجرّد الدعوى أو لابدّ من إثباتها عند الحاكم الشرعيّ الجامع للشرائط؟ وعلى تقدير لزوم الاثبات ولم يثبت فهل يكون الأخ ملزَماً بأداء مقدار ما صرفه للوصيّ والورثة أو لا؟

ج: الأقوى في حكم المسألة هو أنّه لو مات الباذل قبل الإحرام[1] فإن أذن للمبذول له أن يتمّ حجّه ويصرف من ماله إلى رجوعه كان ذلك وصيةً منه بذلك المقدار ويخرج من ثلثه، وإلّا فليس للمبذول له أن يُتمّ حجّه من مال الباذل، لكنّ مصرف رجوعه من ذلك المحلّ (يعني محلّ موت الباذل) إلى وطنه يلزم الباذل[2] ويخرج من صلب ماله - على الأقوى -[3]، وكذلك الحال لو رجع الباذل عن بذله في أثناء الطريق أو عرضه الجنون ونحو ذلك، ونحن في رسالة مناسك الحجّ وإن تأمّلنا[4] في وجوب مصرف الرجوع على الباذل لو رجع عن بذله أو خرج عن أهليّة التصرّف بموتٍ ونحوه ولكنّه الأقوى، وعلى هذا فالقدر الذي يقع فيه الإشكال في هذه المسألة المسؤول عنها هو المقدار الذي صرفه الأخ بعد موت أخيه في ذهابه إلى محلّ وفاة أخيه[5]، وأمّا مصرف الرجوع من ذلك المحلّ إلى أهله فهذا محسوبٌ

---

١. يعني إحرام المبذول له، والظاهر أنّه هو مورد السؤال ولأجله لم يتعرّض ﷺ لصورة موته بعد إحرام المبذول له.

٢. لأنّه الذي بذله تسبّب في تحمّل المبذول له هذه الخسارة وإيرادها عليه فيضمنها له بقاعدة التسبيب، فانّ كلّاً من الذهاب والاياب وإن وقع باختياره إلّا أنّه مقهورٌ فيهما، أمّا الأوّل فبقهرٍ شرعيّ إذ وجب عليه بالبذل الذهاب إلى الحجّ، وأمّا الثاني فبقهرٍ خارجيّ لاضطراره عادةً إلى العود إلى وطنه، ومنشأ الجميع بذل الباذل. وأمّا قاعدة الغرور فيشكل جريانها في المقام بناءً على اختصاصها بصورة قصد الغارّ إيقاع المغرور في خلاف الواقع.

٣. لتحقّق سبب الضمان وهو البذل بفعله قبل موته فثبت في ذمّته وكان كالدَين ونحوه من الواجبات الماليّة التي تخرج من أصل التركة.

٤. قال ﷺ فيها «نعم لزوم مؤنة الرجوع إلى أهله على الباذل أو من ماله (يعني المبذول له) في كلتا الصورتين (وهما الرجوع عن البذل بعد الاحرام والموت بعده) لا يخلو عن الإشكال».

٥. يعني في ذهابه إلى الحجّ والاتيان بمناسكه والرجوع منه إلى محلّ وفاة أخيه.

شرعاً على تركة المتوفّى على كلّ حال، و ذلك المقدار الذي فيه الإشكال لو ثبت أنّ المتوفّى أوصاه بذلك فهو و إلّا يلزمه ردّ ذلك المقدار إلى الوصيّ والورثة، والله العالم.

٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٦

المخالف إذا ترك طواف النساء ثمّ استبصر

[٣٨٨] س ٣٠: شخصٌ كان من العامّة وقد حجّ بحجّهم ثمّ بعد مدّة خمس عشرة سنة استبصر فما تكليفه من جهة طواف النساء؟ فهل يجب عليه أن يعود فيطوف بنفسه أو يكفي أن يستنيب شخصاً يطوف عنه أو لا يجب عليه شيءٌ من ذلك؟

ج: الأقوى سقوط التكليف بحجّة الاسلام عنه والاجتزاء بما أتى به على مذهبهم[1] و إن كان الأولى أن يطوف طواف النساء بنفسه لو تيسّر له الرجوع إلى مكّة المعظّمة بلا مشقّةٍ عليه، ولو شقّ عليه الرجوع بنفسه يكفيه الاستنابة في رعاية الاحتياط المذكور و إن كان الأقوى عدم لزومه، والله العالم.

٦ ذي الحجّة ١٣٤٩

---

١. لما هو المشهور شهرةً عظيمة ودلّت عليه النصوص المعتبرة وغيرها (الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة من الوسائل) من أنّه لا يجب على المخالف بعد استبصاره إعادة ما أتى به من العبادة على طبق مذهبه إلّا الزكاة لأنّه وضعها في غير موضعها، فإنّ إطلاقها يشمل مورد الكلام فإذا حجّ من دون طواف النساء -كما هو مذهبهم- أجزأه وليس عليه تداركه بعد استبصاره.

الفصل الثاني: نيابة الحجّ

وظيفة المستطيع مالاً غير المستطيع بدناً

[٣٨٩] س ٣١: امرأةٌ قارن تمكّنها من الزاد والراحلة مرضاً لا تتمكّن معه من المسير إلى الحجّ حتّى ماتت فهل تجب النيابة عنها أو لا؟

ج: لو كانت آيسةً من البرء عند حصول مرضها وجبت عليها الاستنابة حتّى في أوّل عامّ استطاعتها المالية، ولو لم تستنب حتّى ماتت فإن تأخّر موتها عن اليوم الثاني عشر من ذي الحجّة فلا يترك الاحتياط بالاستنابة عنها من الميقات، لكن لو كان في الورثة قصيرٌ فالأحوط أن يحتسب كبار الورثة أُجرة النيابة على أنفسهم، والله العالم.
٢٢ رجب ١٣٤٨

حكم من آجر نفسه للحجّ البلدي والخدمة في الطريق

[٣٩٠] س ٣٢: رجلٌ آجر نفسه لنيابة الحجّ عن غيره وبعد العقد وقبض الأُجرة آجر نفسه للخدمة عكاماً مثلاً أو غيره، فهل يصحّ عمله النيابي إذا أدّى جميع مناسك الحجّ وتبرأ ذمّة المنوب عنه ولو فعل محرّماً على تقدير أنّه ليس له أن يؤجر نفسه للخدمة بعد أن آجر نفسه لنيابة الحجّ أم أنّ ذمّة المنوب عنه لا تبرأ بذلك؟ أفتونا مأجورين.

ج: لم لو يكن النائب المذكور حين آجر نفسه للحجّ البلدي مُلزماً شرعاً بالرواح إلى مكة المعظمة عكاماً أو غيره صحّ عقد إجارته الأُولى للحجّ البلدي ويصحّ حجّه ويستحقّ الأُجرة - حسبما شرطاه في عقد الإجارة - وتصحّ إجارته الثانية أيضاً لو آجر نفسه لمحض الخدمة، نعم لو انعكس الأمر وكان قد آجر نفسه أوّلاً للخدمة من النجف الأشرف مثلاً إلى مكّة فلا يصحّ أن يؤجر نفسه ثانياً للحجّ النيابي البلدي، لكن لو آجر نفسه في هذه الصورة للحجّ الميقاتي فالظاهر الصحّة ويصحّ حجّه وتبرأ منه ذمّة المنوب عنه على كلّ تقدير، والله العالم.

١١ شوّال ١٣٤٨

حكم النيابة عن المخالف والناصب

[٣٩١] س ٣٣: لو كان رجلٌ سنّيٌّ أوصى إلى الورثة أنّي إذا متُّ سلّموا ألفي روپيّة إلى رجلٍ من أبناء الشيعة يحجّ عنّي حجّة الاسلام أو غيرها وبعد مماته سلّموا الورثة إلى سيّدٍ من أهل العلم من أبناء الشيعة فحجّ عنه فالخبر الوارد عن الصادق عليه السلام المذكور في ما يلحق الميّت بعد الموت صرّح بالجواز وأنّه يخفّف عنه ما هو فيه، فما رأيكم في هذه المسألة؟

ج: لا يخفى أنّ الرواية الدالّة على ذلك هي عن الكاظم عليه السلام[1]، وأقصى ما تدلّ عليه هو أنّه لو جعل حجّته أو عمرته أو بعض طوافه للميّت على سبيل الإهداء إليه ينفع الميّت ويخفّف عنه وإن كان ناصباً، ولا دلالة بل لا إشعار فيها بجواز النيابة عنه، والرواية المعتبرة[2] التي عن الصادق عليه السلام تدلّ على عدم جواز النيابة عن الناصب إلاّ أن يكون أب النائب، وقد عمل بها معظم الأصحاب على خلافٍ في ما إذا كان من

---

١. أوردها في الوسائل في الباب ٢٥ من أبواب النيابة في الحجّ، الحديث ٥.

٢. هي صحيحة وهب بن عبد ربّه المرويّة في الباب ٢٠ من الأبواب المذكورة، الحديث ١.

ينوب عنه أب النائب، وما عليه المعظم -وهو عدم الجواز إمّا مطلقاً أو في ما عدا الأب- هو الصحيح، والله العالم.

٢٦ شعبان ١٣٥٠

مسائل في نيابة الحجّ

[٣٩٢] س ٢٤: رجلٌ استناب آخر أن يحجّ عن ميّتٍ في سنةٍ معيّنة غير أنّ العقد كان مطلقاً ثمّ منع الأجير من الحجّ في تلك السنة لعارضٍ من العوارض واستمرّ العارض إلى السنة الثانية ثمّ حجّ في الثالثة بدون أن يجدّد العقد مع المستنيب وبدون درايةٍ منه، فهل تجزي هذه النيابة مع عدم إجازة المستنيب لها أم لا تجزي؟

ج: يجزي الحجّ الذي أتى به النائب المذكور عن الميّت على كلّ حال، وإنّما الإشكال في استحقاقه للأُجرة وعدمه، ولو كان العقد مطلقاً ولم يكن في البين ما يوجب التقييد بتلك السنة فالظاهر استحقاقه لها، والله العالم.

٢١ ذي الحجّة ١٣٥١

[٣٩٣] س ٢٥: ولدٌ مميّزٌ راهق البلوغ فهل لهذا الولد أن يحجّ عن جدّه مع وجود أبي الولد المستطيع أو لا؟

ج: يشترط بلوغ النائب ولا يجوز نيابة غيره - وإن كان مراهقاً - ولا تبرأ به ذمّة المنوب عنه، والله العالم.

[٣٩٤] س ٢٦: الحجّة البلديّة إذا كان إخراجها من بلد الوصيّ هل يجزي نيّة النائب من بلد الوصيّ أم لابدّ من ذهابه إلى بلد المتوفّى ونيّة الاستنابة من هناك؟

ج: العبرة في الحجّ البلدي بأن ينوي النائب من بلد الموت وإن كان غير وطنه ولا عبرة بوطنه لو اتّفق موته في غيره، وأمّا بلد الوصيّ فهو بمعزلٍ على ذلك إلّا إذا كان هو بلد موت المنوب عنه، والله العالم.

٩ رمضان ١٣٥٣

[٣٩٥] س ٢٧: شخصٌ وصيٌّ عن ميّتٍ وقد استأجر له نائباً عن الحجّ ولكن لأجل

الاحتياط يريد أن يستأجر شخصاً آخر لصلاة الطواف لأجل احتماله عدم صحّة قراءة النائب الذي استأجره، ثمّ إنّ هذا الشخص الذي يستأجره لصلاة الطواف هو أيضاً أجيرٌ لشخصٍ آخر عن ميّتٍ آخر؟

ج: الأولى أن يكون استيجار النائب للصلاة موكولاً إلى من استأجره للحجّ وهو يستأجر النائب للصلاة عند فراغه عن طواف العمرة وطواف الزيارة وطواف النساء، بل الأحوط ذلك من دون فرقٍ بين أن يستأجره أصيلاً أو وكيلاً، وكون الأجير للصلاة أجيراً للحجّ عن ميّتٍ آخر لا بأس به على أيّ حال، والله العالم.

الفصل الثالث: المواقيت و تروك الاحرام

موضع الإحرام لمن يحجّ عن طريق البحر

[٣٩٦] س ٣٨: من يقصد حجّ بيت الله الحرام عن طريق قناة السويس إلى جدّة حيث لا يعرف في البحر نقطة المحاذاة الشرعيّة لرابغ كي يجب الاحرام من هذه النقطة غيرأنّ ربّان الباخرة قد اعتاد أن يخبرالحجّاج قبل الوصول إلى جدّة باثنتي عشرة ساعة أنّ الباخرة الآن محاذيةٌ لرابغ والفرض أنّ هذا لا يعرف معنى المحاذاة الشرعيّة كي يؤخذ بإعلامه، وقد اعتدنا نحن حجّاج جبل عامل أن نحرم بسبب النذرقبل إعلام ربّان الباخرة بمدّة ولكن إحرامنا مع ذلك في البحر يستلزم عسراً شديداً من حيث عدم التمكّن من الطهارة ومن حيث الابتلاء بالاستظلال وتعدّده لأنّا كثيراً ما نضطرّإلى مغادرة أماكننا المظلّلة إلى سطح السفينة العامّ الظلّ ثمّ نرجع إلى أماكننا وهكذا حتّى ليتظلّل الواحد منّا أكثرمن عشرين مرّة قبل الوصول إلى جدّة فاذا وجب علينا الفدية لكلّ مرّةٍ كان العسرأشدّ، فهل يجوز لنا أن نؤخّرالاحرام إلى جدّة فنحرم منها بالنذرثمّ نجدّد النيّة في حدّة أو لا يجوز؟

ج: بلغنا أنّ قيّم السفينة يخبر في ذلك البحر بمحاذاة السفينة - عند توجّهها إلى جدّة- لبعض المواقيت، لكن لم يتبيّن لنا أنّ المحاذاة المعتبرة في الشريعة هل

تتحقّق في ذلك البحر أو أنّ إخبارهم بالمحاذاة هناك كإخبارهم بها في بحر الهند بين قمران وجدّة وقد تبيّن أنّها غير المحاذاة المعتبرة في الشريعة، وكيف كان فهذا الذي استقرّ عليه عمل إخواننا العامليّين -من الإحرام بالنذر قبل الوصول إلى محلّ المحاذاة المخبر بها- هو الأحوط ولا يسعنا الرخصة في تركه وتأخير الاحرام إلى جدّة -حذوما صدر منّا لمن يتوجّه من بحر الهند- لما في البين من الفرق[1]. ثمّ لا يخفى أنّ رابغ لم يذكر اسماً لشيءٍ من المواقيت والذي بلغنا هو محاذاة الباخرة في ذلك البحر لقرن المنازل[2]، فلعلّ أن يكون الإخبار بالمحاذاة لرابغ من مجرّد التسمية والتعبير عن قرن المنازل أو عن ميقاتٍ آخر برابغ، والله العالم.

غرّة شعبان ١٣٥٤

[٣٩٧] س٣٩: من أحرم من جدّة ولم يتمكّن من تجديد الاحرام في جدّة فهل إحرامه صحيح أو لا؟ وهل الاحرام من جدّة بطريق المحاذاة أم بطريق النذر؟

ج: لو كان طريقه من بحر الهند فإحرامه في جدّة يصحّ بالنذر لا بالمحاذاة ويجزيه التلبية في حدّة[3] ولو كان طريقه من السويس فالموضع الذي يخبر به قيّم السفينة قبل الوصول إلى جدّة بمحاذاته لبعض المواقيت وإن لم يتبيّن لنا إلى الآن أنّه من المحاذاة المعتبرة في الشريعة أم لا لكن لا يسعنا الرخصة في تأخير الاحرام إلى جدّة -حذو ما رخّصنا فيه لمن كان طريقه من بحر الهند- لما في البين من الفرق، لكن لو أخّره وأحرم بالنذر في جدّة وجدّده أو جدّد التلبية في حدّة يصحّ إحرامه، والله العالم.

---

١. وهو احتمال تحقّق المحاذاة الشرعيّة في موضع الإخبار بها لمن يتوجّه من شمال البحر وعدم احتماله لمن يتوجّه من جنوبه.

٢. الذي يظهر من الخرائط أنّ المحاذي هو الجحفة القريبة من البحر، لا قرن المنازل البعيد عنه والواقع في الشمال الشرقي من مكّة المعظّمة.

٣. باعتبار محاذاتها ليلملم -كما في مناسكه ﷺ-، لكن أفاد فيها أنّه لا يخلو عن شوائب الإشكال وأنّ الأحوط تجديد التلبية عند دخول الحرم أيضاً.

مسائل في تروك الإحرام

[٣٩٨] س ٣٠: هل يجوز للمحرم لبس النعل إذا كانت مخيطة أو كانت مسمورة عوضاً عن الخياطة؟

ج: الظاهر جواز لبس النعل للمحرم مخيطةً كانت أو مسمورة والله العالم.
١٣ ذي القعدة ١٣٥٤

[٣٩٩] س ٣١: هل يجوز لبس القندرة المخيطة التي لا تسترظاهر القدم في حال إحرامه؟

ج: لا يبعد جواز لبس ما لا يسترظاهر لقدم وإن كان الأحوط تركه، والله العالم.

[٤٠٠] س ٣٢: هل يجوز للمحرم السير في السيارة اللوري المسقوفة أو لا؟ وهل حاله حال الباخرة؟

ج: إلحاق السير في السيّارة بحال الوقوف -كما استقربناه في السفن البحرية - في غاية الإشكال بل الأقوى خلافه، ولو اقتضت الضرورة ركوبها ولم يتيسّر رفع المظلّة وجبت الفدية والأحوط تكرارها بتكرّر الأيّام مع اليسار والسعة، والله العالم.

[٤٠١] س ٣٣: هل يجوز للمحرم في حال النوم أن يتغطّى باللحاف توقّياً من البرد وهل يجوز وضع اللحاف على رأسه حال النوم وكذا الحال في كلّ غطاءٍ مخيط؟

ج: هذا أيضاً كسابقه، ولو اقتضته الضرورة وجبت الكفّارة، والأحوط تعدّدها من جهة لبس المخيط وتغطية منابت الشعر والأُذنين، والله العالم.

[٤٠٢] س ٣٤: رجلٌ أحرم في آخر شهر ذي القعدة الحرام من جدّة بالنذر وجدّد إحرامه من حدّة بعمرة التمتع يريد بها حجّ التمتع وبعد دخوله إلى مكّة قضى ما عليه من أفعال العمرة ثمّ اقتضت الحاجة أن خرج من مكّة إلى جدّة ثمّ أنشأ إحراماً آخر بعمرة التمتع وبعد دخوله إلى مكّة أيضاً قضى ما عليه من أفعال العمرة، فهل عمرته صحيحة أو لا؟ وكيف ساغ له الخروج من مكّة وأحرم ثانياً؟

ج: هذه العمرة الثانية التي أتى بها لمّا كان جاهلاً بالحكم ولم يعلم ماذا يفعل فصحّتها مشكلة، لكنّها لا تضرّ بعمرته السابقة وهي صحيحة، والله العالم.
١٨ ربيع الثاني ١٣٤٧

الفصل الرابع: الطواف والسعي وأحكامهما

[٤٠٣] س ٣٥: شخصٌ حجّ وبعد ذلك باثنتي عشرة سنة صلّى ذات يوم بحضور شخصٍ فسمع قراءته وأعلمه بغلطٍ فيها وهذا الشخص يحتمل أنّ هذه الغلطة قديمة من أيّام حجّه، فماذا عليه هل يجب عليه الاعادة لحجّه أو يكفي أن يستنيب لصلاة الطواف؟

ج: لو احتمل احتمالاً عقلائياً أنّ ذلك الغلط قد حدث في قراءته جديداً وكانت قراءته في ذلك الوقت صحيحةً لا يلزمه شيءٌ، ولو كان هذا الاحتمال بعيداً بحسب العادة فالأحوط تدارك صلاة الطواف، ويكفي أن يستنيب من يصلّي عنه خلف المقام لطواف العمرة والزيارة وطواف النساء بهذا الترتيب، والله العالم.

حكم الحائض الخائفة على نفسها من التخلّف

[٤٠٤] س ٣٦: امرأةٌ فاجأها الحيض قبل أداء طواف الحجّ والسعي ثمّ إنّ رفقاءها عزموا على السفر وخافت على نفسها من التأخير مع سعة الوقت معها والتمكّن من التأخير مع حصول الخوف بانقطاعها عن رفقائها، فهل لها الاستيجار على الطواف والسعي أم لا؟

ج: لو كانت تخاف على نفسها لو تخلّفت عن رفقائها فالظاهر جواز الاستنابة لها لطواف الحجّ وطواف النساء وصلاتهما، وتسعى بين الطوافين، وبفراغ نائبها من صلاة طواف النساء تتحلّل عن إحرامها كلّياً، وما تقدّم منّا في جواب بعض الأسئلة من الاحتياط بإعادة الحجّ لركنيّة طواف الحجّ لا يلزم رعايته، والله العالم.

١٣ شوّال ١٣٥٤

[٤٠٥] س ٣٧: رجلٌ كان مريضاً ولم يتمكّن من الطواف والسعي بنفسه فحملوه على آلةٍ تشبه النعش وطافوا به وسعوا، لكن الحاملين يصلان إلى قرب الصفا ثمّ يذهبان إلى قرب المروة ولم يلصقا عقب قدميهما بالصفا ولا أطراف أصابع قدميهما بالمروة، وكلّما طلب منهما إنزاله عند الصفا وعند المروة ليباشر بنفسه ذلك لم يلتفتا وهو لا يتمكّن من النزول قهراً عليهما، فهل صحّ عمله والحال هذه أو لا؟ وعلى الثاني فما يجب عليه؟

ج: لو كان القدر الممكن من استيعاب السعي بين الصفا والمروة راكباً أو محمولاً قد أدركه واستوفاه وانحصر ما فاته بما ذُكر في السؤال من إلصاق عقب القدمين بالصفا وأطراف أصابعهما بالمروة فلا يبعد إجزاؤه، والله العالم.

١٥ ذي القعدة ١٣٥٣

من حجّ وترك طواف النساء

[٤٠٦] س ٣٨: من حجّ ولم يأت بطواف النساء عامداً أو لم تكن الركعتان صحيحتين أو كان مخالفاً ولم يأت بها هل يجب على الزوجة أن تعتزل عن زوجها إن أمكنها أم لا يجب؟ وإن وجب واعتزلت عنه بمقدار عدّة طلاقٍ أو موت هل يجوز بها أن تتزوّج أم لا؟

ج: لو كان الزوج شيعياً وترك طواف النساء فالأحوط لزوجته أن لا تُمكّنه من نفسها مهما أمكنها ذلك إلّا إذا أتى بطواف النساء ولو بالاستنابة، ولو كان الزوج مخالفاً لا يرى

طواف النساء ففي المسألة إشكالٌ، وعلى كلّ حالٍ فلا يجوز لها أن تفارقه وتتزوّج بغيره إلّا إذا طلّقها لا بدون الطلاق في شيءٍ من الأحوال، والله العالم.

٢١ شوّال ١٣٤٨

من طاف في ثياب نجسة ناسياً

[٤٠٧] س ٣٩: شخصٌ كان بدنه مجروحاً فنسي الجرح وأحرم للحج وطاف وسعى وأخذ من شعره وقلّم أظفاره ونزع ثياب الإحرام ولبس الثياب العادية وبعد ذلك تذكّر الجرح وفتّش إحراماته فوجدها ملطّخةً بالدم فاستعار إحرامات من غيره وطاف وسعى، فهل عليه شيءٌ أو لا؟ والهلال لم يثبت عند الجعفرية وبعض الجعفرية ادّعى أنّ بعضهم رآه ولكن لم أسمع أحداً منهم يقول أنا رأيته وتبعنا أبناء العامّة؟

ج: أمّا من جهة النجاسة المفروضة في السؤال فلو أعاد الطواف وصلاته في ثيابٍ طاهرة مع طهارة بدنه ثمّ أعاد السعي والتقصير أيضاً -كما هو ظاهر السؤال- صحّت عمرته ويلزمه الفدية بشاةٍ لكلٍّ من الأخذ من شعره وتقليم أظفاره -على الأحوط-. وأمّا من جهة عدم ثبوت الهلال عند الجعفرية ومتابعة أبناء العامّة في الوقوفين فصحّة حجّه مشكلة، وقد رخّصنا الرجوع إلى الغير في هذه المسألة، والله العالم.

٥ ذي القعدة ١٣٥٠

الفصل الخامس: أحكام الوقوفين

الوقوفان وحكم متابعة العامّة فيهما

[٤٠٨] س ٤٠: لو أنّ الهلال هلال ذي الحجّة ثبت عند أهل الخلاف ولم يثبت عند الامامية فما يكون تكليف الحاجّ الإمامي؟ هل يكفيه أن يبيت في المشعر ويبقى فيه إلى ما بعد الزوال ثمّ بعد هذا يذهب إلى منى؟ نرجو أن تفضّلوا لنا تكليف الحاجّ الإمامي في هذه الصورة على وجهٍ يكون حجّه صحيحاً.

ج: ليُعلم أنّ لكلٍّ من الوقوفين وقتاً اضطرارياً يجزي إدراكه لمن تعذّر عليه إدراكه في الوقت الاختياري، أمّا اضطراري عرفة فهو من مغرب ليلة العيد إلى طلوع الفجر من يومه ويكفي فيه مسمّى الوقوف ولا يعتبر فيه الاستيعاب، وأمّا اضطراري الوقوف بالمشعر فهو ما بين طلوع الشمس من يوم العيد إلى الزوال، فلو أدرك أحد الاختياريين إمّا الوقوف بعرفة من زوال يوم التاسع إلى الغروب أو الوقوف بالمشعر ما بين الطلوعين من يوم العيد صحّ حجّه وإن فاته الآخر، وكذا لو فاته الاختياريان جميعاً لكن أدرك الاضطراريين أو أدرك كلا الوقوفين ليلة العيد كلّاً منهما قدر مسمّى الوقوف، وأظنّ أن يكون إدراك الاضطراريين ميسوراً لكلّ أحد وكذا إدراكهما جميعاً

ليلة النحر، والله العالم.

٢٨ رجب ١٣٥١

[٤٠٩] س ٤١: ما تقولون فيمن حجّ في هذه السنة ووقع الشكّ والخلاف في هلال ذي الحجّة وحجّ على وفق مذهب العامّة إذ لا يمكنه التخلّف عنهم كما هو معلومٌ لدى حضرتكم في هذه السنين، فهل يكون حجّه صحيحاً أو أنّه يجب عليه في العامّ المقبل؟

ج: ليُعلم أوّلاً أنّه لا يجوز تأخير المسير للحجّ باحتمال أن يتّفق ذلك حتّى في أوّل عامّ الاستطاعة وقبل استقرار وجوبه فضلاً عمّا بعده، فقد مضت من استيلاء هؤلاء على الحجاز عدّة سنوات ولم يتّفق ذلك، مضافاً إلى أنّه بلغنا أنّ إدراك الوقوفين الاضطراريين بعد النفر [النحر] والرجوع من منى إلى المشعر الحرام ومنه إلى عرفة بعنوانٍ آخر يتيسّر لكلّ أحدٍ يبذل مقداراً من المال، ومع الغضّ عن ذلك أيضاً فإنّا وإن أفتينا في رسالة المنسك بفوات الحجّ مع فوات الوقوفين للتقيّة لكن حصل لنا التردّد في ذلك ولعلّ الله يُحدث بعد ذلك أمراً، والله العالم.

١٩ شوّال ١٣٥١

[٤١٠] س ٤٢: إذا استطاع رجلٌ الحجّ وخشي اختلاف الوقفة في عرفات وعلى فرض اختلافها لا يمكنه أن يقف الوقفة الشرعيّة فتصبح حجّته فاسدة، فما تكليفه في ما لو كان لا يملك إلّا ما يكفيه لتلك الحجّة؟ وما تكليفه في ما لو كان يملك ما يكفيه لغيره حجّات بحيث لو فسدت حجّته يستطيع إعادتها؟

ج: لا يجوز تأخير الحجّ وترك المسير إليه - لا في أوّل عامّ الاستطاعة وقبل استقرار وجوبه ولا في ما بعده - برعاية هذا الاحتمال فقد مضت بعد استيلاء هؤلاء على الحجاز إلى هذا الوقت عدّة سنوات ولم يتّفق فيها ذلك، ولو فُرض وقوعه فإنّا و إن أفتينا في رسالة المنسك بعدم كفاية الوقوف قبل وقته مع هؤلاء وكونه من فوات

الحجّ ولزوم تداركه في القابل، لكنّا متردّدون جدّاً في هذه الفتوى فعلاً ولعلّ الله يُحدث بعد ذلك أمراً، والله العالم.

٢٨ شوّال ١٣٥١

[٤١١] س ٤٣: رجلٌ حجّ ولم يتمكّن من تحصيل الموقف لا اختياراً ولا اضطراراً من جهة التقية فهل عليه الاعادة في القابل؟ و إذا مات فهل على الورثة أو الوصيّ إخراج حجّة عنه أو لا؟

ج: لو فاته الوقوف كلّيّاً ولم يدرك الوقوف الصحيح لعدم تمكّنه منه ولا مع هؤلاء الوهابيين لأنه كان يرى بطلانه فقد فاته الحجّ ويلزمه الإعادة في القابل، ولو مات يجب الاستنابة للحجّ عنه من الميقات، ولو لم يتمكّن من الوقوف الصحيح لكن أدركه مع هؤلاء قبل وقته ففي كفايته لإدراك الحجّ بذلك إشكالٌ والأحوط الإعادة في القابل ولا يترك الاحتياط، والله العالم.

٢٤ رمضان ١٣٥٤

الفصل السادس: أعمال منى

فرعان في الذبح والحلق والتقصير

[٤١٢] س ٤٤: رجلٌ توفّق للحج فلمّا حلّ في منى ذبح ذبيحة هديه فلمّا فرغ من ذبحها تبيّن له أنّها مخصيّ ولم يكن يعلم بذلك وادّعى بعض المطّلعين على هذا الشيء أنّه لم يقصّوا خصيته ولكن على صغره يجزّ خصيته إلى بطنه؟

ج: لم أعرف إمكان ما ذكره هذا البعض، وكيف كان فلو كان ما ذبحه بلا خصية وتبيّن له ذلك بعد ذبحه لم يُجزعن الهدي الواجب عليه وكان عليه أن يشتري هدياً آخر ويذبحه، والآن بعد أن أخلّ بذلك ورجع إلى أهله يلزمه أن يبعث ثمن الهدي مع أمينٍ أو عند أمينٍ ليشتري له هدياً ويذبحه بمنى يوم النحر أو الحادي عشر أو الثاني عشر ولا يؤخّره عنه - على الأحوط - وإن كان مجزياً طول ذي الحجّة، والله العالم.

٢٠ ذي القعدة ١٣٤٣

[٤١٣] س ٤٥: هل يجوز في التقصير أو الحلق أن يتولّاهما الغير بحيث إنّه يكون الآخذ من شعر الشخص شخصاً آخر أو لابدّ فيهما من المباشرة بحيث إنّه يلزم على الحاجّ أن يكون هو الآخذ من شعر نفسه؟ وهل يفرّق في ذلك بين التقصير والحلق؟

ج: أمّا الحلق فلا شبهة في أنّه لابدّ أن لا يتولّاه المحلّق ولا مجال لأن يتوهّم اعتبار المباشرة فيه، وأمّا التقصير فالظاهر أنّه يجوز أن يتولّاه الغير ولا تعتبر فيه المباشرة[1]، والله العالم.

تمّ بحمد الله تعالى

الجزء الأوّل من (الفتاوى)، ويه تمّ قسم العبادات،

ويليه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى، والحمد لله أولاً وآخراً

والصلاة على رسوله محمّد وآله الأطهار.

١. علّق شيخنا الحلّي ﷺ على المقام قائلاً: الظاهر أنّ هذه المسألة لم يتعرّض لها الفقهاء في ما تداول من الكتب الفقهية ولعلّ ذلك لوضوحها، نعم ذكر في الوسائل في أبواب عمرة التمتّع وفي أبواب أفعال الحجّ بابين أحدهما لجواز التولية في التقصير والآخر لجواز التولية في الحلق وذكر في كلٍّ من البابين ما يدلّ على الجواز في كلا الأمرين.

الفهرس

لمحةٌ عن حياة المجدّد النائيني ٧

شخصيّته و مشايخه و مكانته العلميّة ٧

سجاياه و مآثره ١٣

تلامذته ١٣

مؤلّفاته ١٥

وفاته و مدفنه ١٦

صور من النسخ الأصليّة لبعض الاستفتاءات بخطّه الشريف ١٩

مسائلُ في التَّقليد

المراد بالموضوع المستنبط ٣٥

وجوب التقليد مسألة فرعية عقلية ٣٦

جواز تقليد غير الأعلم في المسائل الاتفاقية ٣٨

حكم نقل فتوى غير الأعلم ٣٩
حكم تردّد الأعلم بين أشخاص ٤٠
إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها ٤١
مورد جواز قصد الورود ٤٢

كتابُ الطَّهَارَةِ

الفصل الأوّل: الوضوء ٤٥
حكم الشكّ بعد الوضوء في رضا مالك الماء ٤٥
بطلان وضوء من أدخل يده في الاناء قبل المسح ٤٥
الوضوء في حياض المساجد بقصد الصلاة خارجها ٤٦
رجوع غير مستوي الخلقة إلى مستويها في الوضوء ٤٦
وضوء المأذون بالماء مع بغضه للآذن ٤٧
حكم من لا يحصل له القطع بالغسل المتعارف ٤٧
حكم المسلوس ٤٨
وضوء من في عينه وسخ يخشى الضرر من ازالته ٤٨
الوضوء بماء حوض وقع فيه قليل من المغصوب ٤٩
حكم المبتلى بمرض النوم إذا عرض أثناء الصلاة ٥٠

الفصل الثاني: الأغسال ٥١
حكم من أجنب في مكان لا يمكنه الغسل فيه ٥١
الغسل بنيّة الصلاة مع عدم سعة الوقت لها ٥٢
من اغتسل ثمّ شكّ في وصول الماء إلى أعضائه ٥٢

معنى كراهة قراءة الجنب ٥٤
حكم دخول الجنب المشاهد والرواقات ٥٤
من بال واستبرأ بعد الغسل ثمّ رأى بللاً مشتبهاً ٥٤
حكم المغتسل إذا لم يصل الماء إلى بعض بدنه ٥٥
حكم الشعر الطويل في الغسل إن كان عليه حاجب ٥٥
شرح عبارة المنظومة في غسل الجنابة ٥٦
حكم المستحاضة إذا شكّت في كونها صغرى أو وسطى ٥٧
حكم الاستحاضة المتوسطة الحادثة بعد صلاة الفجر ٥٧
حكم النفساء إذا تجاوز دمها على عادتها في الحيض ٥٨
المدار في وجوب الأغسال في الاستحاضة الكبرى وفروع متعلقة بذلك ٥٨
إذا رأت الدم في غير عادتها جامعاً للصفات ٦١
امرأة اغتسلت بنيّة الحيض ثمّ تبيّن أنّه استحاضة ٦٢

الفصل الثالث: أحكام الأموات ٦٣

تغسيل القتيل الذي لم ينقطع دمه وكذا مقطّع الأعضاء ٦٣
وجوب الترتيب في غسل الميّت وحكم صورة الإخلال به ٦٤
جواز نبش من أوصى بالدفن في النجف الأشرف فدفن في غيره ٦٤
حكم المدفون بغير غسل أو كفن أو صلاة ونحوها ٦٥
حكم القطعة المبانة عن الحي أو الميّت ٦٦
حكم تقطير الماء في حلق المحتضر ٦٧
الجبيرة في تغسيل الميت ٦٨
إلى من يرجع كفن الزوجة لو أُخذ البدن وبقي الكفن ٦٨

الفصل الرابع: التيمّم ٦٩
لو انحصر طهوره في ماءٍ وتراب يعلم بنجاسة أحدهما ٦٩
إذا زادت اليدان أو قصرتا عن القدر اللازم مسحه ٧٠
انتقاض الطهارة بمسّ الميّت وعدم إغناء ما سوى غسل الجنابة عن الوضوء ٧٠
الفصل الخامس: الطهارة الخبثية ٧٣
المقام الأوّل: كيفية التطهير ٧٣
كفاية طهارة موضع الملامسة في الاستجمار ٧٣
الاحتياط في تطهير الشعر الكثيف بالعصر ٧٣
مطهّرية الأرض المبلّطة بالاسمنت والمطبّقة بالطابوق ٧٣
لزوم التعدّد في تطهير جميع النجاسات بالقليل ٧٣
كيفية تطهير الأواني الصخرية من ولوغ الكلب ٧٤
حكم ملاقاة الدم للأسنان المصنوعة ٧٥
شرح عبارة العروة ومناقشتها في مسألة تطهير المصحف ٧٥
انسحاب حكم المساجد والأملاك من تخوم الأرض إلى عنان السماء ٧٧
تعيّن اخراج المياه المتنجّسة من المسجد بنصب أُنبوبٍ تحت التطبيق ٧٨
عدم الحاجة إلى صيغة الوقف في توسعة المساجد ٧٨
المقام الثاني: أحكام النجاسات ٨٠
حكم بيع جلد الميتة من المسلم ٨٠
حكم الصابون الشحمي والجلود المجلوبة من البلدان الأجنبية ٨٠
حكم العصير التمري إذا غلى ٨٣
حكم لبن الجلّال والموطوء وتبعيّة أولاد الكفّار لآبائهم ٨٣

تبعيّة الولد للجدّ إذا أسلم والأبوان كافران ٨٤
نجاسة سابّ أمير المؤمنين عليه السلام و عدم إباحة أمواله ٨٤
نجاسة أهل الكتاب ٨٦
حكم عرق الجنب من الحرام ٨٨
مطهّرية غيبة المسلم ٨٩
حكم بيع المائع النجس أو المتنجّس من الكافر أو المسلم ٨٩
ضابطة الشبهة المحصورة وغير المحصورة ٩٣
حكم الشكّ في الابتلاء ببعض أطراف الشبهة المحصورة ٩٤
التقيّة من الكفّار في المؤاكلة ٩٦
حكم تناول المتنجّس مع الضرورة أو عدمها ٩٦
حكم صاحبة الثوب الواحد المتنجّس ٩٨
حكم الإعلام بالنجاسة أو الحرمة ٩٨

الخاتمة: في الأواني ١٠٠

كتابُ الصَّلَاةِ

الفصل الأوّل: الوقت و القبلة ١٠٥
مدّة الشفق ١٠٥
إذا صلّى باعتقاد دخول الوقت وتبيّن دخوله أثناءها ١٠٦
إذا شكّ في بقاء الوقت فصلّى بنيّة ما في الذّمة ١٠٦
جواز الانحراف عن القبلة الحقيقيّة مقدار أربعة أصابع ١٠٧
المراد من جعل الجدي في الأذن اليمنى في قبلة البصرة ١٠٨

تعيين قبلة بعض الأماكن ١٠٩
حكم النوم لمن يعلم أنّه لا ينتبه للفريضة ١١١

الفصل الثاني: المكان و اللباس ١١٣
تصوير قصد التقرّب ممّن يعتقد غصبيّة المكان ١١٣
حكم من لم يتمكّن من السجود على ما يصحّ السجود عليه ١١٣
من وضع رحله في مكانٍ و غادره هل هو أحق به ١١٥
حكم استصحاب المصلّي بعض أجزاء الإنسان ١١٦

الفصل الثالث: أفعال الصلاة ١١٧
عدم جواز أذان الإعلام للعصر والعشاء ١١٧
إذا أتى في العبادة بفعل بتخيّل أنّه جزؤها ١١٨
إذا وقف على الحركة أو وصل بالسكون عمداً أو سهواً ١١٩
المقدار اللازم من المدّ ١٢٠
الألثغ ونحوه يجتزئ بما يستطيع التكلّم به ١٢١
تعيين مخرج الضاد ١٢٣
حكم إبدال النون ميماً في مثل العنبر ١٢٤
حكم الجهر بالقراءة في ظهر الجمعة ١٢٥
إذا عدل من سورة التوحيد إلى غيرها ١٢٥
إذا أخفت في موضع الجهر أو بالعكس ١٢٦
حكم الشكّ في سعة الوقت بصورتيه ١٢٦
الطمأنينة في الأذكار المستحبّة ١٢٧

الفصل الرابع: صلاة القضاء و الاستيجار ١٢٩
وجوب الترتيب في قضاء الصلوات ١٢٩
قضاء صلاة المعذور من الطهارة المائية ١٣٠
حكم من فاتته صلوات قصرٍ و تمام ولا يعلم مقدارها ١٣١
الوجه في صحّة العبادة الاستيجارية وعدم منافاة أخذ الأُجرة لها ١٣٢
حكم الأجير للصلاة إذا زاد في الاقامة المشترطة عليه ١٣٣
إذا لم يأت الأجيربالعمل في وقته المشروط عليه ١٣٤
إذا نسي القنوت في الصلاة الاستيجارية ١٣٦
الوصيّة بقضاء صلاة سنةٍ مؤقّتة ١٣٦
استيجار من لا يتمكّن من القراءة الصحيحة ١٣٧
إذا أجنب الأجير ولم يتمكّن من الغسل ١٣٧
شمول العفو عن دم الجروح للصلاة الاستيجارية ١٣٨
النيابة عن المتعدّد في المستحبات ١٣٨
حكم المستحبّات في الصلوات الاستيجارية ١٣٩
لا يجوز للأجير استيجار غيره إلّا بإذن المستأجر ١٤٠
قضاء الصلاة والصوم عن الوالدين ١٤٠

الفصل الخامس: الخلل ١٤٣
فروع في كثير الشكّ ١٤٣
وجوب التروّي عند الشكّ والتفصيل فيه بين الشكوك الصحيحة والمبطلة ١٤٤
فروع في شكوك الصلاة ١٤٦
فروع في المضي مع الشك ١٤٨

فروع في الأجزاء المنسيّة وسجود السهو ١٥٠
إذا صلّى صلوات بوضوءات ثمّ علم ببطلان أحد الوضوءات ١٥١
لو علم نقصان جزءٍ إمّا من الوضوء أو من الصلاة ١٥١
إذا ترك سجدتين إمّا من ركعة واحدة أو ركعتين ١٥٢
إذا علم قبل الركوع إمّا ترك القراءة أو السجدتين من السابقة ١٥٣
ما وظيفة من يعتقد بطلان صلاة المصلّي ١٥٤

الفصل السادس: صلاة الجماعة ١٥٥
عدم جواز الائتمام بمن يصلّي احتياطاً مطلقاً ١٥٥
فروع متفرقة ١٥٦
عدم جواز إمامة من لا يرى نفسه أهلاً لها ١٥٨
حكم الانفراد في المعادة جماعةً ١٥٨
قراءة المأموم في الصلاة الجهرية ١٥٩
لا يجب على الإمام إعلام المأمومين ببطلان صلاته ١٥٩
وجوب انتظار المأموم إذا كبّر ولم يدرك ركوع الإمام ١٦٠
متابعة المأموم للإمام في مورد عدم جوازها ١٦١
وظيفة المأموم إذا نسي الإمام القراءة ١٦٢
الايتمام بإمامٍ يخالفه في أحكام الصلاة ١٦٣
أولوية الإمام الراتب استحبابيّة، ومعنى الأولوية ١٦٤

الفصل السابع: صلاة المسافر ١٦٦
حكم من سافر للزيارة بقصد تفويت الحجّ ١٦٦
حكم السفر بغير إذن الزوج أو الوالدين ١٦٧

حكم من يكثر سفره لزراعة أو تجارة ١٦٧
حكم من لا مأوى له في الأرض سوى بيته ١٦٨
فصل الشط بين جانبي البلد لا يوجب التعدد ١٧٠
حكم من اتّخذ وطناً آخر وما هو العبرة فيه ١٧٠
كيفية الجمع بين القصر والتمام احتياطاً في مواضع التخيير ١٧٢
من صلّى رباعية في مواضع التخيير ذاهلاً عن الاقامة ١٧٤

الفصل الثامن: الصلوات المندوبة ١٧٥
معنى التداخل في النوافل ١٧٥
النية في صلاة الزيارة ١٧٦
النيابة عن المتعدّد في صلاة الزيارة ١٧٦
حكم صلاة الزيارة إذا وجبت بالنذر أو الاجارة ١٧٧

كتابُ الزّكاةِ

الفصل الأوّل: شرائط وجوب الزكاة ١٨١
فروع في شرطية التمكّن من التصرّف في النصاب ١٨٢

الفصل الثاني: ما تجب فيه الزكاة ١٨٣
زكاة النقدين ١٨٣
إذا زاد المال المتعلّق للزكاة بالتجارة وجب زكاة الجميع ١٨٣
عدم تعلّق الزكاة بالأوراق النقدية ١٨٥
زكاة الغلّات ١٨٦

العبرة ببلوغ مجموع الحاصل قدر النصاب ويزكّي الباقي بعد إخراج المؤن ١٨٦
العبرة في قيمة البذر بوقت الزرع ١٨٧
فروع راجعة إلى مؤن الزراعة ١٨٧
ماكنة الزراعة من مصالح الأملاك لا من مؤن الزراعة ١٨٩
الفرق بين مؤن الزراعة ومصالح الأملاك ١٩٠

الفصل الثالث: المستحقّون للزكاة ١٩٤
وجوب التكتسب للمتمكّن وحرمة تناوله الحقوق ١٩٤
فروع راجعة إلى الاستحقاق وجواز تناول الحقوق ١٩٥
جواز احتساب الدين الذي في ذمّة المستحق من الزكاة ١٩٦
احتساب الدين الذي في ذمّة الميّت عليه أو على ورثته مع فقرهم ١٩٧

الفصل الرابع: أوصاف المستحقّين ١٩٩
عدم جواز دفع الزكاة إلى من تجب نفقته على الدافع مطلقاً ١٩٩
حكم دفع الزكاة إلى واجب النفقة للتوسعة وإلى زوجة الموسر ٢٠٠

الفصل الخامس: أحكام الزكاة ٢٠٢
من وصل إليه شيءٌ من الزكوي فعليه إخراج زكاته ٢٠٢
يملك الفقير الحقّ بالقبض لا بالعزل ٢٠٣
البيع الواقع على مقدار الزكاة فضولي، والفروع المترتّبة على ذلك ٢٠٤
إذا بلغ المال حدّ النصاب وزاد على مؤنة السنة ٢٠٥
حكم من اشترى من اليهودي شيئاً من الغلّة الزكوية ٢٠٦
الزكاة تتعلّق بالعين على نحو تعلّق الحقوق بالأموال ٢٠٦

من استولى على الزكوي ضمن الزكاة لأربابها ٣٠٨
الاشكالات في توجّه تكليف الزكاة إلى الكافر ٣٠٨
حكم ما إذا اشترى الزكوي من المخالف وصوره ٣١١
حكم المال الزكوي المشترك بين من يزكّي ومن لا يزكّي ٣١٣
إذا عال الهاشمي غير الهاشمي أو بالعكس فالعبرة بحال المعيل ٣١٤

كتابُ الخُمس

الفصل الأوّل: ما يجب فيه الخمس ٣٢٣
أرباح المكاسب ٣٢٣
حكم شراء الأرض ونحوها من حيث تعلّق الخمس وعدمه ٣٢٣
حكم أداء الدين من ربح السنة قبل انتهائها أو بعده ٣٢٤
فيما يجب أو لا يجب تخميسه ممّا ملكه من الأثاث ٣٢٥
لا ضمان على المجتهد إذا دُفع إليه ما لا خمس فيه ٣٢٦
موارد وجوب الخمس في زيادة القيمة السوقية ٣٢٨
حكم ما ملكه بالاجارة من منفعة سنين ٣٢٨
حكم إجارة الملك سنتين بأُجرةٍ حالّة ٣٣١
حكم صرف الربح أثناء السنة أو بعد انتهائها ٣٣٢
لا خمس في رأس المال المحتاج إليه في تكتسبه ٣٣٢
حكم جبر الخسارة أو التلف بالربح ٣٣٥
فروعٌ متفرقة ٣٣٧
إذا نذر المشتري الاقالة إذا استقاله البائع ٣٣٨

كيفية تخميس صغار المواشي ٣٣٩
فروع متفرقة ٣٤٠
جواز تأخير تخميس ما لَهُ من الديون إلى ما بعد حصوله ٣٤٢
إذا تغيّرت مالية الليرة والروبية فبأي منهما يقدّر رأس ماله ٣٤٥
جواز تغيير رأس السنة الخمسية ٣٤٨
فروع متفرّقة ٣٤٩
المال المختلط بالحرام، وحكم المظالم ومجهول المالك ٣٥٧
صور المال المختلط وما يجب فيه الخمس منها ٣٥٧
ما يجب على من اغتصب أموالاً يعرف أربابها ٣٥٨
جواز احتساب الدين من الزكاة وحق السادة ٣٥٩
المظالم واللقطة ومجهول المالك تعدّ من الصدقات المستحبّة ٣٦١
المعادن ٣٦٢
عدم وجوب تخميس النفط المشترى إذا استخرجه شركة أجنبية ٣٦٢
الفصل الثاني: مصرف الخمس ٣٦٤
مصرف سهم الإمام ﷺ ٣٦٤
حكم دفع الخمس إلى واجب النفقة ٣٦٥
حكم دفع الخمس إلى المستحق وارجاع المستحق بعضه هبةً ٣٦٦
فروع متفرّقة ٣٦٧
الفصل الثالث: أحكام الخمس ٣٦٩
عدم صحّة عزل الخمس إلّا في مورد خاص ٣٦٩

البيع الواقع على مقدار الخمس فضوليّ ٢٧٠
عدم جواز عقد الشركة بما تعلّق به الخمس أو الزكاة ٢٧٠
حكم التجارة بماله ومال غيره المتعلّق للخمس ٢٧١
إذا دفع مالاً وأراد أن يحسبه خمس أرباحه الجديدة ٢٧٣
من استولى على مال متعلّق للحقّ لزمه إخراجه وإلا ضمنه ٢٧٥
فروع متفرّقة ٢٧٦

كتاب الصوم والإعتكاف

الفصل الأوّل: المفطرات ٢٨٥
إذا خرج بالتجشّؤ شيءٌ فأرجعه عمداً ٢٨٥
جواز البول للمحتلم نهاراً و إن خرج معه بقايا المني ٢٨٦
حكم ملاعبة الصائم من دون قصد الانزال ٢٨٦
نوم الجنب ناوياً للغسل فاتّفق إنّه لم ينتبه ٢٨٨
حكم إجناب النفس مع عدم التمكّن من الغسل ٢٨٩
حكم المغتسل فاسداً جهلاً بالموضوع أو الحكم ٢٨٩
إذا انتبه قبل الفجر فاغتسل مع ضيق الوقت عن الاغتسال ٢٩٠
إذا علم بجنابته ولم يغتسل نسياناً أو مع التذكّر ٢٩١
الفصل الثاني: شرائط وجوب الصوم وصحّته ٢٩٢
العبرة في جواز الافطار بخوف الضرر العقلائي ٢٩٣
إذا وصل محل الترخّص قبل الزوال ودخل البلد بعده ٢٩٣
إذا خرج بعد الفجر ناوياً المسافة ورجع قبل الزوال ٢٩٣

حكم من يضرّه التتابع في صوم شهر رمضان ٢٩٦

الفصل الثالث: ثبوت الهلال ٢٩٧

كفاية الاطمئنان الحاصل من إخبار الفلكيين ٢٩٧

اعتبار قابلية الرؤية بالعيون المجرّدة ٢٩٨

الفصل الرابع: موارد الترخيص في الافطار ٢٩٩

وجوب الصوم على المرأة غير المتمكّنة من الارضاع المتمكّنة من إعداد المرضعة ٢٩٩

الفصل الخامس: كفّارة الافطار ٣٠١

من صام يوم الشكّ قضاءاً وأفطر بعد الزوال عمداً ٣٠١

الفصل السادس: أحكام قضاء شهر رمضان ٣٠٢

وجوب قضاء الفائت قبل رمضان الثاني ٣٠٣

فروع متفرّقة ٣٠٤

الفصل السابع: الاعتكاف ٣٠٧

كتاب الحجّ

الفصل الأوّل: شرط الاستطاعة وفروعها ٣١١

تعتبر الاستطاعة بعد إخراج الحقوق ٣١١

اعتبار الرجوع إلى الكفاية ٣١١

يجب على المستطيع بيع ما يتوقّف المسير على بيعه ٣١٣

إذا ملك داراً يمكنه بيعها وشراء أُخرى بثمنها والحجّ ٣١٥

يجب على الدائن القاطع باستيفاء دينه الاستقراض للحجّ..... ٣١٦
العبرة في استقرار وجوب الحج..... ٣١٧
مسائل متفرّقة..... ٣١٨
حكم تفويت الاستطاعة..... ٣٢١
حكم الخادم إذا حجّ مع مخدومه..... ٣٢٢
حكم المديون إذا بذل له نفقة الحجّ..... ٣٢٣
إذا مات الباذل فهل للمبذول له الصرف من ماله إلى رجوعه..... ٣٢٣
المخالف إذا ترك طواف النساء ثمّ استبصر..... ٣٢٥
الفصل الثاني: نيابة الحجّ..... ٣٢٦
وظيفة المستطيع مالاً غير المستطيع بدناً..... ٣٢٦
حكم من آجر نفسه للحجّ البلدي والخدمة في الطريق..... ٣٢٦
حكم النيابة عن المخالف والناصب..... ٣٢٧
مسائل في نيابة الحجّ..... ٣٢٨
الفصل الثالث: المواقيت و تروك الاحرام..... ٣٣٠
موضع الإحرام لمن يحجّ عن طريق البحر..... ٣٣٠
مسائل في تروك الإحرام..... ٣٣٢
الفصل الرابع: الطواف والسعي وأحكامهما..... ٣٣٣
حكم الحائض الخائفة على نفسها من التخلّف..... ٣٣٣
من حجّ وترك طواف النساء..... ٣٣٤
من طاف في ثياب نجسة ناسياً..... ٣٣٥

الفصل الخامس: أحكام الوقوفين ٣٣٦

الوقوفان وحكم متابعة العامّة فيهما ٣٣٦

الفصل السادس: أعمال منى ٣٣٩

فرعان في الذبح والحلق والتقصير ٣٣٩